

أبو عيسى الفسارسي

حياته، ومكانه بين أئمة النفس العربية
وأشاره في القراءات والنحو

تأليف

الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي
أستاذ الدراسات القرآنية واللغوية
بجامعة أم القرى - مكة المكرمة



الباب الرابع

أثر أبي علي في الاحتجاج للفرّاءات

الفصل الأول

تأثر ابن جني في المحتسب بأبي علي

في الموصل ذلك البلد الجليل ، الطيب الهواء ، الصحيح الماء ^(١) يولد أبو الفتح عثمان بن جني سنة ثلاثين وثلثمائة بعد الهجرة ^(٢) وبه ينشأ ، وإليه ينسب ^(٣) ، وينزع في باكورة صباه إلى العلم ، يغترف من مناهله ، وسدد هذه النزعة عنده ذلك الجو العلي الذي اتسمت به الموصل ، فهو كما يقول المقدسي : « كثير المشايخ ، لا يعلو من إسناد عال ، وفقه مذكور ^(٤) . » ومن النماذج الصالحة لهؤلاء المشايخ جعفر ابن محمد الموصل الذي كان له ببلده دار علم جعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم ، وفتح أبوابها لطلاب العلم ، ويسر للغرباء والمعسرين امر ارتياد هذه الخزانة والانتفاع بها ، وكان جعفر هذا أديباً ظريفاً عالماً ، فقيهاً ^(٥) ، ويدفع الطموج أبا الفتح - ولما تنضج ملكاته - فيتصدر للتدريس في مسجد الموصل سنة (٤١٠ هـ) ، ويمر بالصبي الرومي شيخ فارسي في نحو الستين من عمره ، فيترامى إلى أذن الشيخ كلمات تنصل بالنحو الذي وقف عمره عليه ، ويخطئ الصبي ، ويراجعه الشيخ في مسألة صرفية ، فيقول عنه قولته المشهورة : « تزببت قبل أن تحصرم ! » . ويلزم الصبي الشيخ . وتستمر الصحبة ما يقرب من ستة وثلاثين عاماً ، ويجد الشيخ في الفتى مخايل النبوغ ، والفطنة ، فيصطنعه على عينه ، ويصحبه في تنقلاته ، ويتلقف ابن جني

(١) أحسن التقاسيم ١٣٨ (٢) ابن خلكان : ٤١٢/٢

(٣) معجم الأدباء : ١٢ / نزعة الألباء : ٢٢٠

(٤) أحسن التقاسيم : ١٣٨ (٥) أظن معجم الأدباء : ١٩٣/٧

الشيخ معتزاً به ، حريصاً عليه ، ويجد الشيخ في ابن جنى غلاماً يتخذه كما كان يصطنع الشيخ من الأدباء والنحاة ، فكان أبو عمر الزاهد غلاماً لثعلب^(١) ، وأبو جعفر محمد ابن رستم الطبري غلاماً للمازني^(٢) ، ثم تكون بين الرجلين صحبة ، كما كان بين ابن السراج ، وابن الرومي من قبل .

وقد تعرض محققو كتاب سر الصناعة لأسباب طول الصحبة بين التلميذ ابن جنى وشيخه أبي علي ، وأرى أن هناك ما يصح أن يضاف في تفسير هذه الصحبة الطويلة :

فأولاً : كان أبو علي في نحو الستين من عمره ، لم يكن له عقب ، فكان كما يقول ابن جنى : خالياً من الأهل والولد^(٣) ، وكان ابن جنى في صباه حين بدأ اتصاله بأبي علي ، ورأى الشيخ من الصبي تعلقاً به ، كما يرى فيه ذكاء وفطنة ، ورغبة في ملازمته ، فكان عطف من الشيخ في هذه السن على ابن جنى ، يشبه عطف الأب على ابنه .

وثانياً : كان أبو علي في غنى ويسر ، على حين كان ابن جنى فيما يبدو يعاني من الضيق والعسر يدل على ذلك قوله :

« ولعل الخطرة الواحدة تخرق بفكرى أقصى الحجب المتراخية عنى في جمع الشتات من أمرى ، ودمل العوارض الجائحة لأحوالى ، وأشكر الله ولا أشكره ، وأسأله توفيقاً لما يرضيه^(٤) » .

ويبدو أن برأبي علي لتلميذه لم ينقطع بموته ، فقد أوصى بثلاث ماله انحاة بغداد^(٥) ، ومن يمثل نحاة بغداد ويتجه القصد إليه في هذا المقام إلا صاحب ابن جنى خليفة الشيخ في مجلس درسه^(٦) ؟

ثالثاً : لم يجد أبو علي في ابن جنى ما يؤخذ عليه ، فلم يصرفه كما صرف علي ابن عيسى الربيعي بعد صحبة عشرين عاماً . أو الاندلسي بعد ما اتصل به وأخذ عنه ، فقد كان في الربيعي لوثة ، وكان مبتلى يقتل الكلاب ، ويحكى من سيره وتصرفاته ما طبه أحسن من نشره^(٧) . وأما الاندلسي فقد كان فيه حرص بارد على العلم^(٨) .

(١) نزهة الألباء ١٨٦ (٢) إيضاح علل النحو للزجاجي .

(٣) انظر الخصائص لابن جنى ٢٨٤/١ : ٢٨

(٤) مقدمة المحتسب ٧ (٥) طبقات القراء : ٢٠٧/١

(٦) نزهة الألباء ١ (٧) نزهة الألباء ٢٢٦ .

(٨) إنباء الرواة : ١٩/٢

ومهما يكن من أمر فإن طول ملازمة ابن جنى للفارسي كان لها آثارها العامة ومظاهرها التي لا تنكر :

(أ) فقد درس ابن جنى أبا على دراسة دقيقة حتى عرف خطرات نفسه .

(ب) وحفظ عليه وأذاعه في كتبه .

(ج) وسلك مسلكه في الاحتجاج للقراءات على اختلاف بين الرجلين .

كانت كتب ابن جنى امتداداً لكتب أبي على الفارسي ، وابن جنى يحس ذلك فلا يفرق بين كتبه وكتب الشيخ فنراه يقول : بعد أن أورد أبياتاً في الخصائص — وهذه الأبيات قد شرحها أبو على (رحمه الله) في البغداديات فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فاذا آثرت معرفة ما فيها فالتسه منها ^(١) . . وهكذا نرى ابن جنى يشير إلى ما كتب الشيخ ، وكأنه يشير إلى مؤلف له من المؤلفات السابقة .

وبعد : فما الذي دعا ابن جنى إلى تأليف كتاب المحتسب في الاحتجاج للشواذ ١٩ :

شهد القرن الرابع الهجري حركة غايتها توثيق بعض القراءات ، وتشذيب بعضها الآخر ذلك إلى جانب الأسباب العامة التي دفعت أبا على إلى الاحتجاج على وجه العموم ، وكان قائد هذه الحركة أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) أول من سجع السبعة كما يقولون ^(٢) ، وشذ ما عداها ، وقد عرفنا من رجال هذا العصر رجلين من القراء فقرأ بروايات أخرى من التي شذها ابن مجاهد ، أحدهما : ابن شنبوذ ، والآخر : أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار . وقد حمل ابن مجاهد على ابن شنبوذ ، وعقد له مجلساً بحضرة الوزير ابن مقلة ، وكتب عليه محضراً ، واستتيب عما كان يقرأ به من الشاذ ^(٣) وكذلك فعل بابن مقسم من بعده ^(٤) .

أما الرأي العام فينقسم فريقين أمام هذه الحركة المتحررة التي سبق إليها كلا الرجلين كما تدل عليه عبارات كتب التراجم : فكان ابن الجزري يمثل المؤيدين لها حين يقول في ابن شنبوذ : « أنه كان ثقة في نفسه ، صالحاً ، ديناً ، متبحراً في هذا الشأن » ^(٥) . . وحين ينقل عبارة أبي عمرو الداني فيه : « تحمل الناس الرواية عنه ، والعرض

(٢) إراز المعاني •

(٤) طبقات القراء : ٢/٢٤

(١) الخصائص ١/٣٣٦

(٣) طبقات القراء ٢/٤٠

(٥) المصدر السابق : ٢/٤٠

عليه ، لموضعه من العلم ، ومكانه من الضبط ^(١) .
ويمثل المعارضين ابن النديم حيث يقول في الفهرست : « كان ابن شنبوذ يناوىء
أبا بكر ، ولا يفسده ، وكان ديناً فيه سلامة وحق ، وينقل عن الشيخ أبي محمد يوسف
بن الحسن السيرافي عن أبيه أنه كان كثير اللحن ، قليل العلم ^(٢) .
كذلك كان الحال تجاه ابن مقسم : فهو عند بعض : « مشهور بالضبط والاتقان ،
عالم بالعربية ، حافظ للغة ، حسن التصنيف في علوم القرآن » .

وعند بعض آخر : يبتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل ... ^(٣) ويراه أبو أحمد
الفرضى في النوم ، وقد ولي ظهره للقبلة ، وهو يصلي يستدبرها ، فيتأول ذلك بمخالفة
الأئمة فيما اختاره لنفسه ^(٤) .

ويبدو أن ابن جنى كان من أنصار هذه النظرة المتحررة ، ولا سيما وقد اتصل
بإبن شنبوذ حين تلذذ على شيخه أبي جعفر محمد بن علي بن الحجاج ^(٥) ، كما اتصل بابن
مقسم ، وتلذذ عليه ، وروى عنه ، وتأثر به ^(٦) .

ولعل ذلك هو أول ما دفع ابن جنى إلى الاحتجاج للشواذ ، وتأليف كتابه
المحتسب ؛ حسبة ، ودفاعاً عنها ؛ إذ كانت من عند الله منزلة ، وعن رسوله مروية ^(٧) .
وأمر ثان أنه رأى من سبقه من أصحابه لم يفرّد لهذه الشواذ كتاباً في الاحتجاج ^(٨) ،
فأراد أن يعمل عملاً يقصره عليها ، ويظل مذكوراً بالانتصار لها ، وتوضيح أسرارها
وعلاها ذلك ما يدل عليه قوله : « ... وإذا كان من مضى من أصحابنا لم يضعوا
للحجاج كتاباً فيه ، ولا أولوه طرفاً من القول عليه ، وإنما ذكروه مروياً مسلماً ،
بمجموعاً أو متفرقاً ، وربما اعتزموا الحرف منه ، فقالوا القول المقتنع فيه ، فأما أن يفرّدوا

(١) طبقات القراء ٥٦/٢

(٢) الفهرست ٤٧ (٣) طبقات القراء : ١٢٤/٢

(٤) طبقات القراء : ١٢٥/٢ (٥) المحتسب ٢٧٩/١

(٦) انظر المحتسب : ٣٧٠/١ ، ٢٨٥/٢ ، ٢٣٦ مثلاً

(٧) مقدمة المحتسب ٦

(٨) وجدت إشارات خافتة للاحتجاج للشاذ في كتاب مختصر شواذ القرآن من كتاب
البدیع لابن خالويه المطبعة الرحمانية مصر ١٩٣٤ . انظر للاحتجاج باللهجات « مالكم
من إله غيره » بالنصب ص ٤٤ ، والاحتجاج اللغوي ص ١٧١ « يخرج من بين الصلب »
والإعرابي : قال فالحق والحق ١٣٠ والمنوى : من حيث أفاض الناس (س ١٩٩٢)

له كتاباً مقصوداً عليه ، أو يتجردوا للاتصاف به ، ويوضحوا أسرارهم وعلاهم فلا تعلمه . .
وأمر ثالث أفضى به في مقدمة المحتسب إذ يقرر أن التشاغل ^(١) بالاحتجاج للشواذ وحى من أستاذه أبي علي ، ذلك أن الشيخ كانت قد هجست خواطره به ، وحدث نفسه بعمله ، وهم أن يضع يده فيه ، ويبدأ به ، ولكن خواج هذا الدهر اعترضت دونه ^(٢) . فكان حسناً من ابن جنى أن يمضى فيما فكر فيه أستاذه ، وأن ينفذ ما اعتزم عليه من ذلك

هذه أسباب قريبة دفعت — فيما أرى — ابن جنى إلى الاحتجاج للشواذ ، وإلى جانب ذلك ما كان لابن جنى من قدم راسخة ، فهو عالم باللغة ، محيط بأسرارها ، حافظ لأشعارها ، ملم بأصولها ، إلى ماله من قريحة وقادة ، وذكاة نافذ ، ونظرة عميقة ، واستخراج موفق ، كل ذلك يسر له كثيراً الاحتجاج للشواذ دون عناء كبير .

ثم : ألم يشرح ابن جنى لأبي الطيب المتنبي أبياته الغامضة ؟ والتي كان إذا سئل عنها المتنبي نفسه أحال السائل إلى ابن جنى حتى يستوضحه ، ويبين له الوجه فيما قال ^(٣) ؟ ثم ألم يتناول مشكل أبيات الحماسة بالبيان ؟ ولا شك أن ميدان العمل في الاحتجاج للقراءات الشاذة ضرب من هذا القليل ، إلى ما فيه من التماس للثواب الجميل ، واحتساب الأجر الجزيل .

وفي كتاب المحتسب لابن جنى إشارات تدل على أنه ألفه بعد جملة صالحة من كتبه المعروفة ، إذ يشير إلى كتابه المحاسن ^(٤) ، والمنصف ^(٥) ، وشرح ديوان المتنبي ^(٦) ، وسر الصناعة ^(٧) ، والتنبيه وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة ^(٨) ، والخطيب ، وهو شرح المذكر والمؤنث لابن السكيت ^(٩) ، كما يشير إلى كتابه الخصائص المشهور بين الناس ^(١٠) . ومعلوم من كتب التراجم أن كتاب الخصائص مؤلف لبهاء الدولة ^(١١) ، الذي ملك سنة (٣٧٩ هـ) ^(١٢) . فكتاب المحتسب إذن مؤلف بعد هذا

- | | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| (١) مقدمة المحتسب : ٦ | (٢) مقدمة المحتسب : ٧ |
| (٣) الصبح المبني | (٤) المحتسب : ٢٤٦/١ |
| (٥) ٤٦/١ و ٨٩ و ٣٥٠ مثلاً | (٦) ١١٧/١ |
| (٧) ٤٦/١ | (٨) ٢٣٠/١ |
| (٩) ٢٧٤/٢ | (١٠) ٢٧٩ و ٨٧/١ |
| (١١) الخصائص ٢/١ | (١٢) انظر الكامل لابن الأثير ٢٧٩ وذي |
- تجارب الأمم ١٥٣/٣ وتاريخ المسلمين للشيخ جرجس بن العميد ط ١٩٢٥ م ٢٤١

التاريخ ، بل إن هناك دليلاً على أنه مؤلف بعد سنة (٣٨٤هـ) وفي جمادى الآخرة من تلك السنة على التحديد ، ذلك أن أبا الفتح عثمان بن جنى كتب أجازة للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروى عن مصنفاته وكتبه ^(١) ، ولم يرد المحتسب في هذه الأجازة ، وبما أن هذه الأجازة بتاريخ جمادى الآخرة سنة ٣٨٤هـ فعنى هذا أن كتاب المحتسب مؤلف بعد تاريخ الأجازة ، وإذ كان ابن جنى قد توفي سنة ٣٩٢هـ عن اثنين وستين عاماً ، فاذن قد ألف كتاب المحتسب وهو باخرة من زمانه متقدماً في سنة نحو الخامسة والخمسين . وإذ قد ثبت أن كتاب المحتسب مؤلف بعد الخصائص فهو مؤلف كذلك بعد النوادر الممتعة الذي يشير إليه ابن جنى في كتاب الخصائص ^(٢) .

ويبدو من مقدمة الكتاب أنه ألف وقد أحس دنو منيته ، وذلك قوله : ... « وإن قصرت أفعالنا عن مفروضاتك ، وصلتها برأقتك بنا ، وتلافيتنا من سينات أنفسنا ما امتدت أسباب الحياة لنا ، فاذا انقضت علائق مددنا ، واستوفى ما في الصحف المحفوظة لديك من عدد أنفاسنا ، واستوفت أحوال الدار الآخرة بنا فاقبلنا إلى ظل جنتك التي لم تخلقها إلا لمن وسع ظل رحمتك ^(٣) ،

فالتفكير في انقضاء علائق الحياة ، واستيفاء الأنفاس ، واستئناف أحوال الدار الآخرة ، والتطلع إلى ما فيها من ظلال النعيم — كل ذلك ظواهر تختلف على السنة الذين أدبرت أعمارهم ، وولت حياتهم ، وشعروا بدنو آجالهم .

الذي أريد أن أرتبه على ذلك كله أن أبا الفتح قد اجتمعت له — في تأليف المحتسب — تجارب طويلة ممتدة ، وخبرات نافعة متعددة ، هي تجارب العمر كله التي انتهت به إلى الاستقرار الذهني ، ونضج ثمرة التحصيل المبكر ، والدرس المستمر ، والصحة المجدية لاستاذة أبي علي . إلى ما ركب الله فيه من صفاء القريحة ، وتوقد الذهن ، والقدرة البالغة على الاستخراج ، والبراعة الفائقة في تفهم اللغة ، والتفقه في خصائصها ، والتعرف على أصولها ، والغوص البعيد في أعماقها ، والسعى المديد

(١) معجم الأدباء : ١٠٩/١٢ (٢) انظر مثلاً ٣٣٦ و ٣٨٨

(٣) مقدمة المحتسب وقرأت بعد ذلك في حقائق التأويل للرضي مانصه : كان شيخنا أبو الفتح التحوي عمل في آخر عمره لتأليف يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ ...
(حقائق التأويل : ٣٣١/٥)

في آفاقها ... ومن ثبت الكتب التي تركها ابن جنى استنتج أنه لم يشتغل بالدراسات القرآنية على صورة واسعة ، فلم يعقب في هذه الدراسات إلا كتاب المحتسب في شرح ما شذ من القراءات ، على الرغم من أن له في الدراسات الأدبية والنحوية ما يقرب من ستة وثلاثين كتاباً ، جاء بعضها في إجازته لأبي عبد الله الحسين بن نصر ، ونص على البقية الباقية منها يا قوت الحموى في معجم الأدباء (١) .

وإلى جانب ذلك — لم ترد لابن جنى ترجمة في كتاب غاية النهاية لابن الجزرى ، مع أن شيخه أبا علي بن روى القراءة (٢) : روى القراءة عرضاً على أبي بكر بن مجاهد ، كما روى عن أبي علي عرضاً عبد الملك بن بكران النهروانى . وإذا كان ابن جنى قد ولد قبل سنة ٣٣٠ هـ (٣) فإن اتصاله بأبي علي كان بعد فراغه أى — أبي علي — من التلقى عن ابن مجاهد المتوفى (٣٢٤ هـ) (٤) .

قد يقال : وما الذى يمنع ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) أن يشترك مع عبد الملك ابن بكران النهروانى (ت ٤٠٤ هـ) في أخذ القراءة عن أبي علي الفارسى مع أن النهروانى عاش بعد وفاة ابن جنى ما يزيد عن عشر سنوات كما ترى ؟

فالجواب ما يبدو من أن النهروانى اتصل مبكراً بأبي علي ، وقبل أن يتصل ابن جنى به ، فالنهرروانى — وإن لم يرد ميلاده في كتب التراجم — قد عمر دهرأ كما أورد ابن الجزرى (٥) . ومفهوم ما أورد ابن الجزرى بضميمة جلوسه للأخذ عن أبي علي في السن التى يؤخذ فيها عادة يرجع أنه اتصل بأبي علي قبل أن يولد ابن جنى :

وشىء آخر أراه صرف ابن جنى من الاشتغال برواية القراءة ، ذلك ما كان من سبب اتصاله بأبي علي — في مسألة صرفية ، فاعتنى منذ ذلك الحين بالتصريف ولزم شيخه ، فما أحد أعلم منه به ، ولا أقوم بأصوله وفروعه (٦) . فلعل اتصاله — وهو حصرم — بأبي علي من أجل مسألة صرفية — صرفه عن رواية القراءة ، إلى دراسة الصرف بخاصة ، والعربية بعامة ، ومن قبل انصرف لإمام النحاة عن دراسة

(٢) انظر غاية النهاية ٢٠٧/١

(٤) الفهرست ٤٧

(١) ١٠٩/١٢ — ١١٣

(٣) معجم الأدباء ٨٣/١٢ .

(٥) طبقات القراء ٤٦٨/١

(٦) معجم الأدباء ٩١/١٢

الآثار والفقهاء إلى طلب النحو بسبب تلحين حماد بن سلمة له^(١)
هذا إلى أن شيخه أبا علي الذي لازمه أربعين سنة كان من المقلين في الإقراء
فلم يقرأ عليه ، إلا عبد الملك بن بكران النهرواني — كما يحدثنا بذلك ابن الجزري^(٢)
وليس معنى انصراف ابن جنى عن الدراسات القرآنية أنه تركها جملة ، لا : بل
أريد أن أقول : ، إنه لم يحتشد لها ، ولم يحتفل بها ، كما فعل في النحو واللغة مثلاً .
فالشواذ التي وردت في كتاب المحتسب عرفها من اطلاعه على كتاب أبي بكر
ابن مجاهد في الشواذ^(٣) ، وكتاب كل من أبي حاتم السجستاني ، وقطرب ، وبعض
هذه الكتب أخبره فيها شيخه أبو علي الفارسي^(٤) ، على أن كتاب المحتسب
في مجموعه كتاب تخريج للقراءات الشاذة من الناحية اللغوية ، والإعرابية ، والصرفية .

* * *

وقد صدر ابن جنى كتاب المحتسب بمقدمة ، بدأها بحمد الله ودعائه ، ثم أثنى
على نبيه ، وضمن ذلك ثناء على القرآن الكريم ، وأشار إلى إعجازه الذي كد بمهله شد
المجدين ، واستولى بأوله على آخر غاي الناطقين ، سواء في ذلك ما اجتمع عليه قراء
الأمصار ، وما تعدى ذلك بما سماه أهل زمانه شاذاً .

ثم خُص من ذلك إلى بيان آرائه في الشواذ ، والفرق بينه وبين قراءات
القراء السبع . ومقدار ما للشاذ من وثاقة ، ثم ذكر الأسباب الموجبة إلى التشاغل
بالاحتجاج للشاذ ، وبين ما يلتزمه من الأسلوب في ذلك الكتاب ، وما يدعو ذلك
من الأسباب . ثم وثق كتابه : فذكر المصادر التي استقى منها القراءات الشاذة ،
راوياً ، طرفاً ، وطرفاً مروياً له ، ومختبراً به ، كما أنه أشار إلى التزامه الدقة والأمانة
في عرض ما يورد من روايات وقراءات .

وهكذا بين ابن جنى في هذه المقدمة آراءه في الشاذ ، وما يدور حوله من مسائل
في توثيقه ، وما يشير إليه من فصاحة ، وما يكون في الاحتجاج له من لطف
في الصناعة ، وذلك ما أعرضه فيما يأتي من حديث في هذا الفصل ، مبيناً مقدار
ما تلاقى بأبي علي ، وما بعد فيه عنه .

(١) نزعة الألباء ٣٨

(٢) طبقات القراء : ٢٠٧/١ (٣) انظر المحتسب ٣٧٩/١

(٤) انظر ٩ ، ١٠ من كتاب المحتسب

فسر ابن جنى الشاذ بأنه خارج عما اجمع عليه أكثر قراء الأمصار، ولكنه مع خروجه عن قراءات القراء السبع نازع بالثقة إلى قرائه، مخوف بالرواية من أمامه وورائه^(١)، بل ارتقى ابن جنى بالشاذ فقال: «لعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه^(٢)». بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقرر أنه ربما كان في الشاذ ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته^(٣)، وابن جنى بذلك لا يخالف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، ولا يعدل عما أثرته الثقات عنهم. غاية الأمر أنه يرى قوة ما يسمى في عهده شاذاً، ولا ينبغي أن يغض منه أو يتهم، ثم عاد فدلل على ما يرى في الشاذ بما يأتي:

(أ) أن له سنداً من صحة الرواية.

(ب) وأن له وجهاً من سميت العربية.

وإذا كانت الرواية تنميه إلى رسول الله — فنحن مأمورون بتقبله، والّاخذ به، والعمل بموجبه، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: «وما آتاكم الرسول فخذوه»^(٤). وإذن فكل من القراءات السبع، والشاذ مروي مسند إلى السلف، وإذا كان المجتمع عليه أقوى إعراباً، وأنهض قياساً، فإن ذلك لا يقدح في الشاذ، ولا يمنع من الّاخذ به، لأن ضعف الإعراب لا يمنع من صحة الشاذ. ولو كان ضعف الإعراب في قراءة قادحاً فيها، مانعاً من الّاخذ بها — ما أخذنا بقراءة ابن كثير ضياء بهزتين، وقراءة ابن عامر: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»^(٥).

ثم وضع ابن جنى ملاكاً عاماً للقارىء الذى يجب الّاخذ بقراءته، وذلك إذ يقول: «ولعمري أن القارىء به من شاعت قراءته، واعتبر الّاخذ عنه، فأما من يتوقف من الّاخذ به لأن غيره أقوى إعراباً منه فلا»^(٦).

وأرى ابن جنى بعد ذلك على حق فيما ذهب إليه، فما دامت القراءة عن رسول الله مسندة — سواء أ كانت من المجتمع عليه أم بما هو خارج عنه — وما دام لها وجه من العربية، فلا معنى لردّها، وعدم الّاخذ بها، وليس ضعف العربية

(١) المحتسب ٣/١

(٢) ٤/١

(٣) ٤/١

(٤) سورة ٧٢٥٩

(٥) سورة الأنعام

(٦) المحتسب: ٥/١ - ٦

كذلك مما يقدح ، لأن القراءات سنة متبعة ، وليس للقياس مدخل فيما هو معتمد على محض الرواية ، وخالف الآثار (١) . .

وبعد أن وثق ابن جنى الشاذ على هذا النحو ، ووطد الميدان الذي سيعمل فيه خلص لبيان السبب في اتجاهه لتأليف كتاب في الاحتجاج للشواذ ، ذلك أن من سبقه ذكروا الشاذ مروياً مسلماً مجموعاً أو متفرقاً دون أن يحتجوا له ، وربما احتجوا لحرف منه ، ولكنهم لم يفرّدوا له كتاباً مقصوداً عليه (٢) ، ومن هنا حسن بل وجب التشاغل بعمل يسد فراغاً ، ويكمل نقصاً ، وبين ابن جنى أن عمله في الشواذ إبراز لما هجم به خاطر أستاذه أبي علي ، إذ كان وقتاً حدثت نفسه بعمله ، وهم أن يضع يده فيه ، ويبدأ به ، فاعترت خواج هذا الدهر دونه ، وحالت هنواته بينه وبينه (٣) . ومن أجل ذلك كان لكتاب المحتسب موضعه الظاهر في آثار أبي علي الفارسي .

وذكر ابن جنى أن كتابه ليس موضوعاً على جميع كافة القراءات الشاذة من قراءة السبعة ، وإنما الغرض فيه إبانة ما لظفت صنعته ، وأغربت طريقه . أما ما كان عارياً منها ، وليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر فلا وجه للتشاغل به (٤) .

ثم بين أنه سيتناول ذلك بأسلوب سمح ، ويورده بالفاظ قريبة على أهل القرآن ليحفظوا به ، ولا يناووا عن فهمه . وأراه بذلك قد تجنب ما كان من أبي علي في كتاب الحجة ؛ إذ تجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجلو عنه كثير من العلماء . ثم بين المصادر التي استقى منها القراءات الشاذة على الشرط الذي اشترطه فيها — ما كان غامضاً منها وأرهب في طريق الصنعة الصريحة — ، وجعل هذه المصادر فيما يأتي :

أولاً — ما رواه هو .

ثانياً — ما صح عنده من طريق رواية غيره . واعتمد من ذلك على :

(١) كتاب أبي بكر بن مجاهد (رحمه الله) الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة (٥) وقد وثق ابن جنى أبا بكر إذ جعل كتابه أثبت في النفس من كثير من

(١) انظر من الشاطييه ٧٨

(٢) ٦/١

(٣) المصدر السابق

(٤) ٧/١

(٥) لم يرد فيما ذكر ابن النديم لابن مجاهد كتاب بهذا الاسم انظر ٤٧/١ وقد ذكر له كتاين : القراءات الكبير والقراءات الصغير ، فلعل كتاب الشواذ هو الصغير منهما انظر ٥٣/١

الشواذ المحكية عن ليست له روايته ، ولا توفيقه ، ولا هدايته
(ب) وكتاب أبي حاتم السجستاني ، وقد أخبره به أبو اسحق إبراهيم
ابن أحمد القرميسيني .

(ج) وكتاب أبي علي بن المستنير قطرب روى منه صدرأ كبير . غير أن كتاب
أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب من حيث كان مقصورا على ذكر القراءات عاريا
من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي انحط قطرب فيها وتناهى إلى متباعد
غاياتها . ثم وثق كتاب قطرب بأن ذكر أسناد من أخبره به ^(١) ، ومن المصادر التي
اعتمد عليها ابن جنى .

(د) كتاب المعاني للزجاج .
(هـ) وكتاب المعاني للفراء ، وقد أخبره بكليهما أبو علي : الأول سمعه من
الزجاج ، والآخر سمعه من ابن مجاهد ^(٢) .

وقد بين أنه التزم في كل ذلك ما رواه ، وما صح عنده من طريق رواية غيره
له — الدقة . وتحرى الأمانة في الرواية . ذلك ما يشير إليه قوله : « لا نألو فيه
ما تقتضيه حال مثله من تأدية أمانته ، وتحرى الصحة في روايته » ^(٣) .

وعلى هذه الأسس من المنهج ، والتوثيق ، والوسيلة ، والغاية ، يمضى
ابن جنى في كتابه مبتدئاً من أول القرآن الكريم في موالاة بين سوره حتى ينتهى إلى
سورة الناس : يذكر الأحرف التي وقع فيها الشذوذ مرتبة في سورها ، مصدرا
الحديث عن كل حرف بقوله : « ومن ذلك ، ثم يوثق ما يورد بذكر سند
القراءة بإيراد القراء الذين قرءوا بها — وهذا من قبل الاحتجاج بالرواية — ثم
يورد التوجيه الذي يراه في هذا الحرف الشاذ ووجهه من العربية — وهذا من
الاحتجاج بالصنعة والدراية .

وبعد : فهل وفي ابن جنى بما ذكر في خطبة المحتسب ؟
يجيب عن ذلك ما ساورده حول هذا الكتاب من دراسات ، وهو ما أنا في
سبيل إليه إن شاء الله : سأتناول الخصائص البارزة في كتاب المحتسب لابن جنى .
ثم أجمع الفروق التي بدت لي بين أبي علي وتلميذه في الاحتجاج ، ذاكرأ مدى تأثر
ابن جنى به في هذا السبيل .

موقف ابن جنى من القراءات التى عدّها غيره شاذّة

رأينا ابن جنى ينصب الموازين لتقويم القراءات التى عدّها غيره شاذّة : فما كان منها جاريا على سنن من العربية ، فاشيا فى اللغة والشعر وفصيح الكلام ، نازعا — كما يقولون — بالثقة إلى قرائه . محفّوفا بالرواية من أمامه وورائه — ما كان كذلك قبله ولم يردّه ، وصح الاحتجاج به كالماتر^(١) ، ويرى — وهو على حق فيما يرى — أنه من الخطأ بعد ذلك تسميته شاذّا .

ثم يختلف تقديره للشواذ وموقفه منها بقدر ما اشتملت عليه من هذه الأسس التى بنى عليها التقويم ، فلم يكن ابن جنى فى كتابه المحتسب متحيّزا إلى القراءات الشاذّة يرجحها على الإطلااق ، بل وقف منها موقف الحكم العدل ، ولم يجرمه احتجاجه للشواذ ، وأنه عقد كتابه المحتسب من أجلها — على ألا يعدل فى تقدير القراءات . ومن هنا رأيت يقف من القراءات الشاذّة مواقف مختلفة :

أولا — فهو حينما يرجح القراءة الشاذّة على قراءة الكافة .

ثانياً — وحينما يفسر قراءات الكافة بقراءة شاذّة ، ويحتج بهذه لتلك مفسراً أو معرباً . وهو فى هاتين الحالتين لا يشذ ما يراه غيره شاذّا ، بل هو راجح على القراءة السبعة ، أو على الأقل فى درجتها .

ثالثاً — وحينما تراه يهاجم القراءة الشاذّة ، فيتناكر لها ، ويتعجب من القراءة بها . وفى هذه الحالة يتفق هو والكافة فى تشذيبها .

والملاك العام عنده — حسن الظن بالمنكر من القراءات — يرى أن تأويله خير من الحكم عليه بالفساد ، اعتداداً بمن رواها من الأئمة القراء . وقد دعت هذه النزعة إلى إخراج القراءة من دائرة القليل النادر ، أو أنها لا تجوز إلا فى الشعر ، إلى أنها كثيرة فى الشعر ، وواردة فى النثر ، وأورد فى قراءة طلحة بن سليمان أن يحبى الموتى ساكنة ، قوله معنى قول ابن مجاهد أنه قرأ على سكون الياء من يحبى على لغة من قال : يا دار هند عفت إلا أنافيا ، فأسكن الياء فى موضع النصب ، لا أن الياء فى قوله : ويحبى الموتى ، ساكنة ، وذلك أنه لا ياء هناك فى اللفظ أصلاً ، لا بساكنة ولا متحركة ؛ لأنها حذفت لسكونها وسكون اللام من الموتى .

قال أبو العباس : هذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات ، حتى أنه لو جاء به جاء فى النثر لكان جائزاً ، وشاهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها ،

(١) انظر خزانة الأدب ١ : ٥ .

ومما جاء منه في النثر قولهم : لا أكلّمك حيرى دهر ، فأسكن الياء من حيرى
وهى فى موضع نصب ^(١) .

وانظر لإبراده قول أبى العباس من أن هذه الياء فى موضع النصب من أحسن
الضرورات ، وأنها جائزة لو جاءت فى النثر . ذلك لأنه يحاول أن يخرج القراءة
الشاذة من حكم الشذوذ الذى لا يقاس عليه إلى الشيوع والجواز والاتساع ^(٢) .

وسأسوق الشواهد الكاشفة عن مواقفه تلك فيما يأتى من حديث :

أولا — ترجيح القراءة الشاذة على قراءة الكافة :

وتتجلى هذه الظاهرة فيما يأتى من الأحوال :

١ — القراءة الشاذة أعرب : وقد حكم بذلك على قراءة الأعرج : لمّا أتيناكم

بفتح اللام وتشديد الميم ، وأتيناكم بألف قبل الكاف ^(٣) .

٢ — تخريج القراءة الشاذة على الكثير الشائع فى الشعر وفصيح الكلام :

وذلك قراءة بما حفظ الله ^(٤) — إذ قال : « هو على حذف مضاف أى بما
حفظ دين الله ، وشريعة الله ، وعهود الله ، ومثله « إن تصروا الله ينصركم ، أى دين الله ،
ثم قال : « وحذف المضاف فى الشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة ^(٥) » .

٣ — استدلاله بقراءة شاذة على مذهب البصريين : ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد

عن عباس فى مصحف ابن مسعود : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت ، وإسماعيل
ويقولان ربنا ^(٦) ... » وفيه : « والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا ما نعبدكم ^(٧) » .
وفيه : « والملائكة باسطوا أيديهم يقولون أخرجوا ^(٨) » .

قال أبو الفتح : وهذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد
مقدر فى نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول
على معناه دون أن يكون القول مقدرأ معه ، وذلك كقول الشاعر :

رجلان من ضبة أخبرانا أنا رأينا رجلا عرياناً

فهو عندنا نحن على : قالوا . وعلى قولهم لا إضمار قول هناك ، لكنه لما كان
أخبرانا فى معنى قالوا لنا صار كأنه قال : « قالوا لنا ، فأما على إضمار قالوا والحقيقة
فلا . وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها ما يقدره من القول فصار

(١) ٤١١/٢ — ٤١٢ وانظر ٤٠١/١ — ٤٠٢ (٢) وانظر فى مثل ذلك ١١٧/١

(٣) ١٩٣/١ (٤) سورة النساء آ ٣٤ (٥) ٢٢٣/١

(٦) سورة البقرة آ ١٢٧ (٧) سورة الزمر آ ٣ (٨) سورة الأهم آ ٩٣

قاطعاً على أنه مراد فيما يجرى مجراه . وكذلك : « يدعون عنتر والرماح كأنها »
 فيمن ضم الراء من عنتر أى يقولون يا عنتر ، وكذلك من فتح الراء وهو يريد
 يا عنتر . وكذلك والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم^(١) أى يقولون .
 وقد كثر حذف القول من الكلام جداً^(٢) .

٤ — ويستدل على جواز تقديم خبر كان عليها بقراءة شاذة :

قال : « ومن ذلك — أى من انقراءات الشاذة — قراءة أبي وابن مسعود :
 « وباطلا ما كانوا يعملون » ، قال أبو الفتح : « باطلا منصوب يعملون ، ومازائدة
 للتوكيد فكأنه قال : « وباطلا كانوا يعملون » ، ثم قال : « ومن بعد في هذه القراءة
 دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها كقولك : « قائماً كان زيد ... ووجه الدلالة
 من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل . وباطلا منصوب
 يعملون . والموضع إذا سيعلمون لوقوع معموله متقدماً عليه . فكأنه قال ويعملون
 باطلا كانوا^(٣) . وانظر استدلاله بقراءة شاذة على إعراب في قراءة سبعية^(٤) :
 « وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير » .

٥ — القراءة الشاذة راجحة في معناها على قراءة الجماعة :

قال : « ومن ذلك قراءة الحسن (رضى الله عنه) « اهدانا صراطاً مستقيماً » .
 قال أبو الفتح ينبغي أن يكون أرادوا — والله أعلم — التذلل لله (سبحانه) ،
 وإظهار الطاعة له : أى قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له : صراط مستقيم ، ولسنا
 نريد المبالغة في قول من قرأ الصراط المستقيم ، أى الصراط الذى قد شاعت استقامته ،
 وتعلمت في ذلك حاله وطريقته ، فان قليل هذا منك لنا زاك عندنا ، وكثير
 من نعمتك علينا ، ونحن له مطيعون ، وإلى ما نأمر به ، وننهى فيه صائرون .
 وزاد في حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى ، وذلك أن تقديره أدم هدايتك لنا ،
 فانك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم ، فجرى حينئذ مجرى قولك :
 « لئن لقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لتلقين منه رجلاً متناهياً في الخير ،
 ورسولاً جامعاً لسبل الفضل ، فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد كقول الأخطل :

بنزوة لص بعد ما مر مصعب بأشعث ، لايفلى ، ولا هو يقمل

ومصعب نفسه هو الأشعث . وعليه قول طرفه :

(٢) المحتسب ١/١١٢ — ١١٣

(٤) ٢٣٣/١

(١) سورة الرعد آية ٢٤

(٣) ٣٩٩/١

جازت القوم إلى أرحلنا آخر الليل يعفور خدر
وهي نفسها عنده يعفور . أنشدنا أبو علي :

أقامت بنو مروان ظلماً دماًنا وفي الله إن لم يحكموا حكم عدل
وهو سبحانه أعرف المعارف ، وقد سماه الشاعر حكماً عدلاً ، فأخرج اللفظ
مخرج التنكير ، فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف ،
وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير ، (١) .

وهكذا يرقى ابن جنى بالقراءة التي عدها غيره شاذة ، فيرجحها على قراءة الكافة
على النحو الذي رأيت .

٦ — رده معنى القراءة الشاذة إلى القراءة الصحيحة بما هو متعارف شائع كثير

عند العرب في القديم والمولد .

من ذلك ما حكى — ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لا تقرأ « فان آمنوا بمثل
ما آمنتم به ، فان الله ليس له مثل ، ولكن اقرأ بما آمنتم به ، قال : وروى عنه أيضاً
أنه يقرأ بالذي آمنتم به ، قال وقال عباس في مصحف أنس ، وأبي صالح ، وابن مسعود :
« فان آمنوا بما آمنتم به ، قال أبو الفتح : هذا الذي ذهب إليه ابن عباس حسن ، لكن
ليس لأن القراءة المشهورة مردودة ، وصحة ذلك أنه إنما يراد فان آمنوا بما آمنتم به
كما أراده ابن عباس وغيره أن العرب قد تأتي بمثل في نحو هذا تأكيداً وتسديداً يقول
الرجل إذا نفي عن نفسه القبيح : مثلي لا يفعل هذا ، أي أنا لا أفعله ، ومثلك إذا سئل
أعطى ، أي أنت كذا قال : « مثلي لا يحسن قولاً ففعل ، أي أنا لا أحسنه . وفي حديث
سيف ذي يزن : أيها الملك مثلك من سر ، وبر ، أي أنت كذا ، وهو كثير في الشعر القديم
والمولد جميعاً (٢) .

٧ — ورب قراءة — عدها غيره شاذة — فيها بلاغة (٣) ، وسأعود إلى تفصيل
ذلك عند الحديث عن « استهزاء ابن جنى الروح البلاغية في التعليل والاحتجاج ،
وهو إذ يقف هذا الموقف من القراءات الشاذة فيرقى بها إلى درجة فوق قراءة الكافة
أحياناً — يعتمد في نظره تلك على الأسس الآتية :

(١) الرواية . (ب) القياس على ما ورد في آية أخرى أو في كلام العرب .
(ج) ما هو فاش في اللغة . (د) الحسن اللغوي .

(١) المختص ١٧/١ — ١٨

(٢) ١١٨/١

(٣) المختص ٢٨٨/١

وقد ترى تلك الأسس مفرقة في توثيقه للشاذ ، وقد يجتمع منها اثنان ، أو أكثر — أحدهما الرواية — ولكنني وجدت مثالا جامعاً لها كلها في قوله ^(١) :

(١) ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن في رواية عطاء عنه ، وقراءة عاصم الجحدري أيضاً : وملائكته وكتابه على التوحيد ^(٢) ، قال أبو الفتح : اللفظ لفظ الواحد والمعنى معنى الجنس أى وكتبه .

(ب) ومثله قوله سبحانه هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق .

(ج) ووقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة ... ألا ترى إلى قوله تعالى : « وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه » . وقال تعالى : « اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم ... فلكل إنسان كتاب فهمي جماعة كما ترى . وقد قال : « هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق .. » وقال الله تعالى : نخرجكم طفلاً أى أطفالاً .

(د) وحسن لفظ الواحد هنا شيء آخر أيضاً؛ وذلك أنه موضع إضعاف للعباد ، وإقلال لهم فكان لفظ الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة ، لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد فاعرف ذلك ^(٣) .

وتراه وهو يوثق القراءة بما هو شائع في اللغة يقول مثلاً : « حكاية الحال فاشية في اللغة » ^(٤) ، أو حذف المضاف والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة ^(٥) ، أو يقول « أفشى من الشمس » ^(٦) ، والنظا ثرفيه كثيرة جداً ^(٧) ، أو قد كثر حذف القول من الكلام جداً ^(٨) إلى غير ذلك من التعبيرات الدالة على أنه في تخريجه القراءة التي يعدها غيره شاذة — يعتمد على الكثرة والذيوخ ، فيخرجها بذلك من دائرة الشاذ إلى الصحة والقياس .

ثانياً : تفسير قراءة الكافة بقراءة شاذة ، ويحتج بهذه لتلك مفسراً أو معرباً

وتتجلى هذه الظاهرة فيما يأتي من الأحوال :

١ — تقويته وجهاً إعرابياً في قراءة صحيحة بما ورد في قراءة شاذة ، قال

ومن ذلك قراءة ابن محيصن ، وبلال بن أبي بردة ، ويعقوب : أن الحمد لله : قال أبو الفتح : « هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة أن الحمد لله على أن مخففة من أن بمنزلة قول الأعشى :

(١) الحروف أ و ب و ج و د فيما يأتي تشير إلى الأسس السابقة على الترتيب

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٥ (٣) المحتسب ٢٤٢/١ — ٢٤٣

(٤) ٣٨٠/١ (٥) ٢٢٣/١ (٦) ٢٣٠/١

(٧) ٢٣٠/١ (٨) ١١٣/١

في فتية كسيوف الهند قد علوا أن هالك كل من يحفى وينتعل
أى أنه هالك ، فكأنه على هذا ، وآخر دعواهم أنه الحمد لله^(١) .

٢ — استئناسه لمعنى تحمله قراءة الكافة بما ورد في قراءة شاذة :

ومن ذلك قراءة أبى عبد الرحمن : قد أجيب دعواتكما . قال أبو الفتح هذه
جمع دعوة ، وبهذه القراءة تعلم أن قراءة الجماعة : قد أجيب دعوتهما ، يراد فيها بالواحد
معنى الكثرة ، وساغ ذلك لأن المصدر جنس ... والأجناس يقع قليلها موقع كثيرها ،
وكثيرها موقع قليلها^(٢) .

٣ — تقريره أن القراءة الشاذة يؤول معناها إلى قراءة الجماعة :

كما جاء في احتجاجه لقراءة ابن مسعود : « إني أراى أعصر عنباً » قال أبو الفتح :
هذه القراءة هى مراد قراءة الجماعة : « إني أراى أعصر خمرأ » وذلك أن المعصور
العنب فسماه خمرأ ؛ لما يصير إليه من بعد حكاية نخلاله المستأنفة كقول الآخر :

إذا مات ميت من تميم فسرك أن يعيش ، فجى بزد
أراد إذا مات حى ، فصار ميتاً كان كذا أو فليكن كذا ، وعليه قول الفرزدق :
قتلت قتيلاً لم ير الناس مثله^(٣)

٤ — استدلاله على إعراب فى قراءة الجماعة بقراءة شاذة :

كاحتجاجه لقراءة قتادة : « وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير ، مشددة . قال :
فى هذه القراءة دلالة على أن من قرأ من السبعة قتل أو قاتل معه ربيون ، فإن
(ربيون) مرفوع فى قراءته بقتل أو قاتل ، ولبس مرفوعاً بالابتداء ، ولا بالظرف
الذى هو معه كقوله مررت برجل يقرأ عليه سلاح^(٤) »

ثالثاً : مهاجمة القراءة الشاذة وتنكره لها ، وتعجبه من القراءة بها ، ويتجلى هذا

المسلك فى الأحوال الآتية :

١ — قراءة الكافة أقوى معنى من قراءة شاذة : وذلك عندما احتج لقراءة

ابن مسعود « وكان عبد الله وجيهاً » قال : قراءة الكافة أقوى معنى من هذه القراءة ،
وذلك أن هذه إنما يفهم منها أنه عبد الله ، ولا يفهم منها وجاهته عند من هى ؟ أعند
الله أم عند الناس ؟ وأما قراءة الجماعة فإنها تفيد وجاهته عند الله ، وهذا أشرف
من القول الأول ؛ لاسناد وجاهته إلى الله تعالى ، وحسبه هذا شرفاً^(٥) . وتراه هنا
يفضل القراءة السبعية ، ولكنه معترف بالشاذة ، وهجومه عليها يكاد يكون هجوماً

(٣) ٤٢٧/١

(٢) ٣٩٤/١

(١) ١/٣٨٣

(٥) المحتسب : ٢٣٢/٢٠ وانظر ٣٥٤/١

(٤) /١

ضمناً^(١). وانظر كلامه في الاحتجاج لقراءة: لا يقضى عليهم فيموتون، وتقريره أن قراءة العامة أوضح وأشرح وتعليله ذلك^(٢).

٢ — القراءة الشاذة لغة مردولة: قرر ذلك عند احتجاجه لقراءة ابن محيصن ثم أطره بادغام الضاد في الطاء، قال أبو الفتح: «هذه لغة مردولة أعنى إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والقشور، فانها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها وهي: الشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ قولهم: ضم شفر، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك، وجمعها في قولهم: مشفر، قال: لأنه قد حكي إدغام الضاد في الطاء في قولهم: في اضطجع اطجع وأنشدوا قوله: يا رب أباز من العفر صدع تقبض الظل إليه، واجتمع لما رأى أن لا دعه، ولا شبع مال إلى أرطاة حقف واطجع ويروى واضطجع، وهو الأكثر والأقيس، ويروى أيضاً فالطجع تبدل أيضاً اللام من الضاد.

٣ — القراءة الشاذة لا تعرف في اللغة: ومن ذلك ابن شبيب قال: سمعت يحيى ابن الحارث يقرأ: «لنظر كيف تعملون، نون واحدة قال: فقلت له: ما سمعت أحداً يقرأها قال: هكذا رأيتها في المصحف الامام مصحف عثمان. أيوب عن يحيى عن ابن عامر: «لنظر، بنون واحدة مثله. قال أبو الفتح: ظاهر هذا أنه أدغم نون نظر في الظاء، وهذا لا يعرف في اللغة، ويشبه أن تكون مخفأة، فظنها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير من الاخفاء إلى أن يظنوه مدغماً وذلك أن النون لا تدغم إلا في ستة أحرف؛ يجمعها قولك: يرملون^(٣).

٤ — القراءة الشاذة ضعيفة جداً: قرر ذلك في قراءة أبي جعفر: «للائكة» اسجدوا. قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جداً؛ وذلك أن الملائكة في موضع جر والتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح نحو قوله عز وجل: وقالت ادخل واخرج.. فضم لالتقاء الساكنين ليخرج من ضمة إلى ضمة.. فأما ما قبل همزته هذه متحركة، ولا سيما حركة إعراب، فلا وجه لأن تحذف حركته، ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول قل للرجل ادخل، ولا قل للمرأة ادخلي، لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الاتباع إلا على لغة ضعيفة،

(١) ومثل ذلك قراءة ومكراسيئاً في سبأ ٢/٢٥٣ (٢) المحتسب ٢/٢٥٢ (٣) ١/٣٨٤

وهي قراءة بعض البادية الحمد لله بكسر الدال ، ونحو منه ما حكاه لي أبو علي أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم: دعه في حرٍّ منه فحذف كسرة راء حر، وألقى عليها ضمة همزة أمه، وهذا عندنا على شذوذه أعذر من قوله للبلائكة اسجدوا ... ثم دلل على ذلك الحكم^(١)

وعلى هذا النحو يقف ابن جنى من الشواذ ، يحكم حكماً عادلاً غير متحيز إلى فئة ، ويوفى بذلك ما ذكره في المقدمة مما وعد به ، ونوه عنه ، غير أنه بعد ذلك حسن الظن بالشاذ لغة ؛ ثقة بمن رواه ، وأسوق للتدليل على نظريته تلك مثالين يختصران هذه النزعة ، ويغنيان عن التفصيل :

(١) ومن ذلك قراءة أبي عمرو في رواية هارون بن حاتم عن حسين عنه (بَقَّة) قال أبو الفتح : فلعله مثال لم يأت في المصادر ، ولا في الصفات أيضاً ، وإنما هو مختص بالاسم منه الشَّرْبَةُ اسم موضع : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن ، عن أبي عباس أحمد ابن يحيى يقول عبد الله بن الحجاج التغلبي لعبد الملك بن مروان في خبر له معه :

ارحم أصيبيتي الذين كأنهم حَجَلِي تدرج بالشَّرْبَةِ وقع

ومنه الجَرَبَةُ الجماعة ، واستشهد لذلك .

وجاء بلاتاء في الاسم أيضاً وهو معد ، وهَبِي ، وهو الصبي الصغير . ثم يقول هذه العبارة التي بها يقرر نزعته من حيث حسن الظن بالمرؤى ثقة بمن رواه : « ولا بد من حسن الظن بأبي عمرو ، ولا سيما وهو القرآن ، وما أبعد عن الزيف والبهتان^(٢) » . وكذلك أحسن الظن بابن عباس في قراءته « وأيقن أنه الفراق »^(٣) .

(ب) روى الأعمش قال : سمعت أنسا يقرأ : لولوا إليه وهم يجمزون . قيل له وما يجمزون؟ إنما هي يجمحون ! قال : يجمحون ، ويجمزون ، ويشدون واحد . قال أبو الفتح : ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرءون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم للقراءة بذلك ، لكن لموافقة صاحبه في المعنى ، وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنا فيقول : ليست هذه الحروف كلها عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ ؛ إذ لم يثبت التعبير في ذلك عنه ، ولما أنكر أيضاً عليه يجمزون . إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم للقراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي يجمحون ، يجمزون ، يشدون ، فيقول : اقرأ بأياها شئت ، فجميعها قراءة مسموعة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لقوله عليه

السلام : . نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف ، ، فان قيل : لو كانت هذه الأحرف مقروءاً بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا ، قيل أولاً يكفيك أنس موصلاً إلينا ؟ فان قيل أن أنسا لم يحكمها قراءة ، وإنما جمع بينها في المعنى ، واعتل في جواز القراءة بذلك لا بأنه رواها قراءة متقدمة .

قيل : قد سبق من ذكر حسن الظن به ما هو جواب عن هذا

وبعد أن ساق نحواً من ذلك في كلام العرب شعرائهم ومنشديهم ، قال : « وهذا لعمرى سائق : لأنه شعر ، وتحريفه جائز ؛ لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً » (١) اهـ . رأيت كيف بلغ به حسن الظن بالرواة حتى أنه لم يجد جواباً مقنعاً — وقد قلب الأمور على أوجهها المختلفة — إلا أن يقول : بحسن الظن بأنس !

ثم رأيت كيف لا يسلم بهذا التحريف في القرآن محسناً الظن ، ولا يسلم باختلاف الرواية في الشعر ، وتحريف الكلم فيه عن مواضعه ، لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً ؟ وبعد فها نحن أولاء نرى ابن جنى يتلسل الأسباب ، ويسلك سبيل الدفاع عن القراءات ، على حين رأينا من قبل أبا علي وقد هاجم حمزة في جره الأرحام من قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » ، وحكم بأن هذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن (٢) ، وبمثل ذلك هجم قراءة لابن عامر ، ووصفها بالقبح ، والقلة في الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى (٣) .

وموقف أبي علي يتفق مع خطته في تحكيم القياس والنظر ، والبعد عن التعليل بالآثر ، أما ابن جنى فإن موقفه يتفق مع خطته التي أعلنها في صدر كتابه « المحتسب » من الاعتداد بما سموه شاذاً ، لأنه مخوف بالرواية من أمامه وورائه ، ومن هنا كان ابن جنى أرحب صدراً ، وأقرب إلى مذاهب القراء رحماً ، إذ كان بموقفه هذا يقترب من أهل الآثر ، حيث يحسن الظن بالرواة من القراء على النحو الذي عرضته منذ قليل (انظر حسن ظنه بابن عباس في قراءته « وأيقن أنه الفراق » (٤) ، وحسن ظنه بأنس في قراءته ، لولوا إليه وهم يجمزون (٥) ، ويوثق ما رووه بما يعرفه من أوجه القياس ، انظر المحتسب في توثيق ابن مجاهد ، وأبي بكر محمد بن مقسم ، واعتداده بما رواه ، ثم تعليل ذلك بالقياس (٦) . وكذلك فعل في الاحتجاج لقراءة حمزة « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » ، وهي مردودة عند جمهرة البصريين (٧) .

(١) ٣٧٠/١ (٢) الحجة ٢٢٩/٣ (٣) الحجة ١٠٩/٤ (٤) ٤١١/٢

(٥) ٢٧٠/١ (٦) ٢٧٩/١ (٧) راجع كتاب الحصاص ٢٩٤/١

مدى تأثير ابن جني بأبي علي في المحتسب

وابن جني أمين جداً فيما ينقله عن أبي علي ، تراه يدل على القدر الذي استعان به فيه ، وينبه عليه ، ثم يزيد هو من عنده معقبا ، أو معلقا ، أو خارجا ، فالمسائل والأصول لأبي علي فيها النصيب الموفور ، ولكن ابن جني يضعها في بوتقة من فكره وتعليقه ، فيخرجها بعد ذلك أوضح أسلوباً ، وأسدي نظراً ، وأشد تحقيقاً ، وأوثق صلة بروح العربية وخصائصها .

تراه مثلاً يقول : « وحدثني أبو علي بكذا وكذا » ، ثم ينبه على ما انتهى إليه حديث الشيخ بقوله مثلاً : « هذا آخر الحكاية عن أبي علي — ويزيد على ذلك ما قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ^(١) . أو يقول مثلاً : « وروينا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي علي ، وعن غير أبي زيد كذا وكذا ^(٢) ... » .
واقراً قوله : « ورأيت أبا علي (رحمه الله) يذهب إلى استحسان مذهب الكسائي في قوله :

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

لأنه قال : « عدى رضيت بعلي كما تعدى تقيضتها وهي سخطت به ، وكان قياسه رضيت عني ، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى تقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ وإلى هنا ينتهي الأصل الذي قرره أبو علي ، ثم يزيد ابن جني عليه بقوله : « وفيه غيره وذلك إذا رضى عنه فقد أقبل عليه ، فكأنه قال : « إذا أقبلت علي بنو قشير ، وهو غور من أنحاء العربية طريف ، ولطيف ، ومصون ، وبطين ^(٣) .

ويعتمد في التدليل أحياناً على ما أنشده أبو علي : قال في الاحتجاج لقراءة الأعمش على الجودي « تخفيف يامى الإضافة قليل إلا في الشعر . أنشدنا أبو علي :

بكي بعينك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكر ^(٤)

يريد الحواري ، وروى عنهم لا أكلمك حيرى الدهر يريد حيرى الدهر ، وهذا في النثر ، فعليه قراءة الأعمش جودي خفيفاً ^(٥) .

(١) انظر المحتسب ٥٣/١ (٢) أنظر ٥٩/١ ، ٦٠ (٣) ٣٢/١

(٤) كل مبالغ في نصرة آخر (حواري) وخص بعضهم به أنصار الأنبياء (عليهم السلام) وقوله وأنشده ابن دريد . إنما أراد ابن الحواري يعني بالحواري الزبير ، وعنى بابنه عبد الله ابن الزبير ...
(٥) ٤٠٠/١

وتراه يستغل الأصل الذى قاله أبو على وسمعه منه ، وهو أن العرب إذا نطقت بالأعجمى خلطت فيه ، كما يستغل ما أنشده أبو على لرؤبة وغيره ثم يرقى من ذلك إلى التدليل على قراءة إسرائيل بلا همز (١) .

وإنك لتراه يعتمد عليه فى التفسير اللغوى ؛ أورد فى تفسير قول الله تعالى : « سول لهم وأملى لهم » (٢) ، ... معنى سول لهم أى دلائهم ، وهو من السول وهو استرخاء البطن ، رجل أسول وامرأة سولاء إذا كان مسترخى البطن قال الهذلى :

كألسحل البيض جلا لونها سح نجاء الحمل الأسول

أى السحاب المسترخى الأسافل لثقله ، وغزر مائه فهذا إذا كقول الله سبحانه : فدلاهما بغرور وهذا اشتقاق حسن أخذناه عن أبي على (٣) .

وتتردد مظاهر هذا التأثير فى مواضع مختلفات من المحتسب ، ولكنى أعطيت الأمثلة الدالة من غير حصر أو استقصاء لأن ذلك أمر يطول .

وابن جنى فى مبتكراته التى يستقل فيها عن أستاذه — وما أكثرها كذلك — يشير إليها كأن يقول مثلا : « ينبغى أن يعلم ما أذكره » (٤) ، أو : « وفيه عندى شيء لم يذكره أبو على ولا غيره من أصحابنا » (٥) ، أو أن يقول : « ووجه ذلك » (٦) عندى ما أذكره (٧) ، أو نحو ذلك مما يرد فى كثير من صفحات الكتاب (٨) .

استغلال ابن جنى للعروض والقافية فى الاحتجاج

وابن جنى يستغل — كأستاذه — « العروض » فى التدليل والاحتجاج ، ولكنك تلحظ القلة فى ذلك ، هذا مع دماثة أسلوب التليذ ، وبعده عن الجفوة والجفاف والتكلف والإفحام الذى تراه عند الشيوخ .

قال فى قراءة ابن عباس : « فأمتعته قليلا ثم اضطره إلى عذاب النار » (٩) ، يحتمل أمرين : أحدهما وهو الظاهر أن يكون الفاعل فى قال ضمير إبراهيم عليه السلام أى قال إبراهيم : ومن كفر فأمتعته يارب ثم اضطره يارب . وحسن على هذا إعادة

(١) ٧١/١ (٢) سورة محمد آية ٢٥ (٣) المحتسب ٣٣٧/٢ (٤) ٤٩/١

(٥) ٤١١/٢ — ٤١٢ (٦) يشير إلى قراءة ياحسره على العباد بالهاء ساكنة .

(٧) ٢٦١/٢ (٨) انظر مثلا ٣٩/١ و ١٩٦/١ و ٤٥/٢

(٩) س (١) آية ١٢٦ .

قال لامرين . أحدهما : طول الكلام ، فلما تباعد آخره من أوله أعيدت ، قال : لبعدها كما قد يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره . والآخر أنه انتقل من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين ، فكان ذلك أخذاً في كلام آخر ، فاستؤنف معه لفظ القول فجرى ذلك مجرى استئناف التصريح في القصيدة إذا خرج من معنى إلى معنى ، ولهذا ما يقول الشاعر في نحو ذلك :

ألا ناد في آثارهن الغوانيا سقين سما ما !! ما لهن وماليا ؟
كان التصريح مع الانتقال من حال إلى حال أخرى بالجواز ، فهذا أحد الوجهين ^(١) . . .

وجاء في الاحتجاج لقراءة : د ياحسره على العباد ، ... مبيناً أثر إطالة الصوت ، وعلى هذا قال سيبويه : إنهم يقولون سير عليه ليل يريدون ليل طويل ، وهذا إنما يفهم عنه بتطويل الياء فيقولون سير عليه ليل فقامت المدة مقام الصفة ، ومن ذلك ما تستعمله العرب من إشباع مدات التأسيس ، والردف ، والوصل ، والخروج عناية بالقافية ؛ إذ كانت للشعر نظاما ، وللبيت اختتاماً ^(٢) . . . ، وانظر مهاجمة القراء في تأويله قراءة أهل المدينة يخطف بسكون الخاء والطاء والتشديد فيجمع بين ساكنين ^(٣) .

المنطق وظهوره عند ابن جنى في الاحتجاج

وهو ذو منطق خفيف يأتي به في التدليل سمحا سهلا ، لا يعمن فيه كما يعمن أستاذه أبو علي فيه ، ومن هنا لم يشق ابن جنى على القارئ ، ولم يعنف به كما لا يطيل ، فذكر الأوجه ، والتفريعات ، والاحتمالات قليلا ما يرد عند ابن جنى ^(٤) . وإنك لتراه يأتي بالمقدمات التي تسلم إلى النتيجة في غير عسر ، كما تراه يقايس ، أو يقول بالاولى والأجدر في هوادة ولين ، وسأضرب أمثلة ثلاثة أعقب ، كل مثال بالاشارة إلى ما يدل على اعتماده على المنطق ، وإلى ما فيه من مسائل في الاحتجاج والتدليل .
المثال الأول :

أنكر ابن مجاهد رواية الحلواني عن قالون عن شيبه ، أو آوى إلى ركن شديد ^(٥) .
فدل ابن جنى على أن ما أنكره ابن مجاهد سائغ جائز ؛ وهو أن تعطف آوى على قوة

(١) ١٠٨/١ (٢) ٢٦١/٢ (٣) ٤٢/١ (٤) انظر مثلاً ص ١٠٨/١ (٥) سورة هود آ ٨٨

فكأنه قال : لو أن لي بكم قوة ، أو أويأ إلى ركن شديد ، فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب اضممار أن ونصب الفعل بها ، ومثله قول ميسون بنت بحدل الكلبية :
 للبس عباءة وتقرعيني أحب إلى من لبس الشفوف
 فكأنها قالت : للبس عباءة وأن تقرعيني ، أى لأن ألبس عباءة وتقرعيني أحب إلى من كذا ، وعليه بيت الكتاب أيضاً :

فلولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقها
 أى أو أن أسوءك فكأنه قال : أو مسامتي إياك . فكذلك هذه القراءة لو أن لي بكم قوة أو أويأ أى أو أن آوى إلى ركن شديد وهذا واضح ^(١) .

فانظر إلى ذلك القياس الذى عقده بين هذه الآية وقول ميسون : للبس عباءة . وبيت الكتاب : فلولا رجال . . . ثم انظر إلى ما يشبه النتيجة لهذا القياس فى قوله : فكذلك هذه القراءة . . . ثم انظر بعد ذلك إلى قوله : وهذا واضح ، وهو قول يشبه العبارة التى يسجلها المشتغلون بالنظريات الهندسية فى أعقاب البراهين .
 المثال الثانى :

دلل على أن ، أيبك ، فى قوله تعالى : وإله أيبك ، ^(٢) جمع لا مفرد بما يأتى — وفيه يرد على ابن مجاهد فى أن أيبك مفرد هنا — قال أبو الفتح : « قول ابن مجاهد ، بالتوحيد لا وجه له ، وذلك أن أكثر القراءة ، وإله آبائك جمعاً كما ترى ، فإذا كان أيبك واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة فنحتاج حينئذ إلى أن يكون أيبك هنا واحداً فى معنى الجماعة ، فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة ، ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة ، وطريق ذلك أن يكون أيبك جمع « أب ، على الصحة على فوك للجماعة هؤلاء أبون أحرار ، أى آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك منهم ، ومن أبيات الكتاب :

فلما تبين أصواتنا بكين ، وفديفنا بالآينا

وقال أبو طالب :

ألم تر أنى بعد همهمته لفرقة حر من أبين كرام ؟

وقال الآخر : « فهو يفدى بالآبين والخال . . »

وقد أشبعنا هذا الموضع فى شرح ديوان المتنبي . ويؤكد أن المراد به الجماعة

ما جاء بعده من قوله : « إبراهيم وإسماعيل وإسحق » فأبدل الجماعة من « أهلك » فهو جماعة لا محالة ، لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل . فيصير قوله تعالى « وإله أهلك » كقوله « وإله ذورك » هذا هو الوجه ، وعليه فليكن العمل ^(١) .

وفي هذا المثال نرى أكثر من دليل على استعانتها بالمنطق في التدليل :

(أ) ففي قوله : « وذلك أن أكثر القراءة وإله آبائك جمعاً كما ترى ... الخ » تعليل لقوله « لا وجه له » .

(ب) وفي استشهاده بأبيات الكتاب ، وأبي طالب وغيرهما استعمال للدليل المؤسس .

(ج) وفي قوله : « ويؤكد أن المراد به الجماعة اتباع الدليل المؤسس بالدليل المؤكد » .

(د) وفي قوله : « فيصير قوله تعالى وإله أهلك ... قياس وتنظير » .

(هـ) وقوله في خاتمة هذا الدليل : « هذا هو الوجه ، وعليه فليكن العمل » — كالنتيجة التي يسلم إليها البرهان .

المثال الثالث : خطأ ابن جنى ابن مجاهد في قوله : « أيدتك على فاعلتك من قوله تعالى : « إذ أيدتك بروح القدس » ^(٢) قال أبو الفتح : « هذا الذي توهمه ابن مجاهد أن أيدتك على فاعلتك لا وجه له . وإنما أيدتك أفعلتك من الأيد وهو القوة . وقال أبو علي : « إنما أكثر فيه أيدتك فاعلتك ؛ لما يعرض في أيدتك من تصحيح العين مخافة توالي اعلالين في أيدتك » ، وأنشدنا قوله :

يذني تجاليدى واقتادها ثاو كراس القدن المؤيد

فهذا من أيدته أى قوته لأنه مفعول ككرم ... ولو كان أيدتك كما ظن ابن مجاهد فاعلتك لكان اسم المفعول منه مؤايد كقاتل ومضارب ، ولكن قراءة من قرأ آتينها فاعلنا ، ولو كان أفعلنا لما احتاج إلى حرف الجر ، لأنه إنما يقال أتيت زيداً بكذا ، وآتيته كقولك أعطيته ، فكذلك لو كان آتينها أفعلنا لكان آتينها كقولك أعطيناها ، وأنت لا تقول آتيته بكذا كما لا تقول أعطيته بكذا . فقوله في تلك القراءة آتينها كقولك حاضرنا بها ، وشاهدنا بها وهذا واضح .

ومعنى قول أبي علي : لو جاء أيدتك على ما يجب في مثله من إعلال عين أفعلت إذا كانت حرف علة كأقمت زيداً ، وأبعته أى عرضته للبيع لتابع فيه اعلالان ، لأن أصل أيدت أأيدت ؛ كما أن أصل أمر أمر ، فانقلبت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع

الهمزتين في كلمة واحدة، والأولى منهما مفتوحة، والثانية ساكنة فهي في الأسماء نحو آدم وآدار، فكان يجب أيضاً أن تلقى حركة العين على الفاء وتحذف العين، فكان يجب على هذا أن تقلب الفاء هنا واواً؛ لأنها قد تحركت وانفتحت ما قبلها ولا بد من بدلها لوقوع الهمزة الأولى قبلها كما قلت في تكسير آدم أو ادم فكان يلزم على هذا أودته؛ كآفته، وأدرته فتحذف العين كما ترى، وتقلب الفاء التي هي في الأصل همزة واواً فتعقل الفاء والعين جميعاً، وإذا أدى القياس إلى هذا رفض وكثر فيه فعلت آيدت؛ ليؤمن ذلك الاعتلالان، فلما استعمل شيء منه جاء قليلاً شاذاً أغنى آيدت. وإذا كانوا قد أخرجوا عين أفعلت وهي حرف علة على الصحة نحو قوله: «صددت فأطولت الصدود»، وقولهم: «أغيلت المرأة، وأغيمت السماء»، وأخوص الرمث، وأعوز القوم، وأليث الشجر — ولو خرج على منهج إعلال مثله لم يخف فيه توالي اعلالين كان خروج آيدت على الصحة لما كان يعقب اعلال عينه من اجتماع اعلالها مع اعلال الفاء قبلها أولى وأجدر. فقد ثبت أن قراءة مجاهد إذ آيدتك إنما هو أفعلتك لا فاعلتك كما ظن ابن مجاهد^(١).

وفي هذا المثال غير دليل على تأثر ابن جني بأبي علي في التدليل:

فهو — أولاً — يستشهد به في التدليل:

(أ) فيورد تعليقه الذي يمت إلى الدراية والصنعة وذلك قوله: «إنما كثر فيه آيدتك،

(ب) ثم ينشد قوله: ينبي تجاليدى وأقتادها...

وذلك أشبه بالدليل النقل.

وهو — ثانياً — يتبع هذا الاستشهاد النقل بشرح كلام أبي علي وإيضاحه

وهو — ثالثاً — يستعمل القياس المضمّر في قوله: ولو كان آيدتك كما ظن

ابن مجاهد... الخ

ثم هو — رابعاً — ينبه إلى قياس خاطيء ربما قاس ابن مجاهد عليه في قوله:

«ولكن قراءة من قرأ آتينها فاعلنا...»

وهو — خامساً — يعود إلى شرح قول أبي علي مفسراً مبهمات، عارضاً

فكرته في أسلوب أوضح من أسلوبه، ضارباً الأمثلة المقربة^(٢)

(٢) انظر في ضرب الأمثلة المقربة المحتسب: ٢٥٣/١

وهو — سادساً — يقول بالاولى والاجدر في خروج آيدت على الصحة حيث قد أخرجوا عين أفعلت ، وهي حرف علة على الصحة .
وأخيراً — سابعاً — هذه العبارة التي ذيل بها رده على ابن مجاهد ، والتي تشبه النتيجة التي يصل إليها المبرهن بعد المقدمات والحيثيات وهي قوله : « فقد ثبت ، .
ومن آثار أبي على الظاهرة عند ابن جني :

الاستشهاد بقراءة على قراءة : كما في الاحتجاج ، لقراءة مجاهد ، وسعيد بن جبير « إن هذا لساحر مبین ، ^(١) قال أبو الفتح : « هذا على قراءة الجماعة لساحر مبین إشارة إلى الفعل الواقع هناك من قلب العصا حية ونحوه ، وهذا على من قرأ لساحر إشارة إلى موسى (عليه السلام) . كما أن هذا من قول الله تعالى : « هذا يوم لا ينطقون ، إشارة إلى اليوم ، وهذا على قراءة من قرأ « هذا يوم لا ينطقون ، بالنصب إشارة إلى الفعل الواقع في ذلك اليوم ^(٢) وكذلك فعل في الاحتجاج لقراءة ، وعلم آدم الاسماء ، ^(٣) .

البلاغة ومما ائتمنا في المحتسب : رأينا أبا على يلم ببعض مسائل البلاغة ، وهنا نرى ابن جني يلم ببعض المسائل الأخرى على نحو آخر يختلف عن أبي على ، ذلك لأن ابن جني قد اقتدى في تناوله هذه المسائل بالحس اللغوي ، والنزوع النفسي ، والطبع الانساني ، في أسلوب نقي من شوائب التعقيد . وسأعرض أمثلة لذلك كله ، وأعقب عليها مثالا لا بما يبدو من ملاحظات :

(١) قراءة ابن مسعود : « إني أراني أعصر عنبا ، ^(٤) قال أبو الفتح : « هذه القراءة هي مراد قراءة الجماعة . « إني أراني أعصر حمراً ، ذلك أن المعصور حينئذ هو العنب فسماه حمراً لما يصير إليه من بعد حكايته لحاله المستأنفة كقول الآخر :

إذا ما مات ميت من تميم فسرك أن يعيش فجىء بزاد
أراد إذا مات حي فصار ميتاً كان كذا أو فليكن كذا ، وعليه قول الفرزدق :
« قتلقت قتيلاً لم ير الناس مثله ^(٥) .

وغنى عن التعليق هذا المثال ، وما يشير إليه من مسائل المعاني ، فهنا مسألة من مسائل المجاز باعتبار ما يصير إليه أو ما سيكون .

(١) سورة يونس آ ٧٦ (٢) ٣٩٤/١ (٣) أنظر ٤٩/١ — ٥٣ وأنظر احتجاجه بقراءة يتوتون ١٣٦/١ (٤) سورة يوسف آ ٣٦ (٥) المحتسب ٢٢٧/١

(ب) ومن القراءات التي احتج لها قراءة يزيد البربري: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا» قال أبو الفتح: «ينبغي أن يعلم ما أذكره، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة بعد الفاعل كضرب زيد عمراً، وإذا عنام ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: «ضرب عمراً زيد»، فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: «عمراً ضرب زيد»، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد «فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد» فحذفوا ضميره، ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة، الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً فقالوا «ضرب عمر»، فاطرح ذكر الفاعل البتة، نعم. وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم أولعت بالشئ ولا يقول «أَوْ لَعَنِي بِهِ كَذَا»، وقالوا: «تُلَجَّ فُؤَادَ الرَّجُلِ»، ولم يقولوا «تَلَجَّه كَذَا»، وامتنعوا عنه ولم يقولوا: «امتعه كذا»، ولهذا نظائر فرض الفاعل هنا البتة، واعتماد المفعول به البتة دليل على ما قلناه فاعرفه وأظنني سمعت أو لعني به كذا، وإن كان كذلك فما أقله أيضاً وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذلك لأنها تخلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، ألا ترى أنك إذا قلت: «رغبت في زيد»، أفيد منه إثارك له، «وعنايتك به»، وإذا قلت: «رغبت عن زيد»، أفيد منه اطراحك له، وإعراضك عنه، ورغبت في الموضعين بلفظ واحد، والمعنى ما تراه من استحالة معنى رغبت إلى معنى زهدت. وهذا الذي دعاهم إلى تقديم الفضلات في نحو قول الله سبحانه «ولم يكن له كفوا أحد»، وإنما موضع اللام التأخير، ولذلك سيبويه (كذا) إن الجفافة من لا يعلم كيف هي في المصحف يقرؤها «ولم يكن كفواً له أحد».

فإن قلت: «فقد قالوا زيدا ضربته فنصبوه»، وإن كانوا قد أعادوا عليه ضميراً يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمرُوا له فعلاً ينصبه، ومع هذا فالرفع أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه رب الجملة ومبتدأها في قولهم: «زيد ضربته».

قيل : هذا وإن كان على ما ذكرته فإن فيه غرضاً من موضع آخر ، وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت فإنه لا يعدم دليل العناية به وهو تقديمه في اللفظ منصوباً ، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة ؛ لتدل على قوة العناية به ، لاسيما والفعل الناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره فصار كأن هذا الفعل الظاهر هو الذي نصبه وكذلك يقول الكوفيون أيضاً ، فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم الفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها ، وبنوا الفعل لمفعوله فقال : « ضرب زيد ، حسن قوله تعالى » وعلم آدم الأسماء كلها ، لم كان الغرض فيه أنه قد عرفها وعلمها وأنس أيضاً غير المخاطبين بأن الله سبحانه هو الذي علمه إياها بقراءة من قرأه وعلم آدم الأسماء كلها ، ونحوه قوله تعالى : « إن الإنسان خلق هلوعاً وقوله تعالى ، « وخلق الإنسان عجولاً » هذا مع قوله : « خلق الإنسان من علق » وقال سبحانه « خلق الإنسان عليه البيان » وقال تبارك اسمه : « خلق الإنسان من صلصال كالفخار » فقد علم أن الغرض بذلك في جميعه أن الإنسان مخلوق ومضعوف ، وكذلك قولهم : ضرب زيد ، إنما الغرض منه أن يعلم أنه قد ضرب ، وليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه ، فإن أريد ذلك ولم يدل عليه فلا بد أن يذكر الفاعل فيقال : « ضرب فلان زيداً » ، فإن لم يفعل كلف علم الغيب ^(١) ، ١١

وقد قصدت قصداً إلى نقل ذلك النص بتمامه — كما قصدت إلى نقل نصوص أخرى في هذا الفصل — ؛ ليتضح أسلوب ابن جنى في تناوله المسائل العلمية ، ثم لا يغنى في هذا النص جزء من جزء ، فتفهمه والتعليق عليه يدعوان إلى قراءته جملة واحدة دون بتر أو اكتفاء ، ويبدو من هذا النص :

أولاً — ما أشرت إليه منذ حين إلى أن ابن جنى إذا ما أحس أنه سيتناول فكرة مبتكرة يستقل بها عن شيوخه نبه إليها بمثل قوله هنا : « ينبغي أن يعلم ما أذكره » أو نحو ذلك .

ثانياً — هذا الأسلوب القوي الأسرى مسألة من مسائل النحو ، ويكفي أن ترجع إلى قوله مثلاً : « فإن فظاهرت العناية به عقدوة على أنه رب الجملة . . . » أو قوله : « ولم يرضوا له بهذه المئزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به » ثم هذه المقابلة في تفسير التعبيرين : « رغبت في زيد » و « رغبت عنه » فالأول « يفيد

ليشارك له ، وعنايتك به ، والآخر يفيد اطراحك له ، وإعراضك عنه الخ . . .

ثالثاً — هذا المنطق الخفيف الذى أذابه التدليل السمع فى هوادة ولين لا يرهق القارىء ، ولا يكدر ذهن السامع .

رابعاً — هذا المنهج التعليمى الذى يقدم النظائر المفهومة ليقترب بها ، ويقيس عليها نظائر أخرى من أشباهها . ذلك قوله :

فاذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة .. حسن قوله تعالى : « وعلم آدم الاسماء » .

خامساً — ذلك التدقيق اللغوى وفهم روح العربية وأسرارها .

سادساً — تحدته فى نظرية النظم التى وضع أساسها لعبد القاهر الجرجاني

من بعده .

سابعاً — أنى لا أجد فرقاً بين ما يقوله ابن جنى هنا وما يقرره المحدثون

من النقاد والباحثين فى علوم البلاغة والنقد من أن « الفكرة والصورة فى الأسلوب كل لا يتجزأ ، ووحدة لا تتعدد ، وليس أدل على اتحادهما من أنك إذا غيرت فى الصورة تغيرت الفكرة ، وإذا غيرت فى الفكرة تغيرت الصورة فقولك « أعنيك » ، غير قولك « إياك أعنى » وقولك « كل ذلك لم يكن غير قولك : « لم يكن كل ذلك » ، وقولك « ما شاعر إلا فلان غير قولك ، ما فلان إلا شاعر » فترتيب الالفاظ فى النطق لا يكون إلا بترتيب المعانى فى الذهن (١) .

(ح) فى احتجاجه لقراءة « فبذلك فلتفرحوا » (٢) برهن على أن هذه القراءة خارجة عن أصلها لاستغنائهم ب « اضرب عن لتضرب ونحوه » . ثم قال : « وكان الذى حسن التاء هنا أنه أمرهم بالفرح فخطبوا بالتاء ؛ لأنها أذهب فى قوة الخطاب فاعرفه . ولا تقل قياساً على ذلك فلتحزنوا ، لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرحة إلا أن تريد لإصغارهم وإزغامهم فتؤكد ذلك بالتاء (٣) .

أرأيت كيف لام بين التعبيرات المختلفة وطبيعة النفس الانسانية ؟ فالفرح مقبول ، والحزن غير مقبول ، ومن هنا حسن فلتفرحوا ، ولم يحسن فلتحزنوا ، مستغلاً فى ذلك الأصل النحوى : من أن التاء أذهب فى قوة الخطاب ؟

(١) دفاع عن البلاغة للزيات : ٦٠ (٢) سورة يونس آ ٨٠

(٣) المحتسب ١/ ٣٩٠

ثم ألا تراه قد نبه إلى خروج الأمر عن معناه الحقيقي إلى التهديد والارغام مما يبرر المخاطبة بالحزن بعد أن نهاك ، عنه ، وحذرك إياه !

ثم ألا تراه — بعد ذلك — كيف استغل الميول الانسانية في الاحتجاج لقراءة مروية ١٩ ثم اقرأ في نحو ذلك حديثه عن قوله تعالى : « نخرجكم طفلاً ، أى أطفالا ، فبعد أن قرر أصلاً لغوياً هو أن وقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة » قال : ، وحسن لفظ الواحد هنا شيء آخر أيضاً وذلك أنه موضع إضعاف للعباد ، وإقلال لهم ، فكان لفظ الواحد لقلة أشبه بالموضع من لفظ الجماعة ، لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد فاعرف ذلك (١) .

وهكذا يمزج ابن جى في الاحتجاج بين الأصل اللغوى المقرر ، والادراك الفنى المحرر .

(د) ثم إليك هذا النص الذى أنقله — على طوله — لأن فيه امتاعاً ، وإبتكاراً ، واستهداء بالحس النفسى ، واعتماداً على الذوق الأدبى ، واتكاء فى التعليل على طبيعة العربى فى التعبير ، وفيه إلى جانب ذلك دماثة ورقة واشباع (٢) ! قال فى الاحتجاج لقراءة يا حسرة على العباد ، يا حسرة العباد :

أما يا حسرة على العباد بالهاء ساكنة ففيه النظر ، وذلك أن قوله على العباد متعلق بها أو صفة لها ، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دون وجه ذلك عندى ما أذكره ، ذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمده ولا معزومة عليه أسرع فيه ، ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه ، وذلك كقوله « قلنا لها قنى لنا قالت قاف ، معناه وقفت ، فاقترعت من جملة الكلمة على حرف منها تهاوناً بالحال ، وثاقلاً عن الإجابة ، واعتماداً للمقال ، ويكنى فى ذلك قول الله سبحانه : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ، قالوا فى تفسيره هو كقولك لا والله ، بلى والله ! فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا من التثبت فيه ، والاشباع له ، والمبالغة عليه من قول الهذلى :

فوالله لا أنسى قتيلاً رزيت به بجانب قوسى (٣) — مامشيت على الأرض أفلا ترى إلى تطعمك هذه اللفظة فى النطق هنا بها ، وتمطيك لاشباع معنى القسم عليها ؟

(١) ٢٤٢/١ — ٢٤٣

(٢) هذه هى السمات الظاهرة فى ذلك النص وهناك سمات أخرى يشترك فيها مع نصوص

تحدثت عنها فى مناسبات مختلفة من هذا الفصل .

(٣) اسم موضع انظر معجم البلدان لياقوت .

وكذلك أيضاً قد ترى إطالة الصوت بقوله من بعده :

بلى إنما تغفو الكلوم وإنما توكل بالآذن، وإن جل ما يمضى
أفلا تراه لما أ كذب نفسه ، وتدارك ما كان أفرط فيه لفظه أطال الإقامة
على قوله بلى؛ رجوعاً إلى الحق عنده، وانتكاثاً عما كان عقد عليه يمينه، فأين قوله هنا
« فوالله » وقوله « بلى » منهما في قوله : لا والله ، وبلى الله ؟ وعليه قوله تعالى :
« ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان » ، أى وكدتموها وحققتموها ، وإذا أوايت
هذا أدنى تأمل عرفت منه وبه ما نحن بسبيله ، وعلى سمته ، وعلى هذا قال سيبيويه
إنهم يقولون سير عليه ليل يريدون « ليل طويل » وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل
الياء فيقولون : سير عليه ليل ، فقامت المدة مقام الصفة ، ومن ذلك ما تستعمله
العرب من اشباع مدات التأسيس ، والردف ، والوصل ، والخروج ، عناية بالقافية ؛ إذ كانت
للشعر نظاماً ، وللبيت اختتاماً ، أخبرنا أبو أحمد الطبراني عن شيخ له ذكره عن البحترى
قال : سمعت ابن الاعرابي يقول : استجيدوا القوافي ؛ فإنها حوافر الشعر ، وقال له
الشجرى في بعض كلامه : « القافية رأس البيت » ، وهذا ليس نقضاً للأول ، وإنما
غرضه فيه أنها أشرف ما فيه ، كما أن حوافر الفرس هي أوثق ما فيه ، وبها نهوضه ،
وعليها اعتمادها ، ولقد تغنى يوماً خفير لنا بشعر مؤسس نحو قوله : « ألا عللاني قبل
يوم العواذل ، فلعهدي به وهو يمتلئ الآلف حتى يخطو به فرسه الخطوة والعشرين .
ولولا ظاهر ما في القول لقلت إلا أكثر . فاذا تجاوز الآلف أسرع عند الدخيل
فاختلس الذال والروى بعدها ، وكان أيضاً يمدّه بتقبل صدى صوته مع تماديه واغتراق
أقصى النفس فيه ما كان يعطيه إياه نقل الفرس به ، فان ذلك كان يهز الآلف ويصنعها
ويزيل تحيرها والسادجية المملولة عنها .. وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه
بما استطلناه فحذفناه يدل على الأصوات تابعة للدعاني فتى قويت قويت ، ومتى ضعفت
ضعفت ... علمت أن قراءة من قرأ يا حسرة على العباد بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية
المعنى في النفس ، وذلك أنه موضع وعظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف
على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه ، الدال على أنه قد بهره ، وملك عليه
لفظه وخاطره ، ثم قال من بعد على العباد عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول
دون صلة لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أنه إنما تجشم ذلك على حاجة الموصول
إلى صلته ، وضعف الاعراب وتحجره على جملة ؛ ليفيد السامع منه ذهاب الصورة

بالناطق ، ولا يحف ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته ، فان العرب
قد تحمل على الفاظها لمعانها حتى تفسد الاعراب لصحة المعنى ^(١)

وهو في مثل هذه الابتكارات يسمح لنفسه بأن يطيل ، ويستطرد من مثال
إلى مثال غير خارج عن الموضوع الذي يتحدث فيه ، ويحتج له .
(هـ) ثم أقرأ حديثه عن «التضمين» بما يدل على تفهمه لروح العربية ، وغوصه
البعيد عن أسرارها ، قال في قراءة : « وما يُخَذِّعون إلا أنفسهم » ^(٢) بضم الياء
وفتح الدال : « هذا على قولك ، خدعت زيدا نفسه » ومعناه عن نفسه ، فان شئت
قلت على هذا حذف حرف الجر فوصل الفعل ، كقوله عز اسمه « واختار موسى قومه
سبعين رجلا ، أى من قومه وقوله : « أمرتك الخير ، أى بالخير » . وإن شئت
قلت : حملة على المعنى فأضمر له ما ينصبه ، وذلك ان قولك خدعت زيدا عن نفسه
يدخله معنى انتقصته نفسه ، وملكت عليه نفسه ، وهذا من أسد وأدمك مذاهب
العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه اليه ، ويصرفه
بحسب ما يؤثره عليه ، وجلته أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً
ما يجرى أحدهما مجرى صاحبه ، فيعدل في الاستعمال به اليه ، ويحتذى في تصرفه
حذو صاحبه ، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه ، ألا ترى إلى قول الله
(جل اسمه) « هل لك إلى أن تزكى » ^(٣) ، وأنت تقول : هل لك في كذا ؟ لكنه
لما دخله معنى أجذبك إلى كذا وأدعوك اليه قال : هل لك أن تزكى ، وعليه
قول القرزدي :

كيف تراني قالبا مجنى قد قتل الله زيادا عنى

واستعمل عن ها هنا لما دخله من معنى قد صرفه الله عنى ؛ لأنه إذا قتله فقد
صرف عنه وعليه قوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » ^(٤) ،
وأنت لا تقول رفثت الى المرأة ؛ وإنما رفثت بها ومعها ، ولما كان الرفث بمعنى
الافضاء ، عدى بالي كما يعدى أفضيت بالي ، نحو قولك أفضيت الى المرأة . وهو باب
واسع منقاد فكذلك قوله عز وجل : « وما يُخَذِّعون إلا أنفسهم » جاء
على خدعته نفسه لما كان معناه معنى انتقصته نفسه ^(٥) .

(١) ٢٦١/٢

(٢) سورة البقرة آية ٩ (٣) سورة النازعات آية ١٨ (٤) سورة البقرة آية ١٨٧

(٥) ٣١/١

ويبدو في هذا النص أيضاً «المنطق الخفيف» الذي يستقرى الأمثلة، ويستعرض المقدمات؛ ليستنبط منها النتائج... في غير جفاف، ولا إرهاق، ولا تعمل.

(و) وهو في نص آخر يتحدث عن «التجريد» حديث الأديب العالم في تدين وخضوع، ويتناول به روح النافذ الموازن المستعرض للنظائر من الشعر القديم، وشعر المولدين، في منطق لا يحفو عن القراء، ولا ينبو على الأسماع، ويخرج القراءة الشاذة تخريباً متضمنة البلاغة في التعبير، ويرجحها بذلك على القراءة السبعية:

«ومن ذلك قراءة الحسن (رضي الله عنه): «اهدنا صراط المستقيم»، قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون أراد - والله أعلم - : التذلل لله سبحانه، وإظهار الطاعة له، أى قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له صراط مستقيم» ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم، أى الصراط الذي قد شاعت استقامته، وتعوّلت في ذلك حاله وطريقته، فإن قليل هذا منك لنا ذاك عندنا، وكثير من نعمتك علينا، ونحن له مطيعون، وإلى ما تأمر به، وتنهى فيه صائرون. وزاد في حسن التفكير هنا ما دخله من المعنى، وذلك أن تقديره: «أدم هدايتك لنا»، فأنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم فخرى حينئذ مجرى قولك: «لئن لقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لتلقين منه رجلاً متاهياً في الخير، ورسولاً جامعاً لكل الفضل، فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد كقول الأخطل:

بنزوة لص بعد ما مر مصعب بأشعث لا يفلى، ولا هو يقمل
ومصعب نفسه هو الأشعث، وعليه قول طرفة:

جازت القوم إلى أرحلنا آخر الليل بيعفور خدر

وهي نفسها عنده اليعفور أنشدنا أبو علي:

أقامت بنو مروان ظلماً دماًنا وفي الله أن لم يحكموا - حكم عدل

وهو سبحانه أعرف المعارف، وقد سماه الشاعر حكماً عدلاً، فأخرج اللفظ مخرج التنكير، فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف، وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير.

وإذا جاز أن يرضى الإنسان من مخلوق مثله بما رضى به الشاعر من محبوه بما دل عليه قوله: (أنشده ابن الأعرابي):

ولاني لأرضى منك يا ليل بالذي لو ابصره الواشي لقرت بلابله
بلا، وبألا أستطيع، وبألني وبالوعد حتى يسأم الوعد آمله
وبالنظرة العجلى، وبالحول ينقضى أواخره لا نلتقى وأوائله

وأنشدني بعض أصحابنا لبعض المولدين :

عدينا ، وأكذبينا ، وامطينا فقد أومنت من سوء العقاب
فلسنا من وعيدك في ارتياب ولا من صدق وعدك في اقتراب
ولكننا لشؤم الجد منا نفر من العذاب إلى العذاب
وعليه قول الآخر :

علليني بموعده وامطلي ما حيت به
ودعيني أعيش منك بنجوى تطلبه

* * *

ونظائره كثيرة قديمة ومولدة — كان العبد البر، والزاهد المجتهد، أحرى أن يسأل خالقه (جل وعز) ومقتصداً في سؤاله ، وضامناً من نفسه السمع والطاعة على ذلك ممن يأمره .

ويؤكد عندك مذهب ما أنشدته آنفاً ما حدثنا به أبو علي قال : لما قال كثير :
« ولست براض من خليلى بنائل قليل ، ولا أرضى له بقليل ، »
قال له ابن أبي عتيق :

هذا كلام مكافئ . هلا قلت كما قال ابن الرقيات :

رُقِّيَ بعمركم لا تهجرينا ومنينا المنى ، ثم امطينا
وأنشدني بعض أصحابنا :

وعلليني بوعده منك آماله إلى أسر — وإن أخلفت — أن تعدى
وعليه قول الله عز اسمه : « ولهديناكم صراطاً مستقيماً ، أى هديناهم من نعمتنا عليهم ، ونظرنا لهم صراطاً مستقيماً . »
وقال كثير :

أمير المؤمنين على صراط إذا اعوج المعاند — مستقيم
وهذا كقولك « أمير المؤمنين على الصراط المستقيم ، لا فرق بينهما ؛ وذلك أن مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته من حيث كان في كل جزء منه معنى ما في جملة ألا ترى إلى قوله :

وأعلم أن تسليماً وتركاً للامتشابهان ، ولا سواء

فهذا في المعنى كقوله : « إن التسليم والترك لا متشابهان ، ولا سواء » (١) .

* * *

وبعد : فقد عقدت هذا البحث من ذلك الفصل للمسائل البلاغية عند ابن جني ،
وها نحن أولاء نرى كيف تناول من هذه المسائل على هدى من الحس النفسى ،
والذوق الأدبى ، والطبع الانسانى — وهو ما يدعو إليه المجددون من الباحثين
في هذا الزمان — في تحليل وبراعة ، وغوص على المعانى الدقيقة في يسر وإسباح .
ومن الانصاف أن أذكر أن أصول هذه المسائل كان بعضها من مبتكرات ابن جني ،
وبعضها الآخر أشار إلى أثر شيخه أبي على فيها ، لكنه صبغها بمنهجه في البحث
والتعليل ، وطبعها بشخصيته في التناول والتعليل ، فجاءت من بعد دالة عليه ،
مشيرة إليه .

وطريقة ابن جني في الاحتجاج لبعض القراءات التي تتصل بمسائل بلاغية — لها
دلائلها الكثيرة في أن النحويين القدماء لم يكونوا يعنون بالالفاظ فقط كما اتهمهم
بذلك المناطقة (٢) ، بل إلى جانب ذلك عنوا بالمعاني ، وقدروها حق قدرها ، ويكفى
أن تقرأ كلمة ابن جني في ذلك إذ يقول : « إن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها
حتى تفسد الاعراب لصحة المعنى » (٣) ، وهذا القول شبيه بما قاله في الخصائص :
« فإن أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سميت تفسير المعنى فهو ما لا غاية ووراءه ،
وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه ،
وصححت طريق تقدير الإعراب » (٤) .

وقد تناولت هنا مدى تأثير ابن جني بأبي على في المسائل البلاغية ، وحديثه
عن المعاني فيها ، ومن المهم أن أذكر أن هذا الأثر سار في امتداده حتى شيخ البلغاء :
« عبد القاهر الجرجاني » الذي يعده الباحثون صاحب « علم المعاني » وقد اعتمد
في أغلبه على مسائل النحو ، وردد في غير دفعة من كتابه « دلائل الإعجاز » ،
أن هذه التسمية أتته من معاني النحو .

أما كيف امتد هذا الأثر ، وكيف اتصل عبد القاهر الجرجاني بمدرسة أبي على

(١) ١٧/١ - ٢٠

(٢) راجع المقابسات لأبي حيان (٣) المحتسب ٢٦١/٢ (٤) الخصائص ٢٩٢/١

في معاني النحو ، فوضعه في القابل من البحث إن شاء الله (١) .
ومن آثار أبي علي التي يمكن أن أسميها «آثاراً سلبية» — أن ابن جنى تحامى
ما وقع فيه أبو علي من الاطالة ، والغموض في كتابه الحجة ، قال ابن جنى : « وقد
كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة فأغمضه ، وأطاله ، حتى منع
كثيراً ممن يدعى العربية — فضلاً على القراءة — منه ، وأجفاهم عنه (٢) » ويكرر ابن جنى
ما لحظه على شيخه في كتاب الحجة من الاطالة ، وأن ذلك قد هاج جفوة القراء
له ، وأبعد كثيراً من علماء العربية عنه : فبعد أن بين ابن جنى وجوه الاحتجاج
لقراءة : ثم يدركه الموت قال : « وفيه أكثر من هذا ، إلا أنا نكره ونتحامى الاطالة
لا سيما في الدقيق ؛ لأنه مما يحفو على أهل القرآن . وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب
الحجة وظاهر أمره أنه لأصحاب القراءة ، وفيه أشياء كثيرة قلنا ينتصف فيها كثير
ممن يدعى هذا العلم ، حتى أنه مجفو عند القراء لما ذكرناه ، (٣) » .

ومن هنا أراد ابن جنى تقريب كتاب المحتسب على القراء ؛ ليحظوا به ،
ولا ينأوا عن فهمه ، ولتحقيق هذه الغاية اتخذ الوسائل الآتية :

١ — صاغه بالالفاظ السهلة ، والأسلوب الدمش ، ولا أغفل هنا في تعليل
ذلك أيضاً — أن ابن جنى أديب : شاعر يقرض الشعر : وناثر تروى له الخطب (٤) ،
فكانت هذه الهبة الطبيعية عوناً له على أن يتخفف من أسلوبه ، ويسره
على القراء والقارئين .

٢ — اختصر كتابه ، وقلل من ذكر الشواهد ، وابتعد عن الاسهاب
في الاستشهاد ، والتأدى في الاستطراد ، حتى أنه قال في الاحتجاج لقراءة « لا تنفع
نفساً إيمانها ، على معنى طاعتها : مثل فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها على معنى
صحيفة ثم قال : والشواهد على ذلك كثيرة ، لكن الطريق التي نحن عليها مختصرة ،
قليلة ، قصيرة ومن هنا فضل كتاب أبي حاتم السجستاني في الشواهد (٥) عن كتاب قطرب
من حيث كان كتاب أبي حاتم مقصوراً على ذكر القراءات ، عارياً من الاسهاب
في التعليل والاستشهادات التي انحط قطرب فيها ، وتناهى إلى متباعد غاياتها (٦) » .

(١) على الباحثين في تاريخ البلاغة أن يترفوا بأثر أبي علي ومكاته في ذلك التاريخ ، وهو
ما لم يتنبه اليه أحد منهم — فيما أعلم .

(٢) المحتسب ٢٨٨/١ (٣) ٢٣٦/١ (٤) معجم الأدباء ٩٣/١٢

(٥) المقدمة : ٩ (٦) مقدمة المحتسب : ٩

وذكر مثل ذلك في الاحتجاج لقراءة : « يوم يأتي بعض آيات ربك » (١) .

٣ — ترك الخوض في المسائل الدقيقة من أسرار اللغة ، وخصائص العربية في المحتسب ، على حين كان في كتاب الخصائص — مثلاً — متعمقاً ، غواصاً ، مستخرجاً للمعاني الدقيقة ، متوسعاً في الحديث عن أسرار العربية ، وكذلك كان في سر الصناعة . . . وآية ذلك أنه عند الاحتجاج لقراءة « فأكثر جدلنا ، تحدث عن طرف من الاشتقاق ، وما تدلى عليه مادة (ج د ل) ، ثم قال : « ولولا أن القراء لا ينسطون في هذه الطريق لنهت على كثير منه ، بل إذا كان منتحلو هذا العلم ، والمترسومون به قلما تطوع طباعهم لهذا الضرب منه ، وإن اضطروا إلى فهم شيء من جملة أظهروا التجاهل به ، ولم يشكروا الله (عز وجل) على ما لاح لهم ، وأعرض من طريقه ؛ جرياً على عادة مستوخمة ، وإخلاداً إلى خليقة كرهة ، حسدا يريهم ، ونفلايحويهم ، وما أقلهم مع ذلك عدداً ، وكذلك هم بحمد الله ولو ضوعفوا مدداً ، فما ظنك بالقراء لو جشموا النظر فيه والتقرى لعزوه ومطاويه » ؟ (٢) .

وبينا يقول ذلك في المحتسب ويقتصر على مثال واحد ولا يزيد ، اذ به يورد أمثلة متعددة في كتابه الخصائص في الحديث عن تصاقب المعنى لتصاقب الحروف (٣) ، ويقول : فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب ، والتوردها وعر المسالك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد (٤) .

وما رأيت يظيل ، أو يذكر ما فيه صنعة إلا اذا أخذ سبيل الاحتجاج لقراءة غريبة ، ظاهرها يدعو إلى التناكر لها ، والتعجب منها . عند ذلك يظيل ، ويتصنع ، ولعل في ذلك ارضاء للقراء ؛ لأنه يحتج لما روه وقرءوا به : مثال ذلك في احتجاجه لقراءة ابن عباس وابن سيرين : « ولا أدرا تكم به » ، قال : « هذه قراءة قديمة التناكر لها ، والتعجب منها ، ولعمري أنها في بادئ أمرها على ذلك ، غير أن لها وجهاً وان كان فيه صنعة وإطالة وطريقة ثم ختم احتجاجه بقوله : « وهذا وإن طالت الصنعة فيه — أمثل من أن تعطى اليد بفساده ، وترك النظر في أمره » (٥) ، وانظر احتجاجه لقراءة « ثم يدرك الموت » (٦) .

(١) المحتسب ٢٨٨/١

(٢) ٤٠٠ / ١ — ٤٠١ والعزور : السوء الخلق (٣) ص ٥٣٧ وما بعدها

(٤) الخصائص ١٠ (٥) ٣٨٤/١ (٦) ٢٣٣/١

رسم المصحف ومدى اعتماد ابن جنى عليه في الاحتجاج

وابن جنى يستشهد برسم المصحف ، ويعتمد عليه إذا أيد الرسم ما يذهب إليه ، وإذا كان رسم المصحف متفقاً هو وسنن العربية ، ولا يخالف أصلاً من أصولها ، وذلك ما رواه ابن مجاهد عن ابن عباس في مصحف ابن مسعود ، « وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ويقولان ربنا ^(١) » ، وفيه « والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا مانعبدكم ^(٢) » وفيه « والملائكة باسطو أيديهم يقولون أخرجوا ^(٣) » قال أبو الفتح : « في هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدر في نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه ، وذلك كقول الشاعر :

رجلان من ضبة أخبرانا أما رأينا رجلا عريانا

فهو عندنا نحن على قالا ، وعلى قولهم : « لا إضمار قول هناك ؛ لكنه لما كان أخيرانا في معنى قالا لنا صار كأنه قال : « قالا لنا ، فأما على أضمار قالا في الحقيقة فلا وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها ما يقدره من القول ، فصار قاطعاً على أنه مراد فيما يجرى مجراه ^(٤) .

ونراه هنا يخرج القراءة على ما يذهب إليه البصريون من تقدير القول في نحو هذه الآيات ، ويجعل دليلاً في تخريجه وتأيد مذهبه النحوي ما رواه ابن مجاهد في مصحف ابن مسعود .

كذلك استعان ابن جنى في الاحتجاج لقراءة « فلما تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا حولاً في العذاب المهين ^(٥) » ، وأولها معتمداً على ما جاء في مصحف عبد الله ^(٦) .

ثم نراه لا يلتفت إلى الدليل الذي استشهد به يحيى بن الحارث في قراءته ، « لنظر كيف تعلون ، بنون واحدة . قال ابن شعيب : فقلت له : « ما سمعت أحداً يقرأها ، قال يحيى : « هكذا رأيته في الإمام مصحف عثمان . قال أبو الفتح : ظاهر هذا أنه أدغم نون ننظر في الظاء ، وهذا لا يعرف في اللغة ، ويشبه أن تكون مخفاة ، فظنها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير من الاختفاء إلى أن يظنوه مدغماً ^(٧) .

(١) س ١ آية ٨٣ انظر المصاحف لسجستاني : ٥٧

(٢) س ٣٩ آية ٣ انظر SURA XXXIX P. 81 من مادة وتاريخ المصاحف: JEFERY

(٣) س ٦ آية ٩٣ ص ٤١ من المصدر السابق (٤) ١١٢/١ - ١١٣

(٥) س سبأ آية ١٤ (٦) ٢٣٥/٢ وما بعدها (٧) ٣٨٤/١

ابن جني وسيبويه

وعما يتفق فيه مع شيخه أنه استعان بشواهد سيبويه في توثيق القراءات التي احتج لها في كتابه المحتسب ، وجاءت استعانتها بهذه الشواهد دليلاً على تفهم الكتاب وما يدل عليه شواهد ، ومقايضة هذه الشواهد بما ورد في القراءات من أوجه إعرابية ، واعتبار هذه بتلك ، وتفصيله الكلام في هذه الشواهد بما يعد شرحاً لها وتعليقاً عليها .
اقرأ مثلاً احتجاجه لقراءة « أضحك الجاهلية ييغون » ، بالياء ورفع الميم ^(٢) ، وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد ، وأنكرها الأعرج جملة ^(٣) .

وعلق ابن جني على تخطئة ابن مجاهد بما مضمونه : هذه القراءة وجه ، غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر قال أبو النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً ، كله لم أصنع
أى لم أصنعه ، لحذف الهاء ثم ، ولو نصب فقال كله لم ينكر الوزن ، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطابقة بل لأن له رجحاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ؛ وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنه ضرب من الخبر ، فالصفة كقولهم : الناس رجلان : رجل أكرمت ، ورجل أهنت ، أى أكرمته وأهنته . والحال كقولهم : مررت بهند يضرب زيد ، أى يضربها زيد لحذف عائد الخبر ، وهو في الصفة أمثل لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم : « أكرمت الذى أهنت أى أهنته » ، ومررت بالى لقيت أى لقيتها ، فغير بعيد أن يكون قوله : « أضحك الجاهلية ييغون » ، يراد به ييغونه ثم يحذف الضمير ، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ ^(٤) .

واعتبر ما قاله ابن جني هنا بما ذكره سيبويه في الكتاب ^(٥) — تر أن ابن جني أضفى على عبارة سيبويه وضوحاً ، وزادها بياناً ، وذيلها تعليقا ، وقايس ما أورد سيبويه بما قرأ يحيى ، وإبراهيم السلى ، « أضحك الجاهلية ييغون » ^(٥) ، واحتج لهذا الوجه من القراءة بما يدل على حضور الذهن ، وإفادة من الكتاب ، واتكأ عليه ، واعتداده ^(٦) .

ثم اقرأ النص الآتي تجد طرفاً آخر لابن جني في موقفه من سيبويه :

(١) ٢٥٣/١ (٢) انظر المصدر السابق
(٣) المحتسب ٢٥٣/١ (٤) ٤٤/١ وما بعدها (٥) المحتسب ٢٥٣/١
(٦) وانظر مثلاً آخر لذلك في احتجاجه لرواية الحلواني عن قالون عن شعبة أو آوى إلى ركن شديد (المحتسب ٤٠٦/١ - ٤٠٧)

جاء في المحتسب : ومن ذلك — ما حكاه ابن سلام قال : قال سيبويه : « كان عيسى بن عمر يقرأ : « على تقوى من الله ، قلت : « على أى شيء نون ؟ قال : « لا أدري ولا أعرفه ، قلت فهل نون أحد غيره ؟ قال : « لا ، .

قال أبو الفتح : « أخبرنا بهذه الحكاية أبو جعفر محمد بن علي بن الججاج عن أبي خليفة الفضل بن حباب عن محمد بن سلام ، وأما التنوين فإنه — وإن كان غير مسموع إلا في هذه القراءة — فإن قياسه أن تكون ألفه للالحاق لا للتأنيث كترى فيمن نوّن وجعلها ملحقة بجعفر وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك وألا يقول : « لا أدري ، ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ، ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها ، فأما أن يقول سيبويه : « لم يقرأ بها أحد فجائز يعني فيما سمعه ، لكن لا عذر له في أن يقول : « لا أدري ، لأن قياس ذلك أخف وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للالحاق (١) .

وهذا النص فوق أنه يشير إلى أن أوجه القراءات كانت موضع نقاش بين النحاة القدامى ، وإلى اعتداد ابن جنى بالرواية — يدل على الحقائق الآتية خاصة بابن جنى وسيبويه :

(١) وقوف ابن جنى أمام عبارات سيبويه يتفهمها . ويحللها ، ويقومها . وآية ذلك أنه لا يرى وجها لقول سيبويه : لا أدري ! على حين يفسر قوله : « لم يقرأ بها أحد على وجه مما من التعليق .

(ب) تقديره سيبويه . وذلك قوله : « وكان الأشبه بقدر سيبويه . . . الخ
(ج) اللطف في تصحيح رأى سيبويه والاعتراض عليه ، والصيرورة لما ذهب إليه اعتداداً به — إن كانت هناك مندوحة — وذلك قوله : « ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها ... لتوقفت فيها ، .

(د) الاعتذار لسيبويه ما وجد إلى الاعتذار سبيلاً : فهو يفسر قوله : « لم يقرأ بها أحد بما يشبه الاعتذار لا التجهيل .

وانك لتلح تردد ابن جنى — بين تصحيح القراءة المروية مرة ، والاعتداد بما ذهب إليه سيبويه وتفسيره له من انكار عليه — تلح ذلك في احتجاجه لقراءة محمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي اسحق هن أطهر لكم . قال أبو الفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة ، وضعفها وقال فيها : « احتج ابن مروان في لحنه ، ،

ولأنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل من فصلا ، وليست بين الجزءين اللذين هما مبتدأ وخبر ومحو ذلك كقولك : « ظننت زيدا هو خيرا منك » ، وكان زيدا هو القائم ، . وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أن تجعل من أحد جزئي الجملة ، وتجعلها خبراً لبناتي كقولك زيد أخوك هو ، وتجعل أطهر حالا من من ومن بناتي ، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : « هذا زيد هو قائماً أوجالسا أو نحو ذلك فعلى هذا مجازه ، فأما على ما ذهب إليه سيويه ففساد كما قال (١) .

فاذا اتفق قول سيويه مع ما يراه من توجيه للقراءة المروية فقد اكتملت عنده أسباب الاحتجاج ، وعندئذ تراه يهاجم في صراحة ، وعنف من يخالف سيويه ، ويدفع عنه في حماسة من يعترض عليه :

أورد في الاحتجاج لقراءة : « ويعلمهم الكتاب » (٢) بسكون الميم بيت الكتاب :
فاليوم أشرب غير مستحقب لثماً من الله ، ولا واغل

ثم قال : « وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره ، وقول أبي العباس : إنما الرواية فاليوم أشرب ، فكأنه قال لسيويه : « كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكته عنهم » ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه . وكذلك انكاره عليه أيضاً قول الشاعر : « وقد بدا هنك من المنزر ، فقال إنما الرواية : « وقد بدا ذاك من المنزر » ، وكذا الاعتراض عليه في إنشاده قوله :

لا بارك الله في الغواني هل يصحبن إلا لهن مطلب

ثم قال : « ولو كان إلى الناس تخير ما يحتمله الموضع والسبب إليه لكان الرجل أقوم من الجماعة عنه ، وهكذا يقف ابن جني من سيويه مدافعاً وموقراً على هذه الصورة البالغة من الدفاع والتوقير ، والبادية فيما قال عنه بأخرة هذا النص ، حيث جعله أقوم من الجماعة بالتخير ، وأوصل إلى المراد منه ، وأنني للشغب عنه .

ومحاماة ابن جني عن سيويه على هذا النحو ، ورد الاعتراض عليه من أبي العباس المبرد هو طريق أبي علي في مجابهة أبي العباس ، لا يختلف التليذ عن الشيخ في شيء من ذلك . وقد مر بك من قبل البيان .

(١) المحتسب ٤٠٥/١

(٢) سورة البقرة آية ١٢٩

وابن جنى فى سبيل الاحتجاج للقراءات يستفتى كل شيخ يعين ، ويأتى بكل رأى يريد ، ويستشهد بلهجات القبائل يعتمد عليها فى تقرير ما هو بسبيله من احتجاج ، ومن أجل ذلك تراه يتخلى عن العصبية المذهبية ، أو الآراء الطائفية ، ما دام ذلك يحقق له ملاك هدفه فى كتابه المحتسب ؛ وهو توثيق القراءات التى عدها غيره شواذ : فرجال البصرة ورجال الكوفة البغداديون كل أولئك عنده سواء ، يستشهد بسيوييه ، كما يستشهد بالكسائى وثلعب فى غير موالاة أو معاداة ، ويثنى على الكسائى ، كما يثنى على إمام النحاة ، ويقرر الحقيقة غير متحيز إلى فئة :

احتج لقراءة : « وما يُخَدَّعون إلا أنفسهم » بأنها جاءت على خدعته لما كان معناه معنى انتقصته نفسه . ثم قال : ورأيت أبا على (رحمه الله) بذهب إلى استحسان مذهب الكسائى فى قوله :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
لأنه قال : عدى رضيت بعلى كما تعدى نقيضتها وهى سخطت به ، وكان قياسه رضيت عنى وإذا جاز أن يجرى الشئ بجرى نقيضه فاجراؤه بجرى نظيره أسوغ ، فهذا مذهب الكسائى وما أحسنه (١) !!

وانظر بعد ذلك استشهاد الكسائى فى توجيه قراءة : « وهذا بعلى شيخ » (٢) وهو فى هذا ونحوه يعتد بالكسائى حتى أنه ليروى قول الكنانى يمدح الكسائى : أبى الذم أخلاق الكسائى وانتهى به المجد أخلاق الأبى السوابق (٣) ولكنه يتخلى عن هذه النزعة ، ويلبس ثوب بصريته ، ويهاجم الكسائى لاذعاً ، وذلك حيث يقول الكسائى فى قول عنتره :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم
أراد ويك ثم حذف اللام . فلا يقبل ابن جنى تأويل الكسائى أو تعليقه ، فنقول : « وهذا يحتاج إلى خبر نبى ليقبل » (١) !!

ابن جنى والفراء

اتصل ابن جنى بالفراء عن طريق شيخه أبى على الذى روى له كتاب المعانى عن ابن مجاهد عن الفراء (١) .

على أن خطة ابن جنى فى كتابه المحتسب من حيث اعتداده بالشواذ تقرب من خطة الفراء ، وقد قلت فى تقديم معانى القرآن للفراء : « إن الملاك العام عنده الاعتداد بالشاذ وتصويب القراءة به ، ما دامت موافقة لوجه من وجوه العربية » وقدمت على هذه القضية الأدلة المدعومة بالاستشهادات من نصوص الفراء فى كتابه معانى القرآن . وإن كان هناك من فرق بين الرجلين فهو أن ابن جنى يوثق القراءة المشذذة بالرواية بجانب موافقتها وجهاً من وجوه العربية ، وبذلك تزداد عنده درجة التوثيق على هذا النحو؛ لأن الفراء يكتفى بأن توافق، القراءة وجهاً من وجوه الصنعة الاعرابية واللغوية من غير نظر إلى الطرق المروية إلا فى القليل .

فاذا تحدث الفراء عن مذهبه الكوفى ، وخالفه فى ذلك ابن جنى بما له من مبول بصرية — بدا ابن جنى وقد شدد الهجوم فى غير هوادة أو لين :

ومن ذلك ما حكاه الفراء عن بعض القراء ، وفيما ذكر ابن مجاهد : يَحْظَفُ بنصب الياء والخاء والتشديد .

قال ابن مجاهد : وحكى الفراء « أن بعض أهل المدينة يسكن الخاء والطاء ، ويشدد فيجمع بين ساكنين . » قال ابن مجاهد : « ولا نعلم أن هذه القراءة رويت عن أهل المدينة ، .

قال أبو الفتح : « هذا الذى يحيزه الفراء من اجتماع ساكنين فى نحو هذا لا يثبت أصحابنا ، وإنما هو اختلاس واخفاء فإلطف عليهم ، فيرون أنه إدغام ، وإنما هو اخفاء للحركة ، وإضعاف الصوت ، وهذا كما يروى فى قوله :
« ومسحه مر عقاب كاسر ،

« صدر البيت : كأنها بعد كلال الزاجر (٢) .

إن الخاء مدغمة فى الهاء . ويا ليت شعرى كيف يجوز لذى نظر أو من يخلد إلى أدنى فكر أن يدعى أن هنا ادغاماً ، وأن تجمع بين ساكنين ، وقد قابل به جزء التفعيل ، وإذا وقع النحاحم إلى بديهة الحس فقد سقطت كلفة اتعاب النفس ، ألا ترى

(١) مقدمة المحتسب : ١٠ (٢) انظر الكتاب للسيبويه : ٤١٣/٢

أن وزن قوله « ومسحبي » (٢) مفاعلن فالجاء مقابل بها علن على والعين أول الوند .
وهي كما ترى وتعلم حركة أفيقابل في الوزن الساكن بالمتحرك ؟ وإذا أفضى الأمر
في السفور الى هاهنا حسر شبهة اللبس والعناء ، (٣) .

ثم نراه يستشهد بأحمد بن يحيى ثعلب — خذ مثلاً لذلك احتجاجه لقراءة فضحكت ، (٤)
فتجاً (٥) ، ويرجع استشهاده بأحمد بن يحيى — فوق السبب الذي كرت الى أن شيخه أبا بكر
محمد بن الحسن (٦) قرأ على أحمد بن يحيى وسمعه ونقل عنه (٧) ، ثم أن ثعلباً خصم لمبرد الذي
هاجم سيبويه ، وحسبك هذا سبباً يجعل ابن جني يعتقد بأحمد بن يحيى وينقل عنه .
وابن جني يدل على بغيته للحق ، ونصرته له في احتجاجه لقراءة محمد بن السميع
« قرح » (٨) بفتح القاف والراء وذلك حيث يقول : « ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه
لغتان : قرح ، وقَرَح كالحلب والحلب . . . وفيه أيضاً قُرَح على فعل يقرأ بها
جميعاً ثم لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يفتح ما قبلها كما تفتح
نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قوله في الصخر الصخر . . . ولعمري
إن هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً الى حرف الحلق لكها لغات ، وأما أرى
في هذا رأى البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً ،
فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لو حرف
الحلق وهو قول بعضهم : نحوه يريد نحوه وهكذا ما لا توقف في أنه أمر راجع
إلى حرف الحلق لأن الكلمة بنيت عليه ألبته . . . وبعد أن دلل على ذلك ، وذكر
ما سمعه من الشجرى اعتداداً بقول البغداديين قال : ولا قرابة بيني وبين البصريين
لكنها بيني وبين الحق والحمد لله . »

وتلك غاية ما يسمو اليه منصف فيما يقرر من رأى ، وفيما يصدر من أحكام .
ذلك كان شأن ابن حنن في المحتسب ، لأن هدفه الأول الاحتجاج للقراءة التي شذت ،
فاستعان بالمذاهب الأخرى ، ووجد فيها مقعماً ومحتجاً . وهذا يفسر لنا مهاجمته
في الخصائص — مذهب البغداديين — الذي قال به آنفاً — وذلك قوله : « وسمعت
الشجرى أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقى في نحو : « يغدو وهو محوم »
ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ، ولا يبعد

(١) في النسخة : ومرحى (٢) المحتسب : ٤٢/١ (٣) سورة هود آية ٧١
(٤) ٤٠٣/١ — ٤٠٤ (٥) المحتسب : ٢٣٦/٢ (٦) طبقات القراء : ١٢٣/٢
(٧) سورة آل عمران آية ١٤٠

عن الأخذ بلفته ، وما أظن الشجرى إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك حرف
الحلق بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين نحو قول كثير :

له نَعْل لا تطبي الكلب ريجها وإن جعلت وسط المجالس شمت
وقال أبو النجم :

وجبلا طال معداً فاشمخر أشم لا يستطيعه الناس الدهر

وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياساً ، لكن مثله يعدو وهو
محموم لم يرو عنهم فيما علت . فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال
مورده ، وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله ^(١) .

موقفان مختلفان لابن جنى يحذر في الخصائص أن نخلد إلى تحريك حرف الحلق
بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين ، ويرى أن ذلك لا يقاس
عليه ، فاذا احتج في المحتسب ، لقراءة « قرح » رأى ما يرى البغداديون من أن حرف
الحلق يؤثر في الفتح أثراً معتداً معتمداً ^(٢) . ثم يقرر أن الذي يراه من رأى البغداديين
هو الحق الذي يقرب وحده بينه وبين النحويين : بصريين كانوا أو بغداديين .
ولا أرى سبباً في تفسير هذين الموقفين إلا ائتناسه بالآراء الموثقة للشواذ
من القراءات وربما كان لاستقراره الذهني أثر في رحابة صدره نحو المذاهب النحوية
واللغوية المختلفة . قد يكون ذلك ، ولكنى إلى السبب الأول أميل ، وبه أقول .
ولم يكن ذلك التناقض غريباً من ابن جنى ؛ فاستفتاؤه الشيوخ ، وتخليه عن العصبية
الطائفية ، والتماسه وجه الحق وحده أمر يمل به عليه عمله في الاحتجاج لقراءات
تمت بصلة قوية إلى آراء النحاة من هؤلاء وهؤلاء . ومن أجل ذلك أيضاً احتج
بلهجات القبائل المختلفة ، ونظر إليها معتمداً عليها في توثيق الشاذ من القراءات
إذ كان صورة من هذه اللهجات ، وكانت استعانتة باللهجات في كثرة ظاهرة دفعت
الاستاذ أحمد تيمور (رحمه الله) إلى أفراد ثبت خاص لهذه اللهجات في صدر
كل جزء من جزأى المخطوطة في خزائنه . والنظر في هذه اللهجات يفيد كثيراً في تحليل
القراءات ورجعها إلى أصولها من لهجات القبائل : ما كان منها راجعاً إلى الضبط الحركي ،
أو اختلاف المعنى مع اتحاد الحروف ، أو اختلاف الحروف مع اتحاد المعنى .
واليك بعض أمثلة من ذلك :

الضبط الحركي	اختلاف المعنى مع اتحاد الحروف	اختلاف الحروف مع اتحاد المعنى
صُنْوان (تميم) صِنْوان (الحجاز) القِطْرات (تميم) كَلِمَة (٣)	يُنْسَ بمعنى علم (هليل نخذ من النخ (١))	الجذف (تميم) ، الحدث (الحجاز (٢))
اسكان العين من فُعل يقولون في رُسُل رُسُل لغة تميم والتثقل لغة الحجاز (٥)	صَوَّاع (تميم) صَبَّاع (الحجاز (٤)) أعطأتك في أعطيتك (عقيل)	
بَحَر وشَعَر (عقيل (٦)) نَحْوَه في نَحْوَه (٧) وانظر (٨)	هُدَى قلب الألف من آخر المقصورياء وهي لغة فاشية في هذيل وغيرهم (٩)	

هذه أمثلة لأنواع من اللهجات قسمتها على هذا النحو ، وقد لاحظت أن ابن جني
يكثر من الاستشهاد بعقيل ، وانك لتجد ذلك متردداً غير دفعة من كتابه المحتسب ،
فتراه في الاحتجاج لقراءة « من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض » (١٠)
بنصب فساداً — يقول : ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول
الكلام ، وسمعت غلاماً حدثاً من عقيل ومعه سيف في يده فقال له بعض الحاضرين
وكنا مصحرين : يا أعرابي ! سيفك هذا يقطع البطيخ فقال : أي والله وغوارب
الرجال ! ، فنصب الغوارب على ذلك . أي ويقطع غوارب الرجال (١١) .
أو تراه يقول مثلاً : « ورأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك ما لا يتحرك
أبدأ لو حرف الخلق (١٢) ... » وفي الخصائص يقرر أنهم كانوا يردون عليه (١٣)
وقد دعاني هذا إلى التعرف على مساكن بني عقيل ، وأين هي من الأماكن التي تنقل
فيها ابن جني ، فاستشرت القلقشندي في صبح الأعشى فعرفت أن بني عقيل قد تغلب

(١) ١٢/٢ (٢) ١٠٠/٢ (٣) ٢٥/٢ و ٢٦ (٤) ١٧٥/١
(٥) ٢٤٥/١ (٦) ٧٧/١ (٧) ١٩٧/١ (٨) ٢٨٥/١ (٩) ٦٧/١
(١٠) سورة المائدة آية ٣٢ (١١) ٢٥٢/١ (١٢) ١٧١/١

عليهم بنو تغلب فطردوهم من البحرين فساروا إلى العراق ، وملكوا الكوفة والبلاد
الفراتية ، وتغلبوا على الجزيرة والموصل ، وملكوا تلك البلاد ، وكان منهم المقلد
وقرواش وقريش وابنه مسلم ملوك الموصل ، وبقيت بأيديهم حتى غلبهم عليها ملوك
بنى ساجوق. (٤) والعراق ، والبلاد الفراتية ، والجزيرة ، والموصل كلها شهدت ابن جنى
مقتنلاً فيها بل ان الموصل موطنه ومسقط رأسه واليه ينسب (٥).

ولإذن فقد أراد ابن جنى أن يستمع إلى الفصحاء ويشافهمهم ، ويسلك سنة الأئمة
الأولين كالخليل بن أحمد ، ومن ألف لفه في الأخذ عن الأعراب في البوادي يحدث
غلبانهم ، ويطاول شيوخهم . وهذا ما تراه بادية في مثل قوله : ، ورأيت كثيراً
من عقيل لا أحصيهم (٦) . « أو يقول : ، حضرني قديماً بالموصل أعرابي عقيلي
جورشي تميمي يقال له محمد بن العساف الشجري ، وقلنا رأيت بدوياً أفصح منه ،
فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته ، والتذاذاً بمطاولته ، وجرياً على العادة معه في ايقاظ
طبعه ، واقتداح زبد فطنته (٧) . « والى بالك إلى وصف ابن العساف بالفصاحة ،
ثم إلى ما يقرره ابن جنى من تلذذه بمطاولته ، وأن ذلك عادة جرى عليها معه ، . . .
وينتفع ابن جنى بذلك في تقرير خصائص العربية ، والاحتجاج للقراءات المروية ،
وكثيراً ما كان يذهب إلى هؤلاء الأعراب في واديه ، يرصد أحاديثهم ، ذلك قوله :
سمعت غلاماً حدثاً من عقيل وكنا مصحرين (٨) . أو سألت غلاماً من آل المهيا
فصيحاً (٩) وقد كثر سماعه (١٠) ، ومسألته (١١) للشجري أبي عبد الله ، ومحمد بن العساف (١٢).

وبعد ، فقد كانت استعانة ابن جنى باللهجات العربية المختلفة في الاحتجاج للقراءات
الشاذة أكثر من استعانة شيخه أبي علي في احتجاجه لقراءات السبعة . ويبدو ذلك
أمراً طبيعياً يسير التعليل ، ذلك أن القراءات الشاذة كانت صورة للهجات مفرقة
في قبائل متعددة ولم يرزق كثير من هذه القبائل حظاً من الشهرة بين العرب ، فشذذت القراءات
التي تصور لهجات هذه القبائل ، وكان عمل ابن جنى تصحيح النظر إلى هذه القراءات فجاء حديثه
عن لهجات القبائل على صورة أوسع من حديث شيخه أبي علي الذي احتج لقراءات
تتصل باللهجات قبائل مشهورة فأغناه ذلك عن الإشارة إليها ، أو ذكر أسمائها .

(١) انظر الخصائص : ٤٠٩/١ (٢) صبح الأعشى : ٣٤٢/١ (٣) ترهة الألباء : ٢٢٠

(٤) المحتسب : ١٩٧/١ (٥) معجم الأدباء : ١٠٥/١٢ (٦) الخصائص : ٨٠/١

(٧) الخصائص : ٨٠ ، ٤٠٩ والمحتسب : ١٩٧/١ (٨) الخصائص : ٣٤٢/١

(٩) معجم الأدباء : ١٠٥/٢ والخصائص : ٧٨ (١٠) المحتسب : ٢٥٢/١

ابن جنى وابو بكر بن مجاهد*

تمقب ابن جنى أبا بكر ابن مجاهد فى كثير من المواضع ، وكان من الطبيعى ذلك التعقب ، ذلك أن ابن جنى فى كتابه المحتسب يحتج للشواذ من القراءات ويوثقها ، ويرجعها إلى سند من الرواية وأصل من أصول العربية . وهى بذلك الاعتبار موثقة

* حاشية — استقصيت احتجاج ابن جنى للقراءات التى عذب من أجلها ابن شنبوذ فوجدت منها

(١) فامضوا إلى ذكر الله . قال أبو الفتح فى هذه القراءات تفسير للقراءة العامة فاسمعوا إلى أى فاقصدوا وتوجهوا وليس فيه دليل على الاسراع وإنما الغرض المضى إليها (المحتسب ٣٨٩/٢) (٢) وتعملون شكركم أنكم تكذبون (س ٥٦ آية ٧٩) . قال أبو الفتح هو على حذف

مضاف أى تفعلون بدل شكركم ومكان شكركم تكذبون ، ومثله قول العجاج :

ريته حتى إذا تمسدا كان جزائى بالمصا أن أجلدا

أى كان مكان جزائى الجلد بالمصا (المحتسب : ٢٧٨/٢) .

(٣) كل سفينة صالحة غصبا . لم ترد فيما احتج له من الشواذ (١) .

(٤) كالصوف المنقوش . (سورة الفارعة لاشئ فيها) (٢) .

(٥) قال يوم تنجيك بيدك وردت .

(٦) ثبت يدا أبى لهب وقد تب . لم يورد هذه القراءة (٣) .

(٧) فلما خر تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا حولاً فى العذاب المهين .

قراءة ابن عباس والضحاك وأبى عبد الله وعلى بن حسين تبينت الانس ، قال أبو الفتح أى تبينت الانس أن الجن لو علموا بذلك مالبثوا فى العذاب يدل على صحة هذا التأويل مارواه معين عن قتادة قال فى مصحف عبد الله . تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا (٤) .

(٨) والذكر والأنتى (س ٣/٩٢) بغير ما . النبى (صلى الله عليه وسلم) وعلى بن أبى طالب

وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس (رضى الله عنهم) قال أبو الفتح فى هذه القراءة شاهد بما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى من قراءة بعضهم وما خلق الذكر والأنتى . وذلك أنه جره لكونه بدلاً من ما فقراءة النبى صلى الله عليه وسلم شاهد بذلك (٥) .

(٩) فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً س ٧٧/١٢٥ . قراءة ابن عباس وابن

الزبير فقد كذب الكافرون قال أبو الفتح : وهذا مما ترك فيه لفظ الحضور إلى الغيبة ألا ترى قبله قل ما يعبا بكم ربى لولا دعاؤكم فقد كذب الكافرون (٦) .

(١٠) وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون (٧) .

(١١) وفساد عريض (٨) .

(١) انظر المحتسب : ٥٩/٢ (٢) ٤٣٩/٢ (٣) انظر ٤٤٥/٢

(٤) انظر ٢٣٥/٢ وما بعدها (٥) انظر ٤٣٣/٢ (٦) انظر ١٦٨/٢

(٧) س ١٠٤/٣ لم ترد (٨) س ٨ آية ٧٣ لم ترد

عند علماء اللغة والنحو ، ولا يجوز أن تنسم بالشذوذ . هذا فيما يرى ابن جنى — وهو على حق فيما ذهب إليه — أما ابن مجاهد فقد قال بشذوذ ما خرج عن قراءات الأئمة السبعة في الأمصار ، بل وقعت العداوة بينه وبين إمام من أئمة عصره هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ^(١) ، الذي كان يقرأ في اعتبار ابن مجاهد بالشذوذ ، وقد عذب في حضرة ابن مجاهد ، عذبه الوزير أبو علي ابن مقلة ^(٢) ، واستكتبه محضراً بأن يرجع عن الشاذ من قراءته واستتيب عنه بعد اعترافه به ^(٣) . ومن هنا كان تعقب ابن جنى لأبي بكر بن مجاهد أمراً يحتمه الدفاع عن القراءات التي عدّها ابن مجاهد شاذة . ويدعو إليه اتجاه كل من الرجلين بالنسبة لهذه القراءات . وجاء احتجاجه في المحتسب لبعض القراءات التي شذّها ابن مجاهد دليلاً على انتصاره — إلى حد ما — لهذه النظرة المتحررة التي حمل لواءها ابن شنبوذ . وشيء آخر كان سبباً في تعقب ابن جنى لابن مجاهد . ذلك ما يبدو من أن أبا بكر كانت له تعليقات على القراءات الشاذة من حيث الميزان الصرفي والتوجيه الاعرابي أو التفسير اللغوي ، أو غير ذلك مما يتصل بالصناعة الصرفية والنحوية واللغوية . ولما كانت قدم ابن مجاهد في ذلك غير راسخة رسوخها عند ابن جنى ^(٤) ، فقد وقف مواقف كانت باعثة لابن جنى على التعقيب والتعليق . والذي يقرأ كتاب المحتسب يجد أن ابن جنى قد اعترف لابن مجاهد في ناحية تخصصه ، فابن جنى يوثق ابن مجاهد ، يأخذ بقوله ، ويعتد به ، ويعتمد عليه فيما هو متصل بالرواية ، ويعترف بتوفيقه وهدايته في ذلك ^(٥) . أما فيما هو خاص بالتفسير اللغوي ، أو البحث الصرفي ، أو فقه العربية فكثيراً ما يذنبه على خطأ ابن مجاهد فيه ، أو بعده ، عن الصواب ، أو قوله بغير الأولى أو نحو ذلك مما استشهد له ، وأدل عليه عما قريب :

فشاهد اعتداد ابن جنى بابن مجاهد في الرواية قوله في قراءة عيسى بن عمر :

(١) طبقات القراء : ٥٢/٢ - ٥٦ (٢) الفهرست : ٤٧

(٣) انظر طبقات القراء : ٥٤/١

(٤) انظر الفهرست لابن النديم : ص ٥٢ . ففيها كتاب معاني القرآن وتفسيره ومشكله لأبي الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح الوزير — أعانه على عمله أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن الخزاز النحوي . ويبدو أن ابن مجاهد قام بما هو خاص بالقراءات على حين قام الخزاز بالتواحي النحوية والاعرابية .

(٥) انظر المقدمة : ٨

« على تقوى من الله ، ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ، ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها ^(١) .

وهكذا يتمتع ابن جنى عن التوقف في قراءة من القراءة؛ لأن ابن مجاهد رواها وذلك عندي غاية الاعتداد به في هذا المجال .

ويقابل اعتداده بابن مجاهد فيما هو خاص بالنقل والرواية ، مخالفته له فيما هو متصل بالصنعة والتأويل والدراية ، وذلك إذا ما تعرض ابن مجاهد لشيء من اللغة أو النحو أو الصرف أو الإعراب . . . عند ذاك يتعقبه ابن جنى في عنف حيناً ، وفي اعتذار من خطئه حيناً . وأسوق أمثلة تشير في اجمال لكل جانب من هذه الجوانب :

(١) يتعقب ابن مجاهد في اللغة : « في قراءة محمد بن زياد الإعرابي فضحكت فتحاً » .

قال أبو الفتح : « روى ابن مجاهد قال : قال أبو عبد الله ابن الاعرابي : الضحك هو الحيض وأنشد :

ضحك الارانب فوق الصفا مثل دم الجوف يوم اللقا
قال وأنشد :

المزج : العسل .

فجاءت بمزج لم ير الناس مثله هو الضحك إلا أنه عمل النحل وبعد : فليس في اللغة ضحكت أي حاضت . قال احمد بن يحيى : « والضحك الشهد وهو الثلج ، وهو الطلع قال محمد بن الحسن : « قلت لابي حاتم في قوله : « تضحك الضبع بقتلى هذيل » قال : « ومن أين لهم أن الضبع تُحيض وقال يابني : « وإنما تكسر للقتلى إذا رأتهم . . . » ويقال في تضحك الضبع لقتلى هذيل أي تستبشر لقتلهم لتأكلهم فيهر بعضها على بعض فجعله ضحكا . وترى الذئب لها يستهل أي يعوى فيستدعي الذئاب فرحاً بذلك ^(٢) .

(٢) ويتعقبه في ميزان صرفي : روى ابن مجاهد عن أبي عمرو قراءة : وآيدناه . قال ابن مجاهد على فاعلناه بمدودة الألف ، خفيفة الياء ، وقد روى عن

مجاهد في قوله « إذ أيدتك أيدتك قال ابن مجاهد على فاعلتك » . قال أبو الفتح : هذا الذى توهمه ابن مجاهد أن أيدتك فاعلتك لا وجه له ، وإنما أيدتك أفعلتك من الأيد وهو القوة ، ثم برهن على ما رآه وسلك سبيل المناطقة — وختم برهانه بقوله : « فقد ثبت أن قراءة مجاهد إذ أيدتك إنما هو أفعلتك لا فاعلتك كما ظن ابن مجاهد (١) » .

(٣) ويتعقبه فى الإعراب :

أ — فى قراءة يحيى وإبراهيم والسلى أحكم الجاهلية يبنون بالياء ورفع الميم قال ابن مجاهد وهو خطأ . وقال الأعرج : لا أعرف فى العربية أحكم وقرأ أحكم نصباً . . . قال أبو الفتح : « قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ؛ لكنه وجه غيره أقوى منه . وهو جائز فى الشعر . . . ثم استشهد ودلل (٢) » .

ب — فى رواية الحلوانى عن قالون عن شيبه أو آوى بفتح الياء . . . قال ابن مجاهد « ولا يجوز تحريك الياء هنا » .

قال أبو الفتح : « هذا الذى أنكره ابن مجاهد عندى سائع جائز ثم دلى على جوازه (٣) » . . .

(٤) ويتعقبه فى التعبير :

أ — يسححه له فى قراءة « أينما تكونوا يدرككم الموت » برفع الكافين قال ابن مجاهد وهذا مردود فى العربية ، قال أبو الفتح هو لعمري ضعيف فى العربية وبابه الشعر والضرورة ؛ لأنه ليس بمردود فى العربية ، لأنه قد جاء عنهم ، ولو قال : مردود فى القرآن لكان أصح معنى . . . ثم دلى على ذلك (٤) » .

ب — ويصوبه : قال ابن مجاهد : يتوفون منكم لا يقرأ بها قال أبو الفتح الذى أنكره مستقيم جائز على حذف المفعول أى والذين يتوفون أيامهم وأعمارهم أو آجالهم (٥) . . . وانظر قول ابن جنى : قول ابن مجاهد بالتوحيد فى قراءة وإله أليك — لاوجه له (٦) » .

(١) المحتسب : ٩٣/١

(٢) (٣) ٤٠٧-٤٠٦/١

(٢) المحتسب : ٢٥٣/١

(٦) ١١٧/١

(٥) ١٢٧-١٢٦/١

(٤) ٢٣٠/١

(٥) يتعقبه بما هو أصل من أصول العربية « الساكن ليس بحاجز حصين ،
قراءة الحسن (رحمه الله) أنبهم بوزن أعظم . وروى عن ابن عامر أنبهم بهمز
وكسر الهاء ، قال ابن مجاهد وهذا لا يجوز . رد ذلك أبو الفتح فقال : طريق
قراءة ابن عامر أن هذه الهمزة ساكنة والساكن ليس بحاجز حصين عندهم فكأنه
لاهمزة هناك أصلاً ، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للباء (كذا) فلذلك كسرت
فكأنه على هذا قال أنبهم . وروينا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي علي وعن غير
أبي زيد منهم ومنه ، ومنكم ، وبكم ، أجرى كاف المضمر مجرى هائه .. فقد علمت
بذلك أن قول ابن مجاهد هذا لا يجوز لا وجه له لما شرحناه من حالهم .

ثم اعتذر ابن جني من خطأ ابن مجاهد بما يعد ملاكاً لتعليل موقفه منه فيما هو
متصل بالصناعة النحوية أو الصرفية أو اللغوية ، وذلك إذ يقول أبو الفتح :
« ورحم الله أبا بكر فإنه لم يأل فيما عليه نصحاً ، ولا يلزمه أن يرى غيره ما لم يره
الله تعالى إياه ، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده ، وإياه نسأل عصمة وتوفيقاً
وسداداً بفضله (١) » .

وبهذا النص الأخير يلخص ابن جني موقفه من ابن مجاهد ، ويعترف بما له
من فضل ويعتذر عما كان منه من مجانبة للصواب ، ويقرر في شكر يشبه الزهو —
نعمة الله عليه بفقهِه للعربية ، وبصره بأسرارها .

وبعد : فإذا كان موقف أبي علي من ابن مجاهد ؟ في الحقيقة أن أبا علي لم تتح
له الفرصة يتعقب فيها ابن مجاهد — في احتجاجه لقراءات السبعة ؛ ذلك لأن مهمة
أبي علي كانت محصورة في الاحتجاج بالصناعة النحوية واللغوية والصرفية . الخ .
لما أورده ابن مجاهد من روايات ثقلية ، لم يتعرض فيها لهذه البحوث التي تعرض
لها في القراءات الشاذة ، والتي فتحت الباب أمام ابن جني ليلجحه متعقباً أبا بكر على
النحو الذي تناولته بالبيان والتفصيل .

قواعد عامة

وقد كان ابن جني يتقري اللغة ، ويدعو إليها ^(١) ، ويتعرف خصائصها ، ويتهدى في أحكامه على القراءات المختلفة ، واحتجاجة لها ، وبيان درجتها من حيث القوة أو الضعف والذويوع والشدوذ — بالاستقراء ، وقد أعانه على ذلك ملاحظة دقيقة ، وبصر نافذ ، وفطنة واعية في عمق ، وقد سبق أن نظر في خصائص اللغة وأصولها في كتابه الموسوم بالخصائص ، وانتهى إلى قواعد عامة قررهما ، فاستغل هذه وغيرها في الاحتجاج للقراءات وتقويمها في كتابه المحتسب ، وبني على الأسس التي هداه إليها شيخه ، وقد جمعت مثلاً — لبعض هذه القواعد وقسمتها على النحو الآتي :

أ — أصول عامة مقررة :

- (١) القرآن يتخير ولا يتخير عليه ^(٢) . (٢) اختصار المختصر إجحاف به ^(٣) .
- (٣) العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه ^(٤) . (٤) الأصوات تابعة للبعاني فتقوت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت ، ويكفيك من ذلك قولهم قطع وقطع ، وكسر وكسر ، زادوا الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه ^(٥) .
- (٥) يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره ^(٦) . (٦) إذا نقي الأصل كان الفرع أشد انتفاء ^(٧) .

ب — لغويات :

- (١) الأجناس يقع قليلها موقع كثيرها ، وكثيرها موقع قليلها ^(٨) .
- (٢) وقال في الاحتجاج لقراءة في قلوبهم مرض بالتسكين : « لا يجوز أن يكون مرض مخففاً من مَرَض لأن المفتوح لا يخفف ، وإنما ذلك في المكسور والمضموم كابل ونخذ وطنب وعضد وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذا لا يقاس عليه ^(٩) .

- (٣) وقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة ^(١٠) .

- (٤) الفتح والسكون يتقاودان ^(١١) .

- (٥) إذا جاز أن يجرى الشيء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ ^(١٢)

(١) المحتسب ٤٠٠/١ - ٤٠١ (٢) ٢٣/١ (٣) اظهر الصناعة ٢٧١/١ و ٣١/١

(٤) ٧١/١ (٥) ٢٦١/٢ (٦) ١٠٨/١ (٧) ٢٥٢/٢ (٨) ٣٩٤/١

(٩) ٣٣/١ (١٠) ٢٤٣-٢٤٢/١ (١١) ٣٣/١ (١٢) ٣٢/١

(٦) حركة الاتباع تجرى مجرى الصدر الذى لا اعتداد به ، ولا هو عندهم مما يعقد على مثله ^(١) .

(٧) فى الاحتجاج لقراءة « واستوت على الجودى » قال : « تخفيف يامى الاضافة قليل إلا فى الشعر ^(٢) » .

(٨) العرب قد تأتى بالمصدر من غير صيغة الفعل كقوله : « ونقرتها بيديك كل منقَر ^(٣) » .

(٩) ما سمع فى شيء فُعل إلا وسمع فيه فُعل وعليه قول طرفة : « ورَادَ وشَقَر ^(٤) » يريد شَقَرًا ^(٥) .

(١٠) الذل بالكسر فى الدابة ضد الصعوبة ، والذل بالضم للانسان ضد العز وكأنهم اختاروا الضمة للإنسان والكسرة للدابة للفصل بينهما ، لأن ما يلحق الانسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة ، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها ^(٥) .

ج — نحويات :

(١) قال فى الاحتجاج لقراءة بما حفظ الله : « حذف المضاف فى الشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة ^(٦) » .

(٢) بين الشرط والابتداء مشابهاً ^(٧) .

(٣) الصلة أذهب فى باب التخصص من الصفة لابهام الموصول، ثم رتب درجات الابهام على النحو الآتى : الصلة ثم الصفة ثم الحال ثم الخبر وقال : كذا ينبغى أن يرتب هذا الباب من تنزيله ، ولا ينبغى أن يؤخذ باباً سرداً وطرحاً واحداً ^(٨) .

(٤) الحال المستأنفة تحكى كما تحكى الحال السالفة ^(٩) .

(٥) الخطاب بالتاء أذهب فى قوة الخطاب ^(١٠) .

(٦) المستقبل أسبق رتبة فى النفس من الماضى ^(١١) .

(٧) يجيء اللفظ على حكم لفظ آخر؛ لأنه فى معناه وإن عرى هذا من موجب اللفظ فى ذلك نحو تصحيح عور وحول؛ لأنهما فى معنى ما لا بد من صحته وهو أعور وأحول ^(١٢) .

(١) ٦١/١ (٢) ٤٠٢-٤٠١/١ (٣) ٧٢/١ (٤) ١٩٠/١ (٥) ٤٥/٢
(٦) ٢٢٣/١ (٧) ٢٣٣/١ وما بعدها (٨) ٢٢٥/٢ (٩) ٣٨٨/١
(١٠) ٣٨١-٣٨٠/١ واظفر ص ٤٢٧ من هذا الجزء (١١) ٢٥٢/٢
(١٢) ٤٣١-٤١٢/٢

د — إعرابيات :

(١) حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الاتباع إلا على لغية ضعيفة وهي قراءة بعض البادية الحمد لله^(١).

(٢) العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى^(٢)

(٣) لو انصرف عن اللفظ إلى المعنى لا يحسن العود من بعد إلى اللفظ^(٣) .

(٤) وقال في تقدير المحذوف من قوله تعالى : « ولكن البر من اتقى » .

أ — ولكن البر من اتقى . ب — ولكن ذا البر من اتقى .

والتقدير الأول أجود عندنا ، وذلك أن تقديره حذف المضاف من الخبر أعنى بر من اتقى والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، وذلك أن حذف المضاف ضرب من التوسع ،

والتوسع آخر الكلام أولى به من أوله — كما أن الحذف والبديل كلما تأخر كان أمثل من حيث كانت الصدور أولى من الأجزاء^(٤) .

(٥) يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل^(٥) .

هـ — عروضيات :

(١) الأمثال تجرى مجرى المنظوم في تحمل الضرورة ، قال أبو علي . « لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الضرورة في تجوز الضرورة فيه^(٦) .

(٢) ويروى عن البحترى قوله « القوافي حوافر الشعر ، وعن الشجرى قوله « والقافية رأس البيت^(٧) .

(٣) إذا جاز أن يصريح وهو في أثناء المعنى الواحد نحو قوله .

ألا ناد في آثارهن الغوانيا سقين سماما ، ما لهن وماليا ؟

كان التصريح من الانتقال من حال إلى حال أخرى بالجواز^(٨) .

(٤) تشبع العرب مدات التأسيس ، والردف ، والوصل ، والخروج عناية بالقافية ؛ إذ كانت للشعر نظاما ، وللبيت اختتاماً^(٩) .

* * *

(١) ٤١٣-٤١٠/٢ (٢) ٦٥/٢ (٣) ٢٣٣/١
(٤) ٢٧٣/٢ (٥) ٣٩٩/١ (٦) المحتسب ١٠٥/٢ (٧) ٢٦١/٢
(٨) ١٠٨/١ انظر النص كاملا في استغلال ابن جني للعروض (٩) ٢٦١/٢

ومن الحق أن أشير إلى أن بعض هذه الأصول من مبتكرات ابن جنى ، واستنباطاته وبعضها الآخر بنى على كلام شيخه الفارسي ، وأقيم عليه ، فهو يروى مثلاً — عن أبي علي استحسانه لمذهب الكسائي في قوله .

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
ويورد كلامه في أنه عدى رضى بعلي كما تعدى نقيضتها وهي سخطت به ثم يخلص من ذلك إلى تأصيل أصل هو ، إذا جاز أن يجرى الشيء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ ، ثم يبنى على ذلك الأصل قوله . وفيه غيره على سمت ما كنا بصدد ، وذلك أنه إذا رضى عنه فقد أقبل عليه فكأنه قال . إذا أقبلت على بنو قشير ، وهو غور من أنحاء العربية ظريف ولطيف ومصون وبطين (١) .

وبعد : فهذا ابن جنى في كتاب المحتسب ، وذلك مبلغ تأثره بأبي علي سلباً وإيجاباً ، ويعد الكتاب في جملة — وعلى نحو ما — أثراً من آثار أبي علي ، وسيراً في طريق الاحتجاج الذي سار فيه الشيخ من قبل في كتابه الحجة ، بل إن ابن جنى كان مدفوعاً — كما بينت في صدر هذا الفصل — إلى التأليف فيه بما خطر لأبي علي في نفسه ، وهجسه خاطره ، وقد رأينا أوجه التخالف البعيدة بينه وبين شيخه ، وما تخالف فيه هو والشيخ بمقدار ، كما عرضت لأوجه التشابه بينهما .

وإن كان لا بد — في خاتمة هذا الفصل — من كلمة بجملة تختصر ما بين الرجلين من توافق وتخالف في الاحتجاج فاليك هذا الحديث : (٢) .

واضح أن ابن جنى يحتج للشواذ ، أما أبو علي فإنه يحتج لقراءات الأئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد . وقد تكفل أبو بكر بن مجاهد في كتاب القراءات بإيراد أوجه الاختلاف مسندة إلى أصحابها ، أما ابن جنى فإنه بحث هذه الأوجه وساقها هو دليلاً على جهده .

وقد رأينا ابن جنى لا تنثال عليه الشواهد كما تنثال على أستاذه ولعل لطبعة الباحثين أثراً في ذلك ، ثم إن لهجات القبائل ظهرت في كتاب المحتسب على صورة أوسع من ظهورها في كتاب الحجة ، ويقابل هذا أن المتن اللغوي عند أبي علي ظهر واضحاً في احتجاجه ، دعاه إليه — فيما دعاه — حبه للاستطراد .

(١) ٣٢/١

(٢) كل ظاهرة من هذه الظواهر — من توافق أو تخالف — عالت لها من قبل والمقام هنا مقام جمع لما مضى من غير تعليل أو تدليل .

وقد رأينا كيف كان ابن جنى يستهدى الروح البلاغى فى التأويل ، ويتجه إلى المعانى النفسية فى الاجتجاج ، كما كان يستهدى الحس اللغوى وبهذا شاعت الروح الأدبية فى كتاب المحتسب ، وإنك لتلقى فيه دماثة الأسلوب ووضوح العبارة ، وتحامى الغموض والإملال ، والتخفف من المنطق ، والبعد عن الاستطراد ، والإطالة والتشعب . وتجافى الامعان فى التعليل ، والاسباب فى الاستشهاد ، مما يجعل كل أولئك شواهد مميزة لابن جنى تخالف فيها مع أستاذه أبى على .

وقد رأينا قبل كيف كان ابن جنى بهاجم ابن مجاهد فى أغلب ما شذذ من القراءات ، على غير موقف الشيخ فى ذلك .

كما تعرضت لموقفه من رسم المصحف والاستشهاد به ، وشيء آخر يظهر عند ابن جنى ذلك هو الاستشهاد بشعر المولدين فى المعانى ^(١) ، وظهور مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين على صورة باهتة ، لا كما تظهر فى كتاب الحجة .

ومرد أغلب هذه الفروق أن ابن جنى لحظ تجافى القراء عن الحجة بما فيه من إملال واستطراد وتعمق ، وإمعان فى النظر . . . فأراد أن يتحامى ذلك كله ، وأن يتخفف فيما لا بد منه . . . فجاء كتابه على هذه الصورة التى تقر به إلى النفوس .

وغنى عن البيان — إذا ما أردت التحدث فى التوافق الذى كان بين الشيخين — أن أقول :

إن ابن جنى استعان بكثير من أصول شيخه ومسائله ، ثم زاد هو عليها بالتعليق والصياغة والتحقيق : يحدث عنه ، ويعتمد عليه فى التدليل ، كما يعتمد عليه فى التفسير اللغوى ، ويسلك مسلكه فى تقديره سيئويه ، والدفاع عنه فى إيمان ، ومهاجمته القراء فى عنف وامعان ، ويستغل العروض كأستاذه فى التدليل والاحتجاج على فرق بين الرجلين كما سبق به البيان .

وجزى الله الرجلين كل خير ، فقد احتجا — للبيعة أو الشواذ — دفاعا عن القرآن الكريم وحفاظا ، عليه ، واحتساباً للأجر الجزيل ، والثواب العظيم . . .

الفصل الثاني

(مكي بن أبي طالب ٣٣٥ - ٤٢٧ هـ)

(ومدى تأثيره بأبي علي في الاحتجاج)

ولد أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي بالقيروان سنة ٣٣٥ هـ (١) وارتحل في طلب العلم إلى مصر فعرض على عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المصري (٢) سنة ٣٧٨ هـ (٣) . وألف مكي - بعد وفاة أبي علي - كتاباً في القراءات السبع سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة ، ألفه وهو بالمشرق ، وسماه كتاب التبصرة فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون (٤) واعتمد في أكثره على ما قرأ به على شيخه ابن غلبون (٥) . وأضرب فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو (٦) . ووعد في صدره أنه سيؤلف كتاباً يذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء ... وأقاويل النحويين وأهل اللغة (٧) ، وكان أن وفي أبو محمد بما وعد ، فألف في أخريات عمره كتاب الكشف عن علل القراءات وحججها سنة أربع وعشرين وأربعمائة (٨) . وفرغ منه سنة خمس وثلاثين (٩) . قبل أن يتوفاه الله بعامين . واختصر مكي الحجة (١٠) . في كتاب سماه منتخب الحجة في القراءات (١١) .

وقد قصدت قصداً إلى اقتباس هذه الحقائق من حياة مكي وعنيت بتاريخ هذا الجانب من نشاطه العلمي والنص عليه ؛ لأنه يمت إلى موضوع البحث بسبب وثيق .

فأولاً - لأن مكيّاً بتأليفه التبصرة قام بعمل يناظر فيه عمل ابن مجاهد في كتابه المترجم بقراءات أهل الأمصار .

وثانياً - أن كتاب الكشف في جملته أثارة من علم أبي علي ، قفى فيه مكي قفو

-
- | | |
|------------------------------|------------------------------------|
| (١) طبقات القراء : ٣٠١ / ٢ | (٢) طبقات القراء : ٤٧١ / ١ |
| (٣) التبصرة لوحة (٢) | (٤) الكشف ٢ / ١ (٥) التبصرة لوحة ٣ |
| (٦) الكشف : ٢ / ١ | (٧) التبصرة : ٢ (٨) الكشف : ٢ |
| (٩) انظر الكشف : ٤٩٣ / ٢ | (١٠) كشف الظنون : ٢١٤ / ١ |
| (١١) معجم الأدباء : ١١٩ / ١٩ | |

الشيخ ، فهو يكشف فيه عن علل القراءات وحججها ، تلك القراءات التي أورها في التبصرة مضارعا بذلك الحجة لأبي علي الذي شرح فيه سبعة ابن مجاهد . وقد قال في صدر كتابه الكشف : « هذا كتاب فهم وعلم ودراية ، وكتاب التبصرة كتاب نقل ورواية (١) . تماماً على الذي كان في سبعة ابن مجاهد وحجة أبي علي .

وثالثاً — إن عمل مكى في التبصرة والكشف مظهر من مظاهر التنافس العلى بين المشاركة والمغاربة في ذلك الزمان ، فاقامة الدرس حول الكشف بخاصة تتيح للباحث التعرف على أثر الحجة لأبي علي ومداه ، كما يستطيع بهذه الدراسة أن يتعرف على نزعة مكى في الاحتجاج : أمن مدرسة الأثر هو؟ أم من مدرسة القياس والنظر؟ فيثبت بذلك قوله مكى عن كتاب الكشف أو ينفىها أو يقرها بمقدار .

ورابعاً — إن اختصار مكى كتاب الحجة يشير إلى تأثيره بأبي علي على نحو من الانحاء .

وقد ذكر مكى نهجة في كتاب الكشف فقال : « وما أنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف ، إذ ذاك منصوص في الكتاب الذى هذا شرحه ، وأرتب الكلام فى علل الأصول على السؤال والجواب . ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ومن قرأ به ، وعللة وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختياري فى كل حرف ، وأنبه على عللة اختياري لذلك ، كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين (٢) .

وأرى مكياً قد وفى بهذا المنهج ، عقد أبواباً لعلل الاستعاذه (٣) . وعلل البسملة (٤) ، ثم عقد باباً لسورة الحمد (٥) . وهما الكناية (٦) . والمد وعلله وأصوله (٧) . واختلاف القراء فى الهمز (٨) . وتحدث عن الوقف وعلله (٩) . والروم والإشمام (١٠) . وأصول الادغام والإظهار (١١) . كما عقد باباً فى جملة من مخرج الحروف (١٢) . وعلل الفتح والامالة (١٣) . وأحكام الرامات وعللها (١٤) كل ذلك على طريق السؤال والجواب : كان يقول : قال أبو محمد فإن سأل سائل

(١) الكشف لوحة رقم ٢... (٢) لوحة رقم ٢ (٣) لوحة ٢ (٤) لوحة ٤

(٥) ٨ (٦) ١٤ (٧) ١٦ (٨) ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٤

(٩) ٤٠ — ٥٤ (١٠) ٥٦ (١١) ٦٢ (١٢) ٦٤

(١٣) ١٠ — ١١ (١٤) ١٠٢

عن كذا ... فالجواب كذا ... وأراه فصل بين هذه الأبواب وهي في علل الأصول — بالباب الذي عقده في سورة الحمد ^(١) فذكر القراءات المختلفة فيها ، وكان من حق هذا الباب أن يبدأ به حين يتحدث عن فرش الحروف الذي رتب الكلام فيه على سور القرآن ^(٢) .

وهذه الأصول التي تحدث فيها ، ذاكرأ عليها بعض ما يفترق فيه عن أبي على ونصه على أنه سيذكر اختياره في كل حرف ... أمر يتخالف فيه مع أبي على ، فلم ينص الشيخ في الحجة على اختياره ، وأرى مكياً قد تأثر في ذلك بالطبري ، ولعله هو المشار إليه في قول مكى : كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين ... ، وفيما عدا ذلك يتأثر مكى بأبي على تأثراً ظاهراً ، ويلقاك هذا التأثر لقاء مبكراً يلقاك حين يحتج للقراءات المختلفة في سورة الحمد بصدر كتابه الكشف :

ألقى مكى — بعد أن احتج للقراءتين مالك ومالك يوم الدين — السؤال الآتي : فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟ فالجواب أن القراءتين صحيحتان حسنتان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسى لما ذكرته من الحجج في ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : كل ملك مالك ، ولا تقل : كل مالك ملك ، وإنما هو ذو ملك لا غير فملك أعم في المدح ، وأيضاً : فإن أكثر القراء على ، ملك ، ومالك أيضاً حسن قوى في الرواية وقد روى أبو هريرة أن النبي (ﷺ) كان يقرأ مالك يوم الدين بألف ، وكذلك روت أم سلة : ولما روى الزهري عن أنس أن النبي وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل ، كانوا يقرأون مالك بألف . وكذلك روى أبو هريرة والحسن وابن مسعود وعلقمة والأسود وابن جبير وأبو رجاء والثقفى وابن سيرين وأبو عبد الرحمن السلى ويحيى بن يعمر وغيرهم . وأيضاً فإن مالكا بالالف هو اختيار أبي حاتم وأبي الطاهر وغيرهما . ومالك بغير ألف أقوى في نفسى لما ذكرت لك ^(٣) .

(٢) انظر لوحة ١١٢

(١) ٨ ...

(٣) الكشف رقم ٨ ...

وذلك النص بعيد إلى الذهن ما حكاه أبو علي في الحجة عن ابن السراج من غير كبير اختلاف :

(أ) فكى يرجح قراءة ملك كما رجحها ابن السراج من قبل فيما حكاه أبو علي عنه .

(ب) وقول مكى : « تقول كل ملك مالك ، ولا تقل كل مالك ملك ، قالها قبله ابن السراج .

(ج) وقول : « أكثر قراءة العامة على ملك ، يقابل حكاية أبي علي : « القراءة بملك أعرض وأوسع ، .

(د) وقول مكى : « مالك حسن قوى في الرواية ، مأخوذ من قول ابن السراج معلقاً على المختار لمالك :

« هذا الذى قلت حسن ، ولو لا هذا المعنى وما يؤيده ، ما جازت القراءة به (١) . » .

أما ما زاده مكى فهو تلك الروايات المستندة إلى النبي ، والتي قرأ بها أئمة القراء وأود ألا يفهم من تردد اسم ابن السراج في النص السابق أن مكياً بعد عن التأثير بأبي علي بنظره إلى ما قال ابن السراج . فكى متأثر في الجملة بأبي علي كما بينت ذلك من قبل ، ثم أن الذى حكى ما قال أبو بكر . هو أبو علي ، فصنعه هذا هو الذى مكن مكياً من تأثر ما ورد في الحجة لابن السراج . على أن لمكى نصوصاً صريحة تهدى المقابلة بينها وبين نصوص أبي علي إلى أن مكياً متأثر بالشيخ واعتمد عليه . فاذا قال أبو علي ؟ وماذا قال مكى ؟ .

قال أبو علي : « حجة من صرف سلاسل وقوارير (٢) ، . في الوصل والوقف أمران :

أحدهما : أن أبا الحسن قال : « قد سمعنا من العرب من يصرف هذا ، ويصرف جميع ما لا ينصرف ، وقال هذا لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، ففرت ألسنتهم على ذلك ، واحتملوا ذلك في الشعر ، لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص فاحتملوا زيادة التنوين ، فلما دخل التنوين دخل الصرف .

(١) انظر الحجة ، ٤١١ من مراد ملا . (٢) سورة الدهر آية ٤٥ ، ١٥ ..

والأمر الآخر : أن هذه الجموع أشبهت الآحاد ، لأنهم قد قالوا صواحبات يوصف
فيما حكاها أبو الحسن وأبو عثمان ، فلما جمعوه جمع الآحاد المنصرفة جعلوه في حكمها
فصرفوها . قال أبو الحسن : « وكثير من العرب يقولون مواليات يريد الموالى ،
وأنشد الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسى الأبصار
فهذا كأنه جمع نواكس (١) .

هذا ما قاله أبو علي « فانظروا قول مكى : قوله « سلا سلا » قرأه نافع وأبو بكر
وهشام والكسائى بالتونين ، وقرأ الباقون بغير تنوين . . . وحجة من نونه حمله
على لغة لبعض العرب ، حكى الكسائى أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف ،
قال أبو محمد : وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه في الشعر ، فأما في الكلام فهو قليل
ومن صرفه في الكلام فحجته أنه لما رأى هذه الجموع تشبه الآحاد ، لأنها تجمع
الآحاد قالوا : هؤلاء صواحبات يوسف ، حكاها الأخفش والمازنى ، وجاء ذلك
في لفظ النبي (ﷺ) وفي حديثه وحكى الأخفش : مواليات يريدون جمع الموالى
وأنشد الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسى الأبصار
يريد نواكس فجمع الجمع بالياء والنون ، وحذف النون للاضافة ، فلما أن
جمعوا هذا الجمع كما يجمع الواحد أجروه مجرى الواحد في الصرف والتنوين ،
وقوى ذلك ثبات الألف فيه في الخط ، ولأن الصرف والتنوين هو الأصل
في جميع الأسماء (٢) .

وهذا النص صريح في اعتماد مكى على أبي علي ، ونقله عنه لا يحتاج إلى دليل
ويبدو أن مكياً أراد أن يكون له شيء من الجهد ، فلم يشأ أن ينقل من غير أن
يتصرف فجاء تصرفه في ذكر الأخفش والمازنى بلفظيهما ، على حين أن أبا علي
ذكرهما بكنيتيهما ١١ ، وفي اعتماده في الاحتجاج على رسم المصحف ، وفي الإشارة إلى
الكسائى ، وفي هذه الشروح التي علق بها على « نواكسى » في بيت الفرزدق .
وكل ذلك تصرف ساذج ، لا يزال مكى — على الرغم منه — مطوياً يمين

الشيخ أبي علي ومن الغريب أن أبا علي يلتزم إسناد الأقوال إلى أصحابها ، ويحىء
مكى فيغفل ذلك ، بل ينسب بعض كلام الأئمة إليه هو فقوله قال أبو محمد : وأكثر
ما ينصرف هذا وشبهه في الشعر ، كلام أبي الحسن لا كلام أبي محمد ١١

بعد هذا التأثير الواضح الذى هدتنى إليه المقابلة — رأيت مكياً يوحىء إيماء خفياً
يوحى أنه تأثر بأبي علي تأثراً سلبياً ، بجانب هذا التأثير الإيجابى ، فيتجنب ما كان
من الشيخ من الإطالة والإملال والنقصى ، وذلك حيث يقول فى خاتمة الكشف
قد أتينا على شرطنا ، واختصرنا الكلام فى العلل غاية ما قدرنا من غير أن نكون
قد أخللنا بعلّة ، أو تركنا حجة مشهورة ، وأوجزنا العلل خوف التطويل ، واختصرنا
ذكر قراءة التابعين ومن وافقهم لمن ذكرنا من القراء ، لئلا يطول الكتاب فيعجز
عن نسخه ، ويحدث الملل فى قراءته (١) .

وموقف مكى هنا يشبه موقف ابن جنى فى المحتسب الذى اختصره متحامياً
إغماض الشيخ فى كتابه الحجة وإطالته (٢) .

هذا ورأيت مكياً ينزع منزع الكوفيين فى : (١) الاحتجاج برسم المصحف
فى كثرة ظاهرة (٣) . وفى (ب) ترجيح القراءات التى تتفق مع مذهبهم ، رجح
قراءة حاش الله بحذف الألف لأنها فعل ، وأيضاً لأن خط المصحف كذلك (٤) .
والكوفيون يقولون بفعلية حاشى (٥) .

واستناد مكى على الاسناد فى الاحتجاج (٦) وقوله برسم المصحف يجعله مع
السلفيين أهل النقل والأثر ولكنه يحنج أحياناً إلى تحكيم القياس النحوى ، كتضعيفه
«قراءة ابن عامر» ، وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» (٧) وذكر
أن العطف فى قراءة حمزة والأرحام ، قبيح قليل فى الاستعمال بعيد فى القياس (٨) .
ومن عجب أن يقف مكى هذا الموقف ، ولا يدفع عن حمزة ، مع أنه يصفه بأن إمامته
ظاهرة وثيقة مشهورة وسنده مستقيم (٩) . وليس من تفسير لذلك إلا أنه أراد أن

(١) الكشف : ٤٩٣/٢ (٢) انظر المحتسب : ٢٣٦/١ ، ٢٨٨ .

(٣) انظر مثلاً من الكشف اللوحات : ١٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٣٨٥ ، ٤٧٢ .

(٤) الكشف لوحة : ٣٠٤ .

(٥) انظر الانصاف المسألة : ٣٧ والموفى على النحو الكوفى : ٧٤-٧٥ وشرح الأشموني

وحاشية الصبان : ٣١٤/٢ .

(٦) انظر احتجاجه لقراءة مالك بالف . (٧) الكشف ٢٥٤/١ .

(٨) انظر الكشف : ٢٠٦/١ (٩) التبصرة : ١١ .

يجعل الكشف كتاب فهم ودراية فخرى بذلك — إلى حد ما — وراء مقاييس
النحاة كأبي علي ومن لف لفه من أهل الرأي والقياس .
وبعد : فيجمل بي أن الخص مدى تأثير مكي بأبي علي :

كان مكي بتأليفه الكشف متأثراً في الجملة بصنيع أبي علي في الحجة ، ثم رأينا
مكياً يسلك مسلك أبي علي في الاحتجاج ، ويستغل ما حكاه الشيخ عن ابن السراج
ويذكر تعليله ، وينقل نصوصه ، ورأيناه بعد ذلك يتحامى ما كان من الشيخ من
الاطالة والاعراض ، ويجري وراءه بقدر — في تحكيم القياس .
كانت نزعة مكي السلفية فابعدته عن صاحبي ، على أن مكياً في بعده يليس ثوباً
يشف ، ينبئك أن الكف آثاره من علم المشرق الشيخ أبي علي .
ولئن بدا أثر أبي علي عند مكي على هذا النحو لانه ليدو جلياً عند رجل آخر
من رجالات أهل المغرب ، ذلكم أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) موضع الحديث فيما يأتي
في توضيح وتفصيل .

الفصل الثالث

تأثر الداني^(١) (٣٧١ هـ - ٤٤٤ هـ) في الموضح بابي على

(٢٨٦ هـ - ٣٧٧ هـ)

توفي أبو علي الفارسي وعثمان بن سعيد الداني لم يتجاوز السادسة من عمره ، ولكن الله يشاء أن يرث الداني بعض ما وهب أبو علي ، فيتأثر به ، وينهج نهجه ، ثم تكون له طريقته في تناول الدراسات القرآنية ، ويمثل مدرسة يقدرها القراء حق قدرها من الإجلال والتبجيل .

ولست أريد أن أتحدث عن شيوخ الداني الذين تأثر بهم بصفة عامة ، وما منهم إلا له مقام معلوم في التأليف والتمكن في العربية وعلوم القرآن^(٢) ، وفيهم خاله الذي ربطته به رحم العلم والقراءة المتقن العارف محمد بن يوسف مقرئ الناس بقرطبة ، والذي كان معه لصيب وافر من علم العربية وعلم الفرائض والحساب^(٣) . لسست أريد أن أتحدث عن هؤلاء الذين أورثوا الداني ذلك العلم الباقي أثره ما حفظ الله القرآن على مر الزمان ، فذلك أمر ليس في الحساب الآن ، وإنما حسابه في ترجمة مفصلة للداني يتعرف فيها على بيئته التي تقلب فيها ، وشيوخه الذين أخذ عنهم ، وأثر ذلك وغيره في علم الداني واتجاهه ، وإنما أريد أن أعرض لهؤلاء الشيوخ بما كان لهم من أثر عند الداني في نقطة واحدة ، هي موضوعي الذي أتناوله بالبحث والبيان : هل هناك صلة بين هؤلاء الشيوخ واتجاه أبي عمرو إلى التأليف في مذاهب القراء واختلافهم في الفتح والامالة ، والاحتجاج لهم ، وهو ما تناوله كتابه المترجم « بالموضح » ؟

الجواب عن ذلك السؤال ميسور إذا عرفنا مذهب شيوخ الداني الذين أخذ عنهم وتلقى منهم : فطاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي كان شيخاً للداني ، وروى عنه الداني القراءات عرضاً وسماعاً^(٤) ، وقد صنف

(١) ذكر خطأ تاريخ الوفاة في دائرة المعارف الإسلامية مادة (الداني) ٣١٨ هـ

(٢) طبقات القراء : ١ أنظر ص ٢١٥ ، ٢٧١ ، ٢ : ١٩٣ و ١٩٨

(٣) طبقات مقراء ٢ / ٢٨٧ (٤) طبقات القراء ١ / ٣٣٩

ابن غلبون فيما يقول أبو شامة مجلدة قصرها على حكم الامالة ^(١) ، كذلك كان شيوخ الداني « خلف بن ابراهيم بن خاقان ، وعليه اعتمد الداني في قراءة ورش ، وقال عنه : كان ضابطاً لقراءة ورش متقناً لها ^(٢) » .

ومن شيوخ الداني أيضاً « محمد بن عبد الواحد بن علي بن ابراهيم أبو الحسن البغدادي ، وقد روى فيما يقول ابن الجزري حرف نافع ^(٣) » ، وقد كان ورش أحد رواة ، وله مذهب في الامالة ينفرده ، بل إن من الشيوخ الذين روى عنهم الداني « الحسن بن سليمان بن الخير أبا علي الانطاكي النافعي ^(٤) » ، ولعل النسبة في « النافعي » إلى نافع أحد القراء السبعة والذي روى عنه ورش ، « الانطاكي على كل حال عرض على « أبي بكر الأذفوي » ، وقد كان الأذفوي « منفرداً بالامالة في دهره في قراءة نافع رواية ورش ^(٥) » ، والذي غلط مكيا في كتاب الامالة ، فكتب مكيا ^(٦) كتابه المسمى : « الانتصاف في الرد على الأذفوي فيما زعم من تغليطه في كتاب الامالة ، وجعله في ثلاثة أجزاء ^(٧) » .

أولئك شيوخ الداني ، وكلهم ضابط لقراءة نافع ورواية ورش ، وبعضهم ألف في الامالة وتصدى لكبار القراء في عصره بالتغليط والتفنيد . فليس عجيباً إذن أن ينهج الداني نهج أساتذته في الاهتمام بالامالة على وجه عام ، وليس عجيباً أيضاً أن نقرأ عن الداني أنه ألف فيما ألف كتباً تتصل من قريب بهذا الموضوع . فله « ايجاز البيان في قراءة ورش » ، وكتاب التلخيص في قراءة ورش ، وكتاب التمهيد لاختلاف قراءة نافع ، وكتاب الامالات ، وكتاب الرايات لورش ، وكتاب الامالة ^(٨) ، وكتاب التعريف في القراءات الشواذ ، وهي رسالة في مختلف القراءات التي افرق فيها تلاميذ نافع : اسحق بن محمد ، واسماعيل بن جعفر ، وعيسى بن موسى ، وعثمان بن سعيد المعروف بورش ^(٩) .

هذا مبلغ العلم بما ألف الداني فيما يتصل نصاً بالامالة أو يتعلق بها تعلقاً قريباً ،

(١) ابراز المعاني لأبي شامة ١٥٢ (٢) طبقات القراء ١ / ٢٧١
(٣) طبقات القراء ٢ / ١٩٣ (٤) المصدر السابق ١ / ٢١٥ (٥) طبقات القراء ٢ / ١٩٨
(٦) هو مكيا بن أبي طالب حموش القيسيت ٤٣٧ (صاحب الكشف عن علل القراءات وحججها والتبصرة والابانة وغيرها . (٧) معجم الأدباء ١٩ / ١٧٠ (٨) طبقات القراء ١ / ٥٠٥
(٩) دائرة المعارف الاسلامية مادة الداني

ولإذ كان قد أحصى ما ينيف على مائة تصنيف له في أرجوزة من نظمه ^(١) وأنه كما يقول المقرئ له مائة وعشرون مصنفًا ^(٢) ، ولم نعرف إلا بعضها منها ، فمن المحتمل جداً وقد عرفنا اهتمامه بقراءة ورش — سمي — أن يكون بعض هذا المجهول من كتبه كان في الامالة من قريب أو بعيد ، وإن كنت لا أقطع في ذلك بوجه من اليقين .

ولم يذكر ابن الجزري فيما ذكر من كتب الداني ، الموضع لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والامالة ^(٣) ، وإنما الذي ذكر كتاب الامالات . فهل هذه كتب ثلاثة للداني في الامالة : الموضع ، — موضوع الحديث — والامالة ، والامالات ؟ أو أنها كتاب واحد أخذ هذه الأسماء ، لكن ينفي الاحتمال الآخر أن ابن الجزري ذكر الكتابين فقال : له الامالات في مجلد ، ثم ذكر الكتاب الآخر بقوله : والامالة في مجلد ، وليس بين النص على الكتاب الأول والكتاب الآخر إلا سطر واحد فقط ، وذلك ينفي جانب السهو والنسيان بالتكرار عند ابن الجزري ، كما يقوى أن كلا منهما : الامالة والامالات كتاب مستقل عن الآخر ، أنا أرجح أن أحدهما تعرض للامالة على صورته مختصرة خالية من العلل والاحتجاج ، وجاء الآخر شارحاً للأول ذا كراً للعلل والأسباب والاحتجاج لمذاهب القراء ، أقول بذلك ، لأن هذا جرى عليه بعض العلماء القراء الذين عاصرهم الداني : فهذا مكي مؤلف التبصرة ، وقد أخلاها كما يقول — من كثرة العلل ، وجعله مجرداً من الحجة ^(٤) ، ثم ألف كتاب الكشف عن وجوه ما ذكره في كتاب التبصرة من القراءات والأصول ^(٥) .

ولعل الكتاب الذي تعرض للامالات في صورة مفصلة هو الموضع الذي بين أيدينا الآن ، ومن الغريب عدم ذكر ابن الجزري له — كما بينت — مع أنه قد اعتمد عليه في مواضع متعددة في كتابه ، والنشر في القراءات العشر ^(٦) . وقد قابلت

(١) المصدر السابق

(٢) نفع الطيب ١ / ٣٨٦

(٣) انظر طبقات القراء ١ / ٥٠٥

(٤) التبصرة مصور بدار الكتب ص ٣

(٥) المصدر السابق ص ٣٠١ والكتاب رقم ٢٠١٠٣ (٦) انظر مثلاً النشر ٢ / ٣٠ و ٣٥

بين نصين أوردهما ابن الجزرى فى النشر أحدهما ذكر أنه مأخوذ من الموضح ،
والآخر مأخوذ من كتاب الامالة للدانى ، فوجدت أن النص الاول ^(١) يتفق مع
ما هو موجود فى الموضح ^(٢) الذى بين أيدينا فى لفظه ومعناه وترتيبه والنص
الآخر ^(٣) المأخوذ من الامالة لا يتفق هو وما ورد فى الموضح ^(٤) إلا فى المعنى
فقط ومع غير ترتيب .

ومما يرجح ما اتجهت اليه من تأويل : أن للدانى كتابا اسما جامع البيان ،
عقد به فصلا للامالة ، سار فيه على نهج كتاب الموضح ، وأخلاه من الاحتجاج
وذكر العلل والأسباب ، وفى مواضع قليلة يذكر الاسناد ^(٥) — والاسناد ظاهرة
فاشية فى الموضح كما سيرد بعد حين — وأحيانا يذكر المروى من غير اسناد ^(٦)
كما فى امالة ما زكى ، فقد قال : وقد رويت امالته عن أبى (كذا) عن عاصم
والصحيح عن أبى بكر عن عاصم ، وآخر الكلام على مذاهبهم فى فواتح السور
إلى مواضعها ^(٧) ، تماما على الذى سار عليه فى كتاب الموضح على خلوه من الاحتجاج
والاسناد .

وقد رسم أبو عمرو الدانى منهجه فى كتاب الموضح ^(٨) فى مطلع حيث يقول :
هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى مذاهب القراء السبعة (رحمهم الله) فى الفتح
والامالة فى الاسماء والأفعال وغيرها مما جاء الاختلاف فيه عنهم من الطرق
المعروفة عند العلماء ، والروايات المشهورة عند أهل الأداء ، وأبين ذلك بمعانيه ،
وأشرحه بوجوهه ، وأدل على جليته ، وأنبه على خفيه ، أرسمه أبوابا ، وأرتبه فصولا ،
وأحصر جميع الوارد فى كتاب الله تعالى من كل باب وفصل ، وآتى به مفرقا حرفا
حرفا ، وأصل ذلك بالاختلاف فيه ، مع تلخيص ما ينطوى عليه من المعانى والوجوه
والعلل والأسباب من قول الأكابر من القراء والمقرئين ، والرؤساء من أهل اللغة
والنحويين ، من غير استغراق ولا إطناء ، ولا اكثار ، لكى يعم نفعه
الطالبين ، ويقرب فائدته على الملتزمين ^(٩) .

- | | |
|---------------------|--|
| (١) ينظر النمر ٣٠/٢ | (٢) ينظر الموضح ص ٣ |
| (٣) انظر النشر ٨٩/٢ | (٤) انظر الموضح ٣٢٩ |
| (٥) ورقة ١٤٠ ب | (٦) انظر ورقة ١٣١ |
| (٧) ورقة ١٤٤ | (٨) للكتاب نسختان فى المكتبة الازهرية رقم ١٠٣ رقم ٥٤ |
| ٥٩٨٠ | (٩) ص ٢ وما بعدها |

هذا هو المنهج الذى رسم ، وسأعرض هذا المنهج عرضاً سريعاً ، ذاكراً
الخطوط العريضة ورموس المسائل ، حتى ألم بالكتاب إلماماً خاطفاً ، وأعرض
لما بينه وبين أبى على من فروق بالتفصيل معللاً لموقف كل من الشيخين فى كل تخالف.
وأسارع فأذكر أن الدانى وفى بما رسم ، فقد ذكر بعد الافتتاح القول فى الفتح
والامالة ، وتحدث عن الأسباب الجالبة لها ، وبين ما يمال وما لا يمال بأصوله
وفروعه ، ثم ذكر ما أمالته القراء من الأفعال الثلاثية التى من ذوات الواو ، ثم
بواب الألفاظ الممالة أبواباً ، وجعلها أسماء وأفعالا وحروفاً ، وجعل لكل من هذه
الأبواب أقساماً . ولكل قسم وزنه الصرفى ، وأحصى فيه جميع ما ورد من القرآن
الكريم من هذا الوزن وعده عدداً . وبدأ بالأسماء فذكر جميع ما اختلفت القراء فيه
بالفتح والامالة منها بكل ما يحتاج اليه من العلل والمعانى ، وذكر تحت هذا ما جاء
الاختلاف فيه من الأسماء التى الراء فى آخرها مجرورة وقبلها ألف زائدة أو مبدلة
وجعل ذلك عشرة أقسام :

القسم الأول : ما ورد فى كتاب الله تعالى من الأسماء التى الراء فى آخرها مجرورة
وقبلها ألف . وهذا القسم على وزن أفعال ، وجميع الوارد من ذلك ؛؛ موضعاً
فى القرآن الكريم ، عينها ، وسمى السور الواردة فيها .
وبمثل هذا ينتقل إلى القسم الثانى ، والأقسام التى تليه : ما ورد فى كتاب الله
تعالى على وزن فَعَال ويحصىه ، وكذلك فِعَال ، وفُعَال ، وفَعَال ، وفَعَل ، وفَعَال ،
وفعلال ، ومفعال ، وأفعال تراه يذكر فى كل قسم من هذه الأقسام ألفاظه
الواردة فى كتاب الله وسورها واختلاف القراء فى فتحها وفى امالتها ، وعلة من فتح،
وعلة من أمال ، موثقاً هذه المذاهب المختلفة بالاسانيد المتصلة من شيوخه .

ثم يعقد باباً آخر يذكر فيه الأسماء التى تلى الكسرات ألفاتهن ، وقد قسم هذا
الباب اثنى عشر قسماً ، وينتقل إلى باب الأسماء التى الالفات فى أواخرها علامات
لتأنيثها وجعله خمسة أقسام . ثم باب الأسماء التى الالفات فيها منقلبات عن ياء أو واو
وقسمه أحد عشر قسماً . ثم عقد فصلاً مستقلاً ذكر فيه اختلاف القراء فى دياويلتى ،
(فى المائة وهود والفرقان) ويا حسرتى فى الزمر ، ويا أسفى فى يوسف (١) .

وهنا ينتقل إلى ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة من الأفعال فيبدأ أولاً يذكر الأفعال الماضية ، وقدم منها ما اعتلت عينه وصحت لامه ، ثم ما اعتلت لامه وصحت عينه ، وجعل جميع ذلك أحد عشر قسماً ، ذكر كل قسم بوزنه ومثاله في باب مفرد مع ذكر اختلافه وشرح علله . ثم انتقل إلى ذكر ما ورد في كتاب الله تعالى من الأفعال المستقبلية التي في أوائلها الزوائد الأربع « الياء والتاء والنون والهمزة ، وقسمه عشرة أقسام ، وعقد باباً لما جاء من الأفعال المستقبلية على وزن : « يفاعلون ، ونفاعل ، وفاعلوا « بالياء والنون وضمهما وكسر العين وهي راه . وبعد أن استوفى الكلام عن هذه الأقسام قال : « فهذا جميع المختلف فيه بالفتح والامالة من الأفعال الماضية والمستقبلية ، قد ذكرناه بعلمه ووجوهه على طريق الاختصار ، وليخف مأخذه ، ويسهل حفظه ، وأنا متبع ذلك ما بقي من أبواب الامالة ، فيكون كتابنا جامعاً لهذا الباب ، ومفرداً بهذا الفن ، محيطاً بجلبه ومشهوره ، محتوياً على خفيه ونادره ، فلا يحتاج لغيره من كتب القراء والمقرئين ، وأهل اللغة والنحويين إن شاء الله تعالى (١) .

وهكذا نراه يرسم المنهج في ذلك الجزء الباقي من الكتاب ، وهو منهج يختلف في جوهره وفيما تناول من مسائل عن منهج أبي علي ، تلك المسائل التي تناولها بعد أبواب الأفعال حيث انتقل إلى الحروف ، فذكر ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة في حروف التهجي الواقعة في فواتح السور ، وقد أفاض في ذلك افاضة كافية (٢) . وفي أعقاب ذلك جمع مفردات بعض الرواة عن القراء وأهل الأداء ، وجعل لكل راو باباً خاصاً ، وذلك قوله : « وقد بقي من الامالة أصول مطردة وحروف متفرقة ، انفرد بها بعض الرواة عن القراء وأهل الأداء بغيرها ، وأنا أفرد لكل راو باباً أجمع فيه ما انفرد بروايته من ذلك عن الامام الذي روى عنه على حسب روايتي وقراءتي إن شاء الله (٣) . وقد جعل هذا في الأبواب الآتية :

- أ — ما روى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم من الامالة سوى ما تقدم في تضاعيف الأبواب السابقة (٤) .
- ب — ما روى نصير عن الكسائي (٥) .

(٢) (من ص ٢٤٨ — ٢٦٥) (٣) ص ٢٦٥
(٥) ٢٦٩

(١) ص ٢٤٨
(٤) ص ٢٦٥

- ج — ما رواه قتيبة بن مهران عن الكسائي من الامالة فيما انفرد به عنه ^(١) .
 د — مذاهب القراء في الوقف على المال ^(٢) .
 ه — مذاهبهم في الوقف على ماء التأنيث ^(٣) .
 و — حكم الوقف على الرايات المتطرفة ^(٤) .

وقد استوعب في كل قسم من الاقسام التي أوردتها تحت الأبواب المختلفة الاسماء والافعال والحروف — البيان عما التزمه من العناصر المختلفة : وزنا ، واحصاء ، وتوثيقا ، وتعليل ، وتعيينا لقراءته ، ولم أره تخلى عن الاحصاء إلا في موضعين اثنين : ما جاء من لفظ الكافرين وكافرين بألف ولام وبغيرهما إذا كانا في موضع نصب أو خفض ^(٥) ، وإلا فيما جاء من لفظ الناس مجروراً ^(٦) وقد نبهه هو على ذلك بقوله : « وهو كثير الدور ، ومعرفته لا تشكل ، فلذلك تركنا احصاء جميع الوارد منه .

كما أراه فرق الكلام على ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة من الأفعال ، فحشر ما أمالته القراء من الأفعال الثلاثية التي من ذوات الواو في غير موضعه من الترتيب الذي التزمه .

وغير خاف أن استقلال أبي عمرو الداني تأليف كتاب في الامالة ، وما اجتمع لديه من روايات مختلفة لمذاهب القراء ، وما اشتهر به من تعرف على الاسانيد ، ورفعها إلى القراء الاثمة الاولين — كل ذلك بعض ما جعله ينهج هذا المنهج الذي عرضت ، وما كان الفارسي متجها إلى شيء من ذلك في كتاب الحجة ، فطبيعة العمل الذي تولاه كل من الشيخين هي التي أبرزت الاختلاف بين النهجين .

وقد كنت أتمنى أن لو كان الداني بوب كتابه تبويبا ييسر التعرف على حكم الكلمات في سورة من سور القرآن الكريم من حيث الفتح والامالة ومن أمالها ومن القراء ، فما أشبه الموضح في تبويبه بتاريخ الطبرى في ترتيبه ، فلو أننا أردنا التعرف على تاريخ خليفة من الخلفاء من تاريخ الطبرى لاستلزم ذلك قراءة سنوات متعددة نظفز في كل سنة بخبر ، كذلك الشأن مع الموضح : لو أردنا التعرف

على المال مثلاً في كلمات السورة الشريفة « والشمس وضحاها » ومذاهب القراء في فتحها وإمالتها ، والحجج التي أوردها الداني في ذلك لتوزع الجهد في أبواب متعددة من الكتاب . ويظهر أن ابن القاصح (٨٠١ هـ) برم بهذا المنهج فكتب « قرّة العين في الفتح والامالة وبين اللفظين » ورتب الكلام في ذلك على حسب السور وترتيبها في القرآن الكريم ، وجعله كما يقول : لآخوانه المشتغلين بعلم القراءات ليستعينوا بمطالعته على نقل الروايات (١) .

وشيء آخر يلحظ على منهج الداني : هو أن إدارة الكتاب على الأوزان جعله يدخل كلمات في غير أوزانها مثال ذلك :

(هار) فقد وضعها تحت ما ورد في كتاب الله تعالى على وزن فعل ، واضطر إلى أن ينبه عليها بعد الانتهاء من ذلك القسم (٢) .
وانتقل بعد التعريف بكتاب الموضح الآن إلى الحديث عن مظاهر تأثير الداني بأبي على :

* * *

مظاهر تأثير أبي عمرو الداني بأبي على الفارسي

يبعث على القول بتأثير الداني بأبي على الفارسي أمور : فالرحلات كانت متبادلة بين المشاركة والمغاربة طالبين للعلم ، ومتجرين ، وحجاجاً إلى بيت الله الحرام ، وملتمسين الشفاعة بزيارة قبر الرسول (عليه الصلاة والسلام) ، وقد عقد صاحب نفح الطيب باباً عرف فيه ببعض من رحل من الأندلسيين إلى بلاد المشرق ، عد منهم محمد بن خيرون (٣) ، وهو أستاذ الداني (٤) ، كما كان منهم الداني نفسه (٥) .

هذا إلى ما كان من التنافس العلمي بين هؤلاء وهؤلاء ، على ما هو معروف متعالم بين العلماء والأدباء ، وشيء آخر يؤكد هذا التأثير : ذلك أستاذ الداني « طاهر بن غلبون المصري النحوي (٦) » ، الذي كتب الحجة لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ)

(١) مخطوط برقم ٧٧ دار الكتب

(٢) ص ٤٦ وما بعدها

(٣) نفح الطيب ٣٥٣/١

(٤) طبقات القراء ٢١٧/٢

(٥) نفح الطيب ٣٨٦/١

(٦) طبقات القراء ٣٣٩/١

بخطه ، فقد وجدت بظاهر نسخة (مراد ملا) ما نصه : « هذا الكتاب وهو الحجة لأبي على الفارسي في أربعة أجزاء بخط طاهر بن غلبون المصري النحوي ، وكان هذا الرجل خبيراً بالقراءات والعربية ، ويدري ما يكتبه »^(١) ، وقد قرأ ابن غلبون بالبصرة^(٢) ، قريباً من مقام أبي على ، ولابن غلبون تعليقات على هوامش النسخة المذكورة في صورة عناوين جانبية تدل على أنه كان يدري ما يكتبه حقاً^(٣) ، بل له كذلك تصويبات يصحح بها ما أورد الفارسي عن ابن مجاهد^(٤) .

وقد تعرض الفارسي لاختلاف القراء في الامالة جملة ، واحتج لهم في موضعين من الجزء الأول^(٥) ، فلعل ذلك وجه نظر ابن غلبون إلى التأليف في الامالة ، فقد صنف فيما يقول أبو شامة مجلدة قصرها على حكم الامالة^(٦) ، ثم تلا عمل ابن غلبون احتجاج الداني للامالة في كتابه الموضح متأثراً بشيخه ودراساته التي اتصل فيها بأبي على الفارسي ، هذه أدلة عامة لتأثر الداني بأبي على ، وللتعرف على أوجه تأثيره تأثراً خاصاً أسوق ما يأتي من مقارنات :

أولاً — قال أبو عمرو في الاحتجاج لامالة الكسائي «حتى»^(٧) :

فأما قوله «حتى» في جميع القرآن فإن قرأته في مذهبه بالامالة — يقصد رواية نصير على شيخه أبي الفتح — وكذلك رويته عنه ، ونص عليه ، و..... — بالامالة في كتابه الذي جمع فيه حروف الكسائي ، وله في امالته حجتان : احدهما أن الألف فيها لما وقعت رابعة وهو موضع يختص بالياء أمالها . ألا ترى أن كل ألف وقعت رابعة فصاعداً من أي جنس كانت فإن الامالة تجوز فيها ، وتكتب بالياء ، فلذلك أمالها على التشبيه بما قد أميلت ألفه الواقعة في هذا الموضوع من الاسماء والأفعال ، ومن أجل ذلك كتبت بالياء أيضاً .

والحجة الثانية . أنه شبهها بألف شتى ، من حيث كانت آخر الكلمة ، ولم تكن بدلاً من ياء فلذلك أميلت ، وكتبت بالياء كما أميلت ألف شتى ، وكتبت بالياء على

(١) انظر ظاهر النسخة ص ١ (٢) طبقات القراء ٢٨٩/١
(٣) أنظر مثلاً هذه العناوين في ص ١١٠ ، ١١٢ ، ١٤٢ مراد ملا
(٤) أنظر الحجة نسخة مراد ملا ١١٨/١ (٥) ص ٢٦٢ - ٢٧٦ و ٢٨٤ - ٢٩٠
(٦) ابراز المعاني ١٥٢ (٨) ص ٢٧٤ - ٢٧٨

التشبيه بألف هذا الاسم المقصور ؛ ألا ترى أن من كلامهم أن يحملوا الشيء على حكم الشيء إذا أشبه في بعض معانيه ووجوهه ؟

ولعلك تلحظ معي كيف ظهر روح القياس عند الداني متأثراً بطريقة أبي على في الاحتجاج : فأميلت حتى على التشبيه بما قد أميلت ألفه الواقعة رابعة ؟ وكتبت بالياء كما كتبت هذا الجنس أيضاً .

ثانياً — وشبهت حتى بألف شتى من حيث كانت آخر الكلمة ولم تكن بدلا من ياء ... ثم اقرأ الاعتراض ورده فيما يأتي ، وفيه دليل على تأثيره بأبي على من حيث فهمه أسلوب سيبويه في الكتاب كما رأينا من أبي على قبل ^(١) .

فإن قال قائل : إن سيبويه قد منع من إمالتها : أي حتى : وحكى الفتح فيها فقال : « وما يميلون ^(٢) ألفه حتى ، وإما ، وإلا ، فرقوا بينهما وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى . قيل هذا لا يلزم من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الكسائي قد ثبتت إمامته ، واشتهرت عدالته ، وقد حكي الامالة فيها كما رواه نصير عنه ، وهو من الثقة والضبط بمنزلة لا يحملها أحد من علماء النقل للقراءة وغيرهم ، وكذا سيبويه قد اشتهرت عدالته وانتشرت إمامته في علم صناعته . وإذا كان كذلك صح أن الذي رواه جميعاً فيها صحيح ، وكذلك قرأهما الكسائي ، وجمعهما في حرفه أعنى الفتح والامالة للدلالة على صحتهما .

والثاني : أن قول سيبويه هذا يحتمل التأويل ، وجائز أن يكون أراد بقوله وما لا يميلون ألفه حتى أي في حال الكثرة ، لأنه قد يستعمل مثل هذا في كتابه كثيراً ، من ذلك قوله : « ولا يميلون فراشاً ، يريد لا يميله الأكثر منهم ، لأنه قد ذكر يعد ذلك أمالته فقال : وقالوا : « هذا فراش ... » ، يعني مملاً من أجل كسر أوله .

وكذا قال في باب الهمزة : « وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فيكون فيهما جميعاً التحقيق » يعني في حال الكثرة ، لأنه قد ذكر بعد ذلك عند ذكره مذهب ابن أبي اسحق في الجمع بين الهمزتين فقال : « وقد تكلم ببعض ذلك العرب » .

(١) انظر الفصل المعقود لذلك . (٢) (كذا) والتصحيح وما لا يميلون بدليل السياق وما ورد في الكتاب انظر ج ٢

وإذا حتمل كلامه ما ذكرناه لم يجوز أن يعترض به على رواية الكسائي وسماعه ،
إذ قوله لا يخالف ذلك على ما بيناه .

تعليق : ومن هذا الأسلوب في التدليل والاحتجاج أشم ربح المنطق عند الداني ،
سالكاً في ذلك مسلك أبي علي ، إلى ما يدل عليه أنه يفهم أسلوب سيبويه في تعبيراته
التي أورد في الكتاب إلى جانب تقديره لسيبويه التقدير العظيم ، وذلك من المظاهر
البادية عند أبي علي .

والثالث : وفي هذا الوجه يقول بالأولى والأجدر كما يقول أبو علي :

أنه يجوز أن سيبويه لم تصل إليه الإمالة في « حتى » ، ولم يسمعها ، فلذلك لم
يذكرها إذ لا يجوز له أن يذكر عنهم إلا ما قد سمعه منهم أو وصل إليه من الثقات
عنهم ، ووصل ذلك إلى الكسائي وسمعه ممن تقوم عنده الحجة به من القراء والعرب
فلذلك قرأ به . وإذا كان ذلك كانت الحجة بقول الكسائي دون قول سيبويه ،
وذلك أن الكسائي مثبت للإمالة ، لأنه علمها وسمعها ، وسيبويه لم يعلمها ، ولم يسمعها ،
على أن سيبويه قد صار إلى نحو ما احتججنا به للكسائي في إمالة « حتى » ، وذلك
أنه قال : « وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة بما ذكرنا فيما مضى ، وذلك
قليل : سمعنا بعضهم يقول : « طلبنا ، وطلبنا زيد كأنه شبه هذه الألف بألف حبل
حيث كانت آخر الكلام ولم يكن بدلاً من ياء » . قال أبو عمرو : « فإذا كانوا قد
أمالوا ألف طلبنا وطلبنا زيد لما ذكره من شبهها بألف حبل من حيث وقعت
طرفاً كشتى لا غير ، وليس طلبنا ولا طلبنا على وزن حبل ، ولا مماثلاً لها في الحركة
والسكون — كانت أمالهم ألف « حتى » ، للتشبيه بألف شتى أولى وأحق ، لأن حتى
على وزن شتى ومماثلة لها في الحركة والسكون فدل على صحة ما قلناه » .
وبالله التوفيق (١) .

وأراه فوق القول بالأولى واللاحق — كما يقول أبو علي (٢) — — ينهج نهجه
في التدليل بالمنطق (٣) . الذي تسليك المقدمات فيه إلى نتائج تبني عليها الأحكام .

(١) الموضح ص ٢٧٨

(٢) يرتقى أبو علي في التعليل إلى القول بالأولى إذا أراد أن يحتاج للإمالة أو عدمها : فقد
يميل العرب كلمة لم تجتمع فيها من أسباب الإمالة ما اجتمع في الكلمة التي يتعرض أبو علي
لتعليل أمالتها ، ثم يرقى من ذلك إلى أن الأمالة أولى في اللفظ القرآني الذي هو بصدد التعليل
لامالته . . . وكذلك يفعل في التعليل لعدم الأمالة

(٣) انظر الحجة ١/٣٥١ ، ٣٦١ نسخة البلدية

ثالثاً — أورد أبو علي : اختلفوا في قوله (عز وجل) « في طغيانهم ، وفي آذانهم » : قال أبو عمر الدوري ونصير بن يوسف النحوي : « كان الكسائي يميل الألف في طغيانهم وآذانهم » ، وقال غيرهما : « كان يفتح » ، وقال أبو الحرث الليث بن خالد وغيره : « كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه » ، والباقون يفتحون . قال أبو علي : (الطغيان مصدر طغا كالكفران والعدوان والرضوان » . قال أبو علي : « وحكى أبو الحسن طغا يطغو » ، وقالوا يطغا (كذا) في المضارع وفي التنزيل : « ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي »^(١) ، فألف طغا تكون منقلبة من الياء فمن قال طغيت ، وعن الواو فيمن قال طغوت وقالوا تطغا (كذا) كما قالوا صفوت تصفى ، ومحوت تمحوا ففتحت العين في المضارع للحلق ، وحكى بعضهم : « طغيت تطغا » ، فتطغا على هذا مثل تفرق لا مثل تصفى ويجوز على هذا أن تكسر حرف المضارعة منه فتقول تطغا ، وإن جعلته مضارع طغوت أو طغيت لم يحز ذلك فيه . فأما قوله « فأهلكوا بالطاغية فيحتمل ضربين : أحدهما : أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة أى بطغيانهم .

والآخر : أن يكون صفة كأنه بالريح الطاغية .

وقوله : كذبت ثمود بطغواها فالواو مبدولة من الياء ، لأنه اسم مثل التقوى والدعوى والبغوى لأن اللغة التنزيل (كذا) — وأحسبها لغة التنزيل — الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع فأما لا تطغوا فلا دلالة فيها على الياء والواو . وإن جعلت طغوى من لغة من قال طغوت كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدعوى والعدوى ، وحجة من أمال الطغيان هي أن الألف قد اكتنفها شيان كل واحد منهما يجلب الإمالة وهما الياء التي قبلها ، والكسرة التي بعدها ، فإذا كان كل واحد منهما على انفراده يوجب الإمالة في نحو السيال والضياح ومررت ببابه وبداره فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة .

فان قلت : « إن أول الكلمة حرف مستعل مضموم ، وكل واحد من المستعلى والضم يمنع الإمالة فهلا منعاهما هنا أيضاً ؟

فالقول : أن المستعلى لما جاءت الياء بعده ، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة . ألا ترى أن قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخى المستعلى عن الألف مع أن المستعلى بعد الألف ، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين من أنه قبل الألف

كان أجدر بالامالة ، ألا ترى أنهم قد أمالوا نحو ضعاف وقباب ، ولم يميلوا نحو
مراض وقراض لما كان المستعلى متأخراً عن الألف ؟ وقالوا : بقادر وبطارد لما
تقدم المستعلى الألف ، ولم يميلوا فارق وفارض .

وأما في آذانهم فجازت فيها الامالة كما جازت في قوله مررت ببابه لمكان كسرة
الاعراب ، وهي فيه حسنة جائزة ، والامالة في طغيانهم أحسن ^(١) .

هذا ما قال أبو علي في امالة « في طغيانهم » ، « وفي آذانهم » ، فهل نظر إليه الداني
حين احتج في الموضح لهذين الحرفين ؟ وهل تأثر به فظهرت سمات احتجاج أبي علي
عنده ؟ إليك نص أبي عمرو في ذلك : ل ترى مدى التوافق والتخالف بين الشيخين :
قال : باب ذكر القسم الثاني : وهو ما ورد في كتاب الله تعالى على وزن فعلان ،

بضم الفاء ولام الفعل نون أيضاً : اعلم أن جميع الوارد من ذلك خمسة مواضع وهي
بلفظ واحد في البقرة ، والأنعام ، والأعراف ، ويونس ، والمؤمنين ، في طغيانهم قرأ
هذه المواضع بالإمالة الكسائي أيضاً في غير رواية أبي الحرث وأبي موسى وأخلص
الباقون فتحها : فأما قوله طغياناً فكأنهم أخلص فتحه لكونه منصوباً إلا مارواه
أحمد بن جبير عن الكسائي أنه أماله لأجل الياء ، لم يرو ذلك عنه أحد غيره ،
ولا عمل على ما رواه ولا أحد بما أداه .

فعلة من أمالها : أن الطغيان مصدر طغى يغطي الذي هو من الياء بدليل ظهوره
في قولهم طغيت جاء فعلان كالغفران والكفران ، ومعناه العتو والتكبر ، ومنه
قوله تعالى : « إنا طغى الماء » ، أى علا .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة فيها ، وقد اكتنفه من قبلها ومن بعدها أمران
كل واحد منهما يجلب الإمالة ويحسنها وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها ،
ألا ترى أنهم يقولون هذا شيان وغيلان والسيال والضياع فيميلون الألف للياء
التي قبلها ، ويقولون مررت ببابه وبداره فيميلون الألف للكسرة التي بعدها حكى
ذلك سيبويه عنهم . فإذا كان كل واحد من هذين يجلب الإمالة ويحسنها على
الانفراد كانا إذا اجتمعتا لا شك أولى . فلهذا أمال ذلك الكسائي ، ولم يراع
الحرفين اللذين قبلهما وهما الطاء والغين وإن كان الأول منهما مضموماً لأميرين :
أحدهما : بعدهما عن الألف لمجيء الياء بينها وبينها .

(١) ورقة ٢٥٥ وما بعدها نسخة مراد ملا

والآخر : أنه منحدر عن المستعلي بالإمالة ، والانحدار بعد الإصعاد لا يثقل كما قدمناه بل يخف .

ألا ترى أن سيبويه حكى عن قوم العرب أنهم أمالوا المناشط ، لبعد الطاء عن الألف ، فإذا جازت الإمالة هنا مع كون المستعلي متأخرا وهو متصعد إليه بعد الانحدار بالإمالة ، والتصعد بعد الانحدار ثقيل كان جوازها في طغيانهم أخرى ، لأن المستعلي فيه متقدم ، وهو منحدر عنه بالإمالة ، والانحدار بعد التصعد خفيف (١) .

... وعلة من أمال في آذاننا ... أنه نحنا بالألف نحو الياء من أهل الكسرة التي بعدها ، ليتجانس الصوت بهما في السمع ، ويخف على النطق ، لكونه من وجه واحد (٢) .

أرأيت كيف قدم الداني الأصل اللغوي في الاحتجاج لمن أمال « في طغيانهم » كما قدم أبو علي « ثم أرأيت كيف قايس كما قايس أبو علي بين الطغيان والغفران والكفران مستعملا ألفاظه ؟ ثم أرأيت كيف سلك مسلكه في التعليل جملة ، ثم كيف قال بالأولى كما قال أبو علي ؟ ثم أرأيته كيف أورد الاعتراض ورد . وأجاب عنه في قوله : فلهذا أمال الكسائي ولم يراع الحرفين اللذين قبلهما ... كما فعل أبو علي ومستغلا الداني كلام الفارسي في قوله : فان قلت ... فالقول ... ؟ وقرارا للحق ، وانصافا لسيبويه أقول أن أبا علي ينظر في احتجاجه إلى ما أورد سيبويه في باب الإمالة من كتابه ، ولكن أبا علي صادف بعض النقط هي بصناعة القراء أشبه ومذاهبهم أشد وألصق ، فلم يتعرض من أجل ذلك — لها ولما يشبهها سيبويه في الكتاب ، مثل : درجات الإمالة ما بين متوسطة وشديدة . وتفصيل القراء ومذاهبهم في المبال من مثل :

(١) قراءة أبي عمرو رموس الآي بين الكسر والفتح من سورة طه ، والنجم ، وعبس ، والضحي ، والليل والشمس .

(٢) إمالة عاصم في رواية أبي بكر الراي والهمزة في رأى ، وفتح الهمزة وإمالة الراي إذا سقطت الألف لساكن .

(١) حذف هنا الأسانيد والاحصاء الوارد في كتاب الله تعالى والأوزان .

(٢) ص ٥٦ وما بعدها من الوضع .

فاستقل أبو علي بالاحتجاج لهذا وأشباهه^(١) من مذاهب القراء غير ناظر إلى سيئويه إلا مقاييسا على ما أورد في مهارة عجيبة ، وجاء الدني لجرى وراء أبو علي وسلك مسلكه في التعليل ، ووجد الطريق معبدة أمامه . عيدها أبو علي باحتجاجه لما هو الصق بمذاهب القراء ، ولما هو أشبه بصناعتهم ، فكان من أجل ذلك متأثرا به إلى مدى بعيد

فمن مسائل الإمامة التي كانت بصناعة القراء أشبه — ولم يتعرض لها سيئويه في الكتاب^(٢) — وتعرض لها أبو علي وتبعه الداني : التعليل لدرجات الإمامة :

قال أبو علي : في إمامة بين بين . . وأما قصده — أي نافع — في الإمامة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك ، فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء ، فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ، وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمامة^(٣) .

وقال أبو عمرو الداني : علة من قرأ التوراة بين اللفظين أنهم توسطوا في الإمامة كراهة أن يبالغوا في الانتحاء بها نحو الياء فيصيروا كالعائدين إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ، وقد وجدوا من ذلك مندوحة مع الدلالة على الأصل^(١) .

واستعانة أبي عمرو بأبي علي في هذا النص ، وسلوكه مسلكه في التعليل — كل ذلك ظاهر لا يحتاج إلى إشارة أو تدليل .
وأمضى بعد ذلك في تجلية مظاهر التأثير .

* * *

(رابعا) في الاحتجاج لأبي عمرو ومذهبه في رموس الآي :

أورد أبو علي قول ابن مجاهد : « وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رموس الآي بين الكسر والفتح مثل آيات سورة طه ، والنجم ، وعبس ، والضحي ، والليل ، والشمس وضحاها ، ودحاها ، وطحاها ، فإذا لم تكن رأس آية فتح .

(١) وإن كان قد أورد الأصل الذي بنى عليه أبو علي احتجاجه .

(٢) الحجة ٣٥١/١ نسخة البلدية وانظر ٢٦٣/٢ أيضاً .

(٣) ص ١٥٦ وما بعدها من الموضح .

قال أبو علي : إنما أمال الألفات في رموس الآي ، لأن الفواصل بمنزلة القوافي ، في أنها مواضع وقوف ، كما أن أواخر البيوت كذلك ، وقد فصلوا بين الوصل والوقف فأمالوا إذا وقفوا ، ولم يميلوا إذا وصلوا ، ذلك قولهم في الوقف يريد أن يضربها ، ومنا ، ومنها ، وبنا ، وتحو ذلك ، فإذا وصلوا نصبوا فقالوا : « يريد أن يضربها زيد ، وأن يضربها زيدا ، ومنا زيد ، وإنما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنهم أرادوا في الوقف تبين الألف ، فكما بينوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعى يا . كذلك بينوها بأن نحوا بها نحو الياء . فإذا وصل ترك الإمالة كما يترك إبدال الياء منها ، فيقول : « هذه أفعى فاعلم . لأن الألف في الوصل أبين منها في الوقف ، فعلى هذا فصل أبو عمرو بين رموس الآي وغيرها فأما تسويته بين ضحاها وطحاها فليشأ كل بينها في اللفظ ، لأن الفواصل كالقوافي فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض كما استحبوا ذلك في القوافي ^(١) ... ويقول في موضع آخر ، أواخر الآي موضع وقوف والوقف رأينا ... قد أوجب إعلالا في الموقوف عليه ، وتغيرا عما عليه في الوصل ألا ترى أنهم قد :

- أ — أبدلوا من التاء الهاء في نحو رحمه ؟
 - ب — ومن الألف الياء أو الواو في نحو أفعى وأفعو ؟
 - ج — وزادوا فيه في نحو هذا فرج ، وهو يجعل ؟
 - د — ونقصوا منه في نحو « وبعض القوم يخلق ثم لا يفر » ؟
- فكما غير مواضع الوقف بهذا النحو من التغيير كذلك غيرت الألف بأن نحى بها نحو الياء ، وكان ذلك حسناً ، إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو قوله أفعى ، فكذلك قرّبوا الألف منها ^(٢) ... إه .
- فهل جاء لأبي عمرو الداني نحو هذا الكلام ؟ اقرأ قوله :
- « اختلفوا في قوله : دحاها في : والنازعات . وتلاها وضحاها في : والشمس . وسجا في : والضحي . فقرأها الكسائي بالإمالة الخالصة . فعلة الكسائي في إمالتها أنها لما كانت رموس آيات ، وقد أميلت الألف فيما قبلها وما بعدها من الفواصل ليستوى اللفظ بالإمالة في جميعه فيخف في النطق ويحسن في السمع . ويقوى مذهبه

(١) ورقة ٣٢ و ٤٣ من الموضح النسخة القديمة .

(٢) الحجة ٢٦٨/١ نسخة مراد ملا .

أن رموس الآيات كالقوافي من حيث كانت كلها فواصل فكما أن التسوية بين القوافي في اللفظ مراعى ومستحب كذلك ينبغي أن يكون في رموس الآيات فكذلك أمالها ليشاكل بينها في اللفظ وبين ما قبلها وما بعدها من رموس الآيات الممالة^(١) .
وهكذا يسلك سبيل أبي على في التدليل بمسائل القافية . . ثم انظر كيف ينقل تدليله السابق في أن الوقف موضع تغيير ؟ وإن كان قد اختلف مع الفارسي في التمثيل بعضه لا كله .

قال أبو عمرو :

قرأ — يريد أبا عمرو وورش — رموس الآيات بين اللفظين ، لأن رموس الآيات موضع وقوف . والتغيير في الوقوف أكثر ، ألا ترى أنهم قد ألزموا الموقوف عليه تغييراً عما هو عليه في الوصل ؟ من ذلك :

أ — أنهم أبدلوا من التتوين الذي يصحب الماصوب ألفاً في الوقف نحو قوله :
وكان ربك قديراً ..

ب — وأبدلوا من النون الساكنة التي تصحب الفعل ألفاً في الوقف أيضاً نحو
وليكونا ولنسفعاً .

ج — وأبدلوا فيه من التاء هاء في نحو نعمه، ورحمه، وحبه، وشبهه (نص مثال أبي على) .

د — وزادوا فيه الهاء في نحو كتابه .

وحكى سيبويه عنهم أنهم يقولون في الوقف هذه أفعى ، فيبدلون من ألف أفعل ياء فيه للبيان . . فكما غير الوقف بهذا النجو من التغيير كذلك غير أبو عمرو وورش من هذه الألف بأن تحوّلها نحو الياء قليلاً . . ثم ذكر الداني كلام أبي على في أن الألف في الأصل أبين منها في الوقف^(٢) .

ونرى الداني في تعليقه لمذهب أبي عمرو في إمالة رموس الإي لم يصرح كما صرح أبو على بأن الفواصل بمنزلة القوافي في أنها موضع وقوف ، كما أن أواخر البيوت كذلك^(٤) ولكن ربط أبو على بين الفواصل والقوافي مكن الداني - على ما يبدو - من استغلاله في موضع آخر في التعليل لعدم إمالة حمزة ذوات الواو في :

(١) الحجة ٢٨٨/١ نسخة مراد ملا . (٢) الموضع ورقة ٢٧ النسخة القديمة .

(٣) الموضع ورقة ٤٨ من النسخة القديمة . (٤) ينظر نص أبي على في ذلك .

سجا وطحاها وتلاها — إذ يقول الداني في ذلك : « ويؤيد حمزة أن رموس الآيات لما كانت كحرف الروى وهى التى يبنى عليها القصيدة من حيث كانت كلها فواصل ، وكانوا قد خالفوا بين حركات حرف الروى ، فرفعوه وجروه فى القصيدة الواحدة ، كقول النابغة :

زعم البوارج أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود
لا مرحباً ببغد ولا أهلاً به إن كان ترحال الاحبة فى غدٍ

فرفع الدال فى البيت ، وجرها فى الثانى فى نظائر لذلك جاءت فى أشعار المتقدمين من الفصحاء . وقال الاخفش : « ما من شاعر فحل إلا وقد أقوى ، يعنى أنه جمع الرفع والجر ، وبين غيرهما فى القصيدة الواحدة ، وكثر ذلك فى أشعارهم ، كذلك يجوز أيضاً أن يخالف بين لفظ الألفات فى رموس الآيات فى السورة الواحدة فيمال بعضها . فدل ذلك على صحة ما ذهب إليه حمزة فى ذلك .

وهذا كلام غريب من أبى عمرو الدانى — أن يجعل رموس الآيات كحرف الروى ويبنى على ذلك احتجاجه لجزء فى مذهبه فى التخالف بين لفظ الألفات فى رموس الآيات فى السورة الواحدة ، وإن كان مقبولا من أبى على النحوى فلا يقبل من المقرئ الدانى ، فاتباع الأثر والنقل عن الأئمة هنا أظهر من القياس على حروف الروى ، وكان يجب أن يقتصر الدانى عليه ولا يزيد ، ولكنه فى ذلك يجرى وراء أبى على إلى أبعد الحدود .

* * *

(خامساً) وذلك عندى أقوى الأدلة على تأثر الدانى بأبى على وإليك البيان . قال أبو على : « فى إمالة عاصم فى رواية أبى بكر الراى والهمزة فى رأى ؛ وفتحه الهمزة الراى إذا سقطت الألف لساكن لقيها ، . (وتلك المسائل التى كانت بصناعة القراء الصق) قال : « ولما فصله عاصم من إمالة فتحة الراى مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر ، وقياس صحيح وذلك أنهم قالوا : « رَحِمَهُ اللهُ ، فكسروا الراى لكسرة حرف الحلق الذى هو العين ، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الكسرة على حالها فى الراى ولم يردوها إلى الفتحة التى كانت الأصل فى فعل ، فكذلك بقى فى رأى إمالة فتحة الهمزة . وبما يثبت ذلك قوله : « وإن شهد أجدى فضله وجداوله ،

ومما يقوى ذلك قولهم صـعق ، ثم نسبوا إليه فقالوا : « صـعق ، فقدروا كسرة الصاد » وإن كانت كسرة العين التي لها كسرة الصاد قد زالت^(١) ، فإذا قال الداني ؟ اسمع ما يكاد يكون بحروف الفارسي :

قال : « ومما يؤيد مذهب من أمال فتحة الراء دون فتحة الهمزة قولهم : نعم الرجل ، ورحمه الله ، فكسروا النون والراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين والحاء ثم سكنوا العين والحاء ، فقالوا : نعم الرجل ورحمه الله ، فبقوا النون والراء على كسرتيها ، ولم يردوها إلى الفتح التي كانت الأصل في فعل قال الشاعر :

« وإن شهد أجدى فضله ونوافله ،

فبقى كسرة الشين مع تسكينه الهاء التي من أجل كسرتها كان كسر الشين فكذلك من أمال فتحة الراء ونغم فتحة الهمزة وإن كان أمالها من أجلها فبقى إمالتها مع ذهاب إمالة فتحة الهمزة كما فعل أولئك سواء ، ويؤيد ذلك أيضاً قولهم : « صـعق ، ثم نسبوه فقالوا : « صـعق ، فأقروا كسرة الصاد ، وإن كانت كسرة العين التي لها كسرة الصاد قد زالت^(٢) .

أرأيت كيف ينقل من أبي على نصه ، ولا يزيد إلا زيادة لا تعد — بما يشرح أو يمثل — كما في نعم — أو بما يورد من رواية أخرى في شاهد أبي على ؟ ولعلك قد اقتنعت معي بتأثير الداني بأبي على إلى مدى بعيد . وأود هنا أن أنبه إلى أن هذا التأثير بدا واضحاً — بكتاب الحجة — بدليل أن أبا على قد أورد احتجاجاً آخر لإمالة الراء في رأى القمر في المسائل الحلييات^(٣) ، ولكن بالفاظ وأسلوب يختلف عن أسلوبه في الحجة ، مما قدم على أن الداني تأثر بالحجة ولم يتأثر بالمسائل الحلييات ، لما بينت في صدر هذا الفصل ، وملاك الأمر في ذلك جريه وراء أستاذه ابن غلبون على النحو الذي فصلت .

وشئ آخر أود أن أشير إليه وأعلل له : ذلك أن الداني كان أميناً في إيراد الأقوال ، وروايته عن الأئمة السابقين في دقه وصدق ، فلم لم ينسب ما نقل من أبي على إليه ، ويعترف له بالفضل عليه ؟ لقد نسب الداني إلى الخليل كما نسب إلى سيبويه^(٤) وهما يفوقان أبا على شهرة وفوقاً وسبقاً ، كما نسب إلى أبي عبيد القاسم

(١) الحجة ورقة ٢٧٢ نسخة مراد ملا . (٢) الموضح ١٩٠

(٣) ورقة ٩ مخطوط ه نحو ش (٤) الموضح ٢١٠

ابن سلام ، بل كان هذا الطابع العام للداني فيما أورد من نقول : فكيف أغفل ذكر أبي علي وهذا اعتماده الظاهر عليه في الاحتجاج قد فصلته تفصيلاً ١٩ تجمع لدى من الأسباب ما تمكنت به من الاجابة عن هذا الاتجاه من الداني نحو الفارسي .

فأولاً : أبو علي يهاجم^(١) رسم المصحف مهاجمة بدت في كثير ما أورد ، ورسم المصحف العثماني أمير عند الداني عزيز عليه^(٢) ، ذلكم بعض ما نأى بالداني عن الفارسي .

ثانياً : أبو علي لا يقول بالآثر إلا إذا ضاقت عليه السبل ، واستغلق القياس عليه^(٣) ومن هنا قال أبو علي : ذكره ابن عامر الامالة في نحو هدى^(٤) . . . الخ كأن الامالة هوى من أهواء النفس تحب فتوى ، وتكره قستبعد ١١ أو يقول بمعنا في الجري وراء القياس والبعد عن الاحتجاج بالرواية والنقل . . . ويجوز أن يكون رأى القراءه ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر^(٥) ، كأن القراءة بالرأى والنظر لا بالرواية والآثر . أو يقول : وما ذهب إليه الكسائي من ترك الفصل بين الفعل الذى قبله واو أو فاء وبين ما ليس قبله من ذلك شئ هو الوجه في قياس العربية^(٦) ، ويصف القراءة الموافقة للقياس بأنها حسنة وجيلة^(٧) . وقد عرض الداني بطريقة أنى على حيث يقول : « لم يمل الكسائي العذاب حيث وقع ، والمحال في الرعد ، ومشارب في يس ، فتح هذه الالائه على الأصل ، ولما صح عنده من الرواية فيها عن أئمته ، فلذلك أتبعها ، وترك القياس للدلالة على أن القراءة بالآثر المتبع ، لا بالقياس المخترع^(٨) » ،

وثالثاً : أبو علي وتلميذه ابن جنى ، ومن قبلهما المازني يهاجمون نافعا إمام أهل المدينة ، وأحد القراء السبعة : قال أبو عثمان المازني : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمزة فهي خطأ » ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع ابن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحناً نحو آمن هذا^(٩) .

(١) يراد بالمهاجمة هنا البعد عن الأخذ به سبباً من أسباب الاحتجاج . انظر « فصل ابن خالوية والفارسي » . (٢) سأعرض لذلك بالتفصيل . (٣) الحجة ٢٨٦/١ مراد ملا . (٤) الحجة ٣٥٣/١ نسخة البلدية . (٥) نسخة البلدية ٣٦٠/١ (٦) الحجة ٢٩٠/١ مراد ملا (٧) الحجة ٣٨٢، ٣٦١/١ (٨) الموضح ٢٨٤ (٩) النصف ٣٠٧

وقد يقال : « وما لأبي عمرو الداني ونافع المدني حتى يغضب من أجله ؟ » .
فالحول : « أن نافعاً إمام ورش وأستاذه ، وقد عرفت بمكانة ورش عند
الداني والمغاربة أجمعين » (١) .

ورابعاً : أبو علي حنفي معتزلي شيعي وأهل الأندلس كما يقول المقدسي (٢)
لا يعرفون إلا كتاب الله وموطأ مالك فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه ، وإن
عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربما قتلوه . فهل ترى الداني يشير إلى
الفارسي بعد ذلك ١١٩ ؟

هذه بعض الأسباب التي أراها وقفت بالداني من أبي علي حيث وقف ، فلا يذكر
اسمه في كتابه ، ولا يسند إليه ما نقل عنه ، وما كان لأبي عمرو الداني مندوحة
في ترك النقل عن أبي علي جملة ، ذلك لأنه قد اضطر إلى ذلك اضطراراً وبخاصة
في الاحتجاج لهذه المسائل التي كانت بمذاهب القراء أشبه ، وبصناعتهم ألصق ، فلم
يجد الداني ما يعتمد عليه عند سيبويه ، فولى وجهه كارها على ما يبدو نحو أبي علي ،
وكان ذلك عزيزاً عليه !

* * *

على أن جرى الداني وراء أبي علي كان من أثره أن :
(أ) أبعد الداني إلى حد ما عن القول بالآثر الذي يعتز به وينتمي إليه .
(ب) وأنه نقل تعليل النجاة في بعض ما أمال القراء ، وبعض هذه التعليلات
لا تصلح علة عند تطبيقها على مذاهب أهل الأداء (٣) .
وبعد فهذه النصوص المقارنة كلام الشيخين يتبين مدى تأثير الداني بأبي علي ،
والخص ذلك فيما يأتي :

أولاً : أن الداني ينزع منزع أبي علي في القياس .
ثانياً : وأنه يتشبه بأبي علي في فهمه وأسلوب سيبويه وتعبيراته .
ثالثاً : وفي القول بالاولى والأجدر . وسلوكه مسلك أبي علي في التعليل .
رابعاً : وفي استخدام العروض والقوافي في التدليل .

(١) انظر صدر الكلام في هذا الفصل (٢) أحسن التقاسيم ٢٣٦ (٣) تفصيل ذلك
في الفصل الثامن من محي « القراءات واللهجات العربية - الإمالة ص ١٦٦ وما بعدها .

خامساً : وأخيراً يورد نصوصاً تكاد تكون نصوص أبي على في ألفاظها واستشاداتها .

ومن المهم أن أنبه إلى أن الداني حين يتأثر بأبي على ويجرى في سننه لا يخلع عنه ثوب التمسك بالآثر وهو ما سأعرض لشرحه فيما بعد ، ثم هو الطابع الذي امتاز به الداني ، والذي يفرد به شخصيته ، فهو يضيف ذلك إلى ما يتأثر به من أبي على في التدليل والاحتجاج والتعليل .

وأود أن أنبه كذلك إلى أن هذه النواحي التي تأثر بها الداني لا تظهر عنده مجتمعة في كل نص من نصوصه ، بل يظهر بعض هذه التأثيرات حيناً في نص ، ثم يظهر بعضها مع أخرى أو تستقل تلك بالظهور في نص آخر ، وهي على أي حال دليل على ما أذهب إليه من الرأي في تأثر الداني بأبي على .

ثم أمضى بعد ذلك في بيان ما كان بين الشيخين من تخالف ، وهل جرى الداني كتابه الموضح وراء الفارسي في الحجة لا يحدد عن سبيله ، أو كانت هناك دلائل على شخصيته في البحث ، جعلت له طابعاً يشير إليه ، ويدل عليه ؟ ذلك ما أئنه فيما يأتي من فروق بين الرجلين ليتضح مدى تأثر الداني بأبي على وإلى أي حد أثر الفارسي فيه :

فأولاً : توثيق القراءة بذكر السند المتصل بالآئمة القراء :

وهي ظاهرة تطالعك في كثرة غامرة من صفحات الموضح ، وقد جرى الداني في ذلك على طريقة المحدثين ، يرفع القراءة التي قرأ بها على شيوخه إلى صاحبها من الآئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد ، هذا المنهج الذي اصطنعه المحدثون لتوثيق النقل عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) — اصطنعه الداني خاصة — في كتاب الموضح — لتوثيق قراءته ورفعها بالسند المتصل إلى رسول الله (صلوات الله عليه وسلامه) .

حقيقة ظهر هذا الاسناد عند السابقين للداني ، وكان منهم أبو على الفارسي نفسه^(١) وقد كان هذا بعض ما يفترق به عن ابن خالويه ، وأشارت إليه موازنا

(١) انظر مثلاً الحجة ١/ ٣٨٠ ، و ٣٨٢ نسخة مرادملا

بينهما^(١) ، ولكن الداني حين يلتقي بأبي علي في هذا المنهج من حيث مبدأ الاسناد من جهة يفارقه فيه من جهة أخرى ، ذلك أن أبا علي الفارسي أخذ عن ابن مجاهد أخذاً مباشراً ، وابن مجاهد قد أورد السند عن القراء السبعة في كتابه المترجم بالقراءات ، والذي احتج له الفارسي في كتابه الحجة^(٢) ، وذلك سند قريب ، بل يكفي أبا علي لتصحيح السند وتوثيق القراءة أن يقتصر على ابن مجاهد ولا يتعداه ، وكذلك فعل في كثير من الأحيان^(٣) ، ففي ذلك توثيق لما يذهب إليه ، وما يحتاج له على أنه حينما يسوق سنداً لا يتصل بأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، كأن يحدثه سهل أبو عمرو عن أبي عمرو عن عاصم... أو يخبره محمد بن الفرغ عن محمد بن اسحق عن أبيه عن نافع... أو يخبره القاضي عن قالون عن نافع^(٤) ، أما أبو عمرو الداني فقد طالت سلسلته في الإسناد ، وتعددت طرقه ، كما تعددت رواياته ، بحكم ما بين الرجلين من زمن تعدد فيه المشتغلون بالقراءات والإقراء والتأليف في الأمصار الإسلامية المختلفة التي أخذ فيها أبو عمرو الداني عن شيوخها ، أو عرض عليهم . ومن هنا كان ذكر هذه الاسناد — في اللفظ الواحد المختلف عليه — برواياتها المختلفة ، وطرقها المتعددة مظهراً من مظاهر ما يفترق فيه الداني عن الفارسي ونهوضاً بعبء ضخم ، واداء لأمانه التوثيق ، وحفاظاً على القرآن في دقة تأخذ بعجبك وإعجابك جميعاً ، وتروع المطلع على كتابه الموضح وتبهره . وقد تفشت هذه الظاهرة في هذا الكتاب تفشياً تفرق بينه كذلك وبين أبي علي ويطول حبل الكلام لو أردت الاستقصاء ، وأرجع القارئ إلى الكتاب بعامة — لا إلى صفحات منه خاصة — لتطالعه مثل أخرى في غزاره فاشية :

* * *

ولو ذهبت أتلس العلة التي من أجلها سلك الداني هذا المسلك حتى عده ابن الجزري أفضل من تعاطى ذلك . وحققه ، وقيد شوارده ومطلقه^(٥) — لا عتمدت من الأسباب اشتغال الرجل بالحديث ، فقد كان له معرفة بالحديث^(٦) ، وطرقه

(١) انظر الفصل الخامس بذلك (٢) الحجة ص ٢ ونسخة مراد

(٣) انظر مثلاً ٢٨٤/١ - ٢٩٠ وقد تحريت أن تكون هذه الصفحات من التي تكلم

فيها أبو علي في الأمانة (٤) المصدر السابق ٣٨٢/١

(٥) النشر ١٩٣/١ (٦) طبقات القراء ٥٠٤/١

ولإعرابه ، وأسماء رجاله ^(١) ، ونقلته ^(٢) ، وقد ظهر أثر ذلك في إسناده الحديث الشريف : « نزل القرآن بالتفخيم » حيث قال : « وهو ما حدثنا محمد بن أحمد بن علي قال : حدثنا محمد بن القاسم قال : حدثنا بشر بن موسى قال : حدثنا محمد بن مقاتل قال : حدثنا عمار بن عبد الملك قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز القرشي قاضي المدينة قال : حدثنا أبو الزناد عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « نزل القرآن بالتفخيم » ^(٣) ،

وهذا الإسناد الدقيق بعض ما يمتاز به الداني في الموضح ، وبعض ما يسمه بطابع يميزه عن غيره من الكتب التي أعلم أنها تعرضت للإمالة بخاصة . ويظهر أن الداني كان مولعا بهذه الدقة في التحديد حتى فيما يروى عن نفسه من تنقلات في مختلف الأقطار ، فقد حدث عن نفسه قائلا : بدأت ألتقى العلم سنة ٢٨٥ هـ في الرابعة عشر من عمري ، ورحلت إلى المشرق في يوم الأحد الثاني من المحرم سنة ٣٩٧ هـ وأنفقت في مدينة القيروان أربعة أشهر ، ودخلت مدينة القاهرة في شوال من السنة نفسها — ومكثت بها سنة ^(٤) — ورحلت من مصر عام (٣٩٨ هـ) إلى مكة والمدينة للقيام بفريضة الحج ، وقد أمضيت الجانب الأكبر من هاتين السنتين في الدرس والتحصيل ، ثم عدت إلى قرطبة في ذي القعدة من عام (٣٩٩ هـ) ^(٥) .

فرجل يروى هذه التنقلات في هذه الدقة البادية في تحديد اليوم بالاسم ، وذكر تاريخه من الشهر ، وموضع الشهر من السنة حتى كاد يصل في ذلك إلى مستوى المذكرات اليومية التي يصطنعها الناس في هذا الزمان ، بل أن هذه المذكرات لاتزيد عما فعل الداني شيئا — رجل هذا شأنه ليس غريبا منه إن ترى له هذه الدقة واضحة فيما يتناوله من موضوعات ، وما يتبعه من إسناد وبخاصة في أمر يتصل بالقرآن الكريم حيث يعدون السند الصحيح ركنا من أركان القراءة ^(٦) ، ولا يزال القراء يحرصون على هذا الإسناد ، يأخذون طلابهم به ، ويسجلونه فيما يمنحون من إجازات للقراءة حتى الآن ^(٧) .

(١) نفح الطيب ٣٨٦/١ (٢) طبقات القراء ٥٠٤/١

(٣) الموضح ورقة ٣٢ النسخة القديمة (٤) نفح الطيب ٣٨٦/١

(٥) دائرة المعارف الإسلامية مادة الداني وطبقات القراء ٥٠٥/١ وانظر نفح الطيب ٣٨٦/١

(٦) النشر ٩/١ (٧) انظر سند الشيخ الضباع شيخ المقاريء المصرية حالا في صدر النشر

ويظهر أن الرجل قد وهب الله له حافظة واعية ، وضبطا متقنا حتى عد من أهل الحفظ والتحقيق ، وكان يقول : « ما رأيت شيئا إلا كتبت ، ولا كتبت إلا حفظته ، ولا حفظته فنسيته »^(١) ، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها^(٢) ، وقد كان علو السند من الأمور التي يتهافت عليها المحدثون ، وكان شيخ الداني محمد بن علي عالي السند^(٣) ، فتحقق للداني بذلك ما تمناه يحيى بن معين (رحمه الله) وهو علي فراش الموت : قيل له : « ما تشتهي ؟ فقال بيت خال ، وإسناد عال ، وقال أحمد بن حنبل : « الإسناد العالي سنة عن سلف » .

وأمر آخر يتعلق بالسند وشغف أبي عمرو بذكر الروايات المتعددة به : ذلك أنه يورد روايات متضاربة عن القاريء الواحد ولست أدري ، من حسنات الكتاب ذلك الاتجاه أم بما يواخذ الداني عليه ؟ هو حسن من حيث أنه يكشف لنا كيف كان الإمام من الأئمة السبعة يراوح في قراءته بين الفتح مرة ، والإمالة أخرى ، وقد يمكنني من ذلك التعقيب على الدكتور إبراهيم أنيس حيث قال في كتابه اللهجات العربية^(٤) بعد أن انتهى إلى أن القراء المميّزين كوفيون .

« ... قد يبدو من الغريب أن نرى بين علماء الكوفة أمثال عاصم الذي توفي سنة ١٢٧ هـ والذي أخذ عنه حفص تلك القراءة المشهورة الآن بالبلاد العربية^(٥) ؟ والتي تكاد تخلو من الإمالة »

حقيقة أن المشهور عن عاصم من كتب القراءات أنه مقل في الإمالة^(٦) ، ولكن تتبع الدقيق لقراءة عاصم ، وأسانيد راوييه عنه على حسب ما أورد الداني يهدينا إلى شيء لم يشتهر به عاصم ولكنه روى عنه . يهدينا إلى أنه كان من المكثرين كثرة غامرة . فلم تقتصر إمالاته فقط على « مجربها » في رواية حفص عنه ، ولا على رمي الأنفال ، وأعمى في موضعي سبحان في رواية أبي بكر كما جاء في التيسير للداني ، والشاطبية للشاطبي^(٧) ، بل المروى غير ذلك ، فقد روى الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم إمالات أخرى تتبعها في كتاب الموضح للداني وحصرتها^(٨) ، فخرجت منها بنتيجة تخالف

(١) نفح الطيب ٣٨٦/١ (٢) طبقات القراء ٥٠٤/١ (٣) طبقات ٧٢/٢

(٤) ص ٤٢ (٥) هذا الاطلاق فيه نظر (٦) انظر ص ٢ من قرّة العين

وورقة ١٢٠ من شرح الجعبري للحرز (٧) انظر الإمالة في التيسير والشاطبية

(٨) من الموضح انظر ص ٣٥ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٧

٧٠ ، ٧٢ ، ٣١٥ ، ٩٣ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٢٦ ... الخ

المشهور عن عاصم في كتب القراء ، ولكن هذه النتيجة على كل حال تفسر لنا التساؤل ، وتزيل الغرابة التي بدت للدكتور ، أنيس وتصحيح اطراد ما هو معروف من أن الكوفيين يملون (١) .

فالروايات المتخالفة لها وجه الحسن لما ذكرت ، وهي من ناحية أخرى تركنا في حيرة . من غير تعرف رأى واضح محدود : انظر التخالف الذي رواه الداني في باب ما ورد في كتاب الله تعالى من الأسماء التي الراء في آخرها مجرورة وقبلها ألف (٢) .

(١) حدثنا الفاسي عن شيوخه عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه أمال الباب كله .

(٢) وروى محمد بن خلف التيمي عن الأعشى الباب كله بين التفخيم والكسر

(٣) وكذلك روى ضرار عن يحيى عن أبي بكر .

(٤) وكذلك حدثنا ابن طالب عن شيوخه . . . عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم .

(٥) وحدثنا أبو الحسن شيخنا عن شيوخه . . . عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه لا يكسر شيئا .

(٦) وررى لنا أبو الحسن شيخنا عن أصحابه عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم الإمالة في الباب كله إلا ما كان فيه صاد .

ثم قال معينا قراءته : « والذي قرأت به في رواية الأعشى من طريق محمد بن حبيب الشموني ومحمد بن غالب الصيرفي عنه عن أبي بكر بإخلاص الفتح .

* * *

ولو أن الداني استبعد الروايات الضعيفة أو نبه على رواية يرتضيها لكان قد فعل خيرا ، ومن أقدر منه على ذلك وهو كما يقول ابن الجزري له معرفه بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته . . . ولم يكن أحد يضاهيه في عصره ولا بعد عصره بمدد في حفظه وتحقيقه (٣) .

وإن كان في قوله : « والذي قرأت به . . . الخ ما يحدد بعض التحديد هذا الموقف المضطرب عن عاصم وتردده بين الفتح مرة ، والكسرة أخرى ، ويظهر

(١) اللهجات الدرية ص ٤٣ (٢) الموضح ٣٤ وما بعدها (٣) طبقات ١/١٠٤

أن الداني قد تجنب هذا الاضطرب في كتاب التيسير ، فاستقر على رأى بعينه ، وبه أخذ القراء ، وأذاعه الشاطبي حين نظمه في حرز الأمانى ، ولا يزال عليه الناس حتى الآن .

على أنه أحيانا يعتمد على من اشتهروا بضعف الرواية ، من هؤلاء هرون الذى ذكره فى الموضح^(١) ، وهو هرون بن حاتم كما جاء فى طبقات القراء^(٢) ، وقال عنه ابن الجزرى فى ترجمته : « مقرأ مشهور ضعفه . . . وسئل عنه أبو حاتم فقال : « أسأل الله السلامة » ، وكنت انتظر من الدانى وهو العليم برجال الإسناد ، وألف فى طبقات القراء — أن ينبه على ذلك أو يترك الرواية عنه . ومما يتصل بذلك الفرق

ثانيا : تعيين قراءته التى قرأ بها على شيوخه :

أ — فى صراحة مفصلة كأن يقول « أقرأنى ابن غلبون لورش ما كان » على وزن فُعْلَى براه : بشرى : أو وقع رأس آية ، ولم يتصل بها ضمير المؤنث بين اللفظين ، وما عدا ذلك بإخلاص الفتح^(٣) ،
ب — بحملة : كأن يقول يقول : « . . . وأنا أفرد لكل راو بابا أجمع فيه ما انفرد بروايته من ذلك الإمام الذى روى عنه على حسب روايتى وقراءتى^(٤) » .
ج — أو فى إشارة دالة : كأن يقول : فأما قولهم : « طغيانا ، فكلمهم أخلص فتحه لكونه منصوبا إلا ما رواه أحمد بن جبير عن الكسائى أنه أماله لأجل الياء . لم يرو ذلك عنه أحد غيره ، ولا عمل على ما رواه^(٥) .

ثم رأيت يتبع قراءته بالتعليل لها والاحتجاج .

وقد رأينا أبا على الفارسى لا يفصح عن قراءته ، ولا يدل على الإمام الذى سلك سبيله . على أنى استنتجت ذلك استنتاجا^(٦) بالقدر الذى أعانتنى عليه النصوص ، وأسعفتنى به الاشارات التى جمعتها من هنا وهناك فى نقص شديد ، وعسر جهيد .

وكان مسلك الشيخين فى تعيين قراءته أو عدم تعيينها طبيعيا ، فأبو عمرو الدانى يروى عن شيوخه الذين أقرءوه ، وأخذ عنهم ، وعرض عليهم بجانب الحديث عن

(٤) ٣٠٥

(٢) الموضح ١٣٠

(٢) ٣٤٥/٢

(١) ص ٣٠

(٦) راجع الفصل الخاص بذلك

(٥) ص ٥٧

مذهب القراء والاحتجاج لهم . أما أبو علي فكانت مهمته الأولى في الاحتجاج للقراء الذين وردت قراءتهم في كتاب ابن مجاهد ، وإذن لم تكن المهمة في أساسها بيان ما تلقى هو أو عرض كما كان ذلك شأن الداني في كتاب الموضح .

وقد وقف كل من الرجلين موقفاً يخالف موقف الآخر من القراءات التي تتخالف هي ومذهبه قارئاً أو نحويًا : فالداني معترف بها . لا يمنع من صحتها ، لصحة الرواية بها ، وثقة من نقلها^(١) . على حين رأينا من قبل موقف أبي علي من القراءات التي تتفق ومذهبه النحوي فيصفها بأنها قبيحة^(٢) أو أنها^(٣) ضعيفة على النحو الذي تعرضت له في تفصيل مقدرا مذهب فيه في ذلك ، ومذهب من لف لقه من النحاة البصريين .

ومن التخالف بين الرجلين .

ثالثاً : اهتمام الداني بمذهب ورش والتعليل له :

ومما يتصل بالحديث عن تعيين الداني لمذهبه والاحتجاج له عنايته بمذهب ورش ، وذلك يبدو في ميله إلى آرائه ، وترجيح مذهب على مذهب غيره من الأئمة القراء ، فمن المعروف عند أهل الأداء أن أصل حمزة والكسائي الإمامة الكبرى ، وأصل ورش الصغرى وأن أبا عمرو متردد بين الأصلين^(٤) . ومن هنا نرى الداني في كتابه الموضح يحكى هذه الأوجه الثلاثة الفتح المتوسط ، والإمامة المتوسطة ، والإمامة المحضة ، ثم يناقش أي هذه الثلاثة أوجه من طريق النظر ، وأولى من جهة القياس ، فيروى آراء العلماء من قبله ، وأن منهم من يختار الفتح ، ويذكر سبب هذا الاختيار ، ومنهم من يختار الإمامة الخالصة ويعلل له ، ومنهم من يختار الإمامة الصغرى — الإمامة المتوسطة التي هي بين بين ، وذلك مذهب ورش أستاذه ، ثم يفصل هذه الأخيرة ، ويدلل عليها

ومن المهم أن أذكر أن أبا علي الفارسي قد ألم بهذه المسألة إلاماً عابراً ، وذكر رأيه فيها ولكن دون حماسة ظاهرة كالتي كانت عند الداني . كل ما قاله أبو علي : « أما قصده في الإمامة نحو الياء وتوسطه في ذلك فلأنه كره أن يبالغ في

(١) ص ٢٦٩ (٢) الحجة ١٠٩/٤ (٣) الحجة ٢٢٩/٣

(٤) ورقة ١٢٠ شرح حرز الأمانى للجمهرى مخطوط دار الكتب برقم ٦١٢ قراءات

الانتحاء نحو الياء فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ،
ثم أعلن الفارسي عن رأيه فقال : « وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة ^(١) ».

والداني ماهر أشد المهارة في الاحتجاج لورش في الفرش من الحروف ، يقول :
« وأقرأني أبو الحسن لورش الذي في النجم — يقصد المنتهى في النجم في قوله
تعالى « إلى ربك المنتهى » ^(٢) بين اللفظين ، والذي في النازعات - إلى ربك منهاها -
بإخلاص الفتح » ثم يحتج لورش من قراءته على أبي الحسن بين قوله : المنتهى في
الموضعين احتجاجاً يدل على تمكن منه في مذهب ورش ، واقناع في الاحتجاج
له ، واقناع به ^(٣) .

وهو يحس أنه متمكن من مذهب ورش تمكناً جعله يقول في كتابه الموضح :
« وسنفرد لمذهبه — أي مذهب ورش ، في الرامات باباً نبين ذلك فيه بياناً بليغاً
إن شاء الله ^(٤) ».

وحقاً : لقد أوفى في وعده « ببلاغة البيان » وفاء يدل على شمول إحاطته بهذا
المذهب بما يحوى كثيراً من الدقائق والتفاصيل ^(٥) :
أ — فقد تحدث عن مذهب ورش عن نافع في إمالة الرامات ، وفي إخلاص
فتحهن وأفرد لذلك باباً ^(٦) وجعل تحته فصولاً .
ب — وانتقل منها إلى باب ذكر فيه حكم الوقف على الرامات المتطرفات ^(٧) ،
ثم عقد باباً لمذهب ورش عن نافع في ترقيق اللامات وتغليظهن وتحت ذلك فصول .
ولم تظهر عناية الداني بمذهب ورش في كتاب الموضح فقط ، بل له إلى جانب
ذلك تأليف أشرت إليها في صدر هذا الفصل .

ذلكم مبلغ اهتمام الداني بمذهب ورش ، فإذا حاولت التعليل لهذه النزعة وجدت
السبيل واضحة بقتبع الشيوخ القراء الذين نشروا مذهب ورش في بلاد المغرب —
موطن الداني — والشيوخ الذين أخذ عنهم ، ثم أولئك الذين تلقى عليهم الداني :

(١) الحجة ٣٥١/١ (٢) سورة النجم (٣) ينظر الاحتجاج في ورقة ٣٩
نسخة قديمة وس ١٢٨ نسخة جديدة (٤) ورقة ٣٤ نسخة قديمة أو ص ٨٢ من
النسخة الجديدة (٥) الموضح ص ٣٣٨ (٦) ٣٣٨ (٧) ٣٥٩

ويحدثنا المقرئ في نفح الطيب أن ابن خيرون أبا عبد الله محمد بن محمد (وقيل محمد ابن عمر) الأندلسي (ت ٣٥٦ هـ) رحل إلى المشرق وأخذ القراءات بمصر عن محمد بن سعيد الأنماطي^(١) ، ومصر موطن ورش^(٢) ، والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه^(٣) ، وعاد ابن خيرون إلى القيروان وسمع بها وبقرطبة^(٤) ، ويقول المقدسي في أحسن التقاسيم في كلامه على مذاهب المسلمين في مختلف الأقطار الإسلامية : « أما في الأندلس فذهب مالك ، وقراءة نافع^(٥) » . والذي قدم بقراءة نافع على أهل أفريقية هو ابن خيرون السابق الذكر ، وكان الغالب على قراءتهم حرف حمزة ، ولم يكن يقرأ بحرف نافع إلا الخواص حتى قدم بها فاجتمع إليه الناس ورحل إليه أهل القيروان من الآفاق ، وكان يأخذ أخذاً شديداً على مذهب المشيخة من أصحاب ورش^(٦) ، وإذن فقد وضعت يدي بهذا النص على سبب ذبوع مذهب ورش في بلاد المغرب ، ويكون من تلاميذ ابن خيرون : عبد الحكم بن ابراهيم^(٧) ، الذي روى رواية ورش عن أستاذه ، وكان كما يقول الداني إماماً في رواية ورش^(٨)

وقد ألمت في صدر هذا الباب بشيوخ الداني ، وعرفنا منهم ومن تواليفهم اهتمامهم بمذهب ورش وتلذذهم عليه : وهكذا ترى شيوخ الداني يحتفلون بورش ، يؤلفون في قراءته^(٩) ويساجل بعضهم بعضاً في مذهبه بالتعليق والرد^(١٠) ، وإفراداً بالتأليف في كتبه الأخرى على ما بينت . وغنى عن الذكر أن أبا علي الفارسي لم تتح له هذه الظروف التي جذبت الداني إلى ورش بما جذبت ، والتي كان من نتائجها انفراد الداني عن أبي علي فيما انفرد ، وما كان لذلك من أثر في الظواهر والسمات .

رابعا : الاحتجاج برسم الصحف :

وقد لحظت أن الأدلة التي يوردها الداني في الاحتجاج لوجهة نظره تتضمن في الأعم الأغلب أدلة تتصل برسم المصحف ، فالأدلة التي ذكرها في أصالة الفتح وفرعية الإمامة منها أدلة ثلاث تتعلق بالرسم وهي الدليل الثالث والرابع والخامس^(١١) ،

- | | |
|---------------------|---|
| (١) نفح الطيب ٣٥٣/١ | (٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطي |
| (٣) طبقات ٥٠٢/١ | (٤) نفح الطيب ٣٥٣/١ (٥) أحسن التقاسيم ٢٣٦ |
| (٦) نفح الطيب ٣٥٣/١ | (٧) طبقات القراء ٢١٧/٢ (٨) طبقات القراء ٣٦٠/١ |
| (٩) النشر ١٩٨/٢ | (١٠) معجم الأدباء ١٧٠/١٩ (١١) الموضح ٤ |

والأدلة التي ذكرها لإخلاص أبي عمرو فتح ، يا بشرى « متصلة برسم المصحف ^(١) وكذلك ما استدل به على فتح حمزة ، الحوايا ^(٢) وهداي ^(٣) ، ومحيى ومحياهم ^(٤) ومثواى وغير ذلك مما يشيع في احتجاجه لمذاهب القراء فاتحين أو ميلين ، حتى برهنه على المسائل النحوية ، يقحم رسم المصحف دليلا على ما يذهب إليه ، فالأدلة التي أوردها للرد على النحويين في قولهم : أن أصل مهما « ماما » من بينها دليل يتعلق بالرسم وهو الدليل الأول ^(٥) ، والدليلان اللذان يرجح بهما أن المحذوف هو الألف المبدلة من التنوين في الأسماء المقصورة الموقوف عليها في حال النصب من مثل قوله تعالى : « منا ولا أذى » — الدليل الأول منهما خاص بالرسم ^(٦) . وأنا في غنى عن التمثيل لذلك الاتجاه ، لأنه شائع في الموضع ^(٧) . وقد رأينا أبا على الفارسي من قبل لا يكاد يقول برسم المصحف ، ولا يتخذ دليلا يحتج به للأئمة القراء ^(٨) . كان ذلك موقف أبي على من القراءات بعامة ، وكذلك كان موقفه من الألفاظ الممالة بخاصة ، فلم يحتج برسم المصحف بقراءة قارىء من الأئمة السبعة فاتحاً أو ميلاً .

ولو أردت التعليل لموقف الداني من الرسم لكان ذلك ميسوراً ، فالرجل صفته الأولى أنه قارىء ، وهي صفة تصله بالمصحف وصلاً قوياً . إلى أنه ألف كتابه المقنع في رسم مصاحف الأمصار وكتاب النقط ^(٩) . كما أشار في المقنع — إلى أن له كتاباً كبيراً في الرسم ^(١٠) . إلى أن المتصفح لكتاب المقنع يجد ما يدل على أن الداني قلب النظر في مصاحف الأمصار ، واستخلص منها ما ورد في كتابه خاصاً بالرسم ، تراه يقول مثلاً : وكذلك حذف الألف بعد الهمزة في قوله « قرءنا » في مكانين في يوسف ^(١١) . « إنا أنزلناه قرءنا عربياً ، وفي الزخرف ^(١٢) « إنا جعلناه قرءنا عربياً . ثم يقول : ورأيت أنا هذين الموضعين في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف ^(١٣) .

(١) نسخة جديدة / ورقة ٣٦ ص ٩٥ (٢) ص ١١١ (٣) ص ١٣٠

(٤) ص ١٣٤ (٥) قد ذكرت هذه الأدلة قبل (٦) الموضع ص ٣٠٥

(٧) انظر ص ١١٥ و ١٢٦ و ١٢٩ والصفحات السابقة

(٨) انظر فصل بين ابن خالويه والفارسي

(٩) طبع الكتابان باستانبول ١٩٣٢ باعتناء اتوبرتزل أحد أعضاء جمعية المستشرقين الألمانية

(١٠) المقنع ٣١ (١١) ص ١٢ آية ٢ (١٢) ص ٤٣ آية ٣ (١٣) المقنع ٢٠

أو يقول : « رأيت المصاحف تختلف في أربعة منها : يريد حذف الألف من الأسماء الأعجمية ، — وهي : « هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون » ، ففي بعضها بالآلف وفي بعضها بغير ألف . . . » ووجدت في مصاحف أهل العراق « هامن » ، بآلف بعد الهاء ، وفي كلها بغير ألف بعد الميم . . . وكذلك « إسرائيل » رسم بالآلف أيضا في أكثر المصاحف ، وقد وجدت ذلك في بعض المصاحف المدنية والعراقية العتيق القديمة بغير ألف وإثباتها أكثر (١) .

ثم تقرأ عنه نصوصا تشير في صراحة إلى أنه كان « يتبع مصاحف أهل العراق . . . » ، وينعم النظر في مصاحفهم الأصلية (٢) ، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تكاد تطالعك في صفحات متقاربة (٣) .

وربما جاء الاهتمام برسم المصحف من شيوخه ، فكثيراً ما يحدث أخبارهم بأنهم رأوا في مصاحف أهل العراق كذا ، ومصاحف أهل المدينة والحجاز كذا (٤) كما يطلع على ما كتب الغازي بن قيس في الهجاء (٥) .

على أن رسم المصحف يتصل بناحية يستمسك بها أهل الأثر والداني منهم . وإنك لتجد الداني مشدوداً إلى الأثرين متمثلاً ذلك في القول برسم المصحف — شداً قوياً (٦) ، إن احتج بكلام النحويين — فسرعان ما يتجه إلى رسم المصحف آخذاً به معللاً ، ومعتمداً عليه دليلاً ، احتج لإمالة الأفعال الجوف بأن سيبويه قال : « وهي لغة لبعض أهل الحجاز » ، ثم قال الداني : « وقال عاصم المجدرى : « رأيت في مصحف عثمان بن عفان (رحمه الله) ما طاب لكم طيب .

وقال الكسائي : « رأيت في مصحف أبي بن كعب جاءتهم رسلهم ، جاء بهم ، وجاء أمر ربك : جيئتهم . . . الخ (٧) .

وأبو علي من أهل القياس والنظر ، فهو يبعد بذلك عن الداني ومنهجه في القول برسم المصحف ، وهناك ما هو أهم من ذلك ، فلأبي علي رأى يقول به ويحتج له في رسم سعى وشبهه (٨) . فكيف وهذا رآه يقول برسم المصحف ، وهذا الفعل

(١) ٢٣ (٢) ٢٤ (٣) انظر مثلاً ٢٧ ، ٢٩ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١

(٤) انظر ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ مثلاً وهي كما ترى صفحات متوالية (٥) ٢٣ ، ٥٠ ، ٦٨

(٦) من دلائل أتباع الداني للأثر قوله بعد الاحتجاج — وبالله التوفيق . أو ما يشبه

هذه العبارة وقد تكرر ذلك في الموضح والمقنع في صورة ظاهرة انظر المقنع ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤

(٧) الموضح ١٦٦ (٨) انظر المسائل الحلبية ص ٢١

نفسه: فعل «سعى» مرسوم بالياء فيه، وقد اتفقت على ذلك جميع المصاحف ١٩ (١) ، ويعلل الداني ذلك الاتفاق بأنه على مراد الامالة (٢) كما يعلل رسم «تترا» بالالف ، «والصلوة والزكاة والحياة» ، والربوا . . . بالواو على مراد التفخيم (٣) . وهكذا يربط الداني بين الاماله والتفخيم والرسم ، ويعلل هذين عند القراء بذلك ، ويعلل الرسم بهذين .

هذا ومناقشة الداني فيما اتجه إليه من ربط الامالة بالرسم ، وتقويم رأيه في ذلك ، وما ذهب إليه أبو علي من عدم الاعتداد به في الاحتجاج للامالة والفتح وغيرهما من مذاهب القراء — موضح هذا في الفصل المعقود لرسم المصحف فليراجع هناك .

وأمضى بعد ذلك في بيان ما بقي من تخالف بين الداني والفارسي :

خامساً : موقف الداني من النحاة الكوفيين :

وقف النحاة البصريون من القراءات موقفاً عرضت له من قبل ، على حين اعتد الكوفيون بالقراءات غير مشذذين ولا منكرين ، وقد رأينا من قبل موقفهم ممثلاً في شيخهم القراء أمير النحويين ، وموقف البصريين ممثلاً في أبي عثمان المازني — من قراءة نافع الذي تنتهي إليه قراءة الداني في الامالة عن ورش ، طعن المازني نافعاً وجهله ، ولحنه (٤) ، فلا جرم أن يبادل القراء الكوفيين اعتداداً باعتداد ، وتوثيقاً بتوثيق . وهذا ما يبدو جلياً في كتاب الموضح ، فهو يميل إلى النحاة الكوفيين ، ويجعل مذاهبهم الفاشية عند القراء الذين روى عنهم ، وغنى عن الإشارة أن أقرر تخالف أبي علي مع الداني في هذا الأمر ، فشيء من ذلك لا يحتاج إلى توضيح أو تعليل . ولكنني أذكر موقف الداني ، لأنه اتجاه جدير — فيما أرى — بالذكر والتسجيل .

وأرجو أن أنبه هنا إلى أن القراء لم يكونوا في تأييدهم للكوفيين متجافين سندهم في التلقي أو بطريقتهم في الأخذ والرواية ، لذلك أرجو ألا يفسر تأييدهم للكوفيين على أنهم كانوا مدفوعين بدافع من العصبية المذهبية ، فانا نعلم أن بين النحاة الكوفيين الكسائي والقراء ، وهما كذلك علان من الاعلام الأئمة في القراءة والاقراء ، ومن

(١) المقنع ص ٦٧ وما بعدها (٢) المصدر السابق

(٣) ص ٥٧ (٤) النصف ٣٠٧

قبل هذين كان النحاة القراء ، وكان لهم جميعاً اختيار فيما يتصل بالأداء ، فقلت هذه الاختيارات إلى القراءات واعتدبها القراء ، مؤثرين ما نقلوه عن آراء البصريين .

ولإليك بعض الأمثلة التي بها أستشهد على موقف الداني من نحو الكوفيين :
علل الداني إمالة حمزة والكسائي « بلى » مستنداً إلى قول الكوفيين في تعليل إمالتها بقولهم : « إنما أميلت بلى » لأن الألف التي في آخرها لا أنيث بمنزلتها في حبل وسكرى ، ولذلك كتابنا ياء ، والأصل بل زيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن ، وأنها لا يعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطف بل . ويمكن عندهم دخول علامة التأنيث عليها كما يمكن دخولها على نظائرها من الحروف نحو رب ، وثم قيل ربت ثمث . . . فأدخل عليها التأنيث دلالة على تأنيثها .

حدثنا بمعنى هذا محمد بن أحمد عن ابن الأنباري عن أصحابه الكوفيين (١) .
ثم نراه في حديثه عن وزن خطايا بعد أن يبين الأسانيد المختلفة ، ويذكر الذي قرأ رواية عن شيوخه — يذكر اختلاف النحويين في كيفية أصل ذلك ، فيروى قول الخليل وسيبويه من أن وزنها فعاليل (٢) ، ويروى قول يحيى بن زياد القراء والكسائي من أن وزنها فعالي (٣) ، ثم يرجح قول الكوفيين كما ذهب إليه القراء.

وكذلك « كلنا » يورد خلاف الكوفيين والبصريين ثم يقول : « وعلى قول الكوفيين عامة القراء وأهل الأداء (٤) » ومن هنا نراه يرد عن القراء ، ولا ينسب إليه غلطاً ، وإنما كان الغلط بمن نقل عنه ، وذلك : « حدثنا محمد بن أحمد قال : حدثنا محمد بن القسم قال : قال القراء : حذفوا واو الجمع في قوله : « نسوا الله (٥) » . قال أبو عمرو الداني : « ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار ، والذي حكى عن القراء غلط من الناقل (٦) » : وبمثل ذلك يقف من الكسائي ويوثقه ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب والاعتداد بما نقل .

وبعد : فما هو ذا الداني في كتابه الموضح ، وما هو ذا مكانه البعيد في الدراسات

(١) الموضح ٢٢٥ (٢) ١١٣ (٣) ١١٤ (٤) الموضح ٣١٠ (٥) س ٩ آية ٦٧ ، وس ٩ آية ١٩ (٦) المقنن ٣٨

القرآنية ، وذلك أثره المديد في أجيال الخالفين ، ومدى ما ظهرت شخصيته أمام شيوخه والأئمة السالفين ، وتلك هي اتجاهاته موافقاً أباً على الفارسي حيث ينزع منزعه في القياس ، ويتشبه به في فهم أسلوب سيبويه وتعبيراته في الكتاب ، واصطناع البرهان المنطقي في استدلالاته ، وفي استخدام العروض والقوافي في تعليقاته ، وفي اقتفائه قفوه في الاستشهاد بنصوصه ، ثم ذلك هو الداني في تخالفه هو وأبو علي ، موثقاً القراءة بذكر اسنادها متأثراً متأثراً بـ أباً بورشراوية نافع الإمام الذي ينتهي إليه سند الاستاذ ابن غلبون ، ومدى اعتداده برسم المصحف محتجاً ومستشهداً ، وأخيراً ذلك موقف الداني من توثيقه القراءات المتصلة بنحو الكوفيين .

ثم أما بعد : فقد دعوت في مكان آخر إلى فحص ، نحو القراءات عند البصريين ، ثم دعوت كذلك إلى اختبار نحو القراءات عند الكوفيين في الحديث عن أمير النحاة الفراء في كتابه معاني القرآن ، والآن وأنا مع أبي عمرو الداني شيخ القراء ، وصاحب الأثر البعيد المدى عند المقرئين — الآن أدعو الباحثين إلى الاتجاه بجهودهم ودراساتهم لاستخلاص مسائل النحو الواردة في غضون القراءات ، وتوثيق هذه المسائل بما ورد عن الأئمة القراء ، واستخراج نحو جديد يقوم على سند صحيح في الرواية ، وضبط واع في النقل ، ودقة محيطة في الأداء ، واست أشك في أنهم سيطفرون بطائفة صالحة نبذها النحاة ، واعتد بها القراء ، وهؤلاء هم أولى بالاعتداد في هذا الجانب وقراءتهم أحق وأجدر بالاستشهاد . هذه دعوتي إلى الباحثين والدراسين ، فهل يستجيبون ١٩ .

تعقيب

بتقسيم المحتجين للقراءات إلى مدرسة الأثر ومدرسة القياس

* * *

الآن وقد فرغت من عرض مذاهب المحتجين للقراءات منذ سيبويه حتى أبي عمرو الداني وبينت في الدراسات المقارنة مقدار ما تخالف المحتجون أو توافقوا مع أبي على ، ومدى ما تأثر بالسابقين ، وما أثر في الخالفين من المحتجين — الآن تتميز أمامي مدرستان : مدرسة الأثر ، ومدرسة القياس ، ولكل نزعة تخالف نزعة الأخرى ، فمدرسة الأثر تنزع إلى ما يأتي :

أ — التحديث عن الأشياخ ، ونقل أقوال السلف من الصحابة والأئمة ، والخلاف والتابعين وعلماؤهم .

ب — الاحتجاج بما روى أو نقل عن هؤلاء الأشياخ .

ج — الاعتماد على رسم المصحف في الاحتجاج .

د — تغليب ما لم يرو من القراءات وإن كان جائزاً في العربية .

أما مدرسة القياس فكان من مقاييسها ما يلي :

أ — عدم الاعتماد — في الاحتجاج — على ما حدث به الأشياخ وما نقل الأئمة .

ب — عدم الاحتجاج برسم المصحف .

ج — تغليب القراءات المروية إذا لم تكن موافقة مع ما ترى من مقاييس العربية ويقابل ذلك .

د — تصحيح ما لم يرو من القراءات إن كان جائزاً في العربية .

ورأينا بين المحتجين من يقول بالأثر ، ومنهم من يقول بالقياس ، ومنهم من يقترب من هذين أو يبتعد عنهما بمقدار ، ويقف أبو على شامخاً يمثل مدرسة القياس البحث بما لها من طابع تحكيم مقاييس العربية في القراءات المروية ^(١) وتصحيح قراءات غير مروية إذا كان لها وجه من القياس .

(١) انظر موقف أبي على من القراءات التي تخالف مذهبه

فإذا نقل ابن مجاهد — مثلاً — أن قراءة لا يحطمنكم^(١) ساكنه النون غلط ، قال أبو علي : قوله : وهو غلط يريد أنه غلط من طريق الرواية لا أنه لا يتجه في العربية ، ووجه النون الخفيفة والشديدة هاهنا حسنان^(٢) وإذا صحح ابن مجاهد عن نافع همز معائش^(٣) قال أبو علي : همز معائش غلط^(٤) .

وقد رأينا كيف تأثر المغاربة بأبي علي — ممثلين في أشهر قرائهم مكي بن أبي طالب وأبي عمرو الداني — ينقلون نصوصه ، ويرون رأيه ، وينهجون نهجه فيما قال ، ثم كان منهم تحديث عن أئمتهم ، واحتجاج بالرواية عنهم ، واعتماد على رسم المصحف ، وبذلك مزجوا في الاحتجاج بين معايير المدرستين ، ولكنهم كانوا أقرب إلى مدرسة النقل والاثار .

وقد خلاص الاحتجاج للقراءات من مظاهر القياس عند أبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (توفي ٦٤٣) الذي يمثل مدرسة النقل والاثار خالصة ، وإنكم لترونه يقول بعد أن بين أسباب الإمالة عند النحاة : « وأما القراء فما قرأ أحد منهم بالإمالة لما ذكر من الأسباب وإنما قرأ لما رواه ونقله » وقد جعل رسم المصحف مقويا للنقل حيث يقول : « أئمة القراءة لم تمل ما كان من ذوات الياء للرسم فقط بل إن إمالاته من حيث صحت الرواية بإمالاته عندهم عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم دلت على حسنها وجوازها وتوكدها وقوتها برسم تلك الحروف بالياء^(٥) .

وفي الجدول الآتي الأعلام من رجال المدرستين ، وتلخيص نزعاتهم^(٦) ، وتطور هذه النزعات على مر العصور حتى القرن العاشر ، ومكان أبي علي بين السالفين والخالفين .

(١) سورة النمل آية ١٨ (٢) الحجة ٥٦/٦

(٣) سورة الحجر آية ٦٠ (٤) الحجة ١٣٩/٤

(٥) جمال القراء لعلم الدين السخاوي والكتاب مخطوط غير مرقوم الصفحات دار الكتب ٩ قراءاتهم

(٦) اعتبرت في هذا التقسيم الصفة الغالبة على كل إذ أن بعضهم يمزج معايير المدرستين بمقدار .

رقم	الإمام	سنة الوفاة	مقتبه القابلة عليه	نزعته النحوية	نزعته في الاحتجاج	مؤلفه الذي ظهرت فيه هذه النزعة
١	سيبويه	١٨٠ هـ	نحوى	بصرى	قياسى	الكتاب
٢	الفراء	٢٠٦ هـ	د	كوفى	أثرى غالباً	معانى القرآن
٣	الطبرى	٣١٠ هـ	قارىء	د	د	جامع البيان: تفسيره المشهور
٤	الزجاج	٣١١ هـ	نحوى	بصرى	د	معانى القرآن
٥	ابن السراج	٣١٦ هـ	د	د	د	الاحتجاج للقراءات
٦	ابن مجاهد	٣٢٤ هـ	قارىء	—	أثرى صرف	القراءات
٧	ابن خالويه	٣٧٠ هـ	نحوى	بصرى	أثرى غالباً	الحجة
٨	أبو على الفارسى	٣٧٧ هـ	د	د	قياسى صرف	الحجة
٩	ابن جنى	٣٩٢ هـ	د	د	أثرى	المحتسب
١٠	مكى بن أبى طالب	٤٣٧ هـ	قارىء	أندلسى يميل الى نحو الكوفة	أثرى غالباً	الكشف
١١	الدانى	٤٤٤ هـ	د	أندلسى يميل الى مذهب أهل الكوفة	أثرى	الموضح
١٢	سبط الخياط	٥٤١ هـ	د	—	د	المبهم
١٣	علم الدين السخاوى	٦٤٣ هـ	د	—	أثرى بحت	جمال القراء
١٤	أبو حيان	٧٥٤ هـ	قارىء نحوى	أندلسى يميل الى الكوفة	أثرى	البحر المحيط
١٥	ابن الجزرى	٨٣٢ هـ	قارىء	—	أثرى	النشر

نتائج وملاحظات :

١ — المدرسة النحوية الكوفية تظهر عليها النزعة الاثرية في الاحتجاج للقراءات .

ب — وكذلك تظهر هذه النزعة في المدرسة الاندلسية .

ج — من رجال المدرسة البصرية من نزع منزع الاثر كالزجاج وابن السراج وابن جنى .

د — يبلغ القول بالاثـر ذروته عند ابن مجاهد من المتقدمين (٣٢٤ هـ) .
وعند علم الدين السخاوى من المتأخرين (٦٤٣ هـ) ، وبعدها يتتابع التسك بالاثـر وتصحيح القراءات المروية عند القراء والمفسرين والنحاة جميعاً .
هـ — يبلغ القول بالقياس ذروته عند أبى على الفارسى .
و — كان من أثر أبى على الفارسى عدم نزوع المحتجين بعده كابن جنى ومكى والدانى منزع الاثر البحث بل استغل كل منهم القياس بمقدار .

* * *

ولاذ قد انتهيت الى هذا الحد مبيناً أثر أبى على — مفصلاً وبمجملاً في الاحتجاج ، أرجو أن أتبين ما كان للرجل من آثار في الميدان النحوى ، وذلكم موضوع ما يأتى من حديث .

الباب الخامس

أبو علي والنحو

الفصل الأول

١ — نشأة البحث النحوي وتطوره

يبرز اسم أبي الاسود الدؤلي الكنتاني عند النظر في نشأة البحث النحوي ، وقد اختلف الناس من علماء هذا الزمان فيمن وضع النحو ، فالمرحوم صادق الرافعي في كتابه أدب العرب يرى « أن تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه البتة »^(١) ، ويتابع الأستاذ ابراهيم مصطفى المرحوم أحمد أمين ، فيرى أن الذي وضع النحو هو عبد الله بن أبي اسحق ، ويستدل على ذلك بأدلة قوامها أن سيبويه في الكتاب لم يرو لأبي الاسود ، على حين قد روى لابن اسحق ، فهو أقدم عالم نسبت إليه مسألة نحوية^(٢) ، ويتعقبه الأستاذ عبد الوهاب حموده ، ويرى أن واضع النحو هو أبو الاسود الدؤلي^(٣) ، ويزيد على هؤلاء أستاذنا على النجدي فيرجح — في كتابه سيبويه امام النحاة — رأى الأستاذ حموده ، ويؤكد بهما يضيف إليه من أدلة جديدة^(٤) ، ومهما يكن من اختلاف حول وضع النحو فهم متفقون جميعاً — القدامى والمعاصرون على أن أبا الاسود هو الذي أعرب القرآن ، وأقول : إن ذلك معناه عندي أنه هو الذي وضع النحو مستدلاً على ذلك بأن طبيعة أبي الاسود ، وطبيعة

(١) من محاضرة الأستاذ ابراهيم مصطفى في أصول النحو — مؤتمر الجمع الدورة السادسة عشرة : ص ٢

(٢) المصدر السابق : يورد الأستاذ ابراهيم مصطفى إحصائية عن المرات التي نسب فيها سيبويه إلى شيوخه (ص ٤) وبموازاة هذه الإحصائية بالإحصائية التي أوردتها أستاذنا في كتابه سيبويه امام النحاة ص ٩٨. ندرك خلافاً في الإحصاء عند كل .

(٣) فصلة من مجلة كلية الآداب م ١٣ ج ١ : (٤) انظر سيبويه امام النحاة ص ١٣٢-١٣٧

عمله الذى تولاه تؤديان بنا إلى التسليم بأنه هو الذى أسس العربية ، وفتح بابها ،
وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ^(١) .

أما فيما يتعلق بطبيعة أبى الاسود ، فقد حكى عنه أنه كان بخيلاً ^(٢) ، والبخل
يدعو إلى التزام الدقة والتحرى والضبط ، ثم هو قاض محكم ^(٣) ، والقاضى بحكم عمله
يقيس الاشباه والنظائر ، ويبدو لى أنه لم يحكم من الناس ، ولم يرشح للقضاء إلا لانه
مأنوس منه دقة النظرة ، وصدق الحكومة .

ومن دليل تحريه ، والتزامه الدقة فيما يأتيه أن طلب من زياد أن يبعث إليه
ثلاثين رجلاً ، فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الاسود عشرة ، ثم ما زال ينخلهم
حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ^(٤) ، فانظر معى كيف يظل يمتحن هؤلاء
الرجال الثلاثين ، فيصطفى منهم عشرة بادية الرأى ، ثم يعن فى التصفية حتى يستقر
على رجل واحد يضع فيه ثقته ، ويتوسم منه لقائه ١٩ وهكذا حقق ما كان يبغيه
فى الرجل الذى يعاونه إذ قال لزياد : « فليغنى الأمير كاتباً لقنا يفعل ما أقول ^(٥) » ،
وقد روى أبو الفرج عن شيوخه ما يدل على بخله ، ونزعتة المنطقية معاً . قالوا :
« كان بين بنى الدئل وبين بنى ليث منازعة ، فقتلت بنو الدئل منهم رجلاً ، ثم
اصطلحوا بعد ذلك على أن يؤدوا ديته ، فاجتمعوا إلى أبى الاسود يسألونه المعاونة
على أدائها ، وألح عليه غلام منهم ذو بيان وعارضه ، فقال له « يا أبا الاسود ! أنت
شيخ العشيرة وسيدهم ، وما يمنعك من معاونتهم قلة ذات يد ولا سودد ، ... »
فلما أكثر أقبل عليه أبو الاسود ثم قال له : « لقد أكثرت يا بن أخى : فاسمع منى :
إن الرجل والله ما يعطى ماله إلا لحدى ثلاث خلات : إما رجل أعطى ماله رجاء
مكافأة ممن يعطيه ، أو رجل خاف على نفسه فوقها بماله ، أو رجل أراد وجه الله
وما عنده فى الآخرة ، أو رجل أحق خدع عن ماله ، والله ما أتم أحد هذه الطبقات ،
ولا جئتم فى شيء من هذا ، ولا عمك الرجل العاجز فينخدع لهؤلاء ، ولما أفدتك
إياه فى عقلك خير لك من مال أبى الاسود لو وصل إلى بنى الدئل ، قوموا إذا شئتم ! »
فقاموا يبادرون السباب ^(٦) .

(١) مقدمه طبقات الشعراء لابن سلام (٢) الأغاني ١١/١٠٤ ط الساسى

(٣) المصدر السابق ص ١٠٥

(٤) نزهة الألباء ص ٦ (٥) الفهرست ص ٦٠

(٦) الأغاني : ١١/١٠٣

فانظر معى إلى ذلك التقسيم ، وما فيه لأبى الأسود من عقل رجيح ، ثم تدبر
تعبيره آخر الأمر : « ولما أفدتك إياه فى عقلك خير لك من مال أبى الأسود ،
فهو بهذا يدل على أن كلامه كلام حكيم يقوم الفطن ، ويشقف العقول ، وفيما روى
لنا من شعر أبى الأسود يدل على نزعتة التى إليها أشرت ؛ اقرأ قوله .

إذا كنت مظلوما فلا تلف راضيا عن القوم حتى تأخذ النصف واغضب
وإن كنت أنت الظالم القوم فاطرح مقالهم ، واشغب بهم كل مشغب
وقارب بذى جهل ، وباعد بعالم جلوب عليك الحق من كل مجلب
فأرحدبوا فاقعس ، وإن هم تقاعسوا ليستمكنوا مما وراك فاحدب
ولا تدعنى للجور ، واصبر على التى بها كنت أفضى للبيعد على أبى
فانى امرؤ أخشى إلهى ، وأتقى معادى ، وقد جربت مالم تجرب (١)

ففى هذا النص ما يدل على صائب النطق ، وصدق الحكم ، والتجربة التى تبعث
الحكمة ، وهى معان سأعتمد عليها فى التدليل على ما أذهب إليه من رأى .

أما طبيعة عمله فهو لا شك يحس جلال العمل الذى ندب إليه ، أنه عمل يتعلق
بكتاب الله ، وهو أمر خطير يدعو إلى زيادة اليقظة ، وعميق الملاحظة ، وفضل
التأمل . . . إنه سيغرب القرآن بنقطه ، وسيقوم بذلك فى جميع القرآن فابتدأ
بالمصحف حتى أتى على آخره (٢) وإذن مر بكثير من المرفوعات ، وبعدد
ضخم من المجزورات ، وبمثل ذلك من المنصوبات والمجزومات ، أفلا يهديه الحس
اللغوى ، والمنطق الفطرى إلى جمع الأشباه والنظائر تحت حكم عام ، ووضعها
فى قاعدة واحدة ، قاعدة بدائية ؟! وأبو الأسود الذى استطاع أن يعقد قياسا —
بالملاحظ الطارىء العابر بين قوله :

فان يك جهم رشدا أصبه ولست بمخطيء إن كان غيا
وقوله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » (٣) ، ألا يستطيع —
مع فضل التأمل ، واستجماع دواعى التثبت ، وتعدد الأشباه والنظائر ، وخطر العمل
الذى ينهض به أن يلحظ عمل الحروف جارة ، وناصبة ، وجازمة . . . فيما يتوارد عليه
من القرآن الكريم ؟! وإنك لتقرأ الربع الأول من سورة البقرة . . . الربع الأول
فقط . . . فتجد من حروف الجر الذى يقتضى وضع نقطة تحت الحرف ما يأتى :

(٢) نزهة الألباء ٦

(١) الأغاني : ١٠٤/١١

(٣) سيبويه امام النحاة ص ١٣٥

(الباء)	(من)	(على)	(في)	(الكاف)
بالغيب	من قبلك	على قلوبهم	في قلوبهم	كصيب
بالآخرة	من الناس	على سمعهم	في طغيانهم	
باليوم	من السماء (مرتين)	على أبصارهم	في ظلمات	
بمؤمنين	من الصواعق	على كل	في آذانهم	
بنورهم	من قبلكم	على عبدنا	في ريب	
بالكافرين	من الثرات - من مثله	على		
بسمعهم	من دون - من تحتها			
بسورة	من ثمرة			

ألا يستطيع أبو الأسود — وقد رزق دقة النظر، ولحظ النظر — أن يستنبط قاعدة من تكرار هذه الأحرف وغيرها من حرف النصب والجزم بما يهدي إليه الاستقراء في كتاب الله الكريم كله ١٩ وليس بعيدا عندي أن يستعمل بعض الاصطلاحات كالجر، والنصب، والرفع؛ فقد لحظ ابن جني أن غلاما من أهل المهيا ذكر النصب بهذا اللفظ وعجب ابن جني منه (١).

على أن القائلين بأن عبد الله بن أبي اسحق — قد وضع النحو لم يلتفتوا إلى عبارة ابن سلام — وهو موثق عندهم (٢) — بأنه — أي ابن اسحق — أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل بعد قوله في أبي الأسود: «أنه وضع قياس العربية»، ومعنى هذا أن نحو أبي الأسود كان مجتمعا فبعجه ابن أبي اسحق، وقياسه كان بدائيا فدَّه، ومعنى هذا: فيما أفهم. أنه كان هناك عند أبي الأسود نحو وكان هناك قياس على أية حال:

وهم يختلفون فيما وضعه أبو الأسود الدؤلي، فهو فيما يذكر ابن سلام: «باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، وحرف الجر، والرفع، والنصب، والجزم» (٣) ولا يختلف الزبيدي في طبقاته عن ابن سلام في شيء من ذلك في قول، ويقتصر على باب الفاعل والمفعول فيما حدث به علي بن محمد الهاشمي (٤) وهو فيما يذكر

(١) انظر الخصائص: ٨٠/١ وانظر عبارة الزبيدي في طبقاته ص ٤٤١

(٢) محاضرة الأستاذ إبراهيم مصطفى ص ١ مؤتمر الجمع د ١٦

(٣) مقدمة طبقات ابن سلام (٤) انظر طبقات الزبيدي ١٣ و ١٥

عبد الرحمن بن الأنباري : باب العطف ، والنعت ، والتعجب والاستفهام ، وإن ، وأخواتها ما عدا لكن ^(١) .

وفيما يذكر السيوطي في الاقتراح : « باب إن ، وباب الإضافة ، وباب الإمالة ثم باب العطف ، والنعت ، ثم باب التعجب ، والاستفهام ^(٢) .

وليس بين السيوطي وابن الأنباري كبير فرق ، وعلى فرض صحة البدء في وضع هذه الأبواب التي ذكرت ، فإن حروف النصب تتكرر في القرآن بكثرة غامرة ، وعلى صورة ظاهرة ، ويمراجعة القرآن تتضح كثرة تكرار أن وأخواتها ما عدا لكن .

أما التعجب والاستفهام فيبدو لي أن هذين البابين التفت إليهما أبو الأسود من قول ابنته : « ما أحسن السماء » فقال لها : « نجومها » فقالت : « إني لم أرد هذا وإنما تعجبت من حسنها » فقال لها : « إذن فقولي : ما أحسن السماء ^(٣) » فكان التعجب وكان الاستفهام .

أما الإمالة فيرجح عندي — إن صح أنها من أول ما وضع — أن ذلك كان نتيجة لأن الكاتب الذي اختاره أبو الأسود من عبد القيس ، وعبد القيس من أسد ^(٤) ، وأسد من القبائل المميلة ^(٥) ، ولا شك أن الكاتب مشترك مع أبي الأسود في تصحيح الضبط ، وتدقيق النقط ، فلعله وهو من أسد المميلة كان يراجع أبا الأسود في الكلمات الممالة وضبطها ، ولعل ذلك وجه أبا الأسود إلى وضع هذا الباب .

وعمل أبي الأسود في النحو بدائي يكفيه ما ندب إليه من مهمة ، وما قام به من شكل المصحف عن طريق الضبط ، ولا داعي للاستقراء الشامل للغة ومفرداتها ، والاستيعاب العام لنصوصها وتراكيبها وأساليبها حتى يمكن حصر المفردات في أي جرئية نحوية من الجزئيات التي تعرض لها . وأنا أخالف الدكتور حسن عون ^(٦) في ذلك ، فطبيعة عمل أبي الأسود وما ركب الله فيه من صدق الحكم ، وسديد النظر ، تدعوه إلى استقراء كتاب الله واستقراء القرآن الكريم كاف للظفر بنتيجة عامة

(١) نزهة الألباء ص ٤
(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٨٤
(٣) نزهة الألباء ص ٧
(٤) جبهة أنساب العرب ص ٢٨٠ و ٢٨٢
(٥) انظر ص ١٥٢ ابراز الماعاني ٩/٥٤ شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ النشر ٤/٤٣٨
شرح الأشموني ٢/٣٥٠ التصريح على التوضيح ١١٤ الاثنان للسيوطي .
(٦) انظر اللغة والنحو للدكتور حسن عون ص ٢٤١

صحيحة لا تكاد تتخلف في أى جزئية من جزئيات النحو ، بله هذه الجزئيات القليلة التى يروى أن أبا الأسود قد تعرض لها .

وأود ألا يفهم من وضع هذه الابواب أن يكون على الصورة التى انتهت إلينا فى الكتاب ، فما ذلك بخاطر على الذهن ، ولكنى أقصد من ذلك أن تكون هذه الابواب كما يقول أستاذنا : « نظرات فى اللغة قريبة ، وملاحظات على الأساليب يسيرة ، يهذى إليها الطبع ويقضى فيها الذوق »^(١) ، فأبو الأسود لم يبلغ عمله فى النحو — كما يقول أستاذنا أيضاً — البتة مبلغ رأى المتميز ، أو الضابط المستوعب^(٢) .

وأرجو بعد ذلك أن تكون قد اطمأنتت معى — بعد الذى قدمت — إلى أن أبا الأسود كان الأصل فى بناء النحو ، وعقد أصوله ، بحكم فطرته التى فطر الله عليها ، وبحكم طبيعة مهمته التى ندب إليها^(٣) .

هذا ، ويتعرض الباحثون المحدثون عند حديثهم عن شكل أبى الأسود للمصحف بطريق النقط — يتعرضون إلى الاجابة عن السؤال الآتى : هل كان أبو الأسود مبتكراً لهذه العلامات أو أخذها عن السريان ؟

أما الأستاذ عبد الحميد حسن فى كتابه « القواعد النحوية »^(٤) ، فيقرر أن علامات الشكل عند السريان كانت نقطاً فوق الحرف أو تحته أو فى وسطه ، وأنهم هم الذين ابتدعوا هذه العلامات ابتداء ، وانتقلت منهم إلى سائر الساميين ، ولكن بعد ذلك يستفهم ولا يجيب ، ويعرض المشككة ولا يأتى لها بحل ، ويتوقف فلا يثبت أو ينفي ، وذلك حيث يقول : « فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله أبو الأسود الدؤلى فى اللغة العربية ؟ » ثم يمضى بعد ذلك فى الحديث دون إجابة ، مقدراً هذه الخطوة فى تاريخ الخط العربى وضبط الكتابة . . .

على أن فى حديثه عن ابتداء السريان لهذه العلامات ، وانتقال هذا الابتكار إلى سائر الساميين — ما يدل بطريق الاستنتاج على أنه يميل إلى أن أبا الأسود نظر إلى السريان عندما قام بضبط المصحف .

(١) سيبويه امام النحاة ص ١٣٤ (٢) المصدر السابق ١٣٥

(٣) بعيد ما ذكره ابن فارس فى الصحاح من أن النحو كان قديماً وأنت عليه الأيام وقل فى أيدي الناس ثم جدده أبو الأسود (انظر الصحاح ١٠)

(٤) ص ٧٨

وتوقف الأستاذ عبد الحميد حسن على هذا النحو يقابله رأى للدكتور حسن عون في كتابه « اللغة والنحو »، يقرر فيه بصراحة أن الشكل بالنقط استمده أبو الأسود من النحاة السريانيين، ثم نفى الضير عن النحو العربي^(١)، وقدر مجهود أبي الأسود في صنيعة اللغة والنحو، وأن استمادته بالنحاة السريانيين لا غضاضة فيه، وبرهن على ما قرره بأن أبا الأسود قد سكن العراق المغزو باللغة السريانية قبل الفتح العربي وبعده، والآهل بالعلماء السريان، وأن أبا الأسود — كذلك — تولى مناصب الولاية، وكان له في العراق الزعامة الدينية واللغوية، وأن السريان من قبل أبي الأسود — خافوا على كتابهم المقدس أن يمتد إليه اللحن، ففكروا في وضع ضوابط، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التي استعملها أبو الأسود في ضبط شكل القرآن، وخلص من ذلك إلى بيان التشابه بين عمل أبي الأسود في ضبط المصحف، وعمل السريان من قبل في ضبط الكتاب المقدس، معتمداً على أن المقدمات متشابهة، والظروف متشابهة والنتائج متشابهة. ثم أخذ يوضح كيفية اتصال أبي الأسود باللغة السريانية وبعلمائها، فاستنتج أنه لابد وأن يكون قد اتصل بالسريان وهم الفئة المثقفة الممارسة للنشاط الفكري في البيئة العراقية، إذ لا ينبغي مطلقاً لعالم ديني لغوي، وحاكم إداري كأبي الأسود أن يجهل وجود هذه الطبقة. وذكر أنه أدعى لأن يتعلم أبو الأسود اللغة السريانية، لكي يأخذ طريقة الشكل بالنقط عن السريان، ففي الترجمة غناء. على أنه عاد فقرر معرفة أبي الأسود للسريانية، وبدأ بالظن في ذلك أولاً، ثم ارتقى من الظن إلى الترجيح، وذلك حيث يقول: « على أننا نظن بل نرجح أن أبا الأسود كان يعرف اللغة السريانية... » وعلل ذلك بإقامته الطويلة في العراق، واهتمامه بالابحاث اللغوية والدينية، وأن الرسول وأصحابه حثوا على تعلم اللغات الأجنبية... واستشهد بأن علي بن أبي طالب كان ينطق في أحاديثه أحياناً بالفاظ أجنبية^(٢).

وكلام الدكتور عون لا ينبغي أن يترك من غير مناقشة، ذلك لأن مثل هذه المباحث لا يؤخذ فيها بالظنون، ولا يعتمد فيها على الفروض، ولا تلقى فيها

(١) أنا اتفق مع الدكتور عون في نفى الضير عن النحو العربي، وعن واضعه أبي الأسود، ولقد أردت بمناقشته الآتيه بمدحين تقرير الحقيقة ذاتها دون نظر إلى مازعته من ضير واستعانة أبي الأسود بالسريان، بل أن أحداً لا ينكر الفائدة المحققة من تلاقي العقول، وتراقد الآراء.

(٢) كتاب اللغة والنحو ص ٢٤٨ وما بعدها.

الاحكام من غير أدلة قوية ، ولا يرقى فيها من الظن إلى الترجيح بهذه السهولة وذلك اليسر :

فالدكتور عون لا يقدم دليلاً يقينياً واحداً ، بل دليلاً قائم على أن لا بد من اتصال أبي الاسود بالسريان ، لأنهم الطبقة المستنيرة المثقفة وأنه لا داعي لتعلم أبي الاسود السريانية ففي الترجمة غناء ، ثم عاد ورجح أن أبا الاسود كان يعرف السريانية بإقامته الطويلة في العراق ، واهتمامه بالبحوث اللغوية والدينية ، وحث الرسول على تعلم اللغات الأجنبية . وهذه كلها أدلة ظنية ، فالأقامة الطويلة بالعراق لا تنتج حتما معرفة السريانية ، وقد نسي الدكتور عون أن الدولة الأموية كانت دولة عربية خالصة ، وأن السريان لم يكن لهم من السلطان العلمي في ظل هذه الدولة كما كان لهم في دولة بني العباس ، وإذا ثبت ذلك فقد انهدم ما بنى الدكتور عليه من أمر . هذا شيء وشيء آخر : هل من اللازم الذي لا بد منه أن يتصل الولاة والرؤساء الدينيون في كل عصر بالباحثين المعاصرين ؟ وهل اتصل الشيوخ من رجال الدين في عصرنا أو الحكام السياسيون بهؤلاء العلماء الأجانب المعاصرين باليهود الباحثين وهم القابضون على ناصية الاقتصاد والسياسة والاجتماع ومظاهر الثقيف ؟ إلى أن كتب التراجم لم تتحدث عن أبي الاسود عالماً بالسريانية ، أو متعللاً بها اتصالاً علياً ، فهذا الجاحظ العالم المتقصى المستطرد المستوعب يذكر عن أبي الاسود أنه معدود في طبقات الناس وهو في كلها مقدم ماثور عنه الفضل في جميعها وكان معدوداً في التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين ، والحاضري الجواب ، والشيعية ، والبخلاء والصلع الأشراف ، والبخر الأشراف ^(١) ، ولم يذكر الجاحظ أن أبا الاسود معدود من المتكلمين باللغات من أنه استقصى كل شيء معدود فيه الاسود حتى عده من الصلع ، والبخر الأشراف !!

ثم ، هل اهتمام أبي الاسود بالبحوث اللغوية والدينية يستوجب اتصاله بالسريانية ؟ .

وصحيح أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) حث على تعلم اللغات الأجنبية ،

(١) جاءت العبارة مروية عن الحافظ في بغية الوعاة ص ٢٧٤ وهو محرفة عن الجاحظ . انظر الأغاني ١٠٢/١١ ط الساسي

ولكن حثه كان على طريق النذب المستحب ، لا على طريق الإلزام الواجب ، ولو كان الأمر ملزماً لا نكبت المسلمون عليها سعيًا وراء المدخر من الثواب ، والدليل على أن الأمر لم يكن على سبيل الإلزام استشهاد الدكتور عون نفسه برجل واحد حسب ، في كلمة واحدة حسب !! إلى أن استشهاد الدكتور يعلى بن أبى طالب وأنه كان ينطق أحياناً بألفاظ أجنبية ، لا ينهض دليلاً على معرفة على باللغة اليونانية ، ذلك لأن الدكتور عون يعتمد على رواية الثعالبي في يتيمة ، ^(١) ونص ما أورده الثعالبي : سأل على (عليه السلام) شريحاً مسألة فأجاب بالصواب فقال له : « قالون ، أى أصبت بالرومية » ^(٢) .

ومع التسليم جدلاً - بأن هذه الرواية صحيحة ، فهل معنى ذلك أن علياً يعرف اليونانية ؟ فاعجب من كلمة واحدة تروى عن على تتخذ دليلاً على معرفته عليه السلام بلغة اليونان ؟ وكثير منا الآن ومن عامة الناس لا من خاصتهم المثقفين ينطق باللغات الأوروبية كلمات الشكر والإهداء عند الأخذ والإعطاء ، وكلمات التحية عند الوداع أو اللقاء في الصباح وفي المساء . فهل معنى ذلك أن يعد أمثال هؤلاء في الذين تجرى على ألسنتهم لغة الأوروبيين ؟ على أن الفارق كبير بين عصرنا وعصر أبى الأسود من حيث الاهتمام بتعلم اللغات ، والمكانة الثقافية لهؤلاء الأعاجم علواً في هذا العصر ، وضعة في الصدر الأول من الإسلام . فالقول بأن أبا الأسود أخذ طريقة النقط من السريانية تهويل لا يقوم على دليل كهذه التهاويل التي أحيطت بها اللغة السريانية منذ بدء الخليقة إلى نهاية المطاف في القبور : فأدم علم الكتابة السريانية ^(٣) ، وسؤال القبر بالسريانية ^(٤)

وعمل أبى الأسود في شكل المصحف عن طريق النقط لا يحتاج إلى تفسيره بالاعتماد على السريان والاتصال بهم ، فعمله النقط ، والنقطة أول ما يتجه إليه الذهن في مثل ذلك العمل ؛ إذ هي أبسط ما يخط فليس هناك ما يدعو إلى أن يتجه أبو الأسود إلى السريان ينقل عنهم ، وينهج نهجهم ، ولم لا يكون عمل أبى الأسود واتفاقه هو وما عمل السريان من توارد الخواطر ، ووقع الحافر على

(١) القسم الأول ص ٤٥٥

(٢) يطلق الدكتور عون على قول الثعالبي أن كلمة قالون رومية - بقوله : إن ذلك من قبيل الخلط عند القدماء في تسمية ما هو يوناني بالرومي (اللغة والنحو ص ٢٥١)

(٤) متن الحریده

(٣) الفهرست ١٨

الحافر على ما فيه من بداهة وبداية ، وما عند أبي الأسود من حدة ذهنية ؟ فالأصل أن أبا الأسود قام بهذا العمل ابتداء ، وابتدعه — بين المسلمين — ابتداء ، ما لم يهتم على غير ذلك دليل يعتمد عليه في التأويل والتعليل . . والله أعلم .
ومها يكن من أمر فان أبا الأسود قد وضع علم النحو ، واستخلفه ابن عباس على البصرة ^(١) ، وظل بها يلقي تعاليمه إلى أن لقي ربه سنة (٥٦٩ هـ) ^(٢) وقد أخذ عنه عنبة الفيل ونصر بن عاصم الليثي (٥٨٩ هـ) ويحيى بن يعمر (٥١٢٨ هـ) هم رأس المدرسة البصرية في النحو ، وتظاهر الروايات على أن أول كوفي وضع كتاباً في النحو هو أبو جعفر الرواسي بعد نحو مائة عام من تأسيس المدرسة البصرية ، ولذلك عد الرواسي رأس المدرسة الكوفية ، ويتتابع تلاميذ كل من أبي الأسود الدؤلي — وأبي جعفر الرواسي ، على النحو الذي تذكره كتب الطبقات ^(٣) .

وكان لكل مدرسة طابع خاص في تناول الدراسات النحوية ، بما كان سبباً في اشتداد التنافس بين المدرستين ، ويرجع الخلاف بينهما إلى أن قواعد البصريين عامة. يندرج تحتها معظم الشواهد العربية ، وقد أمكنهم ذلك باستقراء هذه الشواهد والأمثلة وأساليب العرب ، ثم أصدروا أحكامهم ^(٤) على الأعم الأغلب ، وأما ما عدا ذلك من المسائل فأما أن يؤولوه حتى يوافق مذهبهم ، ولما ألا يعتدوا به فلا يقيسوا عليه بل يحكموا عليه بالشدوذ ، وهذه نزعة البصريين من قديم ^(٥) . أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالشواهد الفردية ، وإن لم يرد غيرها في كلام العرب ويقيسون عليها ، فإذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادراً في كلام جعلوه باباً ^(٦) ، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه ^(٧) :
اجتمع ثعلب والمبرد في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر فسألهما عن قوله (عز وجل) :
« إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم : كم فيه لغة ؟ » قال المبرد : « قلت ، برآء على مثال كرماء وبرآء على مثال كرام ، فقال ثعلب : وبرآء أيها الأمير : فقال : « ما تقول يا محمد : فقلت : — والقائل المبرد — « أيها الأمير : سله من أين ؟ » قال : « من أين قلت ؟ »

(٢) نزعة الألباء ص ٦

(٤) انظر الاقتراح ص ١٧

(٦) المص ٤٥/١

(١) طبقات الزبيدي ١٧

(٣) ضحى الإسلام ٢٨٤/٢

(٥) انظر طبقات الزبيدي ٤٤، ١٥

(٧) الاقتراح ص ٨٤

قال — والقائل ثعلب : حدثني سلية عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : « ألا في السورة أنتن : تريد ألا في السورة فطرحتم الهمزة ، فأخذ المبرد يأتي بالحجة تلو الحجة ، وبالدليل بعد الدليل ، وكان آخر ما قال : لا يترك كتاب الله ، واجماع العرب لقول أعرابية رعناء^(١) ، ، وفي هذه المحاجة دليل على منهج البصريين في اعتدادهم بالأعم الأغلب يجرى على السنة العرب ، ويتفشى لغتهم ، كما هي دليل على أخذ الكوفيين بالشواهد الفردية .

والكوفيين في قياسهم على الشاذ سند من أشياخ البصريين ومتقدميهم ، حدث علي بن محمد بن سليمان الهاشمي عن أبيه قال : قلت لعيسى بن عمر — يوما خبرني عن هذا الذي وضعت أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا ، قال : قلت : فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به ، أترأه مخطئاً ؟ قال : لا^(٢) .

* * *

وقد كان نتيجة ذلك أن بدا نحو البصريين صارما حازما يقل فيه التجويز على حين يكثر التجويز ظاهراً عند الكوفيين ، فيه كثير من الترخص والاباحة ، فيجوز عندهم أن يجمع العلم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً جمع المذكر السالم^(٣) ، كما يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن^(٤) ، ويجوز تقديم معمول خبر ما الحجازية على نفسها^(٥) ويتعجب من السواد والبياض^(٦) ويجوز العطف على موضع أن قبل تمام الخبر^(٧) وهكذا وهكذا . . . ويمتنع ذلك كله عند البصريين . والكوفيون مع تجويزهم القليل يستحبون الكثير ، ولذلك كان الفراء يقول : « لست أستحب ذلك لقلته^(٨) » ، يشير إلى الجمع بين صيغة الأفعال والباء في قوله تعالى : « ويذهب بالابصار » .

ويظهر أن الكوفيين أرادوا — وهم مؤدبو الخلفاء^(٩) وأولادهم أن ييسروا على هؤلاء في الدراسات النحوية بتصنويب ما يجرى على ألسنتهم من التعبيرات التي تخضع لقاعدة طردها الكوفيون ، وقاسوا عليها ، فيسروا وأصحوا ، واطرد عنهم

(١) مجالس اللغويين والنحاة لوجه رقم ٤٥ نسخه مصوره عن شهيد علي باستانبول

(٢) طبقات الزبيدي ٤١ (٣) الانصاف ٢٦/١ (٤) الانصاف ٩٩/١

(٥) الانصاف ١١١/١ (٦) المصدر السابق ص ٩٥ (٧) الانصاف ١١٩/١

(٨) معاني القرآن ١٩

(٩) كان الكسائي مؤدب الرشيد ، وكان الفراء مؤدباً للأمين والمأمون .

ما عده البصريون شاذاً لا يقاس عليه ، وكان طابعهم في عمومته تجويز ما لم يجوزه مقابلوهم من البصريين ^(١) .

قال الاستاذ دى بور : « جعل نحاة البصرة للقياس شأناً كبيراً في الأحكام المتعلقة بالنحو ، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمور كثيرة تشذ عن القياس ، ولهذا سمي نحاة البصرة « أهل المنطق » ، تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة ^(٢) . وهاجم ابن درستويه — وهو من أصحاب أبي العباس المبرد — الكسائي إمام الكوفيين في النحو فقال : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ^(٣) .

* * *

كان البصريون يتحرون أن تكون شواهدهم مسموعة من العرب الخالص ، وساعدهم على ذلك قرب البادية منهم ، وفيها المبرد مجتمع الفصحاء ، وفيها معلون من الأعراب كأبي مالك عمرو بن كركرة ^(٤) والوحشى أبي ثروان العكلى ^(٥) ، ومنها وافدون على البصريين كأبي البيداء الرياحي ^(٦) ، وأبي الجاموس ثور ابن يزيد ^(٧) الذي كان يفد البصرة على آل سليمان بن علي ، وشييل بن عرعة الضبعي ^(٨) وأبو عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى .

أما الكوفيون فما كانوا يتحرون شيئاً من ذلك ، أثراً لبعد الكوفة عن هؤلاء الأعراب المتبدين ، وقد جاء في كتاب التكملة لأبي على الفارسي : قال الفراء : كان النحويون يقولون امرأة فاذا أدخلوا الألف واللام قالوا المرأة وهو وجهه الكلام ، قال وقد سمعتها بالألف واللام الا امرأة . . وعلق على ذلك الفارسي بما يظهر مذهب البصريين في الاعتماد على الكثرة والفصحاء — قال — : ولعل هذا الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً لأن قول الأكثر على خلافه ^(٩) . وقد أخذ الكسائي فيما — فيما أخذ — عن أعراب الحطمية النازلين بقطر بل — فلما ناظر

(١) انظر الانصاف ١/١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٦٠ ، ١٧٦ مثلاً و ٢/٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠

٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٩ مثلاً

(٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٨ (٣) بقية الوعاء ص ٣٣٦

(٤) فهرست ابن النديم ص ٦٦ (٥) المصدر السابق ص ٦٩

(٦) المصدر السابق ص ٣٦ (٧) الفهرست ص ٦٧

(٨) المصدر السابق ص ٦٨ (٩) التكملة ١٢١

سيبويه استشهد — أى الكسائي — بلغتهم ، فقال أبو محمد اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
فجاء أقوام يقيسونه على لغى أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل فى نقص ما به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائي وأصحابه يرقون فى النحو إلى أسفل^(١)

وكان أبو زيد يقول : فيما يروى ياقوت : « قدم علينا الكسائي البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم صار إلى بغداد فلقى أعراب الخطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللعن . فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله^(٢) . »

وكان البصريون يعتزون بأنهم أخذوا اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع على حين أخذها الكوفيون عن أهل السواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشواريز^(٣) جمع شيراز وهو اللبن الرائب

وقد أورد ابن جنى باباً فى كتابه الخصائص فى أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر^(٤) .

* * *

وقد شاعت المذاهب الفلسفية فى البصرة ، وطغى منهج أصحاب الكلام فى بيناتها الدراسية ، على خلاف من الكوفة فى ذلك ، ومن هنا كان فى نحو البصريين تعليل وفلسفة ، وفى نحاتها قدرة على الجدل والقياس ، وقف أعرابى على مجلس الاخفش ، فسمع كلام أهله فى النحو ، وما يدخل معه ، فحار وعجب ، وأطرق ووسوس ، فقال الاخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال : « تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا^(٥) »

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٢٦

(٢) معجم الادباء : ١٨٢/١٣ (٣) انظر أخبار النحويين البصريين ترجمة الرياشى

(٤) الاقتراح للسيوطى ص ٣٢

(٥) الامتاع ١٣٩/٢ ويظهر أن الاعرابي قد أصابه طائف من هذه الفلسفة فأخرج كلامه

مخرج الفلاسفة (شلبى)

وقد نشأ ابن المقفع بالبصرة^(١) ، وكان صديقاً حميماً للخليل بن أحمد ، وكان في الخليل بن أحمد النحوى البصرى ذكاء نادر يستطيع به أن يهضم الأبحاث المنطقية واللغوية التي ينقلها ابن المقفع من الفهلوية^(٢) وربما كان ذلك يمت بسبب إلى مارووا عنه من أنه كان الغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليقه^(٣) .

وقد ظلت المدرسة البصرية تجرى على هذا السنن من الأخذ بالمنطق ، واستخدام القياس ، والتعليقات الفلسفية حتى وصلت في ذلك إلى الحد الذي يبدو فيما دار بين المبرد البصرى ، وثلعب النحوى في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر : . سأل المبرد ثعلباً عن همزة بين بين أساكنة هي أم متحركة ؟ قال ثعلب : لا ساكنة ولا متحركة ، يريد أن حركتها روم . فقال المبرد : قوله : لا ساكنة ، قد أقر أنها متحركة ، وقوله . لا متحركة ، قد أقر أنها ساكنة فهي ساكنة لا ساكنة ، ومتحركة لا متحركة^(٤) . وفي ذلك صورة من الجدل الفلسفى والأسلوب العقلى الذى شاع عند النحاة البصريين . وكان ثعلب ذا فقل عن الفراء والكسائى ، فاذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء^(٥) . وانتقلت حدود المناطق إلى النحويين ، وهذا الزجاجى من مدرسة المبرد يحدد الاسم فيقول : الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقعاً فى حيز الفاعل والمفعول به ، هذا الحد داخل فى مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا فى كلام العرب لأننا له نقصد وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً ، خارجاً عن أوضاع النحوقالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ؛ وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين^(٦) .

وقد تبين لى أن الكوفيين يعتدون بالقراءات ، ويبنون قواعدهم عليها ، على

(١) ضحى الإسلام : ٢٠٤/١ (٢) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٣٩

(٣) قرمة الالباء ص ٣١

(٤) مجالس اللغويين والنحاة لوحة رقم ٥٥ نسخة مصورة عن شهيد على باستانبول

(٥) انباء الرواة : ١٤٤/١

(٦) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦ ب

حين أن البصريين وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم — ولو بالتأويل — قبلوه ، وما لم يوافق رفضوه ، بل ربما حكموا على القراءة بالوهى ، وعلى القارئ بالوهم^(١) .
وكان الفراء يقول : « والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر »^(٢) ،
« والاجتماع من قراءة الفراء أحب إلى »^(٣) ، وربما اقتضى منهج هذا البحث العود إلى هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجئه لأعود إليه بعد حين .

* * *

وقد احتفظت المدرستان بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث أو وسط القرن الرابع وحينئذ أصبحتا مختلطتين في المدرسة الجديدة : في بغداد .
وقد توفر ابن قتيبة — وهو نحوي بصرى — بعد انسحابه من القضاء في الدينور على التدريس ببغداد إلى أن مات سنة ٢٧٦ هـ وكان يميل إلى خط تعاليه بنظريات منقولة من الكوفيين^(٤) .

ويعد المبرد البصرى (٢٨٥ هـ) ، وثلعب الكوفى (٢٩١ هـ) آخر ممثلي للمدرستين .
وقد سكن هذان العالمان المتنافسان بغداد ، كما اشتركا في تأديب الشاعر الأمير ابن المعتز ، وقد سمع الناس محاضرات كلا الاستاذين ، وكانت اندماج تعاليم المدرستين في الجيل التالى من النحويين الذين أسسوا مدرسة بغداد^(٥) .

واحتفظت المدرسة البصرية بتعاليمها إلى أواسط القرن الرابع ؛ لأن ابن دريد الذى عاصر المبرد لمدة اثنين وستين عاما ظل حيا حتى ٣٢١ هـ ، وباستثناء هذا المعمر الذى كان البقية الباقية من مدرسة البصرة فان من خلف المبرد وثلعب يسمون بالبغداديين كأبي بكر بن السراج ومبرمان ، لا لأنهم سكنوا وحاضروا في بغداد ، ولكنهم هناك لقنوا مذهباً جديداً مزيجاً من تعاليم المدرستين القديمتين من تفاوت منهم في النزوع إلى إحداها دون الأخرى^(٦) .

(١) انظر مسألة ٦٠ من الانصاف (٢) معاني القرآن ص ١٤ ط (دار الكتب)

(٣) معاني القرآن ورقة ١٩٤ (٤) الفهرست لابن النديم ص ١١٠

(٥) مقدمة ١١ ARABIC GRAMMER BY HOWELL. VOL. I. P.

(٦) المصدر السابق VOL. I. P. 16

وأرى أن هذا الذي يقول Howell وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هناك مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد متميزة عن المدرستين البصرية والكوفية لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات . ثم هو لا يتفق كذلك مع نصوص العلماء الأقدمين .

فابن النديم لا يسمى من خلطوا بين المذهبين بغداديين^(١) .
والزبيدي في طبقاته يذكر في كتابه النحاة واللغويين من البصريين والكوفيين والمصريين والقرويين (الأفريقيين) والاندلسيين ولا يزيد^(٢) .

وأما نصوص العلماء الأقدمين فإن أبا علي الفارسي حيناً يسمى الكوفيين باسمهم هذا وحيناً يطلق عليهم البغداديين ، وقد ناقش البغداديين في إجازتهم جمع طلحة بالواو والنون ومعروف أنهم الكوفيون هم الذين يجيزون ذلك، وقال : « ومن كلام أهل بغداد : الكسائي والفراء نحن جئناك به »^(٣) ،

وجاء في تهذيب التهذيب : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس »^(٤) ،

وقال ابن جني وقد رأى رأى الكوفيين مطلقاً عليهم البغداديين ولا قرابة بيني وبين البصريين ولكها بيني وبين الحق والحمد لله (أنظر المحتسب سورة آل عمران) « وإن يمسسك قرح »^(٥) .

بل ربما توسع العلماء في زمن أبي علي فأطلقوا لفظ العراقيين على الكسائي والفراء والآخر^(٦) .

فالقول بأن ابن السراج ومبرمان يمثلان المدرسة البغدادية كما يذهب إليه Howell مردود ، ويشهد على رده كذلك أن الزبيدي — وهو معاصرهما — يجعلهما من البصريين^(٧) وكذلك يفعل ابن النديم^(٨) .

ولإذن فلم تكن هناك — فيما أرى — مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها ، غاية ما في الأمر أن رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية ، فأووا رأياً

(١) انظر الفهرست ١١٥-١٢٩

(٢) انظر فهرست طبقات الزبيدي ٣٤٣-٣٥٧

(٣) انظر الحجة : ٩٢/١ نسخة مراد ملا (٤) انظر تهذيب التهذيب ٢١٢/١١

(٥) وانظر الخصائص : ٤٠٩/١

(٦) انظر تهذيب اللغة للأزهري نسخة مصورة بجمع اللغة العربية رقم ٦٢٦ لغة : ٣

(٧) انظر طبقات الزبيدي ١٢٢-١٢٥ (٨) انظر الفهرست : ٨٩-٩٢

من هذه ورأيا من الأخرى وإن كانوا في مذهبهم الأصلي يميلون إلى هذه أو يميلون إلى تلك فيكونون بصريين أو كوفيين حسب . فابن كيسان يحفظ المذهبين لأنه أخذ عن المبرد وثلث^(١)، وكان ميله إلى البصريين أكثر^(٢)، وكذلك كان ابن قتيبة^(٣) . وابن شقير شديد التعصب مع الكوفيين مع اعتقاده مذهب البصريين^(٤) وأبو علي نفسه أحد هؤلاء فعلى الرغم من نزعة التي تميل به إلى البصرية كان يرى رأى الكوفيين في بعض المسائل النحوية ، وقد أعطيت مذهبه فضل بيان في بعض فصول هذا البحث فليراجع هناك .

(ب) معالم نشاط النحويين منذ عهد أبي الأسود حتى أبي على الفارسي ، منذ أن توفي الرسول (ﷺ) ، وانتهى الأخذ عنه بوفاته ، والنحويون الأولون — الذين كانوا قراء — نصبوا أنفسهم رقباء على لحون القراء ، وتتابع النحاة بعد أبي الأسود يستمعون إلى القراء ، ويرقبون القارئ ، ويذهبون إلى لحن اللاحنين ، ويمكن لهم من هذه الرقابة أن مجالها ذو شأن عظيم : ذلك هو القرآن الكريم ، واللحن فيه أبعد أثراً ، وأشد خطراً ، وأبشع نكراً ، نعم ! بدأت الرقابة منذ أبي الأسود . وقد علينا ما كان من الأمر عندما سمع قارئاً يقرأ : « إن الله يرى من المشركين ورسوله » بكسر اللام^(٥) ، ودفع النحاة الأولين إلى هذه السيطرة — كذلك — أن لكل منهم عملاً قرآنياً مذكوراً به ، مشهوراً عنه ، إلى جانب جلوس كل منهم للقراء يؤخذ عنه ، ويعرض عليه : فأبو الأسود الدؤلي ينقط المصحف^(٦) ، ونصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ)^(٧) يسأله الججاج أن يضع للحروف المتشابهة علامات ، وينهض نصر بهذه المهمة ، فيضع النقط أفراداً وأزواجاً ، ويخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف^(٨) ويروي أبو عمرو أن نصراً هو الذي خمس المصاحف وعشرها^(٩) . ونصر هذا هو الذي حدث عنه خالد الحذاء ، قال : « سألت نصر بن عاصم كيف تقرأ : « قل

(١) حاشية الأمير على المفنى ١/٦٠ وانظر نزهة الالباء ١٦٢

(٢) انظر طبقات الزبيدي ١٧١ (٣) انظر الفهرست ١١٥

(٤) الإيضاح للزجاجي : ٢٠ (١) (٥) نزهة الالباء ٦

(٦) طبقات الزبيدي ١٣ (٧) نزهة الالباء ٩٠

(٨) التصحيف والتعريف لأبي أحمد العسكري ١٠ (٩) كتاب النقط ١٣٣

هو الله أحد الله الصمد ، فلم ينون ، فأخبرته أن عروة ينون فقال : « بثسما قال ، وهو للبئس أهل ، فأخبرت عبد الله بن أبي اسحق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات ^(١) . ولم يكن النحاة الأولون يردون القراءات المخالفة للعربية فحسب ، بل كان اشتغالهم بالقراءة والاقراء داعياً إلى رد كل قراءة لم ترد عن الرسول وإن كانت جائزة في العربية ، وكان لهم في هذا الباب نشاط مذكور ؛ كان الحجاج يلحن ^(٢) ، يأخذ يحيى بن يعمر النحوى على الحجاج لحنه ، ويحتفظ به فيما بينه وبين نفسه إذ تمنعه سطوه الحجاج أن يصرح بما أخلى ، لكن الحجاج يسأله ، فيرتفع به يحيى عن اللحن ، ويقول : « الأمير أفصح من ذلك ! ! ثم يعزم عليه الحجاج فيقول : « نعم : ، وفي كتاب الله تعالى . . . قرأت : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم . . . أحب إليكم ^(٣) ، فرفعت أحب وهو منصوب ^(٤) ، وعبارة الزبيدي في طبقاته : « والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان ^(٥) ، (فلئن صح أن هذا التوجيه بعبارته صدر عن يحيى ، ولم يكن للرواة تزيد فيه — إن ذلك دليل على وجود المصطلحات النحوية في ذلك الوقت المبكر إذ توفي يحيى سنة ٩٠ هـ ^(٦) وهو يحبه القائلين بأن النحو من وضع عبد الله بن أبي اسحق المتوفى (١١٧ هـ) ، وقد سبق يحيى عبد الله في الدراسات النحوية ^(٧) ، فقد عد الزبيدي ابن أبي اسحق في الطبقة الثالثة ^(٨) ، على حين عد يحيى في الطبقة الثانية ^(٩) .

وتلحين يحيى الحجاج من حيث الرواية ، لأنه لم يرو إلا النصب ^(١٠) والرفع مخالف لاجماع القراء النقلة . وإلا فهو جائز في علم العربية ^(١١) . على أن يضمن في كان ضمير الشأن ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر وتكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر كان .

(١) طبقات الزبيدي ٢١

(٢) البيان والتبيين : ١٧٤/٢ (٣) سورة التوبة آية ٢٤

(٤) نزهة الألباء ١٠ وينظر تخرج الحجاج من اللحن (طبقات الزبيدي ٢٢) وتعليل هذا التخرج وتحليله (سيويه امام النحاة • على النجدي ناصف •) .

(٥) طبقات الزبيدي ٢٢ (٦) انظر طبقات القراء : ٢٨١/٢

(٧) نزهة الألباء ١٣ (٨) طبقات الزبيدي ٢٥

(٩) طبقات الزبيدي ٢٢ (١٠) النهر الماد من البحر : ٢٢/٥

(١١) البحر المحيط : ٢٢/٥

ويحيى بن يعمر يذكر بعمل قرآني ، روى البخاري في تاريخه عن شيوخه :
أن أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر^(١) ، وقالوا : « وكان لابن سيرين مصحف
منقوط نقطه يحيى بن يعمر^(٢) كذلك روى أبو عمرو الداني^(٣) .

والمشتغلون بالإعراب يقولون لمحمد بن سليمان — وإلى البصرة
(ت ١٧٣ هـ^(٤)) — في قراءته : « إن الله وملائكته يصلون ، برفع الملائكة ،
فيقول : « خرجوا لها وجهاً ، ولم يكن يدع الرفع^(٥) » .

وموقف محمد بن سليمان هنا يخالف موقف الحجاج ، فابن سليمان متمسك بما يقرأ ،
لا يتخرج منه ، ويصر عليه ، ولا يحيد عنه ، ولا يسمع ما يقال فيه ، وربما كان
ذلك من ابن سليمان لأن قراءته لها صلة بما روى من الآثار ، وذات وجه يعطيه من
مذاهب القراء ، على أنه كان بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صداقة ظهرت في
زيارة أبي عمرو له سنة ١٥٤ هـ^(٦) ، وقد رويت قراءة الرفع في هذه الآية عن أبي
عمرو^(٧) ، وفيه أن الذي روى هذه القراءة عن أبي عمرو : ابن عباس وعبد الوارث ،
ولم أجد فيمن روى عن أبي عمرو من اسمه : ابن عباس ، ولعلها تحريف ،
وصحتها العباس^(٨) .

وكان إلى جانب هذه الرقابة ، جدل على التوجيه الإعرابي بين القراء النحاة
أنفسهم ، فقد كان عيسى بن عمر يقرأ : « هؤلاء بناتى هن أطهر لكم ، بنصب أطهر ،
وينكرها أبو عمرو عليه ، وكانا يقرآن : « يا جبال أوبى معه والطير ، ويختلفان
في التأويل^(٩) .

حتى إذا كان سيبويه رأينا قدراً صالحاً من الروايات المختلفة للقراءات ،

(١) طبقات القراء : ٣٨١/٢ (٢) طبقات الزبيدي : ٢٢

(٣) كتاب النقط : ١٣٢ (وربما كان يحيى بن يعمر يقوم بنقط المصاحف لمن أراد من
الناس ، كما فعل لابن سيرين ، وكما تدل عليه عبارة الزبيدي السابقة ، وأما نقط نصر بن عاصم
فربما كان خاصاً بجهة رسمية يمثلها الحجاج) .

(٤) شذرات الذهب : ٢٨٢/١ (٥) البيان والتبيين : ٢٣٩/١

(٦) طبقات الزبيدي : ٣١ (٧) انظر البحر المحيط : ٢٤٨/٧

(٨) انظر طبقات القراء : ٢٩٠/١ (٩) طبقات الزبيدي : ٣٦

وتوجيه سيبويه وشيوخه النحاة من قبله لها، وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل في مكان آخر لمناسبة أخرى (١) .

ثم تجرى مناقشات حول القراءات بين الكسائي وحمزة (٢) ، وتؤلف كتب في معاني القرآن يكون فيها للقراءات وتوجيهها نصيب كمعاني القرآن للفراء ، وللزجاج ، وللنحاس . كما ألقت كتب للاحتجاج على النحو الذي بينت في فصل آخر ، ويكون من بين هؤلاء المشتركين في النشاط النحوي من حيث الاحتجاج ، والتحدث حول معاني القرآن — أبو علي الفارسي في كتابه : الحجة . . .

* * *

وظاهرة أخرى يتجلى فيها نشاط النحويين ، تلك هي مؤلفاتهم التي تركوها ، ولهذه المؤلفات قيمة في رصد التطور النحوي ، والتعرف على المراحل التي سار فيها نشاط النحويين في التأليف ، ثم هي لها دلالة أخرى فيما تعطيه هذه الكتب مؤلفيها من شهرة وذبوع ، وإنما شهرة العالم كما يقول أبو الطيب اللغوي بمصنفاته والرواية عنه (٣) .

ولا يسع الباحث أن ينكر ما كان لأبي الأسود الدؤلي من باكورة في هذا النشاط ، وما يؤثر عن أبي الأسود يعد بذرة تعهد بها النحاة من بعده ، ورعوها حق رعايتها حتى صار على يد إمام النحاة — شجرة وارفة الظلال ، ممتدة الفروع ، غنية بالثمار .

هذا وأود أن أنبه إلى أن التعرف على نشاط النحويين التأليفي في دقة أو ما يقرب منها أمر عسير ، فقد طواه الزمن الغابر فيما طوى ، ويكفي أن نقبين المعالم الكبرى لهذا النشاط :

ولعل أول ما عرف من نشاط في هذا المجال — هذه الأوراق الأربعة التي وجدها ابن النديم في خزانة ابن أبي بكرة : إذ يقول ابن النديم « رأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته : « وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه في كلام في الفاعل ، والمفعول من أبي الأسود (رحمه الله عليه) بخط يحيى

(١) انظر ص ١٥٨-١٦٤ من هذا البحث

(٢) نزعة الألباء : ٤٤ (٣) طبقات النحويين : ١٣٨

ابن يعمر وثبت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوى ، وتحت هذا خط
النضر بن شميل ^(١) .

ويعقب أبو الاسود ولداً اسمه (عطاء) كان عالماً بالنحو والعربية فيما يقول
القفطى ، وهو الذى اتفق بعد موت أبيه مع يحيى بن يعمر على بسط النحو ، وتعيين
أبوابه ، وبعج مقاييسه ، ولما استوفى هو ويحيى بن يعمر جزءاً وفيراً من أبواب
النحو نسب بعض الرواة اليهما أنهما أول من وضع هذا النوع ^(٢) .

وقد ورد فى كلام على بن محمد الهاشمى عن أبيه أنه سعى ما تركه أبو الاسود من
الأوراق الأربع — كتاباً ، حتى كانت عبارته كما رواها الزبيدى فى طبقاته : « وضع
— أى أبو الاسود — باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه ، فزاد فى ذلك الكتاب ،
رجل من بنى ليث أبواباً ، ثم نظر فاذا كلام العرب ما لا يدخل فيه ،
فأقصر عنه ^(٣) » .

وإذن فقد تسلم تراث أبى الاسود ذلك الرجل الليثى ، فمن هو ؟ يحيى بن يعمر
هو ؟ وهو أحد الآخذين عن أبى الاسود ^(٤) ، وقد كان عداؤه فى بنى ليث ^(٥)
ابن كنانة ^(٦) ؟ ثم هو الذى كتب الأوراق التى وجدها ابن النديم ^(٧) ،
أم نصر بن عاصم الليثى ؟ لا شك فى أنه نصر بن عاصم الليثى لأميرين :

أولهما : نسبته صراحة إلى بنى ليث ، أما يحيى بن يعمر فهو عدوانى منسوب إلى
بنى ليث بالولاء ، فقد كان كما يقول الزبيدى فى الطبقات نقلاً عن أبى حاتم السجستانى
حليفاً لبنى ليث ^(٨) .

وآخرهما : أن ما أورده ياقوت فى معجمه عن نصر بن عاصم ، ونقله السيوطى
يرشح هذا الترجيح ، فقد أوردا فى الحديث عن نصر أن له كتاباً فى العربية ^(٩) .

ولم تذكر كتب التراجم — فيما استقصيت أن ليحيى كتاباً فى العربية .
وقد كان لكتاب نصر دلالة فى تاريخ النشاط النحوى ، ذلك لأنه يعد محاولة
طبيعية تلت محاولة أبى الاسود فى ورقاته الأربع ، ومحاولة عطاء بن أبى الاسود

(١) الفهرست ٦١ (٢) إنباه الرواه : ٣٨١/٢

(٣) طبقات الزبيدى : ١٥ (٤) الفهرست ٦٢

(٥) طبقات الزبيدى : ٢٢ (٦) الفهرست ٦٢

(٧) انظر الفهرست ٦١ (٨) طبقات الزبيدى : ٢٣

(٩) بنية الوعاة : ٤٠٣ ، معجم الأدباء : ٢٢٤/١٩

ويحيى بن يعمر ، وسبقت محاولة عيسى بن عمر في كتابيه الإكمال ، والجامع ، فنصر بن عاصم يزيد أبواباً على الفاعل والمفعول ، ولكنه ينظر فيجد استقراءه ناقصاً فيقصر ^(١) ، ثم يكون عيسى بن عمر فيضع كتابيه الإكمال والجامع ^(٢) ويريح بهما من النظر والقياس ^(٣) ، ويتلافى نقص نصر بن عاصم في كتابه بأن يضع قواعده على الأكثر ، ويسمى الأخرى لغات ^(٤) ، وعيسى بن عمر أخذ عن عبد الله بن أبي اسحق الذي يعج النحو ، ومد القياس فيما يقول ابن سلام ^(٥) .

وبعمل عيسى تم المراحل التي تقتضيها سنة النشو والارتقاء والتدرج الذي تدعو إليه طبيعة الأشياء ، وتتلخص هذه المراحل فيما يأتي :

أولاً — أبو الأسود له ورقات ^(٦) تمثل النشاط البدائي في التأليف النحوي .
ثانياً — ونصر بن عاصم يضع في العربية كتاباً ^(٧) ، ولكنه لا يستقصى في الاستقراء ^(٨) .

ثالثاً — وعبد الله بن أبي اسحق يعج النحو ، ويمد القياس ^(٩) ، ومعنى هذا أن استقراءه أكثر شمولاً من استقراء الذين سبقوه .

رابعاً — وعيسى بن عمر يضع قواعده على الأكثر من كلام العرب ، يوحى اسم كتابه الإكمال بتدارك فائت ، وتمام ناقص كما يوحى اسم كتابه «الجامع» بضم أشتات ، واستيعاب شوارد ^(١٠) ، فيكون بذلك أول من بلغ غايته في كتاب النحو ^(١١) ، ويقدر المؤرخون عمله ، ويبالغون فيما قام به من استقصاء فيقولون : أنه أراح من النظر والاستقراء ^(١٢) .

وهذه المراحل كما ترى — أخذ بعضها بحجز بعض ، وكل حلقة امتداد للحلقة السابقة ومكملة يقصها ، وزائدة عليها ، وجميعها موصول السبب بعمل أبي الأسود ، ولئن لم يأخذ عيسى بن عمر عن ابن الأسود إنه أخذ عن أخذ عنه ^(١٣) ، ثم إنه

(١) طبقات الزبيدي : ١٥ (٢) الفهرست ٦٣

(٣) طبقات الزبيدي : ٣٧ (٤) طبقات الزبيدي : ١٥

(٥) مقدمة طبقات ابن سلام ، طبقات الزبيدي ١٥

(٦) الفهرست ٦١ (٧) معجم الأدباء : ٢٢٤/١٩ والباقية ٤٠٣

(٨) انظر طبقات الزبيدي : ١٥ (٩) طبقات الزبيدي : ٢٥

(١٠) سيبويه امام النحاة : ١٣٣ (١١) طبقات : ١٥

(١٢) انظر طبقات الزبيدي : ٣٧ (١٣) انظر الفهرست ٦٢

كان ذا صلة روحية به ، ويفرم برواية الأحاديث عنه ^(١) ، كما كان مولعاً بترديد شعره كما يروى الأصمعي ^(٢) . فالمؤرخون يكادون يجمعون على أن لأبي الأسود في ذلك النشاط — السبق والتقدم ^(٣) ، ثم وصل ما أصَّل أبو الأسود التالون له ، الآخذون عنه . وكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل ^(٤) . ويؤخذ بما يذكر المؤرخون أن هذه الآثار التي تركها أبو الأسود في ورقاته ، ونصر ابن عاصم في كتابه قد فقدت ^(٥) ، وذلك ما يشير إليه أيضاً قول الخليل يذكر عيسى وكتابه :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال، وهذا جامع وهما للناس شمس وقر ^(٦)
وهما بابان صاراً حكمة وأراحا من قياس ونظر ^(٧)

والبيت الأول يدل على أن النحو كان له وجود متميز ، وقد بطل كله بما أحدث عيسى ، والمقصود ببطلان النحو — ذهابه ذهاباً لا يستطاع معه الظفر به ، وأن ما سبقهما من مسائل نحوية ضاع فيما طواه التاريخ ، وهذا المعنى يدل عليه الاستعمال اللغوي للكلمة ^(٨) ، واعتبر ذلك بقول الليث بن المظفر : « كنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : « لو أن إنساناً قصد وألف حروف ألف وباء وتاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ، قال الليث : « فجعلت أستفهم ويصف لي ، ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً ، ثم اعتل ، وحججت ، فما زلت مشفقاً عليه وخشيت أن يموت في علته فيبطل ما كان يشرحه لي . . الخ ^(٩) »

ومهما يكن من أمر فإن الخليل — على ما يبدو من البيتين — قد انتفع

-
- (١) انظر طبقات الزبيدي : ١٧ (٢) انظر طبقات الزبيدي : ١٩
(٣) انظر طبقات الشعراء لابن سلام ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، مراتب النحويين
البصريين للسيرافي والفهرست والبصائر : ١٨١/١
(٤) طبقات الزبيدي ٢ (٥) الفهرست ٦١
(٦) الفهرست ٦٣ (٧) طبقات الزبيدي ٣٧
(٨) القاموس مادة بطل (٩) الفهرست ٦٥

بكتابي عيسى بن عمر (ت ١٥٩ هـ) ^(١) الذي أخذ الخليل ^(٢) عنه ، وإن كان هذان الكتابان قد فقدوا كما يقول ابن الدليم مذ المدة الطويلة : ولم يقع إلى أحد علمناه ، ولا خبر أحد أنه رآهما ، ^(٣) .

وقد قصدت قصدا إلى الحديث عن تمثيز النحو ، واستكمال أدواته عند عيسى ابن عمر الثقفى الضرير مولى خالد بن الوليد ^(٤) ، ثم بطلان ما قبل ذلك منه ، وتسلم الخليل تراث عيسى — لانتقل إلى الحديث عن الكتاب ، كتاب سيويه — تليذ الخليل — وأنه لا يعد وثبة في تاريخ النحو ؛ بل هو حلقة من تلك الحلقات التي بدأت على ما ذكرت — على يد أبي الأسود ، وإن كان النحو قد بلغ أشده واستوى في الكتاب . ثم يقف النحو بعده عن النحو ، ولكن يأخذ سبيله بعد النضج إلى الاحتراق ، فينحدر في دركات الضمور ، وما أشبه الكتاب في تاريخ النحو بسن الأربعين في أعمار الناس ، فهي قمة الفتاء ، في ناحية منها صعود نحو الكمال ، وفي الأخرى هبوط نحو الاضمحلال ، وهي بين هاتين القمة الشاهقة على كل حال . ولو أردنا تقدير كتاب سيويه من حيث الأصالة أو اتباعه لغيره من السابقين ، لرأينا أنه ملئ بالنقول عن شيوخه : الخليل بن أحمد في كثرة ظاهرة بلغت مراتها اثنتين وعشرين وخمسمائة ، ثم يونس ، وجملة المروى عنه مائتان ، ثم أبو الخطاب الأخفش ، وأبو عمرو بن العلاء في جملة بين الأربعين والخمسين ، ومن بعد هؤلاء عيسى بن عمر في مرات تتجاوز العشرين ، وأبو زيد الأنصارى ، وهارون بن موسى ، وعبد الله بن أبي اسحق في قلة نادرة في كتابه الكبير ^(٥) . وهذه النقول الكثيرة تدفعني إلى فهم عبارة ثعلب فيها لا أتفق فيه مع الأستاذ على النجدي ناصف ^(٦) ، هذه العبارة ذكرها صاحب الفهرست إذ يقول : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب » : اجتمع على صنعة كتاب سيويه اثنان وأربعون إنسانا ، منهم سيويه ، والأصول والمسائل للخليل ، ^(٧) فليس المقصود من هذا العدد إلا الإشارة إلى هذه النقول المتعددة في كتاب سيويه ، وهذه النقول قد وثقها يونس بن حبيب فيما يذكره الزبيدي في الطبقات ^(٨) ، وإذا كان الخليل قد انفرد بالأصول والمسائل كما يقول

- (١) خزانة الأدب : ١١٤/١ (٢) أخبار النحويين للسيرافي : ٣١
(٣) الفهرست ٦٣ (٤) خزانة الأدب ١١٤/١ ط ١٣٤٧ المطبعة السلفية
(٥) انظر كتاب سيويه امام النحاة — على النجدي ناصف ص ٨٧-٩٨
(٦) المصدر السابق : ١٢٨ (٧) الفهرست ٦٧
(٨) انظر ٤٩ والأبواب في نزعة الألباء : ٣٩

ثعلب ، فما ذاك إلا لأن له نصيب الأسد من بين هؤلاء الذين نقل عنهم سيويه من الشيوخ ، وقد حدث نصر بن على الجهضمي قال : « لما أراد سيويه أن يؤلف كتابه قال لأبي : « تعال نحى علم الخليل ^(١) » ، وإذا كان سيويه من هؤلاء الذين اجتمعوا على صنعة الكتاب فما ذاك أيضا إلا لهذه التعليقات أو التعقيبات التي يتبعها ما ينقل عن الشيوخ شارحا ، ومقررا ، ومعالنا بالرأى حاسما جريئا كما يقول الأستاذ على النجدي ^(٢) ، وإذا كانت هذه النقول قد بلغت في جملتها ٨٥٨ وكان الكتاب بحزأيه قد بلغ تسعمائة وعشرين صفحة في طبعته المصرية ، فإن هؤلاء الشيوخ — ولا سيما الخليل ويونس — يكادون يطالعونك في كل صفحة من صفحات الكتاب ، وإليك مثالا يظهر هذا التعاقب في موالاة :

من الجزء الأول

الصفحة	المنقول عنهم من الشيوخ
٣٠٢	وزعم للخليل أنهم نصبوا المضاف
٣٠٤	وقال الخليل كأنهم لما أضافوه ردوه . . . وقال الخليل وسأله عن يازيد نفسه . . . قول يونس والمعنى . . . وقد زعم يونس أن أبا عمر كان يقوله . . . يازيد زيد الطويل
٢٠٥	أبو عمرو — الخليل ثلاث مرات
٣٠٦	الخليل
٣٠٧	الخليل مرتين
٣٠٩	الخليل
٣١٠	الخليل ثلاث مرات
٣١١	يونس — الخليل مرتين
٣١٣	عيسى بن عمر
٣١٤	يونس مرتين ، الخليل
٣١٥	الخليل مرتين
٣١٧	الخليل أربع مرات ، ويونس مرة

(١) طبقات الزبيدي : ٧٨ (٢) انظر سيويه امام النخاعة : ١٨٢

- ٣١٨ الخليل ويونس مرة
٣٢٠ كل من الخليل وأبي عمرو مرة^(١)

الجزء الثاني

- ٩٩ الخليل مرتين — أبوزيد مرة، وكذلك يونس
١٠٣ الخليل ثلاث مرات، أو الخطاب مرة
١٠٤ الخليل أربع مرات، ويونس مرة
١٠٧ يونس ثلاث مرات، وكل من الخليل، وأبي عمرو مرة
١١٠ كل من أبي الخطاب، وأبي زيد مرة، وكل من الخليل، ويونس ثلاث مرات
١١٣ الخليل مرتين كل من أبي عمر، ويونس مرة
١١٨ كل من الخليل، ويونس مرتين
١٢٢ يونس ثلاث مرات وكل من الخليل، وأبي عمرو مرة
١٢٦ يونس ثلاث مرات والخليل مرتين، وأبوزيد مرة
١٢٨ الخليل مرتين كل من يونس، وأبي الخطاب، وعيسى مرة^(٢)

ومثل هذه الموالاة الظاهرة تدفع إلى القول بأن سيدييه استعان بآخرين، على أن الأستاذ على النجدي أراد بتفسيره هذه العبارة أن يرفع الغمط الذي لحق سيدييه من ثعلب، ولعمري لقد بلغ فيما أورد من مناقشة موفقة ما أراد^(٣)

وأنا بتفسيرى ألتقى مع الأستاذ فيما قصد، وأقرر معه كذلك أن سيدييه — على الرغم من هذه النقول — لم يشأ أن ينمحي وجوده، أو تخفى شخصيته في الكتاب، فيكون مثله فيه كمثل النحلة الكاسية الدهوب، تجمع رحيق الأزهار والثمار من المزارع والبساتين غير واعية لما تصنع، ولا مفضلة فيه إلا بالجمع والادخار^(٣)

(١) ملخصة من جذاذات تفضل باطلاعى عليها الأستاذ على النجدي خاصة بمسودات بحثه في سيدييه.

(٢) ملخصة من جذاذات تفضل باعارتها إياي الأستاذ على النجدي خاصة بمسودات بحثه في سيدييه امام النعاة.

(٣) انظر سيدييه امام النعاة ص ١٢٨ - ١٣٠ (٤) المصدر نفسه ١٨٠

ومنذ أن ألف الكتاب ، يتخذ النحويون إماما ، يعدونه قرآنا^(١) ، ويعجبون به على اختلاف مذاهبهم : فالمازني البصري يستعظم أن يعمل أحد كتابا كبيرا بعد كتاب سيبويه^(٢) ، والمبرد - وهو بصري أيضاً - يسميه البحر تعظيما^(٣) ، والفراء الكوفي يكون في ميراثه الكتاب وهي النسخة التي أهداها الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك^(٤) ، وقد كانت بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي^(٥) .

وقد وجد تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها فيما حكاه أحمد أبو جعفر النحاس^(٦) ، فلا غرو إذن أن دارت دراساتهم حوله ، وتركز نشاط النحويين فيه ، يشرحونه ويلقون عليه ، ويمهدون له ، ويرتبون مسأله^(٧)

ويكون لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ) نشاط في هذا المجال ، ويقف قفو السابقين له من العلماء ، كالمازني (٢٤٧ هـ) والمبرد (٢٨٥ هـ) والزجاج (٣١١ هـ) والاختش (٣١٦ هـ) ويدير أبو على الفارسي حديثه في مسأله - غالباً - حول عبارات الكتاب والاحتجاج به ، والانتصار له على النحو الذي سأعرضه إن شاء الله^(٨)

وإن يكن هناك تقدم سجله النحويون بعد سيبويه فهو في تحويل فتاوى سيبويه إلى قواعد وقوانين ، ثم تلا ذلك الحديث عن العوامل فكانت كتب الأصول في النحو . قالوا : « ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج »^(٩) ، والتوسع في فلسفة النحو ، أو التعليل لمسأله ، وذلك أثر من آثار اصطباغ الحياة العلمية بالصبغة الفلسفية وذبوع مناهج المتكلمين والمناطق بين النحاة والباحثين ، وقد أورد أستاذنا في كتابه « سيبويه أمام النحاة » ما يجلي به الفرق بين المنهجين : منهج سيبويه ومنهج النحاة من بعده في هذه التعليلات^(١٠)

ومن هنا ألفت - بعد سيبويه غالباً - كتب تحمل أسماء العلل ، والعامل ، والقياس ، والمقاييس النحوية . . . الخ على النحو الذي بسطت في موضع آخر من هذا

(١) مراتب النحويين الورقة ١٠٦ (٢) الفهرست ٧٧

(٣) بنية الوعاة : ٣٦٦ (٤) تاريخ بغداد : ١٢/١٩٦

(٥) وفيات الأعيان : ٣/١٣٣ (٦) طبقات الزبيدي : ٧٣

(٧) انظر سيبويه امام النحاة ١٨٦-١٨٨ (٨) انظر الكلام عن هذه المسائل في موضعها

من هذا البحث (٩) نزهة الألباء : ١٦٩ (١٠) انظر ص ١٦٣-١٦٦

البحث^(١) . ويجرى أبو على الفارسي في هذا المضمار إلى أبعد الآماد فيمزج نحوه بمسائل النطق وبحوثه وقضاياها ، ويقضي في هذه الفلسفات والتعليلات سبعين عاماً^(٢) كما يقول تليذه ابن جنى ، وهكذا يتحول النحو من القطرة إلى الفطنة^(٣) ، وفي مقابسات أبي حيان - وهو معاصر لأبي على الفارسي - بحوث تعرض فيها لما بين النحو والمنطق من المناسبة^(٤) ولم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان^(٥) ، وفي الطبيعة وكيف هي عند أهل النحو واللغة^(٦) . وبعد أن أورد أبو حيان ثلاث مقابسات متصلات بالنحو والمنطق قال : « وبهذا يتبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث من النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً والنحو منطقياً^(٧) »

ولا يعني في هذا البحث الإشارة إلى أن هذه الموجة الفلسفية قد انحسرت على يد ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري^(٨) ، لأن ذلك خارج عن نطاق العصر الذي عاش فيه أبو على الفارسي ، والمهم تسجيل النشاط النحوي ، ومعاله الكبرى ، وما تحمله هذه المعالم من دلائل حتى أبو على ، لأمضى في درسه على نحو من التفصيل الدقيق .

كذلك كان من نشاط النحويين تهذيب ألفاظ السابقين ، وإزالة ما فيهما من الغموض والتعقيد^(٩) واختصار كتب الأقدمين تيسيراً على المتعلمين فكان هناك مختصر الجرمي^(١٠) ومختصر ابن شقير^(١١) .

* * *

وبجانب نشاط النحويين في التأليف ، كان نشاطهم في التدريس ، في هذه الحلقات

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) انظر الفصل الخامس بذلك | (٢) الخصائص : ٢٨٥/١ |
| (٣) الامتاع : ١٣٩/٢ | (٤) المقابسات مقابلة : ١٦١ / ١٣ |
| (٥) المقابلة : ٢٣ | (٦) المقابلة : ١٧٤/٣٤ |
| (٧) المقابسات : ١٧٧ | (٨) انظر كتاب الرد على النحاة ٨-٩ |
| (٩) انظر الزجاجي في مقدمة كتابه إيضاح علل النحو | |
| (١٠) انظر طبقات الزبيدي : ٧٧ (١١) انظر نزهة الألباء : ١٦٩ | |

التي كانوا يعقدونها منذ سعد الراية^(١) إلى يونس بن حبيب^(٢) ومن تلاهما من النحاة حتى الفارسي في حلقاته التي كان يعقدها الدرس في البصرة، وشيراز، وبغداد، وحلب، وغيرها من البلاد التي تنقل فيها وأملئ مسائله المشهورة المنسوبة إلى هذه البلاد.

* * *

وكان من مظاهر النشاط النحوي هذه المناظرات التي دارت بين النحاة في وقت مبكر، حتى أن يزيد بن الحكم الذي عاش زمن عبد الملك بن مروان يهجو النحويين فيقول:

إذا اجتمعوا على ألف وواو ويا، هاج بينهم جدال^(٣)

ويروى قتال بدل جدال^(٤). وكان في بغداد مجلس يعرف بمجلس النحويين^(٥) ومن هنا ألف المؤلفون كتاباً باسم المجلس. ويبدو أن التناظر كان فيصلاً بين المتناظرين، وسبيلاً إلى تعرف وجه الحق فيما عليه يختلفون. قال الزجاجي في مقدمة كتابه إيضاح علل النحو، ومن سميت نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه، وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه فحقيق عليه إن مر به ما ينكره أن يراجع فكره ويتبين قريحته ويحرك خاطره، ايقف على ما لعله قد انستر عنه! ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق، فإن هو فعل ذلك وتدبره، ولم يره ينقاد في طريقة القياس مستمراً ورأى أنه لاحق إلا في غيره - كانت حلبة التناظر باجتماع ذوي الهمم والنظر والفحص والجدل معنا فيها فاصلة بيننا وبينه، حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً، لأن الرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل، ولم يعر خلق من السهو والغلط، والكمال لله عز وجل، والنقص شامل للمخلوقين^(٦)

وقد دعا إلى هذه المناظرات أحياناً ما كان بين المتناظرين من اختلاف في المذاهب النحوية، كما وقع بين عيسى بن عمر^(٧) والكسائي^(٨) وبين سيبويه، والكسائي.

(١) سيبويه امام النحاة ١٣٣ وبغية الوعاة ٢٥٣

(٢) الفهرست ٦٣ ونزهة الألباء ٣٢ (٣) خزائن الأدب : ١٠٨

(٤) درة النواص : ١٠٦ (٥) انظر معجم الأدباء : ١٢٣/١٩

(٦) مقدمة ايضاح علل النحو للزجاجي

(٧) انظر وفيات الأعيان : ١٤٥/٣ في ترجمته عيسى بن عمر

(٨) طبقات الزبيدي : ٣٨

في المناظرة المشهورة^(١) وبين المبرد، وثلعب، وبين سيويه، والفراء^(٢)، وبين الكسائي، واليزيدي^(٣) بحضرة المهدي ثم بحضرة الرشيد^(٤)، وبين الجرمي، والفراء قالوا: وكان الجرمي يلقب بالنجاح لكثرة مناظراته في النحو ورفع صوته فيه^(٥)، وقد أورد الزجاجي في كتابه الإيضاح عن علل النحو مسائل جرت - كما قال - بين النحويين من سلف في مجالس اجتمعوا فيها ختمنا بها الكتاب.

كما دعا إلى هذه المناظرات أحيانا ما بين المتناظرين من اختلاف في التعصب للعرب والانتصار لهم، أو التعصب عليهم والظعن فيهم، كالمناظرات التي كانت بين عبد الله بن أبي اسحق، وأبي عمرو بن العلاء^(٦)، وأبين هذا الأخير وعيسى بن عمر^(٧) أو بين ابن أبي اسحق، وبكر بن حبيب^(٨). مع أن كل واحد من المتناظرين بصرى، يصطنع مذهب البصريين فيما يقول، ولكن هاج ما بين الفريقين شعوره نحو العرب، فقد كان كل من عبد الله بن أبي اسحق، وعيسى بن عمر شعوبيا يطعن على العرب^(٩)، وكان أبو عمرو بن العلاء للعرب أشد الناس تسليما^(١٠)، وقد تجلى ذلك في موقف كل من عبد الله بن أبي اسحق وأبي عمرو بن العلاء من الفرزدق على ما سأتناوله بالشرح والايضاح.

* * *

ومنذ أواخر القرن الأول تقررت أصول نحوية نديجة لاستقراء نصوص اللغة، فخفضت هذه النصوص وفي مقدمتها الأشعار - جاهلية وإسلامية - لرقابة النحاة، يظهر من ما وقع فيها من مخالفة لهذه الأصول^(١١)، وكان في ذلك نشاط ماثور في النقد الأدبي واللغوي معاً^(١٢).

ويمكن للنحاة في رقابتهم على الشعراء تخرج الناس خاصتهم وسوقتهم من اللحن الذي عدوه هجنة على الشريف، وجعلوا التحرز منه جمالا للوضع^(١٣)، حتى قال الخليل:

(١) المصدر السابق: ٧٢

(٢) المعنى: ٧٤/١ (٣) معجم الأدباء: ١٧٨/١٣

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي ورقة ٣٢ (٥) تركة الألباء: ١٠٣

(٦) طبقات الزبيدي ٢٥، تركة الألباء ١٢ (٧) طبقات الزبيدي: ٣٨

(٨) طبقات الزبيدي: ٤٢ وانظر الاشياء والنظائر للسيوطي: ٢٣/٣

(٩) طبقات الزبيدي: ٢٦ (١٠) تركة الألباء ١٢ وطبقات الزبيدي ٢٨

(١١) طبقات الزبيدي ٣٢ (١٢) تاريخ النقد للمرحوم طه إبراهيم: ٥٢، ٥١

(١٣) العقد الفريد: ٤٧٨/٢

وترى اللحن بالحسيب أخى الهيثة مثل الصدى على المشرف
فاطلب النحو للحجاج وللشعر مرقيا والمسند المروى^(١)
كما مكن لهم كذلك أن الدولة لا تزال تنزع إلى مجارة العرب الخلف، واصطناع
أساليبهم فيما يقولون، وكانت يقظة من النحاة في تعقب الشعراء، وكان التبرم من
هؤلاء، ووقعت بين الفريقين العداوة والبغضاء^(٢).
ومثال تعقب النحاة للشعراء القدامى ما أخذه عيسى بن عمر الثقفي على النابغة
الذبياني من قوله:

فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع
والصواب يقال ناقعاً بالنصب على الحال^(٣)

وتتبع النحاة شعر الفرزدق بخاصة، ووجدوا في هذا تتبع دعوة وسرورا،
ومكنهم من ذلك شخصية الفرزدق الصلبة، وطريقته في نظم القريض، فقد كان
يلغز بالآيات ويأمر بالقائما على ابن أبي اسحق^(٤). فقد كان كما يقول ابن سلام
« يداخل الكلام، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو^(٥) ». وربما كان السبب في
إعجاب النحاة بشعر الفرزدق أنهم وجدوا فيه مجالا يمتحنون فيه قواعدهم التي
استقروا عليها، ويديرون فيه أصولهم التي انتهوا إليها^(٦)، خطأ عنبة الفرزدق
ولحنه^(٧) فجهاه الفرزدق بقوله:

لقد كان في معدان والفيل شاغل لعنبة الراوى على القصائد^(٨)
كما خطأ عبد الله بن أبي اسحق في قوله من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك:
مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور
على عماثنا يلقي رواحنا زواحف تزجي مخها رير
بقوله: أسأت، هو مخها رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع^(٩)

(١) طبقات النحويين للزبيدي : ٤٦

(٢) راجع سيبويه امام النحاة ٥١ في تحليل هذه العداوة .

(٣) طبقات الزبيدي : ٣٥ (٤) الخصائص : ٣٧٤/١

(٥) طبقات خول الشعراء : ٣٠٨ (٦) في تاريخ التقديس للحاجري : ١١٨

(٧) أمالي السيد المرتضى : ٢٦/٢

(٨) نزهة الالباء ٨ وطبقات الزبيدي ٢٤ ورواية البيت في أمالي المرتضى ٢٧/٢ لقد

كان في معدان والفيل زاجر .

(٩) طبقات الزبيدي ٢٦

ولما سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف
قال ابن أبي اسحق ، على أى شيء ترفع أو مجلف ، قال : على ما يسوءك وينوءك^(١) ،
وهكذا تتخرج العلائق بين الفرزدق الشاعر ، وابن أبي اسحق النحوى على ما تصوره
هذه الاجابة ، وما يشير إليه قول الفرزدق يهجو ابن أبي اسحق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٢)

فيقول ابن أبي اسحق : « وقد لحنت أيضاً فى قولك : موالى موالياً ، وكان ينبغى
أن تقول مولى موال^(٣) . ويقول الدكتور الحاجرى تعليقاً على ذلك ، ولم يلتفت
ابن اسحق إلى شيء من هذا الهجاء ، كأنما هو لا يعييه ، وإنما همه من هذا الشعر
هذا المأخذ النحوى الجديد يهاجمه به ، وبشهره عليه ، إذ كان ينبغى أن
يقول : مولى موال لا مولى مواليا^(٤) .

وأنا أخالف الدكتور الحاجرى فيما قرره من أن ابن أبي اسحق لم يلتفت إلى
هذا الهجاء ، بل لقد التفت إليه ، ورد عليه ، بأوجع من الهجاء ، وصوب إليه سهام
التخطئة ، ورماه باللحن الذى كانوا يتخرجون منه أشد الحرج ، ويودون أن
لو جرت ألسنتهم بالعربية الخالية منه ، وقد خضع الفرزدق نفسه للنحاة فأصلح
من شعره على الوجه الذى ارتضوه وإن يكن ذلك بعد إلحاح تارة مثل عدوله فى
مدحه ليزيد إلى قوله : « على زواحف بزجيتها محاسير^(٥) » أو التماس لهذا الإصلاح
فى غيظ تارة أخرى كما رأوا أن الفرزدق لما أخذ عليه بيت فى شعره قال « أين هذا
الذى يجر خصيه فى هذا المسجد ؟ » ، يعنى ابن أبي اسحق^(٦) . ومهما يكن من أمر
نفضوع الفرزدق دليل على سلطان النحو والنحاة وتحكمهم فى الشعر والشعراء من
هذه الفترة فى تاريخ العربية^(٧) .

وقد بقيت أثاره من سلطان النحاة على الشعراء فى العصر العباسى ، فالخليل يعد
الشعراء تبعاً إن رضى عنهم نفقت بضاعتهم وإلا حل بها وبهم البوار : أورد

(١) نزهة الالباء ١٣

(٢) الفهرست ٦٢ (٣) نزهة الالباء ١٢

(٤) فى تاريخ النقد : ١٢٠

(٥) أخبار النحويين البصريين ٢٧ وطبقات الزيدى ٢٦

(٦) طبقات الزيدى : ٢٧

(٧) راجع تاريخ النقد الادبى لطله الحاجرى : ١١٨-١٢١

أبو الفرج في الأغاني قال : « دار بين الخليل بن أحمد ، ومحمد بن منذر الشاعر البصري كلام ، فقال له الخليل . إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي ، وأنا سكان السفينة ، إن قرظتكم ورضيت قولكم نفقتم ، وإلا كسدتكم ^(١) . »

ويونس بن حبيب (١٨٣هـ) يؤخذ رأيه في الشعراء اعتداداً به وتسليماً فيقول : « لا أومى إلى رجل بعينه ، ثم يقول عبارته المشهورة : « امرؤ القيس إذا ركب ، والنايفة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، والأعشى إذا طرب ^(٢) » . »

واتخذت رقابة النحاة في العصر العباسي مظهراً جديداً هو إصدار أحكامهم على الشعراء المعاصرين لهم ، أحتج بشعرهم فتسلم لهم عربيتهم وتدون في الكتب أشعارهم ، وتجري على السنة أهل العلم آثارهم ، أم لا يحتج فتسقط مكانتهم ويتعرض النحاة بذلك إلى قوارص هجو الشعراء ، ولاذع تعرضهم . روى أبو الفرج عن شيوخه قال : « كان الأخفش طعن على بشار في قوله :

فالآن أقصر عن سمية باطلي وأشار بالوجل على مشير
وفي قوله :

على الغزلى منى السلام فطالما لهوت بها في ظل مخضرة الزهر
وفي قوله في صفة سفينة :

تلاعب نينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجرى
وقال : لم يسمع من الوجلى ، والغزل فعلى ، ولم أسمع بنون ونينان ، فبلغ ذلك بشاراً فقال : « ويلى على القصارين : متى كانت الفصاحة في بيوت القصارين ؟! دعوني وإياه » فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى وجزع ، فقيل له : ما يبكيك ؟ ، فقال : « ومالى لا أبكى وقد وقعت في لسان بشار الأعشى ، فذهب أصحابه إلى بشار واستوهبوا منه عرضه ، وسألوه ألا يهجوهم ، فقال : وهبته للؤم عرضه ! ، فكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره ليلغفه فكف بشار عن ذكره بعد هذا . »

وفي رواية أخرى أن سيويه هو الذى عاب هذه الأحرف ^(٣) ، وقد تعرض سيويه من أجل ذلك لهجاء بشار ، ووقع في لسانه ، فتوقاه سيويه بعد ذلك ، وكان

(١) الأغاني : ١٦/١٧ ط ساسي

(٢) معاهد التنصيص : ٦٩/١ ، مواسم الادب : ٢١٣/١

(٣) رسالة الغفران : ٣٦٤

إذا سئل عن شيء أجاب عنه ، ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفاً لشعره^(١) .

وأرى أن القصة سواء أكانت للأخفش أم سيبويه تدل على مكانة النحاة فلمهم — وإن عدموا السنة الشعراء ، وما يجرى عليها من الهجاء — سلطة يرفعون بها أهل القريض ، فيحتجون بما يقولون ، وينزلون بهم فلا يحتجون ، وقد ظلت هذه النزعة حتى أبا على الفارسي إذ ورد أنه كان يحتج بشعر لأبي تمام^(٢) .

ومن الإنصاف للنحاة أن أذكر أنهم ما كانوا يصدرن في أحكامهم على شعر الشعراء من حيث الاحتجاج به ، أو الاغضاء عنه — عن هوى في نفوسهم ، أو خوفاً من غضب الشعراء ، واتقاء لمرة السنتهم ، كما تقولوا على سيبويه أنه استشهد بشعر بشار من أجل ذلك . وأنه استشهد في باب الإدغام بقوله : « وما كل مؤت نصحه بليب^(٣) » ، وأنه نلافاه واستشهد بشعره ، ويرد هذا القول الأستاذ على النجدي في كتابه سيبويه^(٤) ، بجملة من الأدلة فالييت غير منسوب ، ولن تهدأ نفس بشار إلا إذا ذكر اسمه في الاستشهاد أولاً ، ثم لن يقصد سيبويه اغفال اسم بشار ، إذ لا معنى لهذا ما دام قد قبل الاحتجاج بشعره ثانياً ، وقد راجع الأستاذ بآيات بشار في ديوانه فلم يعثر على هذا البيت فيها ثالثاً ، على أن أبا العلاء المعري ، وهو رجل صادق النظرة ، عادل الحكومة رد ذلك القول بقوله : « ويجوز أن يكون استشاده به على نحو ما يذكره المتذكرون في المجالس وبجامع القوم » ، وأن هذا الشاهد في « باب الإدغام » من الكتاب لم يسم قائله ، وأنه منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي في زعم ناس آخرين^(٥) فهو من أجل ذلك كما يقول الأستاذ النجدي : « ليس خالصاً لبشار^(٦) » ، وفي ذلك ما ينصف سيبويه ، وينفي قول المتقولين عليه خاصة وعلى غيره من النحاة المتقدمين على وجه العموم

* * *

(١) الاغاني : ٥٢/٣ ط ساسي

(٢) انظر شذرات الذهب : ٨٩/٣ ، ومجلة المجمع : ١٠٠/٦ وسأناقش ذلك بعد

(٤) انظر ١٤٨

(٣) رسالة الفجران : ٣٦٥

(٦) سيبويه امام النحاة : ١٤٨

(٥) رسالة الفجران : ٣٦٥

وقد كان للتعصب المذهبي في العصر الاموي أثر في النشاط النحوي ، فابن أبي اسحق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب ^(١) ، وربما كان تتبع ابن أبي اسحق للفرزدق يرجع — فيما يرجع — إلى هذه النزعة ، وكان أبو عمرو بن العلاء أشد الناس تسليماً للعرب ^(٢) ، فوقف من شعرائهم موقفا يقوم على تجويز ما ذهبوا إليه ، وتوجيه ما قالوه بما يتفق أيضا وأسايب العربية ، ولما اعترض ابن أبي اسحق على الفرزدق في رفع مجلف من قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف
قال أبو عمرو للفرزدق : أصبت ، وهو جائز على المعنى أى أنه لم يبق سواه ^(٣) .
ومن أجل ذلك اکتوى ابن أبي اسحق من الفرزدق بنار الهجاء ، كما نضد الفرزدق لأبي عمرو عقود الثناء ، ففيه يقول :
ما زلت أفتح أبوابا ، وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار ^(٤)

* * *

ولإذا انتهيت إلى ذلك يحمل بي أن أخص المعالم الكبرى للنشاط النحوي ، منذ نشأ النحو حتى أبي على الفارسي ، وتتلخص هذه المعالم فيما يأتي :

- (١) نشاط النحويين في توقي اللحن القرآني .
- (٢) توجيههم الإعرابي للقراءات الصحيحة .
- (٣) تأليفهم وتطور إنتاجهم منذ أبي الأسود حتى سيبويه .
- (٤) حلقاتهم المعقودة للدرس منذ سعد الراية حتى عصور العربية الزاهية .
- (٥) اختصار كتب الأقدمين وبخاصة كتاب سيبويه .
- (٦) كتابتهم في أصول النحو .
- (٧) مناظراتهم ومجالسهم .
- (٨) نشاطهم في النقد الأدبي ، وتقويم مكانتهم في ذلك المجال .

ويتسلم أبو على الفارسي هذا التراث الضخم بمظاهر النشاط المختلفة فيه ثم يكون له مشاركة تمضي بهذا النشاط قدما كما يأتي البيان .

(١) طبقات الزبيدي : ٢٦ (٢) نزهة الالباء : ١٢
(٣) نزهة الالباء ١٣ وانظر تاريخ النقد الادبي لطف إبراهيم : ٥١
(٤) طبقات الزبيدي : ٢٨

الفصل الثاني

عرض لكتب أبي علي في النحو

انتهيت في الحديث عن آثار أبي علي وإحصائها إلى ترتيب كتبه ، وجاء ذلك الترتيب على النحو الآتي :

المسائل المشكلة والبغداديات فالإغفال فالعسكريات فالبصريات فالحلييات
فالإيضاح والتكملة فالشيرازيات فالشعر فأقسام الأخبار فالمنشورة .

ورأيت بروكلمان ينفرد بذكر « جواهر النحو » مؤلفاً من مؤلفات أبي علي وأشار إلى أنه في مكتبة مشهد ، فسعيت إلى الحصول على ذلك الكتاب وأعاني الدكتور صلاح الدين المنجد مدير معهد المخطوطات — بجامعة الدول العربية — وتفضل مشكوراً فأرسل إلى مدير مكتبة مشهد كتاباً برقم ٨١ بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . . . ولم يتلق معهد المخطوطات رداً بالنفي أو الإيجاب حتى اعداد هذه الرسالة للطبع . . .

وعلى الرغم من أني أعفيت نفسي من التقصير في سبيل التعرف على ذلك الكتاب ، — فلا زلت أحس رغبة تدعوني في الحاح إلى الظفر به ، والاطلاع عليه ، وتحقيق ما قال بروكلمان . وإن كنت أشك كثيراً في نسبة ذلك الكتاب إلى أبي علي ، ذلك لأن اجماع الوراقين والمترجمين منذ ابن النديم حتى بروكلمان — يعين على هذا الظن إلى أني وجدت كتب النحاة ما اطلعت عليه منها — لاتردفيها إشارة إلى ذلك الكتاب بالنقل منه أو الاستعانة به ، والرجوع إليه . . . وسيظل الشك عندي حتى يبدو ما يحققه أو ينفيه . . .

وآخذ في عرض كتب أبي علي النحوية بترتيبها الذي إليه انتهيت . . .

المشكلة والبغداديات

في الأمانة العامة للجامعة العربية (معهد المخطوطات) نسخة من المسائل
المشكلة مصورة على فلم رقم ٨٦٠ وعنوانت بما يأتي :
« المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات »^(١) . . .

وعاد ناسخها أحمد بن تميم بن هشام اللبلي فقرر ذلك في آخر هذه النسخة حيث
قال ما نصه : « آخر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات »^(٢) .

ومعنى ذلك أن المسائل المشكلة هي البغداديات ، ولكن التحقيق والمقابلة بين
بين النصوص تهدي إلى غير ذلك : يهدي إلى أن المسائل المشكلة شيء والبغداديات
شيء آخر ، وأن كلا منهما مستقلة عن الأخرى ، وفيما يلي النصوص الكاشفة عن
هذه الحقيقة :

(١) قال أبو علي في الإغفال : « أما الأورية للآثي من الوعول فقد شرحناه
في المسائل المشكلة »^(٣) ، وقد وردت المسألة في النسخة المذكورة^(٤) .

(ب) وقال في الإغفال أيضاً : « وأما قولهم حيوة (كذا) وحيوان فالواو
عندنا منقلبة عن الياء ، وقد ذكرنا ذاك مشروحا في المسائل المشكلة »^(٥) ، وذكره
حقاً في المسائل المشكلة^(٦) .

ومعنى هذه النصوص أن المسائل المشكلة سابقة على الإغفال
ورأيت أبا علي وهو بصدد تقرير قاعدة نحوية والاستشاد عليها يقول في هذه
النسخة المعنونة بما سبق : « هذا في أبيات كثيرة تركناها هنا مع استقصاء الحجة في
ذلك لذكرنا له مستقصى في مسائل اصلاح الإغفال »^(٧) .

ومعنى ذلك أن الإغفال سابق على البغداديات

فلو كانت البغداديات هي المشكلة فكيف تكون مسبقة بالإغفال وسابقة
عليها في آن واحد ؟ فالبغداديات قطعاً غير المشكلة ، وإذن يكون ترتيب الكتب
الثلاثة في الظهور على النحو الآتي : المشكلة أولاً ثم الإغفال ثم البغداديات .

(١) انظر لوحة رقم ١

(٢) الإغفال ٥٧

(٣) الإغفال ٢٢٥

(٤) البغداديات لوحة رقم ٢٧

(٥) انظر لوحة ٥٣

(٦) انظر لوحة رقم ٧

(٧) انظر لوحة ١٨

هذا ما يستنتج من النصوص السابقة وهو ما أطمئن اليه ، ولكن بجانب هذه النصوص نصوصاً أخرى تشير إلى أن النسخة المصورة بالأمانة العامة للجامعة العربية ضمت المشكلة إلى البغداديات ، وذلك يعتذر اعتذاراً ما عن ذلك العنوان الموحد بينهما ، ومن هذه النصوص :

(١) ما جاء في الخصائص لابن جنى حيث أورد طرفاً من الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها : ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار يبیدا إنه دار الخود قد تعفت إنه

الآيات ... ثم قال : وهذه الآيات قد شرحها أبو علي (رحمه الله) في البغداديات فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منها ^(١) .

وقد التمس ذلك من نسخة الأمانة العامة فوجدته ^(٢)

(ب) ما أشار إليه البغدادى في خزانته حيث أورد كلاماً مأخوذاً من كلام أبي علي في المسائل البغداديات ^(٣) .

وقد قابلت بين ما ورد في الخزانة وما جاء في المسائل المشكلة فوجدت أن لا خلاف ^(٤) .

ولا يوفق بين هذه النصوص جميعاً إلا القول بأن المسائل المشكلة محتلطة بالبغداديات في نسخة الأمانة العامة للجامعة العربية ، وقد حاولت فصل كل منهما عن الأخرى فلم يستقم لى ذلك لعدم تتابع اللوحات في كل ملك اتخذته أساساً للتفريق بين هذه وتلك ، ولأن طابع أبي علي يكاد يكون واحداً فيهما ، وهذا ما يدعوني إلى أن أتحدث عنهما معاً غير مفرق بينهما .

ويبدو أن عدم الفصل بين المشكلة والبغداديات قال به بعض المترجمين ، فالقفطى ^(٥) ، وابن خلكان ^(٦) ، والسيوطى ^(٧) ، وابن العماد الحنبلى ^(٨) ، وحاجى خليفة ^(٩)

(١) الخصائص ٣٣٦/١ (٢) انظر لوحة ٣٦

(٣) انظر الخزانة ٢٢٥/٤-٢٢٦

(٥) انظر إنباه الرواة ٢٧٤/١

(٤) انظر اللوحتين رقم ٩٢٨ من المشكلة

(٧) انظر بنية الوعاة ٢١٧

(٦) وفيات الأعيان ٣٦٣/١

(٩) انظر كشف الظنون ٤٢٤/٢

(٧) انظر الشذرات ٨٩/٣

بروكلان^(١) . كل أولئك اقتصروا على ذكر أحدهما واستغنوا بذلك عن ذكر
الآخرى فجميعهم ما عدا بروكلان ذكر عند احصاء كتب أبي على البغداديات ولم
يذكر المشكلة ، أما بروكلان فقد ذكر المشكلة ولم يذكر البغداديات

ولكن ياقوتاً تنبه إلى خطأ التوحيد بين المشكلة والبغداديات بدليل أنه
عند ما أحصى كتب أبي على ذكر المسائل البغدادية ثم عاد فذكر المسائل
المشكلة^(٢) ، ففرق بذلك بينهما ويبدو أن السيد مخرج إنباه الرواة نقل عن ياقوت
حاشية في احصاء كتب أبي على^(٣) مع أن القفطي كما سبق لم يفرق بينهما .

وبعد فقد جعل أبو على البغداديات والمشكلة فيما يقرب من ثمانين مسألة (الطابع
العام فيها أنها مشكلة) . ذكر منها لسيبويه نحواً من ثلاثين مسألة - على غير ترتيب -
ونص في صدر كل منها أنه معتمد فيها على الكتاب بقوله مثلاً - مسألة من
الكتاب^(٤) أو ينقل قولاً لسيبويه ويسنده إليه بقوله : ذكر سيبويه مثلاً^(٥) .

وفي هذه المسائل التي يوردها لسيبويه ينقل قول إمام النحاة ، ويبسطه ،
ويعلق عليه ، ويورد آراء الأئمة القدامى ممن سبقوا سيبويه أو لحقوه ، ثم يرتضى
رأياً ويدلل عليه .

ثم هناك ما يقرب من ثلاثين مسألة أخرى ليست من الكتاب ، بعضها سئل
عنها^(٦) وبعضها ذكر فيه آيات قرآنية أعرب لفظاً مشكلاً فيها^(٧) أو بيتاً من الشعر
أنشده ثم يتعرض لإعرابه^(٨) وبعضها تحدث فيها من كلمات صرفية وزنها^(٩) ،
واحتمل لوزنها الذي رآه وذكر هنا وهناك أصولاً تمت إلى الصنعة الإعرابية^(١٠) ،
وآرائه النحوية^(١١) .

ثم كانت هناك على قلة - مسائل تدور حول أقوال لأبي بكر بن السراج^(١٢) ،
وأبي إسحق الزجاج^(١٣) أو أبي العباس المبرد^(١٤) أو الفراء^(١٥) ، وبعضها يدور حول
آيات أنشدها أبو زيد الأنصاري^(١٦) وشرحها أبو على ، وعلق عليها وبين المشكل فيها .

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١/ ١١٣ ، ١١٤ الطبعة القديمة والملحق المجلد الأول

١٧٥/ ١٧٦ (٢) انظر معجم الأدباء ٧/ ٢٤٠-٢٤١ (٣) إنباه الرواة ١/ ١٧٤

(٤) انظر مثلاً لوحة رقم ١٠ (٥) انظر مثلاً لوحة ١٤ ، ١٧ ، ١٨

(٦) لوحة ٦ ، ١٩ (٧) لوحة ١٦ ، ٤٩ ، ٥١

(٨) لوحة ٣٨ (٩) ٣٥ ، ٥١ (١٠) لوحة ٤٧ ، ٤٩

(١١) لوحة ٤٨ (١٢) لوحة ٥١ (١٣) لوحة ٥٠ (١٤) لوحة ٣٣

(١٥) لوحة ١٦ (١٦) لوحة ٣٧ ، ٣٨

وتتلخص المسائل المشكلة أصولها وعددها في الجدول الآتي :

مصدر المسألة	العدد	ملاحظات
سيبويه	٣٣	على غير ترتيب ، وقد ورد منها أولانحو سبع عشرة مسألة في موالاته ثم فرق الباقي في غضون المسائل الأخرى .
أبو زيد	٦	
أبو بكر	٤	
أبو الحسن	٣	على غير ترتيب
الفراء	٢	
المبرد	٢	
أبو إسحق	٢	
أبو علي	٣١	

وفي خلال هذه المسائل ترد أقوال لسيبويه أو غيره من القراء والنحاة كأبي عمرو ،^(١) والخليل ،^(٢) وأبي عثمان المازني ،^(٣) والكسائي^(٤) ، فيعرض لهذه الأقوال ، وينقدها ، ويعلق عليها ، ويثبتها مرتضياً أولاً يرتضيها فينفيها .

وهناك عبارات تدل على أن أبا علي أملى هذه المسائل — أو على الأقل ما يشير فيه إلى ذلك ، فقد جاء في المسألة^(٥) قوله ذكر سيبويه الأفعال الماضية والمستقبلية المختصة بالأمر دون المضارعة ، وجواز الادغام فيما اجتمع في أوله مثلان أو متقاربان اجتلاب همزة الوصل لسكون الاوائل للادغام . . . الخ ثم قال : فأملت في ذلك وقد وردت هذه العبارة في مسألة أخرى^(٦) .

وكل من المشكلة والبغداديات لا تخضع في ترتيبها لنظام معين — إذا استثنيت ذلك الباب الذي عقده أبو علي « لبيان وجوه ما^(٧) » ، فقد تحدث عن استعمالها ووجوه تصرفها ، تحدث عنها اسماً ، وتحدث عنها حرفاً ، وذكر أقسامها ، وأفاض الحديث في كل قسم ، وألحق بها مسائل جعل عنوانها « مسائل من هذه الفصول » تحدث عن :

(١) كيما فيما رواه أبو بكر عن ابن الجهم عن الفراء .

(١) لوحة ١ (٢) لوحة ٤ ، ٥٠ (٣) لوحة ١٧ (٤) لوحة ١٩
(٥) لوحة ١٤ (٦) انظر لوحة ٣١ (٧) لوحة رقم ١٩

من طالبين لبعران لهم شردت كيما يحسون من بعراهم خبراً^(١)
(ب) و (ما) في قول سيبويه في الكتاب : هذا باب علم ما الكلم في العربية^(٢)
(ح) وعن إجرأهم ذا مع ما بمنزلة الذي^(٣)
(و) وقراءة من قرأ د وإن كل نفس لما جميع لدينا محضرون^(٤) . د وإن
كل نفس لما عليها حافظ .

وهذه مسائل مرتبط بعضها ببعض ، يتصل كل منها بحديثه عن (ما) .
وقد أنشد لأبي زيد أبياتاً أوردها في مسائل خمسة^(٥) متتابعة في الأربع الأخيرة
منها ، وتنفصل الثانية منها عن الأولى بمسألتين .
في إحداهما :

يتحدث عن وجه الإعراب في البيت :

أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به رثمان أنف إذا ما ضن باللبن^(٦)
وفي الأخرى يتحدث عن إعراب د ملعونين ، في قوله تعالى : د والمرجفون في
المدينة لتغريبك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين^(٧) ،
ثم تتعاقب بعد ذلك المسائل في اختلاط بعضها لسيبويه ، وبعضها ما أثاره هو ،
وبعضها لأبي إسحق أو لأبي بكر .

وقد يتحدث عن المسألة تفاريق ، يتعرض لها بالشرح في موضع ، ثم يعود
إليها بعد ذلك في موضع آخر : عقد مسألة عن قولهم واحد وهل هو اسم أو صفة^(٨)
ثم عاد إلى ذلك بعد مسائل^(٩)

وفيما عدا هذه المسائل التي يظهر فيها الترابط — لا تجد رابطاً يربط المسألة
بسابقتها أو لاحقتها ، فمثلاً :

لا رابط بين المسألة التي يقول فيها : د قال سيبويه زعموا أن أبا عمرو قرأ
يا صالح يتنا جعل الهمزة ياء^(١٠) ولاحتها : د اعلم أن بعض الكلم أثقل من
بعض^(١١) .

(١) لوحة رقم ٣٠ (٢) لوحة رقم ٣١ (٣) لوحة رقم ٣٢ (٤) لوحة رقم ٣٣

(٥) اللوحات ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ (٦) لوحة ٣٦

(٧) سورة الأحزاب آية ٦٠ ، ٦١

(٨) لوحة رقم ٤٤ (٩) لوحة رقم ٥٠ (١٠) لوحة رقم ٢

(١١) لوحة رقم ٤

أو بين : ذكر سيويه وجوه أن الخفيفة^(٢) وساققتها : قالت العرب ، أكرم بريد^(١) ولاحتتها ، اختلف أهل العربية في تأويل قول الله (عز وجل) لا يلاف قريش^(٣)

وإذا كانت المسائل لا تخضع في ترتيبها لنظام ، عين على النحو الذي قدمت ، فإن هناك ملاكا عاما ينظمها ، ويجمع بينها ذلك ما سمى به هذه المسائل من أنها مسائل مشكلة فالاشكال في كل مسألة ، حتى أنه ذكر ذلك صريحا بعد الفصل الذي عقده لما حيث يقول :

وهذه مسألة مشكلة^(٤) .

والذي أخذ نفسه به أنه جوز ما جوز من الآراء ، وأحال ما أحال ، ودلل في كل ذلك على ما قال :

وليست للبغداديات والمشكلة مقدمة أستطيع منها أن أتبين هذا الملاك العام ، ولكنني وجدت خلال قراءتي لهذه المسائل ما يفهم منه الملاك الذي بنيت عليه . قال : وقد خرج أبو العباس ومن قبله من النحويين لقول سيويه : هذا باب علم ما السكلم في العربية وجوها أرادوا بها دربة المتعلم في الاستخراج ، وتحميل الشيء وجوهه التي يحتملها وليس من حكم كتابنا هذا أن يذكر فيه مثل ذلك إلا أن بعض من يتعاطى العربية حكى لي بعض المتعلمين عنه في ذلك نجويز وجوه لاجواز لها ، ومنع ما لا يمتنع من الجواز فأملت عليه ما هو مثبت هنا وهو الذي عليه وضع الكتاب^(٥) .

وهذه العبارة تلتقي ضوءا على بعض ما ينظر إليه في البغداديات ، وإن كانت لا تنحصر كل ماله فيها من اتجاهات ، ففهوم العبارة : الإدلاء بالرأى فيما يجوزه غيره ، ويراه ممتنعا ، أو يمنعه ويراه جائزا ، وذلك الاتجاه فيه توضيح للإشكال الذي التزمه في إيراد المسائل على كل حال .

وأبو على في هذه المسائل واضح الشخصية يورد المسألة عن سيويه مثلا ، ويقرها ويبسطها ، ويذكر رأى السابقين فيها ، ويقف هو مفندا أو مؤيدا : مبرهنا على الرأى الذي ارتضاه في حالى تفنيده أو تعضيده يسوق الشواهد ، ويناقش مناقشة قائمة على الحجة ، متكئة على أصول العربية :

(٣) لوحة رقم ١٣

(٢) المصدر السابق

(١) لوحة رقم ١٢

(٥) لوحة رقم ٣١

(٤) لوحة رقم ٣٣

فند آراء للخليل^(١) والمبرد مصرحاً به^(٢) أو مشيراً إليه^(٣) — كما فند آراء
للغراء^(٤) وأبي عثمان المازني وقد يكتفى في تفنيده باللمحة الدالة^(٥) وقد يصرح
تصريحاً عنيفاً^(٦) . كما تعرض لأبي بكر مفنداً^(٧) ولأبي اسحق كذلك^(٨) .
وعاضد سيويه وأثنى عليه : ييسط قوله^(٩) ويفهم إشاراته^(١٠) ، وما يشير
إلى أكبابه على^(١١) الكتاب ويعرف سننه فيه^(١٢) ويقابل ما أنشد^(١٣) ،
والبغداديات في مجموعها قائمة على كتاب سيويه .
كما أثنى على الخليل^(١٤) والمبرد^(١٥) وأبي بكر^(١٦) وأبي اسحق^(١٧)
وأبي الحسن^(١٨) .

ومن هنا نراه شديد الاعتداد بسيويه ، ويتلوه من الشيوخ في التوثيق
أبو الحسن ، فهو يوقره ، وإن رأى غير الذي يراه أبو الحسن لا يهجمه ، بل غاية
ما يكون منه أن يقول مثلاً : ولا أدري ما صحة هذا^(١٩) ؟
وهو أحياناً يصرح بأسماء الشيوخ — وتلك السمة الغالبة عنده كما رأينا —
وحيناً يشير من غير تصريح كأن يقول مثلاً :

وقد كان الشيوخ من أهل اللغة^(٢٠) . . أو يقول : وقد كان أحد شيوخنا
ينكر الأضداد^(٢١) . أو يقول : قال أحد أهل النظر^(٢٢) وفي البغداديات ما يدل
على اطلاع أبي على على كتب الشيوخ الذين سبقوه^(٢٣) .

وله بعد ذلك أوليات وآراء ابتكرها ابتكاراً يذكرها في تواضع أحياناً^(٢٤)
أو ينشرها في شيء أشبه بالفخر حيناً كأن يقول : وقد رأينا نحن في ذاك^(٢٥) قولاً
لم أعلم أحداً تقدمنا فيه^(٢٦) ...

- | | |
|---|------------------------------|
| (١) لوحة ٤ | (٢) لوحة ٣٦، ٠٢ |
| (٣) لوحة ١٥ وانظر المص ٨٨/٢ | (٤) لوحات ١٧، ١٨، ٣٠، ١٦، ٣٣ |
| (٥) لوحة ١٨ | (٦) لوحة ٣ |
| (٧) لوحة ٤٧ | (٨) لوحة ١٨ |
| (٩) لوحة ١٤ | (١٠) لوحة ٣٣ |
| (١١) لوحة ٥٠، ١٠ | (١٢) لوحة ٤٣ |
| (١٣) لوحة ١٥ | (١٤) لوحة ٥٠، ٢٨ |
| (١٥) لوحة ٢٣ | (١٦) لوحة ٣٠، ٥١ |
| (١٧) لوحة ٤٧ | (١٨) لوحة ٣٤، ١٩ |
| (١٩) لوحة ١٩ | (٢٠) لوحة ٤ |
| (٢١) لوحة ٤٦ | (٢٢) لوحة ٥١ |
| (٢٣) انظر اللوحات ٣٦، ١٩، ٤٦، ١٨ | (٢٤) لوحة ١١، ٣٠ |
| (٢٥) يشير إلى لما في قوله تعالى : « وان كل لما جيم لدينا محضرون » | |
| (٢٦) لوحة رقم ٣٣ | |

واصطلاحات أبي علي في البغداديات بصرية إلا إذا رد على خصومه الكوفيين فإنه عند ذلك يستعمل الاصطلاحات الكوفية كاستعماله لفظ مردود^(١) والقطع^(٢) وفي البغداديات نظرات بلاغية : كوقوع الأمر موقع الخبر^(٣) وما يؤول إليه عاقبة الأمر^(٤).

كما نرى في البغداديات أصولاً لغوية ونحوية وإعرابية :

- (أ) فالمظهرات إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها^(٥)
(ب) وما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحوكم ومذ^(٦)
(ج) واختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو الوجه والقياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ^(٧) .
(د) والأسماء أوائل للأفعال^(٨) . (هـ) وما في الصلة لا يتقدم على الموصول^(٩) .
(و) ولا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرور^(١٠) .
(ز) وإذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك^(١١) .

(ح) وما كان مبنيًا مع غيره على الفتح لا يرتفع^(١٢) .

(ط) والمثلان المتقاربان إذا اجتماعا خفف بأحد ثلاثة أشياء : بالادغام ، أو الإبدال ، أو الحذف^(١٣) .

(ي) المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيها قبله^(١٤) .

وفي تضاعف البغداديات والمشكلة تدل على ما يرى أبو علي في المسائل النحوية التي يتخالف فيها مع الكوفيين ، وهي من أجل ذلك تعد بذرة لكتاب الانصاف لابن الأنباري في مسائل الخلاف^(١٥)

هذا وقد استعان البغدادي في خزائنه بالبغداديات ، فاستشهد بقدر صالح من كلام أبي علي وكان ذلك في كثرة ظاهرة في الجزء الرابع ، يلبي على الترتيب الجزءان الثالث والثاني ، وكان ما جاء في الجزء الأول من الاستعانة بالبغداديات قليلاً حيث ورد في مواضع ثلاث^(١٦)

(١) لوحة ١٨	(٢) لوحة ٣٦	(٣) لوحة ١١
(٤) لوحة ١٣	(٥) لوحة ٤٦	(٦) المصدر السابق (٧) المصدر السابق
(٨) لوحة ٤٧	(٩) لوحة ٤٨	(١٠) لوحة ٤٩
(١١) لوحة ٥٠	(١٢) ١٩	(١٣) ١٧ (١٤) المصدر السابق
(١٥) البغداديات ٤٧ والانصاف ١/٠	(١٦) انظر اقليد الخزائنة ص ١٠١	

هذا والمصورة التي أملكها منقولة عن فيلم محفوظ بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالأمانة العامة للجامعة العربية ، ورقم هذا الفيلم ٨٦٠ وقد صوره المعهد من مكتبة شهيد على بالآستانة ورقم المخطوط فيها ١ / ٢٥١٦ ، وتاريخ النسخ سنة ٦٧٧ بخط مغربي ، كتبه أحمد بن تميم بن هشام بن أحمد الليلى ، وعدد أوراق البغداديات إحدى وخمسون ورقة بها خرم الورقة الثانية والأربعين .

وفي ظاهر النسخة فى اللوحة الأولى التى اعتمدت عليها تمليكات هذا نصها :
 « من نعم الله على عبده الضعيف أحمد بن محمد الغنيمى الخزرجى الانصارى بطريق الشراء الصحيح من الشيخ الفاضل أبو السعود الشهاوى لطف الله بنا وبه والمسلمين أجمعين .

وتحت هذا التمليك : « تم من الله بفضله به على العبد الفقير بشر بن زين الدين العليمى الشامى لطف الله به ، وفى يمين هذا الكلام عبارة : « من كتب الفقير على عفى عنه ، وتحت هذه العبارة (خاتمة) وفى أعلى اللوحة الثانية اسم الكتاب والمؤلف وسنة الوفاة وتحتها اسم (أحمد بن عبد الله بن مكى) . وفى وسطها العبارة الآتية :
 وفيه أيضا المسائل البصريات فى النحو ، وفيه أيضا المسائل المشككة فى أول المقتضب ، وفيه أيضا المسائل العسكرية لإملاء الشيخ أبى على الحسين بن أحمد بن عبد الغفار ومسائل من النحو منشورة لأبى على الفارسى أيضا .
 وفى الزاوية اليمنى من أسفل هذا الكلام ختم منقوش فيه بما وقف الوزير الشهيد على باشا (رحمه الله تعالى) بشرط ألا تخرج من خزانته .
 وفى آخر هذه النسخة ما نصه :

آخر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات تصنيف الشيخ أبو على الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (عفا الله عنه) علقها لنفسه الفقير إلى رحمة الله ربه أحمد بن تميم هشام الليلى فى مدة آخرها غرة جمادى الأولى من سنة خمس عشرة وستمائة بمحروسة بغداد فى رباط الشيخ محمود النعال الزاهد (رحمه الله ورضى عنه) والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم^(١) .

الأغفال أو المسائل المصلحة على الزواج

جاء في الفهرست لابن النديم عند ذكره كتب أبي علي ، كتاب المسائل المصلحة يرويه عن الزواج وتعرف بالأغفال ومعنى هذا أن كتاب المسائل المصلحة هو نفس كتاب الأغفال ، لكن ياقوتاً عندما ذكر كتب أبي علي قال ، كتاب الأغفال وهو مسائل أصلها على الزواج ، ثم عاد وذكر من كتبه كتاب المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج . ومعنى كلام ياقوت أن الأغفال شيء غير المسائل المصلحة ، وأن أبا علي أصلح مسائل على الشيخين .

وما ورد في معجم الأدباء يتخالف مع نصوص لابي علي أوردتها في كتبه ، هذه النصوص تشير إلى أن المصلح عليه الزواج لا ابن السراج ، وأنه أودع المسائل المصلحة الأغفال ، ومن هنا سمي ذلك الكتاب : الأغفال أو المسائل المصلحة من كتاب أبي اسحق :

وفيما يلي بعض هذه النصوص . قال أبو علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبي اسحق ابراهيم السري في إعراب القرآن ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإيضاح منها للأغفال الواقع فيها^(١)

ويقول في موضع آخر : ومن ظاهر الأغفال في هذا الفصل كذا وكذا^(٢) ، وفي موضع ثالث . فهذا الذي ذكرناه اصلاح لإحدى جهتي السهو^(٣) .

ويقول في البغداديات وهو بصدد الاستشهاد على قاعدة نحوية : هذا في أبيات كثيرة تركناها هنا مع الحجة في ذلك لذكرنا له مستقصى في مسائل اصلاح الأغفال^(٤) ، ففي هذه النصوص يرد اسم الكتاب كلاهما : المسائل المصلحة ، والأغفال ، مما يدل على أن هذه المسائل مصلحة على الزواج أولاً بدليل عبارة المقدمة ، وأن الأغفال هو المسائل المصلحة ثانياً .

ومما يتصل بتحقيق اسم الكتاب التنبيه على خطأ ماورد في كتاب «إنباء الرواة» ، إذ جاء في تعداد كتب أبي علي : كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني . والزجاجي خطأ فلم يكتب الزجاجي في معاني القرآن أولاً ، ثم أن المشهور أن الأغفال^(٥) فيما أغفله الزجاجي من المعاني على ما انتهت إليه من قريب^(٦) .

(١) الأغفال ٢ (٢) الأغفال ٣٣٥ رقم ٦٩٩ (٣) ص ١٧٣

(٤) البغداديات لوحة ٢٧ (٥) انباء الرواة ٢٧٤/١ (٦) راجع الفهرست ٩٥

وكتاب الأغفال (المسائل المصلحة) مؤلف قبل ارتحال أبي علي إلى حلب ذلك ما يدل عليه قوله في الحلبيات: « زعم الجرمي أن أبا عمرو وعيسى و... قرءوا بالنصب ، أن هذين لساحران » وقد ذكرنا ذلك في المسائل المصلحة من كتاب أبي اسحق^(١) . ويقول في نص آخر : « وأما قولهم أستاذ وسابور فقد ذكرناهما في المسائل المصلحة من كتاب أبي اسحق^(٢) . بل الأغفال مؤلف قبل البغداديات^(٣) .

* * *

وقد لحظت أن أبا علي في الأغفال يدعو بالرحمة لأبي اسحق^(٤) ، ومعنى ذلك أن الأغفال مؤلف بعد موت أبي اسحق (٣١٦ هـ)^(٥) .

فهل هجم أبو علي شيخه الزجاج ابتغاء السمعة ، وابتغاء الظهور ؟ أما أبو حيان فيرجع ذلك إلى أن أبا علي كان محباً للرد على الزجاج ، وتخطئته ثم قال « لأنه كان مولعاً بذلك ، وللشأن الجاري بينهما سبب ذكره الناس^(٦) . ولم أقف على ذلك السبب الذي ذكره الناس — على الرغم من طول صحبتي لأبي علي وتقصى ما هو متصل به ، وإن كنت أميل إلى اعتبار أن الخصومة التي كانت بين المبرد (شيخ الزجاج) وسيبويه (الموقر عند أبي علي) هي التي دفعت أبا علي إلى مهاجمة المبرد ، وتليذه الوفي أبي اسحق^(٧) .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن أبا علي بإصلاح مسائل الأغفال في هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقبه الزجاج وهو من هو في مكاتبه بين العلماء والشيوخ في عصره — جعل له شهرة سبقته إلى حلب حيث بلاط سيف الدولة ، وإلى شيراز وفيها عضد الدولة الذي استدعاه لتأديب ابن أخيه خسرو .

(١) الحلبيات ٦٢ (٢) انظر الحلبيات ٣٠٣ رقم ٢٦٦ تيمور

(٣) انظر النص السابق المنقول من البغداديات

(٤) أنظر البغداديات لوحة رقم ٢٧ (٥) أنظر مثلاً ص ٤١٥ نسخة ٦٩٩ تفسير

(٦) البحر المحيط ٣٣١/١ — ٣٣٢

(٧) ربما كان من أسباب مهاجمة أبي علي للزجاج اختلافهما في تقدير المعتزلة فالفارسي منهم ، أما الزجاج فقد هاجمهم ورد عليهم قال : « وقد احتج قوم من أصحاب الوعيد بقوله : « ولا يجدر له من دون الله ولباً ولا نصيراً » فزعموا أن هذا يدل على أن من عمل السوء جزى به ، وقد أعلم أن جل وعز أنه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء . فعامل السوء ما لم يكن كافراً مرجو له العفو والرحمة والنبي (صلى الله عليه) شافع لأمتة يشفع فيهم » . (معاني القرآن للزجاج)

ويشير أبو علي في مقدمة الأغفال إلى النهج الذي اتبعه فيه ، فهو يقول :
 • ونحن ننقل كلامه (أى كلام أبي اسحق) في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ،
 وعلى جملة عن النسخة التي سمعناه منه فيها ثم نتبعه بما عندنا .
 وكذلك فعل أبو علي ، فقد تعقب أبا القاسم في ثمان وعشرين سورة من سور
 القرآن الكريم ، أورد في كل سورة نص الزجاج ثم اتبع بما عنده .
 أصلح في سورة البقرة ستاً وثلاثين مسألة ، وفي آل عمران سبعاً ، وفي الأعراف
 ستاً ، وفي كل من الأنعام والكهف خمساً ، وفي سورة (يس) أربعاً ، وأصلح ثلاثاً
 في كل من ست السور الآتية ، النساء ، والرعد ، والحج ، والمؤمنين والشعراء ، والنجم .
 وأصلح مسألتين في كل من خمس السور الآتية : المائدة ، الأنفال ، يونس ، طه ، النور
 وأصلح مسألة في كل من إحدى عشرة سورة هي : براءة ، هود ، يوسف ،
 إبراهيم ، النحل ، بنو إسرائيل ، كهيعص ، الأنبياء ، العنكبوت ، الزمر ، الجمعة .

• • •

وأغلب هذه المسائل استند فيها الزجاج إلى أقوال للخليل وسيبويه ، وفهما على
 غير الوجه الذي فهمه أبو علي ، ومن هنا كان الطابع العام لهذه المسائل نحويًا وصرفيًا
 وأعرابيًا ، ولغويًا ، وكان منها القليل النادر يتعقب فيه أبو علي من جهة التفسير ،
 وإنك لتضئ في كتاب الأغفال حتى ثلثه تقريباً فلا تطالعك إلا المسائل الآتية :
 اسم الله وتصريفه ^(١) . (أيا) اسم مضممر وليس بمظهر ^(٢) .

حروف (ألم) موضوعة على الوقف عليهما دون الوصل بها والدليل على ذلك ما حكاه
 أبو اسحق من أهل اللغة قالوا في قراءة الحسن صاد القرآن بعملك فمَثَلٌ ليس بالجيد ^(٣) .
 الأصل في يقيم يؤقيم ^(٤) ، القول في أن لم جزم قوله يفعلوا من قول الله : فإن
 لم يفعلوا ولن تفعلوا ^(٥) ، أعراب إما في قوله تعالى : فإما يأتينكم مني هدى ^(٦) .
 وهكذا حتى إذا كانت صفحة ٢٣١ رأيت تعرض لتفسير القرآن الكريم « عند
 قوله تعالى ، « واتبعوا ما تتلو الشياطين ^(٧) » ، ثم يعود بعد ذلك إلى مسائل في
 النحو ، والصرف ، واللغة .

ومن هنا كان من حق الأغفال أن يوضع في فهرس النحو لا فهرس التفسير
 ولكن فهرس دار الكتب نظروا إلى أن أبا علي تعقب الزجاج في معاني القرآن

(١) الاغفال ٢	(٢) الاغفال ٣٧	(٣) الاغفال ٤٨
(٤) الاغفال ٥٥	(٥) الاغفال ٦٠	(٦) الاغفال ٦٧
		(٧) الاغفال ٢٣١

وهو كتاب تفسير ولم يفتنوا إلى أنه في تعقبه عنى عناية خاصة بمسائل النحو والصرف واللغة والإعراب .

* * *

وأبو علي يقف من شيخه أبي القاسم مواقف مختلفة : تراه حيناً يهدم ما يقول أبو القاسم ، وحيناً يرميه بالغلط والنسيان ^(١) ، ويصف قوله بالفساد ^(٢) ، وبأنه ليس بالجميل ^(٣) وبذهابه عن قول سيويه ^(٤) أو أن الآية تحتل تأويلين كل واحد منهما بما ذكره وذهب إليه ^(٥)

وقليلاً ما يتفق أبو علي مع الزجاج فيما رآه ، وعند ذلك يبسط أبو علي الكلام ويذكر أوجه أخرى غير التي ذكر أبو إسحق ^(٦) أو يعلن استقامة ما قال الزجاج وعدم امتناعه ^(٧)

وكتاب الاغفال يدل على تفهم أبي علي للكتاب : كتاب سيويه ، وعكوفه عليه وتعمقه في دراسته .

قال أبو إسحق : « قال سيويه ، : سألت الخليل عن هذا الاسم (الله) فقال الاله ، فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة ، وقال مرة أخرى : الألف واللام لازمة ، انتهى كلامه .

فانظر كيف يتعقبه أبو علي قال : ما حكاه عن سيويه عن الخليل سهو ، ولم يحكه سيويه عن الخليل في هذا الاسم أنه الاله (كذا) ولا قال إنه سأله عنه لكن قال : « أسند إلى الخليل أن الألف واللام بدل من الهمزة في حد النداء في الباب المترجم بهذا باب ما ينصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه ، وأول الفصل اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قالوا : يا الله اغفر لي ، وهو فصل طويل في هذا الباب إذا قرأته وقفت على ما قلنا ^(٨) .

وقد رجعت إلى هذا الباب في الكتاب ، النسخة الأميرية ٣٩٦٩ هـ فوجدت ما نصه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قالوا

- | | |
|-------------------------------|------------------------------|
| (١) الاغفال ٤٠١ رقم ٦٩٩ | (٢) الاغفال ٣١ رقم ٨٧٥ تفسير |
| (٣) الاغفال ٤٨ رقم ٨٧٥ تفسير | (٤) الاغفال ٦٢٠ رقم ٦٩٩ نفسه |
| (٥) ٢٣١ رقم ٦٩٩ | (٦) الاغفال ١٥١ |
| (٧) الاغفال ٤١٥ رقم ٦٩٩ تفسير | (٨) الاغفال ٣ رقم ٦٩٤ تفسير |

يا الله اغفر لنا وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم
فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة^(١)
وهذا الكلام في جملة يرجع مذهب إليه أبو علي في رده على أبي اسحق
من أن سيبويه لم يحك عن الخليل في هذا الاسم (الله) أنه إله ، ولا قال إنه سأله
عنه . . . ، وإن كانت عبارة « أسند إلى الخليل » لم ترد في النسخة المذكورة .

* * *

ومن هذا القبيل ما قال أبو علي :
الاعجمون جمع أعجمي ، وليس جمع أعجم ، وهذا قول سيبويه ، وقد نص عليه
وذهب أبو اسحق عنه ، قال سيبويه في الباب المترجم هذا باب من الجمع بالواو
والنون ويكسر الاسم سألت الخليل عن قولهم الأشعرون ، فقال : إنما ألحقوا الواو
والنون وفي بعض النسخ وحذفوا ياء الإضافة — كما كسروا فقالوا الأشاعر
والأشاعث والمسامعة ، فكما كسروا مسما والأشعث حين أرادوا معنى بني مسمع
وبني الأشعث ألحقوا الواو والون وكذلك الاعجمون^(٢) . فقد ثبت من نص سيبويه
أن الأعجمين جمع أعجمي ، وأن ياء النسب محذوفتان حذفاً في الجمع ، وأنه جمع
على هذا كما كسر على الأشاعث ونحوه . . .

وبما يدل على صحة هذا أنه لا يخلو من أن يكون جمع أعجم ؛ لأن أعجم صفة
بالدلالة التي قدمنا ، وما كان صفة من هذا القبيل لا يجمع بالواو والنون ألا ترى
أنه لا يقال في جمع أسود أسودون^(٣) ؟

وأورد أبو علي الزجاج : وروى عن الخليل في علة النصب بلن قولان :
أحدهما أنها تنصب كما تنصب أن وليس ما بعدها بصفة لها ، لأن لن يفعل
نفي سيفعل فيقدم ما بعدها عليها نحو قولك زيدا لن أضرب ، وقد روى سيبويه
عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال : الأصل في لن لا أن ولكن الحذف

(١) الكتاب ٣٠٩/١

(٢) ورد النص في الكتاب ١٠٣/٢ وليس فيه : « وحذفوا ياء الإضافة » المطبعة الاميرية

(٣) الاغفال ٦٢ — ٦٢١ رقم ٦٩٩ تفسير

وقع استخفافا وزعم سيوييه أن ذلك ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يحز زيدا
لن أضرب — أورد أبو علي ذلك ثم أصلحه بقوله :

« هذا الموضع فيه غلط في الحكاية ، وهو ما ذكره في لن من أنه روى
عن الخليل فيه قولان ولم يرو عنه إلا قول واحد وهو ما رواه عنه سيوييه
قال سيوييه في لن : أما الخليل فزعم أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم
كما قال ويله ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف
واحد فانما هي هل ولا^(١) فهذا ما روى عن الخليل في لن ولم يرو عنه فيها غيره ،
ولم يرو عنه أنها تنصب كما تنصب أن ، وما ذكره أيضا من قوله : روى سيوييه عن
بعض أصحاب الخليل إنما حكى هو نفسه عن الخليل ، وقد كتبت لفظ سيوييه عن الخليل
قبل ، والروايتان عن الخليل إنما هما في إذا ليسا في لن فتوهمهما أبو اسحق في لن^(٢) .
في هذه النصوص أكثر من دلالة :

(١) فأبو علي أولا يتفهم الكتاب تفهم واع .

(ب) وهو ثانيا يقابل بعض النسخ ببعض ، ويعرف ما سطر في هذه وما
سطر في تلك .

(ج) وهو ثالثا يرمى أبا اسحق بذهابه عن نص سيوييه ، كما يرميه بالخلط
بين الروايات في الكتاب .

(د) ثم هو رابعا يأتي بأدلة منطقية يرجح بها ما ذهب إليه سيوييه^(٣)

(هـ) وأخيرا يدل أبو علي على دقته أمام نصوص سيوييه ، ومطالبة القارئ
أن يتثبت من هذه الدقة وذلك قوله مثلا : « وهو فصل طويل في هذا الباب إذا
قرأته وقفت منه على ما قلنا^(٤) » .

أو « وقد كتبت لفظ سيوييه عن الخليل والروايتان عن الخليل إنما هما في إذا
ليس في لن^(٥) » .

وفي هذا كله ما يؤكد صحة قول أبي حبان في أبي علي : من أنه أشد تفردا
بالكتاب ، وأشد إكبابا عليه^(٦) .

(١) النص في الكتاب الفسخة الاميرية ٤٠٧/١

(٢) الاغفال ٢١٩ - ٢٢٠ رقم ٦٩٩ تفسير

(٣) انظر تدليله المنطقي على أن أعجمون جمع أعجمي

(٤) الاغفال ٣ رقم ٦٩٩

(٥) انظر الاغفال ٢٢٠ والكتاب ٤١٠/١ وما بعدها (٦) الامتاع والمؤانسة ١٣١/١

وبما يتصل بذلك رد أبي على هجوم المبرد ، ودفعه عن سيديوه ما اعترض به عليه :

ذكر أبو العباس في كتابه المترجم بالغلط هذه المسألة — يشير إلى تصريف لفظ الله — فقال : سيويوه : « إن تقديره فعال لأنه اله والآلف واللام في الله بدل من الهمزة فلذلك لزمنا الاسم مثل أناس والناس ثم قال : إنهم يقولون لى أبوك في معنى لله أبوك . فقال يقدمون اللام ويؤخرون العين ، قال أبو العباس وهذا نقض ذلك لأنه قال أولا : أن الآلف زائدة لأنها ألف فعال ثم ذكر ثانية أنها عين الفعل (١) .

قال أبو علي ، وهذا الذى ذكره أبو العباس من أن هذا القول نقض - مغالطة ليس كما ذكره ، وإنما كان يكون نقضاً لو قال في حرف واحد من كلمة واحدة وتقدير واحد أنه زيادة ، ثم قال فيها نفسها أنها أصل ، فهذا لو قاله في كلمة واحدة بهذه الصفة فكان لا محالة نقضاً . كما أن قائلاً لو قال : إن التاء في ترتب زائدة ، ثم قال إنها في ترتب أصل ، والكلمة لمعنى واحد من حروف بأعيانها هي في الكلمة الأولى لكان فاسداً منتقضاً ، لأنه جعل حرفاً واحداً من كلمة واحدة زائدة أصلاً ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعهما في حرف واحد من كلمة واحدة في تقدير واحد ، فلا يستقيم لذلك أن يحكم بها عليه . فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل ، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد ؛ لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ بهما متفقاً ، ألا ترى أنك تقول مصير ومصران ومصارين ومصارين من صار يصير لتكون الياء من الأولى زائدة ومن الثانية أصلاً فلا يمتنع اتفاقهما في اللفظ من أن يحكم على هذا بالزيادة وعلى هذا بأنه أصل .

وبعد أن ذكر أبو علي عدة أمثلة من هذا القبيل مما تتفق فيه الألفاظ وتختلف المعاني والتقدير مثل : ميل ، وموالة ، وأثنية ، وأروى ، وأربية ، — بعد أن ذكر ذلك قال :

فكذلك هذا الاسم الذى نقول لى عند سيديوه تقديره مقلوباً من لاه ، ولاء على هذا الآلف فيه عين الفعل ، وهى غير الآلف التى في الله إذا قدرته محذوفاً من

الهمزة التي هي فاء الفعل ، لحكم بزيادة الألف من غير الموضع الذي حكم فيه بأنها زائدة ، فإذا كان كذلك سلم قوله من النقص ، ولم يكن فيه دخل ،

وتبدو من هذا النص حرارة الدفاع عن سيبويه ، والاحتفال في الهجوم على المبرد وذلك ظاهر في هذه الأمثلة المتتابعة التي يكشف أبو علي فيها عن اتفاق الألفاظ واختلاف التقدير ، كما هو ظاهر في التدليل المنطقي الذي يقدم فيه نظائر وأقيسة تنتهي بنا إلى نتيجة هي سلامة قول سيبويه من النقص وخلوه من الدخل .

وقد رأيت أبا علي في الإغفال يوثق محمد بن المستنير المسمى قطربا ، قال أبو علي : « وأما ما حكاه قطرب من أنه يقال فيه أسوار فهذا الضرب من الأسماء قليل جداً إلا أن الثقة إذا حكى شيئاً لزم قبوله ^(١) »

والذي أريد أن أرته على ذلك ما أراه من أن كتاب الإغفال يصدر عن نزعة التقدير التي وقرت في صدر أبي علي لأستاذه سيبويه ، ومن أجل ذلك هاجم من هاجم كالمررد والزجاج ، وسالم من سالم كأبي زيد وقطرب ، معتبراً في هجومه ومسامحته ما يرى أنه الحق أولاً ، وما يبدو من موقف المهاجم أو المسلم نحو سيبويه ثانياً ^(٢) .

* * *

وعبارة أبي علي في الإغفال ذات طابع متميز بما فيها من منطق وجدل ، وبما يشيع في أقطارها من استطراد ، مما ألقى عليها غلالة من الأغماض والابهام وإليك ما يكشف عن ذلك :

قال أبو إسحق (رحمه الله) في قوله عز وجل : « لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله ، وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، ويروى أن المؤمنين قالوا لو أنزل إليهم آية لعلمهم كانوا يؤمنون فقال الله تعالى : « قل إنما الآيات عند الله ، وما يشعركم أي وما يدريكم أي لستم تعلمون الغيب ولا ترون أنهم يؤمنون كما تقول للرجل إذا قال لك افعل بي كذا حتى أفعل كذا ما لا تعلم

(١) الإغفال ٦٣ • رقم ٨٧٥ تفسير

(٢) كان قطرب دهباً حريصاً على الأخذ عن سيبويه ، حتى كان يباكره في الأسفار

وسيبويه « و الذي سماه قطرب ليل ، والقطرب دوية تدب ولا تفتر انظر الفهرست ٧٨

أن يفعله لا محالة ، ما يدريك ثم استأنف فقال إنها إذا جاءت لا يؤمنون هذه القراءة . وقد قرئت أنها إذا جاءت ، وزعم سيويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهي قراءة أهل المدينة كقولهم ائت السوق أنك تشتري لنا سويقاً أى لعلك

قال أبو علي : اعلم أن ما في قوله : وما يشعركم لا يكون نفيًا ، إنما يكون استفهاما والدليل على كونه استفهاما . أنه لا يخلو من أن يكون استفهاما أونفيًا ، فلا يجوز أن يكون نفيًا لفساده في المعنى والإعراب ، أما فساد في الإعراب فلأنك إن جعلته نفيًا بقي الفعل بلا فاعل ، وبقاء الفعل بلا فاعل يجوز بلا خلاف في هذا النحو .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون نعتاً كذا والصواب نفيًا ، ويكون فاعل الفعل الذي هو يشعركم الكناية عن الاسم المقدم كأنه وما يشعركم الله .

قيل : هذا التقدير فاسد ألا ترى أن الله قد أعلم أنهم لا يؤمنون بقوله : ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا . . . إلى قوله ما كانوا ليؤمنوا ، فإذا أخبرنا بهذا كذا قد أعلننا أنهم لا يؤمنون ، وإذا أعلننا هذا لم يجوز أن يتأول الآية على ما يعلم الله ، لأنه تعالى قد أعلننا بما تلوناه أنهم لا يؤمنون ، فمن هنا أيضاً يفسد في المعنى أن يكون ما نافية ، وإذا فسد أنها نافية ثبت أنه للاستفهام^(١) .

وفي هذا النص صورة من صور الجدل الذي يشيع في كتاب الأغفال ، يبدو ذلك في الاعتراض الذي أورده ثم رده ، وإنك لو اجد هنا وهناك عبارات من هذا القبيل : مثلاً .

فإن قال قائل قيل له أو
فإن قيل قيل أو
فإن قلت فالجواب^(٢)

(١) الأغفال ٤١٧ رقم ٦٩٩ تفسير

(٢) انظر ص ١٨ وما بعدها و ص ٣٩ وما بعدها ، و ٨٥ وما بعدها ، ١٩٨ وما بعدها

من النسخة رقم ٦٩٩ تفسير

كما يبدو المنطق في ذلك السبر والتقسيم (القياس الاستثنائي الانفصالي) ، وفي النص السابق ما يلقي ضوءاً على طريقة أبي علي في تفسير القرآن بالقرآن ، وتحكيم المعنى فيما يذهب إليه من أوجه الإعراب .

ويبدو الجدل كذلك في هذه الأصول الجدلية مثل : أصل الدعوى وما فيه المنازعة لا تجعل أصلاً ؛ وإنما يستشهد عليه بغيره^(١) .

ويشيع المنطق كذلك في هذه الصور العقلية التي يوردها .

ماذا يكون العامل في إذ إذا قال : أريد أن أكرمك فقال : إذن آتيك — على اعتبار أن صدر هذا الحرف إنما هو إذ — أهو في كلام المتكلم من الفعل ؟ أم ما يتعلق بإذ ؟ أم شيء ثالث مضمّر غير مذكور ؟ فإن القسمة لا تجيز شيئاً رابعاً^(٢) .

كما يبدو في استعمال الألفاظ المنطقية : الدعوى — والدلالة ، والمدعى ... قال : فإن قال أبو اسحق يدخلها — أى إذن — معنى الاستقبال إذا نصبت ويبطل منها إذا لم تنصب فإن هذه الدعوى تحتاج إلى دلالة ، ولا يجد المدعى لها فصلاً بينه وبين من يقبل هذا ويعكسه عليه^(٣) ،

أما الاستطراد فهو ظاهرة شائعة في الأغفال يسلمه التدليل على قضية إلى تدليل آخر على قضية أخرى وهكذا^(٤) : وإن تعرض الزجاج — مثلاً — للحديث عن لفظ بمال — عقد أبو علي كلاماً في الامالة يتناول أحكامها المختلفة ، فقد قرر الزجاج أن الامالة في كافر جيدة ، فقال أبو علي : أن باب الامالة يقتضى كلاماً طويلاً إذا ذكر على حد التقصى له ، إلا أن ذلك لا يليق بهذا الموضع ، وإذا كان كذلك ذكرنا جملة منها تسهل بها تفصيلاتها بعد أن نذكر ما حقيقتها ، ثم نصلح موضع السهو من الفصل^(٥) .

ومع هذه القيود التي رسمها للحديث من الامالة — أورد طائفة من أحكامها وأسبابها وضروبها في اثنتي عشرة ورقة ١١ مع أن مهمته في كتاب الأغفال ينتهي عند اصلاح ماسها فيه أبو اسحق .

وهو إذ فر من الاستطراد إلى الاستطراد في نصه السابق — نراه يعترف به

(١) الأغفال ص ٤٣٥ (٢) ص ٣٩٥ — ٣٩٦ (٣) أظن ص ٢٧ — ٤٣

(٤) ص ٣٩٩ المنسخة رقم ٦٩٩ (٥) الأغفال ٩٤ نسخة رقم ٦٩٩

صريحاً ، وذلك حين يقول : « لهذا شيء قد عرض في المسألة ثم عدنا إليها ^(١) ،
أو يقول : لهذا شيء عرض في هذه المسألة مما يتعلق بها ثم نعود إليها ^(٢) .
وعبارة أبي على محررة من الوجهة النحوية ، تكشف هذه الخبيصة بالرجوع
إلى النصوص السابقة . ومع ذلك فقد رأيت أنه يدخل قد على المضارع المنفى بلا فقال :
قد لا يسوغ ^(٣) . . . كما يلحق اللام في جواب لو ، ولولا المنفى بما ^(٤)

* * *

وفي الأغفال طائفة صالحة من الاحتجاج لما يراه أبو على في مختلف المسائل
النحوية والصرفية .

- (أ) دلل على أن الإمالة في الألف من اسم الله تعالى جائزة ^(٥)
- (ب) وأن المحذوف من اللامين في قولهم لا ، أبوك — هو الزائد ^(٦)
- (ج) وأن أيا اسم مضمّر وليس بمظهر ^(٧)
- (د) وأن ما التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرف ليست باسم ^(٨)
- (هـ) وأن رفع الأسماء بالمضارعة خطأ ^(٩)

* * *

وفي كتاب الأغفال كذلك كثير من الأصول النحوية واللغوية .
(أ) فالأعجمي إذا عرب لا يوجب تعريبه أن يكون موافقاً لأبنية العرب ^(١٠)
(ب) ولا يجب أن يترك القليل إلى الكثير (كذا) والشائع إلى النادر ^(١١)
(ج) المضمّر لا يضاف ؛ لأن الإضافة للتخصيص والمضمّر أشد المعارف تخصيصاً ^(١٢)
(د) أكثر الأسماء المختصة بالأعلام منقولة من أسماء الأجناس نحو زيد وأسد ^(١٣)
(هـ) الحذف لم يجيء في شيء من الحروف إلا في بعض ما كان مضاعفاً نحو
رب ، وأن ، وكان . . . ولهذا ذهب أهل النظر في العربية إلى تغليب معنى الاسم على
مذ لمكان الحذف ، وتغليب معنى الحرف على منذ لتامها ^(١٤)

(١) الأغفال ٤٨٥ رقم ٨٧٥ تفسير (٢) الأغفال ١٤ رقم ٨٧٥ تفسير

(٣) الأغفال ١٠٠ رقم ٦٩٩ تفسير

(٤) انظر النص الذي يرد فيه هجوم المبرد على سيبويه

(٥) الأغفال ٢٩ رقم ٦٩٩ (٦) المصدر السابق ٢١

(٧) المصدر السابق ٣٠ (٨) المصدر السابق ٦٤

(٩) ٤٤٢ (١٠) المصدر السابق ٥٨ (١١) ٤٢ (١٢) ٣٢

(١٣) ٤ (١٤) ١٣

(و) أن الزائد جاء لمعنى فهو أولى بأن يترك فلا يحذف^(١)
 (ز) القلب ضرب من التصريف ترد فيه الأشياء إلى أصولها^(٢)
 (ح) الأصول لا تعقد بالشذوذ، وما يجيء نادراً من حرف أو حرفين^(٣)
 (ط) إذا جاء الشيء على بابيه فلا وجه لرده ، ولا امتناع من دفعه ، على أنه لو جاء مخالفاً لبابه للزم أن تتبعه ، ولم يجوز لنا أن ندفعه إذا كان الغرض فيما نعمله وندرسه من هذه القوانين إنما هو أن يوصل بها إلى النطق باللسان ، ونسوى بين من لم يكن من أهل اللغة لنعله إياها ، ونمسكه بها بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيء وجب اتباعه ، ولم يبق غرض مطلوب بعده^(٤).
 وقد استغل أبو علي هذه الأصول فيما ذهب إليه من مسائل الخلاف والاحتجاج لما يراه والرد على أبي القاسم الزجاج .

وبعد : فكتاب الأغفال صورة لهذا اللون من النشاط النحوى الذى بدأ جلياً في القرن الرابع الهجرى من تتبع النحاة بعضهم بعضاً^(٥) ، وهو كذلك يكشف عن ضلالة أبي علي في النحو ، وتبحره فيه ، واعتماده في ذلك على كتاب سيبويه ، وخصائص العربية وفقهه لها . وقد ذكره ابن قاضى شهبه ووصفه بأنه كتاب نفيس^(٦). ثم هو مرآة لنزعة أبي علي من التطاول والشموخ على علماء عصره ، وتعرضه لهم ، واتجاهه إلى المصادر الأولى يتأثرها ويستقى عليه منها . وقد استعان البغدادى بالأغفال في مواضع ثلاثة من خزائنه^(٧) .

وللكتاب بدار الكتب والخزانة التيمورية نسخة قديمة بخط مغربى برقم ٥٢ تفسير ، وأما الآخران فواحدة برقم (٨٧٥) تفسير والآخرى برقم (٦٩٩) تفسير . وقد كتبنا للعلامة أحمد تيمور ، فهما تدلان على ما كان للرجل (رحمه الله) من عناية باللغة وكتبها بعامة ، وبآثار أبي علي بخاصة .

(١) ٢١ (٢) ١٨ (٣) ٤٨٥ نسخة رقم ٨٧٥
 (٤) ٤٦ (٥) رد ابن خالويه على أبي علي في الأغفال - بكتاب سماه (المأثور)
 ورد عليه أبو علي في كتابه (نقض المأثور) انظر خزانة الادب ٤٠١/٢ وانظر الفلاحة والفلوكين / ١٠٢
 (٦) انظر طبقات النحاة والنحويين ٢٩٥ (٧) انظر ١/٣٥٢ ، ٤/٣٢٤ ، ٣٤١

العسكريات

والعسكريات منسوبة إلى عسكر مكرم ، وكانت مولد بعض مشهورى العلماء والأدباء ، كما كانت عظمة المسجد والأسواق^(١) ، ولعل أبا على الفارسي زارها فيما زار من مدن البلاد الإسلامية ، وكان من أثر هذه الزيارة مسائله العسكريات .

وقد اشتملت العسكريات على أبواب أربعة لا غير .

جعل الباب الأول منها : باب علم الكلم من العربية^(٢) .

وكان الثاني : ما ائتلف من هذه الألفاظ : الاسم ، والفعل ، والحرف^(٣) ،

وأتبعه الثالث : باب ما كان شاذاً من كلامهم^(٤) ،

ثم ختمت بباب : الإعراب والبناء^(٥) ،

وهذه الأبواب جامعة : تحدث في الباب الأول عن ائتلاف الكلام من الاسم ،

والفعل ، والحرف ، ثم ذكر تعاريف أصحابه للاسم ودل عليها ، وانتقل إلى الفعل

وأقسامه^(٦) ، ثم تحدث عن الحروف .

وفي الباب الثاني : ذكر ائتلاف الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ،

ودخول الحرف على كل منهما . وذكر أن الاسم والحرف لا يستقلان بالكلام ،

ثم شرح كيف استقل « يا زيد » مع أنه مؤلف منهما^(٧) ، وتحدث عن استعمال

هيئات مفتوحة ومكسورة ، وانتقل منها إلى شتان ، وأعراب ذى من قولهم :

« وسرعان ذى أهالة » وتحدث عن « أف » واللغات فيها . ثم انتقل إلى الجزاء والقسم ،

وتحدث عن عدم الاستقلال في الاسم والفعل في حالى الجزاء والقسم وكذلك الاسم

والاسم كذلك (في حالى الجزاء والقسم) .

واستطرد إلى بيان أن بعض الجمل يقوم مقام بعض ، ثم ذكر رأى أبى الحسن

في قوله تعالى : « يحلفون بالله لكم ليرضوكم » ورأى البغداديين ، ودلل على ما يرى

أبو الحسن^(٨) .

(١) انظر أراضى الخلافة الشرقية — تأليف ليسترينج ط كبرديج ١٩٠٥ : ٢٣٦ — ٢٣٧

(٢) لوحة ١٣١ (٣) لوحة ١٣٢ (٤) لوحة ١٣٤ (٥) لوحة ١٣٨

(٦) لوحة ١٣٢ (٧) لوحة ١٣٣ (٨) لوحة ١٣٤

وفي الباب الذي عقده لمعرفة ما كان شاذاً من كلامهم بَيِّن أنواع الشاذ — واعتمد في ذلك على ما ذكر أبو بكر (رحمه الله ^(١)) ثم أخذ يشرح كل من نوع ممثلاً ومستشهداً بالشعراء ، والقراءات ، ومورداً أقوال الأئمة السابقين — مع الاستطراد — مثل أبي العباس ، وأبي عثمان ، وأبي زيد ، وأبي الحسن ، وأبي إسحق ، وأبي بكر .

وتناول في هذا الباب : باب ما كان شاذاً من كلامهم — وما يجيزه النحويون في اضطرار الشعر . فثبت للضرورة غير المستحسنة ، والضرورة القبيحة غير السهلة ، وجعل من الضرورات التي لا تتجاوز في الكلام ما يفعله الشاعر لاقامة الوزن من تحريف الاسم ووضع موضعه لفظاً على معناه ، وإن لم يكن العلم المتعارف ، وجعل من ذلك ما أنشده أبو الحسن :

« بنى رب الجواد فلا تقيلاً فما أنتم — فيعذركم — لفيل
قال أبو بكر ، أراد ربيعة الفرس فلم يستقم الوزن له فعدل إلى رب الجواد ..
وحديث أبي علي عن الضرورات حلقة من تلك السلسلة الممتدة منذ سيويه (في القرن الثاني ^(٢)) حتى السيوطي (في القرن العاشر ^(٣)) ثم الألوسي في كتابه الضرائر .
ولست هنا في مجال الموازنة بين هذه الحلقات ، ولكن الذي لاشك فيه أن أبا علي امتاز بجديد انفرد به عن سيويه — أورده عند الحديث عن هذه الضرورات .
وفي باب الإعراب والبناء عرف كلا منهما ، ثم تحدث عن حركات الإعراب الظاهرة والمنوية ، وقسم الأسماء المتمكنة إلى منصرف ، وغير منصرف ، وذكر أسباب المنع من الصرف ، ثم ذكر اعتراضات ورددها ، واعتمد في ذلك على أصول قررها وخلص من ذلك إلى (مناقشة البغداديين في إجازتهم جمع طلحة بالواو والنون)
وبعد استطراد واعتراضات علل لعدم الجر في الفعل ، وتحدث عن إعراب المضارع لمشابهة الاسم ، ودلل على ذلك .

وأنبه هنا إلى أن هذا مجرد عرض المسائل الكبرى في العسكريات ، أما ما ذكره أبو علي في غضون هذه المسائل من اعتراضات ، واستطرادات ، وأدلة ، واحتجاج

(١) لوحة ١٣٤

(٣) انظر المهم ١٠٤/٢ - ١٠٨

(٢) انظر الكتاب ٨/١

ولا كثار من الشواهد والأمثلة وتخرجها في أسلوب معقد — فذلك كثير .
وأبو علي واضح الشخصية في العسكريات ، فهو لا يقتصر على نقله كلام الأئمة
السابقين حسب :

(١) بل يتبع ذلك بالاحتجاج والتدليل على ما إليه يذهبون : تراه يقول مثلاً
في تعريف الفعل : « ومن أصحابنا من يقول في وصفه أنه مادل على حدث وزمان
ثم يقول : ويدل على قولهم هذا إنا نجد الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة
بمعرفتها ونكرتها ومبذوها ومخصوصها كما نجد ما تتعدى إلى جميع أقسام المصادر ، فلولا أن
فيه دلالة على جهة اللفظ ما كان ليتعدى إلى جميع ضروب الامكنة فكما لم يتعد إلى
جميع ما تتعدى الأفعال المتعدية إليه فاستواؤه والمصدر في تعدى الفعل إليهما تعدياً
واحداً دلالة على ما ذكرنا من وقوع الدلالة عليه من اللفظ ^(١) .

(ب) كما تظهر شخصية الشيخ كذلك في الاعتراضات التي يوردها ثم يردّها في
أسلوب جدلي فلسفي كالاغتراض الذي أورده على من وصف الفعل بأنه ما دل على
حدث وزمان وذلك قوله : « وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف : أرايتم
قولكم خلق الله الزمان هل يدل هذا الزمان على زمان ؟ فإن قلتم : لا . فسد الوصف ،
وإن قلتم : يدل ، فقد ثبت زماناً قبل ، وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك أن اللفظ
فيه قد جرى عندهم مجرى الآن وما يتخاطبون به ويتعارفون وهذا النحو غير ضيق
في كلامهم . ألا ترى قوله (عز وجل) « ذق إنك أنت العزيز الكريم »
وكذلك قوله :

أبلغ كلياً ، وأبلغ عنك شاعراً أنى الأعز ، وأنى زهرة اليمن

فأجاب جرير هذا بقوله :

ألم تكن في وسوم قد وسمت بها من حاز موعظة يازهرة اليمن
وكذلك قوله : « فأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » إنما هو عند كثير من
أصحابنا أنهم جميع إذا رأيت مثلهم قلتم فيه هذا الضرب من الكلام فكذلك قولهم :
خلق الله الزمان على هذا الحد الذي تجرى هذه الأمثلة في كلامهم وما
يتعارفونه الآن ^(٢) .

وهكذا تتجلى ثقافة أبي علي كما تتجلى شخصيته : يمزج المنطق، والفلسفة، ويدلل، ويستشهد بالقرآن والشعر ويطبق ذلك على سنة العرب في كلامهم . . .

(ج) كما تراه بعد ذلك يعرض أقوال النحاة، ويوازن بين رأى ورأى، كما فعل بين وصف سيبويه للفعل ووصف غيره له، وبرهن على أن وصف سيبويه وصف شامل لا يدخل عليه اعتراض^(١)

(د) كما رأيت يزد على سيبويه بما يعد شرحاً لما قال : جاء في الكتاب تعليق لعدم دخول الجر في الأفعال، وذكر سيبويه شبهة وردّها^(٢). وسيبويه هنا يمضى في عرض كلامه هيناً لا يتعمق، وكأنه يريد أن ينظم هذه المسألة عند عرضها في سلك الحديث الجارى بين شخصين على طبيعة المتحدثين في هواة ولين.

أما أبو علي فقد تعمق، وشعب، واستطرد، واحتج، وبرهن، واستغل مسائل المنطق في حديثه^(٣) وقد ألم أبو علي في العسكريات بكثير من مسائل الخلاف بين النحاة وبرهن عليها، برهن على

١ — أن الفعل مأخوذ من المصدر^(٤).

ب — وأن الفعل ما دل على حدث وزمان^(٥).

ج — وأن القياس أعمال الثانى من الفعلين^(٦).

د — وأن الأصل في المضارع أن يكون للحاضر^(٧).

ه — وأن المضارع معرب لمشابهة الاسم^(٨).

و — وأنه لا جر في الأفعال^(٩).

ز — وأن اللام أضعف من العينات كما أن العينات أضعف من الفاءات^(١٠).

وقد تعرض أبو علي للقراءات في العسكريات وجأه قراءة من قرأ : ومن وراء إسحق يعقوب بالفتح، فذكر رأيين، وحكم على الأول أنه ليس بالسهل، وأن الآخر أيضاً كذلك، وإن كان الأول أخش !!

(١) نفس المصدر (٢) انظر الكتاب ٣٨٦ (٣) انظر لوحة ١٣٩

(٤) لوحة ١٣١ (٥) لوحة ١٣١ (٦) لوحة ١٣٣ (٧) لوحة ١٣٢

(٨) لوحة ١٤٠ (٩) لوحة ١٤٠ (١٠) لوحة ١٤١ (١١) لوحة ١٣٥ وانظر

موقف أبي علي من القراءات التي تخالف مذهبه

وفي العسكرية قرر أبو على أصولاً عامة تتصل .

أ — ببناء الكلمة : كقوله : « ما لم يلزم من الحروف ، وكان قلها في مكانه لا يعتدون به »^(١) وقوله : « اللامات أضعف من العينات »^(٢) .

ب — وبالصناعة النحوية : مثل : موضع الضمير من المواضع التي ترد فيها الأشياء إلى أصولها^(٣) ومثل : « الحركات التي يجب بعوامل لا تكون -ركات^(٤) بناء ، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة^(٥) .

ج — وبالأسلوب : لا يوجد في كلامهم قسم مطلق غير متشبهت بمقسم عليه^(٦) ، وبعض الجمل قد تقوم مقام بعض^(٧) .

ولئن كان أسلوب أبي على في كتبه يبدو فيه الغموض إنه في العسكرية أغمض ، ذلك لأنه حشاه بمسائل المنطق ، ومسائل الخلاف ، وأبهمه كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل ، ومن اعتراض إلى آخر ، تجد ذلك شائعا في هذه المسائل وانظر مثلا صدر حديثه عن اتلاف الكلام من الفعل والفعل ، والاسم والفعل^(٨)

* * *

وفي توثيق العسكرية قابلت بين نصوص وردت في كتب المتأخرين ، ونصوص وردت في العسكرية : مثال ذلك ما جاء في الهمع^(٩) .

قال الفارسي في العسكرية : وما يدل على إعرابهما (جمع المؤنث السالم في حال النصب ، وما لا ينصرف في حال الجر) أن هذه الحركة وجبت بعامل ، والحركات التي يجب بعوامل لا تكون حركات بناء : والص في العسكرية كما جاء في الهمع^(١٠) والنسخة التي أملكها خاتمة ما كتب اللبلي أحمد بن تميم بن هشام من هذه المسائل ، وهي تكبير لفلم مصور للنسخة مخطوطة مودعة مكتبة شهيد على برقم ١٦/٢٥/٤ ورقم الفلم في معهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة الدول العربية ٨٦٠ ، وقد شغلت هذه النسخة اللوحات من ١٣٠ - ١٤١ .

(١) لوحة ١٣٨	(٢) لوحة ١٤١	(٣) لوحة ١٣٢
(٤) لوحة ١٣٩	(٥) لوحة ١٣١	(٦) لوحة ١٣٤
(٧) لوحة ١٣٤	(٨) لوحة ١٣٣	(٩) انظر ١/١٩
(١٠) لوحة ١٣٩		

ورأيت في اللوحة الأولى في الزاوية اليسرى من أعلى عنوان الكتاب —
 ما نصه : نقله أحمد تميم اللبلى من خط ابن بلبل^(١) ، وقابله به ، وكان فيه مواضع
 أصلح أكثرها ، وبقي فيه أشياء تحتاج إلى تأمل
 وتحت العنوان في الزاوية اليسرى أيضا . د أحمد بن تميم بن هشام يفوض أمره
 إلى الله ، وتحت ذلك عبارة : أحمد بن عبد الله بن مكى ، وفي وسط اللوحة تقريرا
 خاتم كتب عليه بالثلث الواضح : بما وقف الوزير الشهيد على باشا (رحمه الله تعالى)
 بشرط أن لا (كذا) يخرج من خزانته ، .
 وفي نهاية العسكريات : ما نصه : تمت المسائل العسكريات بحمد الله وعونه وكان
 الفراغ منها في يوم السبت العاشر من شهر جمادى الآخرة من سنة خمس عشرة
 وستمائة على يدى العبد الضعيف المقر بذنبه الراجى عفو ربه أحمد بن تميم بن هشام
 اللبلى بمدينة السلام المحروسة على الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل ، وكان فيه إسقاط
 كلمات ، وتصحيف مواضع أصلحت في نسختى هذه بعضها وقت كتابتها ، وعلمت على
 الباقي إلى الفراغ إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين
 والصلاة على محمد وآله^(٢) .
 وتجدر أمثال هذه الكلمات الساقطة في نفس اللوحة على يمين الكلام السابق^(٣)
 وكان ما استعان فيه البغدادي في خزانته بالعسكريات عشر مرات . مرة
 في الجزء الثالث^(٤) ومرتين في الأول^(٥) وثلاثا في الرابع^(٦) وأربعاً في الثاني^(٧) .

(١) ابن بلبل هو محمد بن عثمان بن بلبل تلميذ أبي علي ، وهو الذى روى كتابه وأذاعه
 (انظر بنية الوعاء ٧٢)
 (٢) لوحة ١٤١
 (٣) اللوحة متقسمة إلى قسمين (٤) ص ٤٦ (٥) ٩ - ١٤
 (٦) ٦٧ - ٧٣ - ٨٢ (٧) ٦٢ - ٢٥٧ - ٤٠١ - ٥٥٢ وانظر اقليد الخزانة ١٠١

البصريات

البصريات أشتات من المسائل أملاها أبو علي في جامع البصرة^(١) بعضها في "صرف" ، والآخر في اللفظة ، والثالث في النحو ، وفيها يتكرر كثيرا الدعاء له بالتأييد كأن يقول : « قال أبو علي (أيده الله) »^(٢) ، وقد يكون هذا الدعاء من زيادة تلاميذه كالتعليقات التي كانوا يزيدونها من مثل : « قال الشيخ وقت القراءة عليه »^(٣) ، قلت له : ما الدليل على أن من في هذه الآي استفهام ؟ (يشير إلى قوله تعالى : « فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه » ، « وسوف يعلمون من تكون له عاقبة الدار »^(٤) . وبعض هذه المسائل ينص على أنها إجابات لأسئلة سئل عنها ، وحينئذ تصدر المسألة بقوله : سألنا سائل^(٥) ، أو سئلت عن : جاءني إخوانك كلهم ، واختصم أخواك كلاهما^(٦)

وهناك مسائل أخرى تأخذ الطابع الجدلي — اعتراض ورده — كقوله مثلا : « فان قال قائل قيل له »^(٧) .

والبصريات لا تماسك فيها ؛ لأنها مسائل مقطعة من موضوعات مختلفة^(٨) . وقد يبدو الارتباط بينها وأهيا^(٩) كما في هذه المسائل المتتابعة .

أ — قالوا في صعق صعقي . . .

ب — مسألة لما كان حذف الياء من هذيل لتغيير واحد وهو النسبة وجب أن يحذف لتغييرين في حنفي ونحوها

ج — قد يقال في حانية أنه نسبة إلى الحانوت ، فان شئت قلت إنه إضافة على المعنى لا على اللفظ مثل قولهم حواء لصاحب الحية

د — لا يحسن أن تقول في قاض قاضوى كما قلت في عم عموى

ه — قول الخليل : لو قلت تغلي لقلت في يشكر يشكرى وجلهم جلهمى . .

(١) لوحة ٤٥ (٢) انظر ورقات ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ وغيرها من المسائل
 (٣) انظر لوحة ٥٦ (٤) انظر لوحة ٦٩ (٥) انظر لوحات ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧
 (٦) لوحة ٨٦ (٧) لوحة ٧٦ (٨) انظر مثلا لوحة ٥٥ ، ٥٦
 (٩) انظر لوحة ٧٩

فهذه المسائل المتتابعة مرتبطة بالإضافة : النسب ، ولكن أمثال ذلك قليل وتكثر اللغويات في المسائل البصرية — حتى لتعد طابعا مميزا لها وأكثر ما يكون أخذه فيها عن ثعلب ، و ثعلب راوية وحافظ ، ولعل خصومة ثعلب للمبرد هي التي جعلت أبا علي ينقل عن ثعلب ، ويعتد به ، وهو بالبصرة لتكون الخصومة أشد وأنكى .

وقد كانت هذه المسائل اللغوية مصدرا من المصادر التي اعتمد عليها ابن سيده في كتابه المخصص (١) .

وتدل البصريّات على علم أبي علي بمذاهب الكوفيين ، وأنه درس لها ، معلق عليها ، وخبير بها (٢) ، كما هو دارس مذاهب البصريين وخبير بها ، فهو يوازن بين هؤلاء وهؤلاء ، ويعلق على مذاهبهم تعليق ناقد خبير ، فهذه — مثلا — مسألة يتفق فيها البصريون والكوفيون على السواء (٣) وهذه أخرى أحاطا أهل البصرة ، وأجازها الكسائي ، والفراء (٤) ، وهذه ثالثة أجازها المبرد في المقتضب ، ولم يختلف الكسائي ، والفراء في أن ذلك لا يجوز (٥) .

وهناك مسائل كثيرة يرى البصريون فيها رأيا ، ويرى الكوفيون غير ما يرى البصريون ، ويدلل على صحة رأى هؤلاء ، وفساد مذهب إليه الآخرون . فما يقوله الكوفيون من أن كلا تثنيه فاسد (٦) ، وحتى تنصب الأفعال بعدها باضمار أن ، وأن معها في موضع جربحتي (٧) .

وأبو علي يهاجم الفراء في غير موضع من المسائل البصرية : يصف إنشاده بالخطأ الفاحش (٨) ، وأن ما يستشهد به ليس بحجة (٩) ، ويقسو حتى يذكر أن ما قاله الفراء هذيان (١٠) ١١

ولم أره يبلغ في مهاجمته هذا المبلغ في كتاب آخر من كتبه ، فلعله كان مدفوعا بالجو البصري الذي عاش فيه حين أملى هذه البصريّات .

(١) انظر المخصص ١٢/١ ، ١٣ (٢) انظر مثلا ص ٦٤
(٣) لوحة ٨٧ (٤) لوحة ٦٥ (٥) لوحة ٧٠ (٦) لوحة ٨٦
(٧) لوحة ٧٥ وانظر المسألة في الانصاف ٨٣/١ (٨) لوحة ٥٧
(٩) لوحة ٦٣ (١٠) لوحة ٦٣

وهو كذلك يتعقب المبرد ، ويفند آراءه ، بما يدل على أنه استوعب كتاب المقتضب استيعاب متفهم مدقق ، انظر إلى قوله : « قال أبو العباس في حد الضمير من المقتضب » : النون في فعلن ونحوه أصلها السكون ، وحركت لالتقاء الساكنين . قال أبو علي (أيداه الله) : « وقد خالف في هذا قولاً لنفسه في المقتضب في أبواب الترخيم ^(١) ، كما أنه يغلط المبرد فيما حكاه عن سيبويه ^(٢) ، ويصف اعتراضه على سيبويه بأنه ليس بشيء ، وأن ما حكاه عن يونس إنما هو إلزام ليس هو قوله ^(٣) .

وموقف المبرد من سيبويه على هذا النحو جعل أبا علي يهاجمه — على الرغم من بصريته — فقد كان أبو علي شديد الاعتداد بسيبويه ، جيد التفهم لكلامه ^(٤) . يعتل له ^(٥) ، حتى أنه يقول : « والقول قول سيبويه ^(٦) .

ولأبي علي عناية بمختصر الجرمي ^(٧) ، ولقن هذه العناية كثيراً من تلاميذه ^(٨) ، ومن هنا رأيت أبا علي في البصريات يتعقب الجرمي ^(٩) ، ويستشهد به ^(١٠) ، ويروي ما قرأه عليه من كتابه ، ^(١١) ، وينقل آراءه ، ويروي ما أنشد ^(١٢) ، ويفسد حيناً قوله ^(١٣) ويدفع ما اعترض به عليه ^(١٤) .

* * *

والقاريء للبصريات يلحظ كثرة الشواهد ^(١٥) ، ومعظمها من الشعر القديم : جاهليه وإسلاميه ، ويحرص أبو علي في روايتها على نسبتها إلى أصحابها ، وكذلك يستروح القاريء نفحة الأدب في الأخبار الأدبية ^(١٦) ، وفي التفسيرات التي تتعلق بأقوال الشعراء ^(١٧) . وهو حين يفسر الأبيات يفسرها تفسيراً قائماً على الإعراب والصناعة النحوية ^(١٨) .

-
- (١) انظر لوحة ٦٧ (٢) لوحة ٧٩ (٣) انظر لوحة ٧٥ (٤) لوحة ٧٤
 (٥) لوحة ٥٩ (٦) لوحة ٦٠ (٧) انظر نزهة الألباء ١٠١
 (٨) انظر في الفصل المفقود لتلاميذه — ترجمة الربيعي مثلاً (٩) لوحة ٨٣
 (١٠) لوحة ٨٤ (١١) لوحة ٨٣ (١٢) لوحة ٥٩ (١٣) لوحة ٥٧
 (١٤) انظر دفاعه عن سيبويه في إعراب الآية : أيديكم أنكم إذا تمم وكنتم تراباً وعظاماً
 أنكم مخرجون (لوحة ٧٤ والآية في الكتاب ٤٦٧/١)
 (١٥) لوحة ٥٧ (١٦) لوحة ٦٢ (١٧) لوحة ٦٤
 (١٨) انظر مثلاً لوحة ٥٨، ٦٤، ٦٩ ثم انظر لوحة ٦٨ في شرح بيت للنمر بن توبل

وحرص أبي علي على نسبة الشواهد إلى أصحابها نزعة بصرية ، فالبصريون لا يثقون إلا بالشعر المنسوب إلى قائله — وأحياناً يعرف أبو علي بالشاعر ، وينص على أنه جاهلي إسلامي .

ومن أنشد أبو علي لهم ، الرياشي ، والكميت^(١) ، وأبو كبير ، والعجاج ، وليد^(٢) ، وطرفة^(٣) ، والفرزدق ، والأخطل^(٤) ، وكثير^(٥) ، وحسان بن ثابت^(٦) ، وأمرؤ القيس^(٧) ، والأسود بن يعفر^(٨) ، وابن مقبل^(٩) ، والراعي^(١٠) ، والنمر بن تولب^(١١) ، والشنفرى^(١٢) ، والأعشى^(١٣) ، وعنترة^(١٤) . وما ينشده يرويه — في الغالب — عن ابن دريد^(١٥) ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش^(١٦) ، وأبي زيد في النوادر^(١٧) . وما ينشده ثعلب في نوادر اللحياني^(١٨) ، أو نوادر ابن الأعرابي^(١٩) ، وأبي عمرو^(٢٠) ، وما يصحبه هو من الشواهد على ما يقول^(٢١) . وربما كانت المسألة مجرد إنشاد شاهد من شواهد الكتاب ، ونسبته إلى قائله ولا يزيد ، وهي من هذه الناحية توثيق لهذه الشواهد ، وتوثيق لنسبتها إلى قائلها كما وصلتنا . قال : مسألة : أنشد أبو عمر بيت الكتاب : وجدنا الصالحين لهم جزاء^(٢٢) . وقال : هو لعبد العزيز بن زرارة الكلابي^(٢٣) . ويبدو من تعبير الفارسي أن هذا البيت لم يكن منسوباً إلى الكلابي ، في نسخ الكتاب الأولى ، وأن الذي نسبته أبو عمر الجرمي^(٢٤) .

وترى في البصريات قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي لأخيه من أبيه وأمه عبد ربه بن الحكم التي أولها :

تكاشرنى كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدى أن صدرك لى دوى
وقد بلغت فى البصريات تسعة وعشرين بيتاً على حين أن القالى أنشدها عن
شيوخه فى سبعة عشر بيتاً^(٢٥) .

وفى البصريات تدليل على ما يذهب إليه أبو علي من مسائل النحو .

(١) فالفاعل مع الفاعل يجرى مجرى الشيء الواحد^(٢٥) .

- | | | | | |
|---|--------------|--------------|--------------|--------------|
| (١) لوحة ٨٤ | (٢) لوحة ٧٨ | (٣) لوحة ٥٨ | (٤) لوحة ٧ | (٥) لوحة ٦٦ |
| (٦) لوحة ٦٢ | (٧) لوحة ٥٦ | (٨) لوحة ٨٩ | (٩) لوحة ٥٧ | (١٠) لوحة ٧٨ |
| (١١) لوحة ٦٨١ | (٢) حة ٥٧ | (١٣) لوحة ٥٧ | (١٤) لوحة ٥٥ | |
| (١٥) انظر مثلاً لوحة ٥٧ | (١٦) لوحة ٥٧ | (١٧) لوحة ٧٤ | | |
| (١٨) لوحة ٧٢ | (١٩) لوحة ٦١ | (٢٠) لوحة ٥٩ | (٢١) لوحة ٦٨ | (٢٢) لوحة ٥٩ |
| (٢٣) الشاهد منسوب إلى عبد العزيز الكلابي في النسخة المطبوعة ببولاق ١٣١٦ | ١٤٦/١ | | | |
| (٢٤) انظر أمالى القالى ٦٨/١ | (٢٥) لوحة ٦٥ | | | |

(ب) وفاسد ما يحكيه بعضهم من أن قوماً يجيزون ما أظننى لزيد قائماً^(١) .
 (ج) قوله تعالى: وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي . من كسر إن ، لم يجز أن
 ينصب امرأة بأحللنا^(٢) . (د) ما بعد جرف الاستثناء لا يعمل فيما قبله^(٣) .
 (هـ) نعوت المعارف حكمها أن تكون أعم منها^(٤) .
 وأحياناً يهذى أبو على إلى الأساليب العربية الصحيحة التي تتفق مع الصناعة
 النحوية، ويدلل على صحة جوازها، أو يحذر استعمالها مع الاحتجاج لما يقول: فلا يجوز:
 (أ) مررت بزید وجاءني عمرو الظريفان^(٥) . (ب) عسى زبد قد قام^(٦) .
 (ج) ما زيد قائماً بل قاعداً^(٧) .
 ويجوز: ضربت زيدا ضربة وعمرأ قتلتها^(٨) . وما أدرى أقام أو قعد تجرى
 بأو دون^(٩) أم .

وفي البصريات تظهر النزعة المنطقية والجدل ، والتعليل الفلسفي^(١٠) وكل ذلك
 قد اشتهر به رجال المدرسة البصرية .

واستعانة البغدادى بالبصريات بلغت في الأجزاء الأربعة من الخزنة تسع عشرة
 مرة : خمس منها في كل من الجزئين الأول والثالث ، وست في الجزء الرابع ، وثلاث
 في الجزء الثاني^(١١) .

والمسائل البصريات ضمن مجموعة مسائله التي قام معهد إحياء المخطوطات العربية
 بتصويرها^(١٢) ، وتشغل من اللوحة الثالثة والخمسين إلى اللوحة الثامنة والثمانين من
 هذه المجموعة ويلاحظ :

(أ) أن بهذه النسخة نقصاً^(١٣) ، فالكلام لا يرتبط بمعنى مفهوم بين الصفحة
 اليمنى واليسرى .

(ب) وأن فيها تكراراً^(١٤) . (ج) كما أن فيها متروكا — بياضاً^(١٥) ،
 (د) كما أن فيها مطموساً^(١٦) . (هـ) وأحياناً يورد السؤال ولا يجيبه^(١٧) .
 وانتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من مسائل الشيخ :

(١) لوحة ٨٢	(٢) لوحة ٨١	(٣) لوحة ٨٠	(٤) لوحة ٧٨
(٥) لوحة ٧٩	(٦) لوحة ٧٥	(٧) لوحة ٨٠	(٨) لوحة ٧٦
(٩) لوحة ٧٦	(١٠) انظر اللوحات ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣		
(١١) انظر ١٠١	لاقليد الخزنة	(١٢) ف رقم ٨٦٠	(١٣) انظر لوحة ٥٦ ، ٥٨
(١٤) انظر لوحة ٥٧	(١٥) لوحة ٦١ و ٥٩	(١٦) انظر لوحة ٨٢	
(١٩) انظر المسألة الأولى	لوحة ٨٥		

الحليات

قدم أبو علي حلب سنة ٣٤١^(١) هـ وعاصر فيها أميرها الحمداني سيف الدولة ، وكان أبو علي أحد أولئك العلماء الذين داروا في فلك ذلك الأمير العربي ، وإن حفت إقامته في بلاط سيف الدولة بالمكاره بسبب هذا التنافس الذي يكون بين العلماء المتعاصرين من ذوى الطبقة الواحدة .

* * *

والجزء الباقي من الحليات يحوى ست عشرة مسألة أصلية ، صدرت كل منها بكلمة « مسألة » ، أما أن اعتبرت ما تضمنته هذه المسائل الأصلية من مسائل أخرى فرعية تتصل بالتفسير واللغة والنحو والصرف والهجاء — فإن مسائل الحليات تقرب من الستين .

* * *

والحليات كأخواتها — لا ترابط بين مسائلها في الأعم الأغلب ، هذه مسألة ذات طابع لغوى : قولهم للعبد رقبته حر ، ورأسك حر ، وفرجك حر ، وقولهم يدك حر^(٢) ، بجانب أخرى صرفية وتلك : فى الداء والدواء ولغة ذلك وتصرفه وجمعه^(٣) . وقد يبدو الترابط بين بعض مسائل الحليات كالباب الذى عقده ، لأبنية الأفعال^(٤) فقد تحدث عن الأبواب الآتية متتابعة .

(أ) باب أبنية الأفعال الثلاثية الصحيحة التى لا زيادة فيها^(٥) .

(ب) تسكين عين فَعِلَ وفُعِلَ فَعُلَ تخفيفاً ، وكون عينه إذا كانت حرف حلق كان فيه أربع لغات^(٦) .

(ح) باب أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة التى لا زيادة فيها^(٧) .

(د) باب ما كانت الياء فى أوله نحو (يمن ويمن ، ويسر ويسر ، وينع وينع)^(٨) .

(هـ) باب ما كانت الياء الواو فى ثانيه^(٩) .

(و) باب ما كانت الواو والياء فى ثالثه : غزا ورمى^(١٠) .

(ز) باب التضعيف^(١١) .

* * *

(١) ابن خلكان (وفيات الأعيان ١/ ٣٦١) (٢) الحليات ١٠ (٣) المصدر السابق ١٧

(٤) ٨٧ (٥) ٨٨ (٦) ٩١ (٧) ٩٢ (٨) ٩٤ (٩) ٩٥ (١٠) ٩٦ (١١) ٩٩

وبعض هذه المسائل معقود لسيف الدولة بخاصة ، يذكر ذلك صريحاً في المسألة التي صدرها بقوله : « قرأ (أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة) عبد سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا^(١) »

وفي غضون هذه تقرأ لأبي علي : « وقد ذلك على ذللت — يشير إلى أن أناساً ليس بجمع تكسير، وليس بجمع لإنسان — في رقعة نفذت من قبل .
ولإذن فقد كانت هناك كتب متبادلة في مسائل علمية بين سيف الدولة وأبي علي سجل بعضها أبو علي في الحلبيات .

وبجانب هذه الإشارات الصريحة — أخرى أرجح أنها لسيف الدولة ، وإن لم يذكر أبو علي ذلك صدرت مسائل خمس بهذه العبارات :

(أ) وقفت (أعزك الله) على ما ذكرته من فصل محمد بن قوهم للعبد : رقتك حر ، ورأسك حر ، وفرجك حر ، وبين قوهم يدك حر^(٢)
(ب) سألت (أعزك الله) عن إعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً^(٣) » .

(ج) ذكرت (أعزك الله) إشكال الباب المترجم بباب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وسأكتب من ذلك مما رويته ورأيت ما يكون معيناً على معرفته بعون الله^(٤) .

(د) سألت « أعزك الله » فقلت^(٥)
(هـ) ذكرت (أعزك الله) الاسكرجة ، وهل لها اشتقاق ؟ وهل الهمزة فيها أصل أم لا ؟ وكيف تصغيرها ؟^(٦)

ولم أجد ما يعين المخاطب في هذه المسائل على التحديد ، وإن كنت أرجح أنها لسيف الدولة بقرينة ذلك الخطاب الصريح إليه ، وأن الدعاء بالعزة تقليد يتوجه به إلى الرؤساء ممن هم من طبقة سيف الدولة من الأمراء ، أقول هذا وإن كان ذلك الترجيح لا يصل عندى إلى درجة اليقين .

وبجانب هذه الإشارات أخرى تدل على أن هذه المسائل إجابات عن أسئلة وجهت إليه من عامة الناس أيضاً من ذلك : سألنا سائلاً قديماً^(٦) ، وسأل سائلاً^(٧)

(١) الحلبيات ١١٣، ١١٤ (٢) المسائل الحلبية ص ١٩٢ تيمور رقم ٢٦٦

(٣) المصدر السابق ١٠٢ (٤) نفس المصدر ١٣٠ (٥) نفس المصدر ٢٧٠

(٦) نفس المصدر ٢٨٣ (٧) ٢١٦ (٨) انظر ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٦٨

والنتيجة العامة لذلك كله أن أبا علي مسئول مستفتى في المهام النحوية ،
واللفوية ، والإعرابية التي تعرض للناس خاصتهم وعامتهم .

ثم إن الحلبيات تلتقي ضوءاً على الصلة التي كانت بين سيف الدولة والعلماء
في عصره بعامة ، وبينه وبين أبي علي بخاصة ، وهو أمر لم يقننه له الباحثون ممن
أفردوا سيف الدولة بمجهود على خاص .

وأبو علي في الحلبيات يورد ما سأل أحمد بن موسى في القراءات ^(١) ، ويحكي
عن محمد بن السرى ^(٢) والتوزي ^(٣) ويعقوب ^(٤) وأبي زيد ^(٥) والخليل ^(٦)
وسيبويه ^(٧) ويونس ^(٨) وأبي عبد الرحمن صاحب الاخفش ^(٩) وأبي عثمان ^(١٠)
ويذكر ابن حبيب ^(١١) كما يذكر محمد بن يزيد ويشير إلى أنه أطلع على كتابه « إعراب
القرآن ، ويرميه بالسهو » ^(١٢) .

ويحتج بشواهد الشعر التي نسب الكثير منها : نسب إلى الأعشى ^(١٣) ،
وابن هرمة ^(١٤) ، وحميد بن ثور ^(١٥) ، والحجاج ^(١٦) ، وحسان بن ثابت ^(١٧) ، وأوس ^(١٨)
وطرفة ، ^(١٩) وعلى بن الغدير الغنوي ، ^(٢٠) وقيس بن الخطيم ، ^(٢١) وابن مقبل ، ^(٢٢)
والكميت ^(٢٣) وجريز ، ^(٢٤) والفرزدق ، ^(٢٥) وذو الرمة ^(٢٦) .

* * *

ونسبة هذه الشواهد إلى قائلها مظهر من مظاهر أمانته العلمية ، فإن شك رأيته
يقول — مثلاً — قال الحجاج أو رؤبة ^(٢٧) ، وقال أبو كبير أو غيره من
الهذليين ^(٢٨) . ومن ذلك قول النابغة الجعدي أو غيره من القدماء ^(٢٩) .

* * *

وأبو علي ينشد ما أنشد أحمد بن يحيى ^(٣٠) ، وأبو الحسن ^(٣١) ، والأصمعي ^(٣٢)
ويروى ما ذكره بعض العرب ، « أردت أن تدمته فدهته » ^(٣٣)

* * *

-
- (١) الحلبيات ٢٦٦ ، ٣٦٠ نحو تيمور (٢) ص ٢ (٣) ص ٥٢٣ (٤) ص ٣
(٥) ص ٩٢٣ (٦) ص ٢٦ (٧) ص ٦ (٨) ص ٥٣ ، ٣٨ (٩) ص ٣
(١٠) ص ١١ (١١) ص ٩٣ (١٢) ص ٤ (١٣) ص ٨٢ (١٤) ص ٨٢
(١٥) ص ٩٩ (١٦) ص ٩٢ (١٧) ص ٥ (١٨) ص ٧ (١٩) ص ٩
(٢٠) ص ١٤ (٢١) ص ١٧ (٢٢) ص ٣٧ ، ٤٠ (٢٣) ص ٥١ (٢٤) ص ٥١
(٢٥) ص ١٠٠ ، ٣٠ (٢٦) ص ٢٢٢ (٢٧) ص ٦ (٢٨) ص ١١ (٢٩) ص ١١٧
(٣٠) ص ٨٢ ، ٢٢ ، ٧ (٣١) ص ١٦ (٣٢) ص ١٢ (٣٣) ص ٩٦

ورأيت أبا علي يحتج بالحديث الشريف في مسائل^(١) النحو ، كما رأيت يحتج به كذلك في مسائل^(٢) اللغة .

* * *

وهو حين يستشهد بالحديث غالباً ما يورده موثقاً بالاسناد المتصل ، وأعانه على ذلك أنه محدث ، وكأنه بذلك التوثيق يدعونا إلى الاطمئنان لمكانة الحديث في الاحتجاج والاستشهاد .

* * *

ويتعرض أبو علي في الحلبيات إلى شرح الألفاظ فلا يخرج عن طريقته التي عرفت عنه في كتبه وبخاصة كتاب الحجة : ويعتمد في تفسير اللفظ على محفوظه من القرآن والحديث ، وما أنشده الأئمة ، وما يرويه هو ، وتتداعى عنده الألفاظ القرآنية ذوات المادة الواحدة ، ففي شرحه للسبيل - مثلاً - ذكر أن السبيل في اللغة الطريق الذي هو ممر ومدرج ، واستدل على ذلك بما أنشده سيدي^(٣) ، وقالوا للذين يسلكونه سبيل ، وقياس واحد ، سابل ، واستشهد بما قال العجاج أو ربيعة ، وفسر ابن السبيل بمعنى صاحب ، وبين أن كلا من (أخ ، وأم ، وأب) يستعمل بهذا المعنى ، واستشهد على ذلك بما جاء في القرآن ، وبما أنشد أحمد بن يحيى ، وذو الرمة ، وسيدي ، وأوس ، ثم قال : ومثل السبيل في أنه المدرج والطريق قولهم : الصراط واستدل بقوله تعالى : « ولا تقعدوا بكل صراط توعدون » ، ثم قرر أنه اتسع في السبيل حتى قيل في المعتقدات والآراء في الديانات وغيرها واستشهد بالآي :

« وإن يروا سبيل الرشداً لا يتخذوه سبيلاً ، وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً ، وقل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة . »

« وقال في قوله تعالى : يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ، أي طرق الجنة ودلل على ذلك

وقوله تعالى : « سبيل السلام » ، إما أن يراد به سبيل دار السلام كما قال : « لهم دار السلام عند ربهم ، أو سبيل السلام أي طرق السلامة التي يسلم سالكوها من أن يعذب أو يعاقب . ويجوز أن يكون السلام اسم الله تعالى كما جاء سبيل وصراط الله فإذا كان على

هذا الوجه بعد أن يكون المراد به الطريق الذي هو عمر ، لأن هذا التقييد قد صار فيه كالأمانة للإيضاح ، ويكون المعنى حينئذ كقوله تعالى : « والذين اهتدوا زادهم هدى » ، ثم بين أنه كما يقال للغريب ابن السبيل فنسبوه إلى الطريق قالوا فيه : ابن أرض ،

لأن الطريق ضرب منها ، واستشهد بما أنشده أبو زيد وبما روى عن طرفة ، رأيت
بنى غبراء لا ينكرونى^(١)

وهكذا أعانه على التفسير اللغوى حافظه قوية واعية لآى القرآن الكريم
وشواهد الشعر ، مع قوة الإستحضار ، وانثيال المعانى وتداعيا .

* * *

وترى فى المثال السابق نزعة الاستطراد وإن كان يبدو خفيفاً ، وحيناً يتعلق بما
يعرض خلال حديثه عن المسألة بما هو متصل بها إتصالاً بعيداً .

عقد مسألة فى رأى وما تصرف منه^(٢) ثم جره الاستطراد إلى الكلام فى أن
أصل (لن) لا أن^(٣) ، وجره الحديث إلى الكلام فى الإمالة^(٤) والكلام فى
المجموع^(٥) ، وذكر رأيه فى قوله : وتلك الغرافقة العلى^(٦) والكلام على قول الشاعر :
وتضحك منى شـيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانياً^(٧)
وساق كلاماً فى إسكان عين الفعل الماضى الثلاثى^(٨) وآخر فى إلحاق الهاء بآخر
فعل الأمر المعتل بعد حذف لامه^(٩) ، وذكر الاختلاف فى كتابة آخر المقصور
بالياء والالف^(١٠) .

* * *

وفى الحلبيات قدر صالح من الصرفيات ، والتوجيه الإعرابى ، وقد رأيت يحكم
نزعة الاعتزال عنده فى ذلك التوجيه ليتفق مع عقيدة المعتزلة وما يقولون :
قال : فأما ما روى من قوله : « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر ، فإن قال
قائل : ما تنكرون أن يكون ذلك من الرؤية التى هى إدراك الحاسة ، لأنه تعدى إلى
مفعول واحد ، وتلك الأخرى تتعدى إلى مفعولين ، فالقول أن هذه أيضاً ليست
التى هى إدراك البصر ، وإنما جازألا يذكر المفعول الثانى الذى تقتضيه المعتدية
إلى المفعولين ، لأن الكلام قد طال بما هو بمعنى المفعول الثانى لو أظهر ، ألا ترى أن قوله :
كما ترون القمر ليلة البدر إنما هو تأكيد وتشديد للتيقن والتبديد من اعتراض الشبه
على العلم به تعالى ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة ذكر ما هو بمنزلة المفعول الثانى إذا جرى
ذكره فى الصلات نحو علمت أنا زيد منطلق وأحسب الناس أن يتركوا ، فكما سدا ما جرى
فى الصلتين مسد المفعول كذلك سدا ما بعد المفعول الأول فى الحديث مسد المفعول .
ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون المعنى ترون علم ربكم كرؤية ليلة البدر ،
فالمبتدأ الذى دخل عليه الذى هو بمنزلة علمت المتعدية إلى مفعولين علم ربكم كرؤية

(١) انظر الحلبيات من ٦-١٠ (٢) ٢٣ (٣) ٢٦ (٤) ٢٨ (٥) ٣٣

(٦) ٥٧ (٧) ٦١ (٨) ٦٤ (٩) ٦٦-٦٥ (١٠) ٦٨-٧٢

ليلة البدر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون المعنى أنه قد شبه العلم بالقديم سبحانه في الآخرة بما يحس حساً بيناً لارتفاع الشبه العارضة في دار البلوى والمحنة هناك وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى الإكثار في الاحتجاج له لتقرره عند المبتدئين فكيف من جاوزهم^(١). وهكذا تدفع أبا على عقيدته إلى هذا التوجيه الإعرابي، في هذا التأويل، ثم يبلغ في ذلك الاحتجاج مداه بأن يقول: وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من الكثرة... وأن ذلك من الأوليات المقررة عند المبتدئين:

* * *

وبحانِب هذا التوجيه الإعرابي القائم على العقيدة — تعليل يعتمد على الحس النفسى، وطبيعة الإنسان، وما يختلج في صدره من عواطف:

قال: فأما النظر في نحوه قوله تعالى: ولا ينظر إليهم، فقال أبو الحسن الأخفش أنه كقول الرجل إنما أنظر إليك إذا كان يذيله شيئاً فليس حقيقة النظر عندى في الرؤية، وإن كان يجوز أن يقع عليها في الاتساع لما كان قلب العين نحو المبصر بدلالة قول ذى الرمة:

قيامى هل يحزى بكأى بمثله مراراً وأنفاسى إليك الزوافر
وأنى متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظر
فاقتضاؤه الجزاء على ذلك يدل على أنه ليس ببصير، وأنه علاج بمنزلة البكاء والتنفس ونحو ذلك، واقتضى الجزاء عليه كما اقتضى عليها، ولو كانت رؤية لم يسغ ذلك فيها، لأن المحب لا يقتضى من يحبه على رؤيته له جزاء، بل الأمر بعكس ذلك. ألا ترى أن أبا العباس أنشد:

إذا كلمتني وكلمت عيـنى بعينك فامنـى ما شئت منى
فان قلت: فقد اقتضى على زور طيفه الجزاء، وهذا ما يشتهيه المحب، ويريد، فما تنكر أن يقتضى على الرؤية، وإن كان يحبها، فان هذا لا يستقيم ويكون بمنزلة الرؤية لأن ذلك مما يهيج من شوق المحب. ألا ترى قوله «يا عبد مالك من شوق ليراق، فقول ذى الرمة:

«ولانى متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظر
مثل قوله:

على أنى فى كل سـير أسيره وفى نظرى من نحو أَرْضِكَ أـصـور
إنما هو للتلفت إلى الجهة التى هى فيها

وأخذ بعض المحدثين هذا فقال :
 ماسرت ميلا ، ولا جاوزت مرحلة إلا وذكرك بلوى دانبا عنق
 ويدل على ذلك قوله : أنشد عن المفضل :

وَحُمِلَتْ مِنْهَا عَلَى نَائِيهَا خَيْالًا يُوَافِي . وَنَيْلًا قَلِيلًا
 وَنَظْرَةً ذِي شَيْخٍ وَامِقٍ إِذَا مَا الرُّكَّابُ جَاوَزْنَ مَيْلًا
 فَالنَّظْرَةُ هُنَا لَا تَكُونُ الرَّوْيَةُ إِنَّمَا هُوَ التَّلَفُّتُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ .
 وَرَوْيَةُ ذِي شَيْخٍ وَامِقٍ إِذَا مَا الرُّكَّابُ جَاوَزْنَ مَيْلًا ؟
 لَأَنَّ الرُّكَّابَ إِذَا جَاوَزْنَ مَيْلًا لَمْ يَرِ الَّذِي جَاوَزْنَ بِهِ مَا هُوَ عَلَى هَذِهِ الْمَسَافَةِ (١)
 وهكذا يدل هذا النص على مشاركة أبي علي في هذه الدراسة الأدبية ، إلى جانب
 دلالته على استهدائه بالطبيعة الانسانية ، ومنهجه في شرح الآيات : يتفهم الجو
 الذي أحاط بالشاعر ، ويستعين به على التفسير والتوجيه .

ومن مظاهر ثقافته الفقهية في الحلبيات ما ذكره من استدلال أبي يوسف
 بقوله تعالى :
 « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ » — على جواز
 الاجتهاد من النبي (صلى الله عليه وسلم)

ويتعرض أبو علي في الحلبيات لرسم الحروف ، فهو يدل على أن الصواب
 في كتابة رآه ورماه وما أشبه ذلك أن يكتب بالالف دون الياء (٢) ويقول : إن الخط
 يجرى مجرى اللفظ لقيامه مقامه وكونه بمنزلة (٣) ، وأراه بذلك يهاجم رسم المصحف
 وما جرى عليه الكاتبون ، ذكر حجته ، ثم فسدها ، ودلل على ما يرى في جدل
 ومنطق بذكر الاعتراضات ورددها :
 قال : ما كان من الواو على ثلاثة أحرف فلا اختلاف في كتابته بالالف أسما
 كان أو فعلا . . . وما كان من الياء فالكتاب وكثير من غيرهم يكتبونه بالياء
 وإن كان في اللفظ ألفا كالمنقلب عن الواو ، وقالوا إنما كتبناه بالياء لنفصل بذلك بين
 ما كان منقلبا من الواو . . . فقل لهم : رأيتم إن كتبتم ما كان من الياء بالياء ،
 وإن لم يكن في اللفظ كذلك لتدلوا على أن الأصل فيها الياء ، هلا كتبتم ما كان بالواو
 أيضا بالواو لتدلوا على أن الأصل الواو .

فان قالوا : « اتباعا الفصل في أحد النوعين يعلم به أن الآخر على خلافه ... »

قيل لهم : فهلا أجريتم ذلك على عكس ما فعلتموه فرددتم ذوات الواو إلى الأصل دون ذوات الياء فكتبتموها بالواو ، كما كتبتم ذوات الياء بالياء فلم يعلم في ذلك فصل بين ، فاذا كان الأمر على هذا فالقياس أن يعتبر في ذلك اللفظ فيكتب على ما عليه اللفظ ، ولا يعتبر الأصل المنقلب^(١) عنه ... ثم ضرب أمثلة متعددة في نقص واستيعاب ... وانتهى إلى أن القياس في رمي ورأى أن يكتب بالالف دون الياء

ويحتج أبو على لما يذهب إليه في المسائل النحوية والصرفية واللغوية والإعرابية والهجائية .

وقد سبق أن عرضت لرأيه في رسم اليائي من الأفعال الثلاثية بالالف وتدليله على ذلك .

ونجد تدليلا على المسائل النحوية في الاحتجاج — مثلا — لأصل (لن) لا أن^(٢) ، وكيف أعرب اثنا عشر من بين سائر الأعداد التي بين العشرة والعشرين^(٣) . ومثال الاحتجاج للمسائل الصرفية ما أورد من الكلام في وزن آمين^(٤) . وشاهد ما احتج فيه للمسائل اللغوية حديثه عن تأويل أسماء كتاب الله : (١) القرآن^(٥) (ب) الفرقان^(٦) (ج) الكتاب^(٧) .

كما احتج لما يراه من التوجيه الإعرابي : تعرض لإعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم » ، ودلل على أنه لا يجوز أن يكون قوله : وأقرضوا الله معطوفا على الفعل المقدر في الموصول الأول على أن يكون التقديران الذين صدقوا وأقرضوا الله^(٨) ورأى أن تجعل اعتراضا بين الصلة والموصول . ورجح ذلك واستشهد عليه^(٩) .

وهناك ميزة تنفرد بها الحلبيات ، تلك هي التعرض للكلمات الأعجمية ، والبحث فيها من حيث ترجمتها ، ووزنها ، واشتقاقها وتصريفها .

(١) ٧٢-٦٨ (٢) ٢٦ (٣) ٢٤٧ (٤) ٨ وانظر من ص ٢٦٥-٢٨٣
(٥) ٢٢٧ (٦) ٢٣٩ (٧) ٢٤٢
(٨) ١٠٢ (٩) ١٠٤

أكان ذلك لأنه في بيئة عربية خالصة — بيئة سيف الدولة بحلب ، فألقى عليه ما ألقى مما يتصل بفارسيته ؟ إذ أن الذي أتاح لهذه الفارسيات أن تظهر في الحلبيات سؤال وجه إليه من سيف الدولة عن « الاسكرجة » وهل لها اشتقاق ؟ وهل الهمزة فيها أصل أم لا ؟ وكيف تصغيرها ؟

فأجاب أبو علي السؤال ، وجره الكلام على عادة الاستطراد عنده — إلى الحديث عن الكلمات الأعجمية من أسماء الأشخاص ، والبلدان والأشياء ، وبين أنواع الأسماء الأعجمية المعربة ، ما نقل منها معرفا ، وما نقل منها منكورا^(١) : وتعرض لوزن كل من أرجان^(٢) وإيوان^(٣) وذكر سبب تسمية الأبله بذلك ، وكذلك سبب تسمية القدس بأورى شليم^(٤) ، وتحدث عن تصغير باذنجان^(٥) وذكر الأترج والاسكفة^(٦) . والإبريق ، والآجر ، والإبريسم^(٧) وأرمينية^(٨) وأسك^(٩) وأرند (اسم نهر)^(١٠) فجاء حديثه في ذلك جامعا مقنعا بما يعد مرجعا ، لأنه استقصى حتى ليعتذر من أنه ترك الحديث عن أستاذ ، وأسوار ، فنبه إلى أنه ذكرهما في المسائل المصلحة من كتاب أبي اسحق^(١١) .

* * *

ولا بد للباحث في الحلبيات — أن يتعرض بالدراسة لرسالة طويلة كتبها أبو علي إلى سيف الدولة ، ذلك لأنها تلقى ضوءا على جوانب مختلفات من حياة أبي علي في حلب : كيف كانت علاقة أبي علي بابن خالويه ؟ وكيف كانت منزلة أبي علي عند سيف الدولة ؟ وكيف عاش أبو علي هذه الحقبة التي قضاها في حلب ؟ والرسالة لا تجيب هذه الأسئلة في صراحة ، ولكنها تومئ إلى الإجابة بإيماء ، لتستنتج منها استنتاجا .

أما الأمر الصريح في هذه الرسالة فهو الجدول العلمي ، الذي كان يجري في بلاط سيف الدولة بين العلماء في ذلك الحين ، وما يتيح ذلك الجدل من تعليق على ما دار في المجلس يرسل به سيف الدولة إلى هذا العالم أو ذاك ، ويرد العالم عنه عادية الهجوم ، وهكذا تبادل الرسائل في مختلف المسائل ، وكان من بينها رسالة بعث بها أبو علي

(١) ٢٨٣ (٢) ٢٩٤ (٣) ٢٩٦ (٤) ٢٩٨
(٥) ٣٠٦ (٦) ٢٩٠ (٧) ٢٩٤ (٨) ٢٩٣ (٩) ٢٩٠
(١٠) ٢٩٧ (١١) ٣٠٣

إلى سيف الدولة جواباً عن كتاب ورد عليه منه ، يرد فيه على ابن خالويه^(١).
وفي الرسالة عناصر ثلاثة متميزة :
أولها : بيان مكانة أبي علي من علماء عصره .
ثانيها : دفاع أبي علي عن نفسه برد ما نسبته إليه ابن خالويه .
ثالثها : خلوصه بعد الدفاع — إلى الهجوم على ابن خالويه بتنفيذ آرائه ،
وبيان وجه الخطأ فيها .

* * *

فما يشهد للعنصر الأول قول ابن خالويه : « لوبقى أبو علي عمر نوح ما صلح
أن يقرأ على السيرافي » . وعلق أبو علي فقال : أن ابن بهزاز السيرافي يقرأ عليه
الصبيان ومعلوم ، ، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان ؟ هذا ما لا
خفاء به . كيف وهو (يريد ابن خالويه) قد خلط فيما حكاه عني ، وأنا قلت :
« أن السيرافي قد قرأ علي ، ولم أقل هذا إنما قلت : « تعلم مني ، أو « أخذ عني ، هو
وغيره ، ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم ، وليس قول القائل : « تعلم مني ،
مثل « قرأ علي ، ، لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه ، وقد يتعلم منه من لا يقرأ
عليه ، وتعلم ابن بهزاز مني في أيام محمد بن السري وبعده — لا يخفى علي من كان
يعرفني ويعرفه كعلي بن عيسى الوراق ، ومحمد بن أحمد بن يونس ، ومن كان يطلب
هذا الشأن من بني الأزرق الكتاب وغيرهم ، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا
يروونه يغشائي في صف شونيز^(٢) .

* * *

وهذا كلام يكشف على كل حال — عن علو مكانة السيرافي ، فأبو علي حين يدفع
قولة ابن خالويه : « لوبقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي » — يعترف ضمناً بمكانة
السيرافي ، إذ أنه يهتم بتقرير صلاحيته للقراءة على السيرافي الذي يقرأ عليه الصبيان
ومعلوم ، ولا يهم أبا علي إلا أن يرتفع بنفسه فوق طبقة الصبيان المتعلمين . .
علي أن أبا علي يرقى بنفسه حتى ينص على أن السيرافي أخذ عنه أو تعلم منه ،
ويستشهد على ذلك بكثير ممن كانوا يعرفونه هو والسيرافي .

(١) معجم الأدباء ٢٥٧/٧ ولم يصرح في الحليات أن الردود عليه ابن خالويه وإن كان

ذلك غني عن التصريح .

(٢) الحليات • نحوش : ٣٣ ظهر

ويتعين من هذا النص كذلك دقة أبي علي في تفهم الألفاظ والتحديد الدقيق لدلالاتها: فتعلم مني أو خذ عني غير قرأ علي، وكذلك قوله فيما بعد: وابن الخياط لا لقامله، غير وابن الخياط لا يعرف شيئاً. ويقابل هذه الدقة عند أبي علي — تخليط من ابن خالويه فيما يحكيه.

وأما الحديث عن العنصر الثاني: وهو دفاع أبي علي عن نفسه فقد صدره أبو علي بقوله

« وأما قوله يعني خالويه — « قد أخطأ البارحة في أكثر ما قاله ، فاعتراف بما أن استغفر الله منه كان حسناً ، وكذلك حكم كل من خطأ مصيباً .

والمسائل التي تناولها هذا العنصر واضحة من النصوص الآتية :

(أ) فأما قوله : أني قلت « ما قال أحد أن القوم يقع على الجن ، فما أعلمني قلت هذا ، ولكني قلت : « أن القوم يقع على الرجال دون النساء ، ثم أخذ بدلل على ما رآه ^(١) .
(ب) وما ذكره من أني قلت : « أن أناساً ليس جمعاً كما قال الفراء ، فغلط في الحكاية لأنني لم أقل : « أن أناساً ليس بجمع على الإطلاق الذي ذكره صاحب الرقعة ، ولكني قلت : « أنه ليس بجمع تكسير ، وليس بجمع لإنسان ^(٢) . ثم دلل في استطراد طويل

(ح) وأما ما ذكره من أنه سألني عن الناس على قول سيبويه ما وزنه ، وما الدليل على أن الأصل فيه الأناس ، وأنني قلت كما يعتد ^(٣) خذ وكل فغلط في الحكاية ، ولم يكن جوابي عن مسئلته عن الدليل على صحة المذهب ، ولكن دلت على ذلك بنحو ما قد نفذ جوابي أمس إلى حضرة سيدنا . ثم ذكر الدليل ^(٤) .

(د) وما ذكره من أني شبهت الفعل بالاسم ، والكلمة على حرفين بالثلاثي فكلام ساقط يدل على أن قائله ليس يعرف من التصريف شيئاً ، ومن عبارة أصحابه شيئاً يغني به ^(٥) .

وأبو علي في المسائل الثلاث الأولى يرى نفسه دون أن يتهم ، يذكر الدليل في هوادة ولين ، وكان في المسألة الرابعة عنيفاً حتى أوشك أن يكون من الشتامين ، وهو في كلتا الحالين قد بلغ من صاحبه ما يريد .
واقراً مرة أخرى الدليل على هدوئه ولينه وبلوغه ما يريد :

(١) الحليات ٥ محوش : ٣٣ ظهر (٢) ٣٤ ظهر (٣) ٣٦ وجه (٤) نفس المصدر

« وأما قوله : « قد أخطأ البارحة في أكثر ما قاله » فاعتراف بما ان استغفر الله منه كان حسناً ، وكذلك كل من خطأ مصيباً^(٣) . »

ولعل قرب ابن خالويه من سيف الدولة جعل أبا علي يلتزم ذلك الرد الهادي ، حتى إذا طفح منه الكيل واشتد ، قابل تخليط ابن خالويه بما يجب أن يرد عليه . هذا وسأسوق بعد نموذجاً لمسألة من المسائل السابقة في العنصر الثاني تكشف عن نزعة أبي علي في الرد على ابن خالويه .

* * *

وقد علق أبو علي في العنصر الثالث — وفيه يقف مهاجماً بعد أن ثبتت قدمه مدافعاً — علق أبو علي على أقوال ابن خالويه الآتية : —

(أ) اختلف أهل النحو في الناس على أربعة أوجه . وذكرها ثم علق أبو علي على ما قال ابن خالويه^(٣) .

(ب) وقوله اختلفوا في الناس فقالوا : قد يكون لمعنى واحد قال الله تعالى « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم »^(٤) .

(ح) وأما قوله : والإنسان واحد وقد يكون جمعاً قال الله تعالى : « والعصر إن الإنسان لفي خسر »^(٥) .

(د) ثم يختم أبو علي الجواب بهذا التهم الذي يبدو في قوله : « وليس في الرقعة التي وصلت إلى عبد سيدنا شيء حكمه أن يتكلم عليه ، وفي آخرها حرف لم يبعد فيه ، وهو قوله : « وليس يعرف أحد ما يقول فكيف ينقضه ؟ وما يصدق هذا أن رقعة من ثلاث رقاع وردت حضرة سيدنا الأمير سيف الدولة (أطال الله بقاءه) فما ذكره فيها قول الشاعر :

قالت : « ألا ليتما هذا الحمام لنا ، وتعاطى تفسير الرفع ، والنصب في الحمام ، فقرأت ، ومن رفع الحمام جعله خبر ليت ، وهذا أطال الله بقاء سيدنا من العويص الذي لا يفهمه أحد ، ولا يعرفه ولا ينقضه ولا يبرمه »^(٥) . . . »

* * *

وهكذا لا ينتهي أبو علي من الكتاب حتى يترك ابن خالويه وقد بدا في تخاذله ، واعترافه باغماض أبي علي لأسلوبه ، ولكن أبا علي يعتز بذلك الإغماض ، ويرده

(١) ورقة ٣٣ (٢) الحلييات ٥ نحوش ٣٦ (٣) المصدر السابق : ٣٧

(٤) نفس المصدر ٣٨ (٥) الحلييات : ٥ نحوش ٣٨

إلى تمرسه بالعويص وتعمقه في العلم ، والغوص على البعيد من أعماقه ، وهو من أجل ذلك لا يلحقه نقص ولا إبرام .

* * *

هذا عرض عام لتلك الرسالة ، وأضرب مثلين بعد ذلك أحدهما للعنصر الثاني في هذه الرسالة والآخر للثالث منها ، إذ كنت ظربت مثلاً للعنصر الأول فيها .

* * *

مثال دفعه هجوم ابن خالويه :

فأما قوله : أنى قلت : ما قال أحد أن القوم يقع على الجن فما أعلنى قلت هذا ، ولكى قلت : إن القوم يقع على الرجال دون النساء بدلالة قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم . . . ثم قال ولا نساء من نساء ، وبدلالة قول زهير : أقوم آل حصن أم نساء ، وبدلالة أن القوم فعل من القيام ، والرجال هم القوامون على النساء والصبيان كما جاء ذلك في التنزيل ، وليس للنساء قيام على الرجال في هذا الوجه . فقال قائل في المجلس : ولو قيل إن قوماً يقع على النساء أيضاً بدلالة قوله : أنا أرسلنا نوحاً إلى قومه ، فقلت إن هذا لا يدل على أن قوم يقع على النساء ، لأن النساء وقع عليهن هذا الاسم لاختلاطهن بالرجال ، فأطلق عليهن ما يختص به الرجال من حيث يغلب المذكر على المؤنث في هذا الموضوع ، هذا ما ذكرته بما جرى في قوم لا أذكر غيره ، ولو قال قائل إن قوماً لا يقع على الجن لم يكن فيما أورد من القرآن دلالة على أن القوم يقع على الجن ^(١) ، لأنه يمكن أن يكون المعنى : أنهم قالوا لزعمائهم ومن ينوب ويقوم عن سائرهم ما تقولون أنتم أيها الإنس لمن كان منكم هذا وإن لم يكونوا مستحقين لهذا الاسم في الحقيقة ، وهذا النحو في اللغة غير ضيق . من ذلك قوله تعالى : إن شجرة الزقوم طعام الآثيم كالمهل . . . ثم قال : « ذق أنك أنت العزيز الكريم ، ومعلوم أن من كانت هذه صفته لم يكن كريماً عند الله في الحقيقة لقوله : « ويخلد فيه مهاناً » ، وقوله . « ومن يهن الله فما له من مكرم » فاستحقاقه أن يسمى بالمهان ينافى أن يكون كريماً ، وإذا كان كذلك ثبت أن المعنى أنت العزيز الكريم عند نفسك ، وأنت الذي يسمى بالعزيز الكريم ولست كذلك . وكذلك قوله تعالى : « ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً » فسمى

(١) يشير إلى الآية : يا قومنا أجبوا داعي الله .

ما كان يناله المشركون من المسلمين لو نالوه خيراً على حسب ما كان عند المشركين .
وإن لم يكن في الحقيقة كذلك . وقد قال زهرة اليمى يعنى جريراً :

أبلغ كليبا ، وأبلغ عنك شاعرها أنى الأغروانى زهرة اليمى
فأجابه جرير :

ألم يكن فى وسوم قد وسمت بها من خاف موعظة يازهرة اليمى
ومن ذلك قول النابغة الجعدى أو غيره من القدماء :

إذا أصبح الديك يدعو بعض أسرته إلى الصباح وهم قوم معازيل
فكما أجرى الأسرة والقوم على الدجاج وإن لم يكن مما يسمى فى كلامهم بقوم
ولا أسرة ، كذلك يجوز أن يقع لاسم قوم على الجن لدعائهم إلى الإيمان ، وإن كان
اسم قوم لا يقع عليهم كما لا يقع على الدجاج إلا فى هذه المواضع المتسعة فيها
للتشبيه ، وإذا كان ما ذكرته فى التأويل فى قول الجن بعضهم لبعض ممكناً لما أوردته
من الدليل سقط ما أتى به صاحب الرقعة من الاستدلال بالآية (١)

* * *

وهكذا قدم أبو على الدليل النقلى أولاً فاستشهد بالقرآن الكريم والمروى
من الشعر القديم ، ثم مزح ذلك الدليل النقلى بالدليل الصرفى ، واستعان على تفسير
القرآن بالقرآن ، وأعاناه على ذلك حافظة قوية الاستحضار للآى التى تناسب المقام ،
ومذخور من اللغة والشعر ، وكان أمينا فى الرواية ، سالكا سبيل المناطقة فى التدليل
الذى تسليك مقدماته إلى نتائجها فى سلامة ويقين ، وفى هوادة ولين .

مثال هجومه على ابن خالويه : وقوله — ابن خالويه — اختلف أهل النحو
فى الناس على أربعة أوجه فقال قوم نوس ، وقال آخرون نيس بالياء ، واحتجوا
بأن الكسائى قرأ قل أعوذ برب الناس بالامالة ، وقال آخرون النسى بتأخير الياء ،
فقدمت اللام إلى موضع العين ، فان تعدد هذا الوجه ، وجعله وجهاً غير الذى تقدمه
خطأ ، لأن هذا نفس الذى ذكره وليس غيره ، فلو جاز أن يعد المقلوب والمقلوب
عنه وجهين فيقال أن المقلوب غير المقلوب عنه لجاز أن يعد المحذوف والمحذوف منه
منه وجهين فيصير خمسة أوجه فهذا غلط فى العدد ودلالة على ضعف التمييز ، وفيما
قدمته من الدلالة على إن الهمزة فى أناس فاء الفعل ما يدل على أن الألف زائدة
وفى كونها زائدة ما يبطل كونها منقلبة ، وإذا لم تكن منقلبة سقط هذان القولان

الذان ذكرهما في قسمته، وفسد ما ذهب إليه من انقلاب الألف في أناس عن الياء أو عن الواو، وإذا سقط ذلك لم يبق إلا قول واحد، وهو أن الكلمة فاؤها همزة وعينها نون ولا ماها سين والألف فيها زائدة . . .

فأما من احتج منهم بأن العين ياء لقراءة من قرأ قل أعوذ برب الناس بامالة الألف، واحتججه بذلك دليل على ضعف بصره بالامالة^(١). ثم تابع الدليل على أنه قد يمال من الألفات ما هو منقلب من الواوات . . .

وأبو علي في هذا النص لا يدفع فرية افتراها ابن خالويه، وإنما يهجمه في قول قاله، ومذهب رآه، متخذا العنف الذي يبدو في تغليظه ووصفه بضعف التمييز، وضعف بصره بالامالة، أما المطلق في هذا المثال، والبرهان الذي يشبه براهين المهندسين فواضح وغنى عن التبيين .

* * *

وأود أن أشير إلى أن أبا علي كان قويا برسوخ قدمه، وغزارة علمه، على حين كان خصمه قوى الجانب بسيف الدولة إذ كان مقربا عنده، ومع ذلك فلم يغن ابن خالويه الركن الشديد الذي آوى إليه .

* * *

وقد أشرت إلى الخضوع الملحوظ في تقديم هذه الرسالة من أبي علي إلى سيف الدولة وربما اعتذر لأبي علي أن تلك كانت عادة الناس في التقريب إلى السلطان في هذه الأزمان .

* * *

وبعد: فهذه هي الحلبيات، وتلك شخصية أبي علي الواضحة فيها: الواضحة بشواهد وتعبه وأدله وتأويله واحتججه وأسلوبه ولولا ما أحاط به من كيد ونكاية لانصرف إلى إنتاج أضخم وأدسم في ظل سيف الدولة، ويشاء الله أن يدعوه عضد الدولة فيظفر العلم منه بالإيضاح، والتكملة، والشيرازيات .

والحلبيات بمصر نسختان مخطوطتان إحداهما برقم ٥ نحوش من آثار الأستاذ الشنقيطي (رحمه الله) والآخرى برقم ٢٦٦ نحو بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي، وأم هاتين النسختين نسخة بالمدينة المنورة، وعناية هذين الرجلين بالحلبيات أثر من آثار عنايتهما بتراث أبي علي (على الجميع رحمة الله)

الايضاح

يرد هذا الكتاب في كتب التراجم حيناً باسم الإيضاح في النحو^(١)، وحيناً باسم العضدى^(٢)، وأورده ابن خلكان باسم الإيضاح والتكملة في النحو^(٣). وفي الأمانة العامة للجامعة العربية: معهد إحياء المخطوطات: الإيضاح العضدى^(٤). والتسمية بالعضدى، كاشفة عن الإيضاح، لأنه ألف لعضد الدولة وقدم إليه^(٥)، ولم يورد ابن النديم في الفهرست هذا الكتاب، والذي أورده كتاب شرح أبيات الإيضاح^(٦)، ولست أدري لم أغفله ابن النديم مع أنه يذكر الكتب التي ألقت حتى سنة ٣٧٧هـ^(٧)، وكتاب الإيضاح مؤلف قطعاً قبل هذا التاريخ؛ لأنه مهدي إلى عضد الدولة الذي توفي سنة ٣٧٢هـ^(٨). ولعل السبب في أن ابن النديم لم يذكره أنه لم يطلع عليه^(٩)، فقد كان عضد الدولة محباً للاختصاص بقراءته دون كل أحد.

وقد ذكر أبو علي في صدر كتاب الإيضاح أنه «جمع في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة، فان وافق اجتهادي ما رسم فذاك بعض نقيبته، وحسن تنبيهه وهدايته، وإن قصر إدراك عبده، عما حده، رجوت أن يسعني صفحه، لعله بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطى^(١٠)».

ولم يبين أبو علي ما ورد به أمر عضد الدولة، وما رسم له في منهج هذا الكتاب، غير أن كتب التراجم والتاريخ تروى روايات متضاربة متدافعة عن موقف عضد الدولة من كتاب الإيضاح:

وأقدم هذا الكتب تحدثاً — فيما أعلم — كتاب ذيل تجارب الأمم لأنى شجاع: فهو يروى ما حكى أبو طالب العبدى — من تلاميذ أبي علي^(١١) — أن عضد

(١) انظر مثلاً نزهة الألباء ٢٠٩، بغية الوعاة ٢١٦، الشذرات ٧٩/٣

(٢) إنباه الرواة ٣٨٧/٢ (٣) وفيات ٣٦٢/٣ (٤) ف ٨٤٤

(٥) انظر تقديم كتاب الإيضاح: نحو ١١٢٠ (٦) انظر ٩٥

(٧) انظر ص ١٢٩، ٥٨ (٨) انظر ابن الأثير ٧/٩ (٩) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣

(١٠) الإيضاح ١٠٠ نحو (١١) انظر إنباه الرواة ٣٨٦/٢

الدولة كان ضئيلاً بالإيضاح ، محباً للاختصار بقراءته دون كل أحد ، ويسوق العبدى على تقدير عضد الدولة للإيضاح وضنه به فيقول : وذلك أن رجلاً توصل إلى كتبه بخطه بحيلة فأمر عضد الدولة بقطع يده لنفاسة الكتاب في نفسه ، وحلاوته في قلبه . . . حتى سئل في أمره فعفا عنه^(١) . ويقول ابن قاضى شعبة الأسدى : « إن أبا على لما وضع لعضد الدولة كتاب الإيضاح حمله إليه واستحسنه^(٢) » .

وأما الروايات الأخرى التى تدافع هذه الرواية فهى فيما يقوله صاحب نزهة الألباء : « أن أبا على عندما صنف كتاب الإيضاح لعضد الدولة وأتاه به قال له عضد الدولة : « هذا الذى صنفته يصلح للصبيان^(٣) » . ويزيد ياقوت فى المعجم : « أن عضد الدولة استقصره وقال له : « ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فضى أبو على وصنف التكملة وجمعها إليه ، فلما وقف عليها عضد الدولة قال : « غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو^(٤) » ، وينقل ذلك النص السيوطى فى بغيته^(٥) .

والذى أراه - فى هذه الروايات المتضاربة - أن الرواة تزيدوا ، وأسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه ، ولم يتحدث به .

حقيقة كان عضد الدولة أحد العلماء بالعربية^(٦) وكان ذا بصر بالنحو ، يناقش أبا على فى مسائله^(٧) ، وينقل عنه ابن هشام الخضر اوى فى الافصاح^(٨) ، ويرد ذكره فى كتب التراجم ، وتذكر آراؤه بجانب آراء النحاة الأولين :

قال فى الارتشاف وقال الاخفش ، وتبعه عضد الدولة ، واستحسن أبو القاسم بن القاسم فى مسألة « ضربى زيدا قائماً ، تقديره ضربه قائماً^(٩) » .

(١) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣ (٢) طبقات النحاة والفقهاء ٢٩٥ وما بعدها .
 (٣) نزهة الألباء : ٢١٠ (٤) ٢٣٨/٧ (٥) انظر ٢١٦
 (١) روضات الجنات : ٢٢٠ (٢) انظر نزهة الألباء : ٢١٠
 (٣) بنية الوعاة : ٣٧٤
 (٤) ارتشاف الضرب : ٥٠٧ مخطوطة دار الكتب ٨٢٨ نحو والنصف الثانى من طبقات النحاة لابن قاضى شعبة مخطوط بدار الكتب رقم ٢١٤٦ تاريخ ص ٣٧٧

ولكن عضد الدولة - على كل حال - كان يوقر أبا علي توقير التليذ للشيخ ،
ويذكر أنه غلام أبي علي في النحو ^(١) ، ويقول إذا افتخر بالعلم والمعلمين : « معلى
في النحو أبو علي الفارسي » ^(٢) . هذه واحدة ، وثانية أن الربيعي - تليذ أبي علي -
يحكى بما يوحى أن عضد الدولة كان ضنيفا بالإيضاح - متفقا في ذلك مع خير
العبدى من قبل - وأنه لم يخرج للناس إلا باذن ممن ألف له ، قال الربيعي :
كان أول من سمع الإيضاح ورواه إلى الناس - باذن ممن ألف له - أنا وأبو أحمد
الجلاب ، رسم لنا اخذه عن أبي علي ، ثم خرج إلى الناس من بعد ^(٣) . فكيف
يتفق ألا يرتضيه أولا ثم يرضن به ثانياً :

وثالثة: هذا الذي تزيده المترجمون ممثلا فيما يرويه ياقوت ، ويتابعه فيه السيوطي
— من أن الشيخ غضب فأتى بما لم يفهمه عضد الدولة ، ولم يفهمه هو — هذا قول
بعيد عن طبيعة الصلة بين أبي علي وعضد الدولة ، بعيد أن يغضب أبو علي من ولي
نعمته ^(٤) الذي كان يعد أمره حكما ، وطاعته غما ، وإن كان هناك توجيه من عضد
الدولة — فما على الشيخ إلا أن يصدع بما يؤمر عن رضا وارتياح .

ثم بعيد — بعد ذلك — أن يعترف عضد الدولة بأنه لا يفهم ما يقول الشيخ ،
وأبعد منه أن يقول عن أبي علي وهو مؤلف الكتاب . أنه لم يفهمه هو كذلك .
والأمر عندي بعد ذلك — أن ما يرويه المترجمون يعبر عن نظرة الناس إلى
الكتابين في إجمال . فكتاب الإيضاح كتاب تعليمي وضع للبستئين ، وكتاب التكملة
يخالفه في ذلك على النحو الذي سأعرضه له في هذا الفصل بالبيان إن شاء الله .

وليس بضائر أبا علي ، ولا يغض من قدر الكتاب أنه وضع للمتعلين ، فن قيل
وضع كل من الجرمي ^(٥) ، وابن درستويه ^(٦) ، وابن السراج ^(٧) ، مختصرات في النحو
للمتعلين ، لعل أبا علي نظر إلى شيء من هذه الكتب الثلاثة ، فابن درستويه من
أبناء جلده فارسي فسوى ، وابن السراج أستاذ له ، وأما الجرمي فقد قدر أبو علي
عمله إذ يقول « قل من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة » ^(٨) .

(١) المنتظم : ١٣٨/٧

(٢) أخبار العلماء بأخبار الحكماء ط الخانجي سنة ١٣٢٦ هـ : ١٥٢

(٣) إنباه الرواة : ٢٧٥/٢ (٤) انظر مقدمة الحجة

(٥) طبقات اللغويين للزبيدي ٧٧ (٦) المصدر السابق ١٢٧

(٧) نفس المصدر ١٢٢ (٨) نزهة الألباء ١٠١

متى ألف الإيضاح :

تظهر صلة أبي علي بعضد الدولة منذ أن استجلبه لبنى أخيه يؤدبهم^(١) . وكان أبو علي حين استجلبه الديلمي - عند ابن حمدان ، وقد تركه عائداً إلى بغداد ، ثم شيراز^(٢) وقد استظهرت في فصل سابق أن أبا علي رجع إلى شيراز حيث يتصل بعضد الدولة منذ ٣٤٨ هـ .

وإذن فالإيضاح مؤلف قطعاً بعد هذا التاريخ، وفي هذه الفترة التي قضاها أبو علي في شيراز ، والتي بلغت نحواً من عشرين عاماً^(٣) . ولا أملك من النصوص ما يعين على تقريب هذا المدى بين هذه السنين وإن كنت أميل إلى القول بأن الكتاب مؤلف في صدر هذه المدة ؛ إذ كان كتاباً تعليمياً للبتيدين ، فمن المحتمل أن يكون أبو علي ألفه لأبناء أخى عضد الدولة يرجعون إليه ويقرمون فيه ، ثم أن طبيعة الأشياء تقضى أن يستفيد عضد الدولة من علم الفارسي في صدر الصلة به لا بأخرة منها ، وليس في تقديم الكتاب ما يعين على الوصول إلى تاريخ تأليفه ، ففي نسخة من نسخه يخاطب أبو علي عضد الدولة بالملك الجليل^(٤) ، وفي نسخة أخرى يخاطبه مع ذلك بالأمير الجليل^(٥) ، ولو اقتصر على الأخرى منهما لرجحت أن يكون الكتاب ألف قبل سنة ٣٥٦ هـ وهي السنة التي بدأ فيها الصراع بين بختيار وعضد الدولة ، وانتهى بتقريب الخليفة الطائع لعضد الدولة حتى عقد في سنة ٣٦٤ هـ على ابنته^(٦) ، ودخل عليها سنة ٣٧٠ وخوطب في سنة ٣٦٨ بالملك^(٧) .

مشمولات الإيضاح : لخص أبو علي أبواب كتاب الإيضاح في صدر التكملة حيث ذكر التغير الذي يلحق أواخر الكلم ، وجعل قسماً منه ذلك التغير بالحركات والسكون أو الحروف ، ويحدث باختلاف العوامل ، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب ، ويكون في الأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة للأسماء ثم قال .

(١) طبقات الزبيدي ١٣٠ (٢) المصدر السابق (٣) ٣٤٨ - ٣٦٨
(٤) مخطوطة ١١٢٠ نحو (٥) مخطوطة ١٠٠٦ نحو (٦) النجوم الزاهرة: ١٣٥/٤
(٧) انظر تاريخ المسلمين للشيخ جرجس بن العميد : ٢٣٧ ، ٢٣٨

«وقد ذكرت ذلك بأصنافه في الجزء الأول من الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح^(١)، وأنت لما نظرت إلى أبواب كتاب الإيضاح رأيتها تصدر عن فكرة أثر العوامل، فبعد أن ذكر مقدمات تعد مدخلا للكتاب من حيث الكلام وتأليفه، وحد الإعراب، وحد البناء، وتكلم عن التثنية والجمع بعد أن ذكر هذه المقدمات أدار الكلام على المعربات وبدأ بالمرفوعات من الأسماء فذكر في ذلك : الابتداء وخبر المبتدأ، والفاعل، والفعل، والفعل المبني للمفعول به، والأفعال التي لا تتصرف، ونعم وبئس، والتعجب. ثم انتقل إلى المنصوبات من الأسماء فذكر العوامل الداخلة على الابتداء وخبره، وتحدث عن إن أخواتها، وظنفت وأخواتها، والأسماء التي أهملت عمل الفعل «أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها، والمصادر التي أعملت عمل الفعل، والأسماء التي سميت بها الأفعال»، ثم تحدث عن المفعول معه، وله، والحال، والتمييز، والاستثناء بالألا، وغير وسوى وحاشي، وانتقل إلى النداء والترخيم والنفي بلا، وبعد أن وفي الكلام على منصوبات الأسماء انتقل إلى الكلام عن المجرورات فتحدث عن حتى، ومذ، ومنذ، وللقسم، والأسماء المجرورة بإضافة أسماء منها إليها، والإضافة التي ليست محضة.

ثم انتقل إلى التوابع : الصفة والعطف، والبدل. وهكذا ينتهي من إعراب الأسماء «مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، وتابعة». «وعنده أن الرفع أقوى من النصب^(٢) وهذا أقوى من الجر ولذلك جعل الكلام في مسائل النحو على هذا الترتيب.

ثم تحدث عما لا ينصرف، فيذكر أبوابه المختلفة، ثم يأخذ في الحديث عن إعراب الأفعال مرفوعة، ومنصوبة، ومجزومة، ويعقد باباً للجازاة، ويختم الكتاب بالحديث عن النون الثقيلة والخفيفة.

هذا هو الملاك العام الذي صدر عنه الشيخ أبو علي في ترتيب الإيضاح، نظر

(١) انظر مخطوطة ١٠٠٦ ص ٦٤ (٢) انظر الإيضاح ص ١٢

إلى أثر العوامل من حيث الرفع، والنصب، والجرف في الاسماء أولاً، ثم من حيث الرفع، والنصب، والجزم في الأفعال ثانياً. وبين هذين يذكر التوابع ^(١).

ومن أجل هذه الفكرة التي صدر عنها أبو علي تراه يتحدث عن حتى مرة في حروف الجر ^(٢) ومرة عند قوله «وما ينتصب الفعل بعده» حتى «وذلك قولك» سرت حتى أدخلها ^(٣). ونراه يتحدث عن أفعال التفضيل مرة في باب التعجب، ومرة في باب الإضافة التي ليست محضة ^(٤)، وهكذا ينظر أبو علي في ترتيب الإيضاح إلى أثر العوامل نفسها، وهو بذلك يتخالف مع سيبويه الذي نظر في ترتيب كتابه إلى العوامل كما انتهى إليه أستاذنا في كتابه الموسوم بسبويه أمام النحاة ^(٥).

وقد وجدت أبا العباس المبرد في كتابه المقتضب لا يخضع في ترتيبه لفكرة بعضها فهو مثلاً - يورد باب التبيين والتمييز ^(٦) مسبقاً بباب أما ^(٧) وإما وقد ومنذ ^(٨) ومتبوعاً بباب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها ^(٩)، وباب الإمالة ^(١٠)، وباب كم ثم باب ^(١١) الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ^(١٢) وهاتم أولاء ترون ألا ترابط بين هذه الأبواب، وكان ذلك منزع المبرد على وجه العموم في ترتيب سائر الكتاب. ولو وازنت بين نهج الخالفين في ترتيب كتبهم، ونهج أبي علي الفارسي في ترتيب الإيضاح وجدت اتحاداً في الخطة؛ فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب كما فعل أبو علي الفارسي من قبل.

ذلك أمر الخالفين والسالفين في ترتيب كتبهم متفقين مع أبي علي أو منخالفين. ولكن ما شأن المعاصرين لأبي علي؟

(١) يذكر أستاذنا عبد الحميد حسن في كتابه القواعد النحوية أن كتاب الزمخصري «المفصل» يحىء بعد كتاب سيبويه من حيث الكتب الشاملة في النحو (انظر ص ٢٥٣) ثم يعود فيقرر أن كتاب الإيضاح والتكملة جاءت فيهما البحوث النحوية والصرفية في ثناياها أو في بعض فصولها (انظر ص ٢٥٤) وهما نحن أولاء نرى كتاب الإيضاح لأبي علي - وهو قبل الزمخصري يشتمل على هذه المسائل النحوية والصرفية اشتمالاً جامعاً.

(٢) الإيضاح ٨١ (٣) الإيضاح ١٠٢ (٤) الإيضاح ٨٥

(٥) راجع الصفحات ١٧٠-١٧٩

(٦) انظر كتاب المقتضب للمبرد المجلد الثالث من القسم الأول ٢٣ (٧) ص ١٨

(٨) ص ٢١ (٩) ص ٣٠ (١٠) ص ٣٤ (١١) ص ٤٧ (١٢) ص ٥٧

أما تلاميذ أبي علي فقد نهجوا نهجه ، وحذوا حذوه^(١) ، وأما الشيوخ فأننا نعرف من كتبهم « الجمل » للزجاجي فهل كان متفقاً مع أبي علي ، أو متخالفاً في ترتيب كتابه فجاء مضطرباً تتداخل أبوابه بعضها في بعض .

فبعد هذه المقدمات التي يذكرها النحاة عادة في صدور كتبهم من أقسام الكلام والإعراب وعلاماته والتثنية والجمع نرى الزجاجي يتحدث عن بعض مرفوعات الأسماء ومنصوباتها فيذكر « باب الفاعل والمفعول به » ثم يعود فيذكر ما يتبع الاسم في إعرابه ، ثم يرجع إلى بعض منصوبات الأسماء فيتحدث عن أقسام الأفعال في التعدى ويعقب ذلك حديثه عن طرف من مرفوعات الأسماء في باب الابتداء والحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ويقحم بين هذه الأبواب — بعد باب الابتداء — باب اشتغال الفعل عن المفسول بضميره ، وبعد أن يتحدث عن حروف الخفض والقسم وحروفه يعود إلى شيء من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها : ليتحدث عنها في : باب ما لم يسم فاعله ، واسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وباب التعجب ، وما ، ونعم وبئس ، وحبذا ، ثم يتحدث عن إضافة المصدر ، والعدد ، ومذ ومند ، كما ينكص راجعاً إلى بعض المنصوبات في الأسماء في باب النداء ، والاستغاثة ، والندبة . ثم يتحدث عن الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية ، ثم يرجع إلى الحديث عن مرفوعات الأسماء ومنصوباتها فيعقد باباً لأفعال المقاربة ، وبعد أن ينتهي منها يتحدث عن جوازم الأفعال ، ويتركها عائداً إلى منصوبات الأسماء في الاستثناء والنفي بلا والتمييز ، ثم يتحدث عن التصغير وألف القطع وألف الوصل ، والمخاطبة « والهجاء » وأحكام الهمز في الخط ، والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ، وهي أبحاث بعضها صرفي وبعضها هجائي — ولما انتهى منها عاد مرة أخرى إلى أسماء الفاعلين والمفعولين .. والحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع وهي «إنما — كأنما — ليتما . الخ» ويكون من الأبواب الباقية باب الوقف ، باب لو ولولا ، باب أقسام المفعولين وهي خمسة . . . ، باب ماذا ، مواضع أي ، . . . باب ما ذا ، مواضع أن المكسورة الخفيفة . . . باب الصلات . . . ثم يختم الكتاب بأبواب من التصريف

(١) كابن جني في اللمع مثلاً

مع العلم بأنه ألقى باب التصغير في طريقه بعد باب الإعراب ، بينه وبين ألف القطع وألف الوصل وقبل أبواب لو ولولا ، وأقسام المفعولين الخمسة . . . الخ

هذا ترتيب مضطرب مشوه متعثر كما ترى ، لا يخضع لملاك عام ، ولا يصدر عن نظرة خاصة ، وذلك فعل أبي علي في ترتيب كتاب الإيضاح على النحو الذي بينت آنفاً ، فهل كان أبو علي أول من ابتكر هذا الترتيب وسنه للمعاصرين له من تلاميذه ، وللخالفين من النحاة بعده ؟ يرجع في نفسى ذلك . وابتكار أبي علي هذا الترتيب يعد تجديداً في التبويب له دلالة على ما يمتاز أبو علي به من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئاً لا خطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة . ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خالفوه ، فساروا على نهجه ونظروا إليه مقتفين أثره ، وتوارثوه في كتبهم حتى هذا الزمان : فالزحشرى ينظر في ترتيب كتابه المفصل إلى أبي علي في كتابه الإيضاح : جعل الزحشرى كتابه مقسوماً — على أربعة أقسام :

الأول في الأسماء والثاني في الأفعال والثالث في الحروف والرابع في المشترك من أحوالها ^(١) . وبعد أن عقد فصولاً في معنى الكلمة والكلام ^(٢) وما يدخله لام التعريف من الأعلام ^(٣) وأنواع الاسم المعرب ^(٤) ، تحدث عن وجوه الإعراب للاسم فذكر المرفوعات من مبتدأ وخبر ^(٥) . ثم تحدث عن المنصوبات ^(٦) ، ثم عن المجرورات ^(٧) ، ثم عن التوابع ^(٨) ثم تحدث عن أصناف الاسم المبني ^(٩) ، ثم عن شبه الفعل المعبر عنه بالأسماء المتصلة بالأفعال ^(١٠) وبعد أن انتهى من ذلك تحدث عن قسم الأفعال فذكر أقسامها وأصنافها ^(١١) .

ثم أورد القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف وبين أصنافها : من حروف العطف ^(١٢) وحروف النفي ^(١٣) وحروف التنبيه ^(١٤) . الخ .

ثم ختم كتابه بالقسم الرابع وهو المشترك وجعل منه الإمالة ^(١٥) والوقف ^(١٦)

(١) انظر الفصل ص ٥ الطبعة الأولى أمين الخانجي مطبعة التقدم ١٣٥٣ هـ
 (٢) ص ٦ (٣) ١١ (٤) ١٥ (٥) انظر ص ٢٣-٣٠
 (٦) انظر ص ٣٥-٨٢ (٧) ٨٢-١١٠ (٨) ١١٠ (٩) ١٢٤
 (١٠) ٢١٨ (١١) ٢٨٣-٢٤٣ (١٢) ٢٠٣ (١٣) ٣٠٥ (١٤) ٣٠٧
 (١٥) ٣٣٥ (١٦) ٣٣٨

والقسم (١) وتخفيف الهمزة (٢) وزيادة الحروف (٣) والإبدال (٤) والاعتلال (٥) والادغام (٦) ، وقد تكفل بهذا القسم الأخير — عند أبي علي — كتاب التكملة

وقد جعل أبو علي كتابه الإيضاح في أبواب قصار ، فلم يشق على القارئ المبتدئ ولم يعنف به ، وبصر المنتهى بالمهم في إجمال ، ومضى في عرضه للقواعد النحوية هادئاً مترشاً واضحاً ، قوى العبارة ، دون التواء أو تعقيد ، يقرب بالتنظير ، ويشرح في توضيح ، ويستشهد مؤيداً القاعدة بآيات من القرآن ، وآيات من الشعر ، ويحذر النطق بتعابير ويلقى إليك في يسر بالتعليل ، ويلقى إليك بقواعد جامعة ، وأحكاماً شاملة ، وأساساً عامة تضم شتات التفصيلات ، ويندرج تحتها كثير من الحالات ، فلا يدع الباب إلا وأنت مقتنع به ، متفهم له ، واع لما يقول من غير غت أو إرهاق ، ولعله بذلك كله قصد أن يجعل من الإيضاح اسماً يدل دلالة قوية على مسماه .

وفيا يلي بعض أمثلة للقواعد العامة التي يبدو أنها وضعت لتقرب على المتعلمين وهي غالباً ما تتصل بالصنعة الإعرابية والأسلوبية :

لا ينتصب في خبر عسى غير أن مع صلتها (٧) . ، « المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد نعم وبئس (٨) ، « إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والخبر النكرة (٩) ، « أفعال الحواس كلها متعدية (١٠) . . . ، « لا يكون للشرط جزاء (١١) ، « الرفع في الرتبة قبل النصب والجر ، وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر (١٢) ، « الاستفهام لا يتقدم عليه ما كان خبره ، ، وما يتصل بالقواعد العامة تلك الأمثلة التي صدرها في كثير من كتابه : بقوله « لا يجوز ، : منها ما هو متصل بالصنعة الإعرابية ، ومنها ما هو متصل بالزعة النحوية ، فما يتصل بالصنعة الإعرابية : « لا يجوز ، كانت زيدا الحمى تأخذ ، إن رفعت الحمى

٥٧ (٣)

٣٤٩ (٢)

٣٤٤ (١)

٣٩٣ (٦)

٣٧٤ (٥)

٣٦٠ (٤)

٣١ - ٣٠ (٨)

٣٩ (٧)

١٢ (١٢) ص

٢٢ (١١) ص

(١٠) تقدم هذا النص

٣٤ (٩)

بكانت لفصلك بين كان وسميها بأجنبي منها وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها ،
فان جعلت التانيث في كانت للقصة ورفعت الحى بالابتداء وجعلت تأخذ خبر
المبتدأ جازت المسألة لان زيدا حينئذ مفعول مقدم ولم يفصل به بين الفاعل
وفعله (١) .

ولا يجوز على يزيد كان ذا مال ؛ لان على يرتفع بالابتداء ، ويزيد في موضع
نصب بالمصدر ، وكان في موضع خبر المبتدأ ، فيجب من أجل ذلك أن يكون في كان
ضمير يعود إلى المبتدأ . وذلك الضمير هو على في المعنى ، وذا مال خبر كان
فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك ذا مال هو على . ولو قلت على يزيد
كان يوم الجمعة — كان مستقيماً لان يوم الجمعة يكون خبراً عن على لاني أقول
كان على يزيد يوم الجمعة ، فيكون ظرف الزمان خبراً عن الحدث الذي هو على
ولا أقول كان على ذا مال (٢) .

ولا يجوز أن تقول : إن الزاهية جاريته صاحبها لانيك لاتفيد بالخبر
شيئاً (٣) .

وما يتصل بالأحكام النحوية العامة قوله : لا يجوز « أعلم الله زيداً عمر أخالداً »
لان المفعول الثالث في هذا الباب هو الثاني في المعنى ، وعمر ولا يكون خالداً (٤) .
كذلك لا يجوز « الذي إن تكرمني أكرمك فله درهم » لان الشرط قد استوفى
جزاءه في الصلة فلا يكون له جزاءان . « ولا يجوز أيت الذي يأتيني فله درهم ،
ولا لعل الذي في الدار فكرم (٥) » .

وغير أبي على في كتاب الايضاح يمر بلفظي « المهم وغير المهم » من الظروف
من غير ايضاح ، ولكنه عندما يتعرض لذلك يتولاه بالشرح والبيان فيقول : معنى
المهم ألا تكون له نهاية معروفة ، ولا حدود محصورة كالجهات الست ، فيجوز
أن يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مبهماً من الظروف وما كان من الأماكن
فان الفعل الذي لا يتعدى — لا يتعدى إليه ، لا تقول قمت بغداد ، ولا قعدت
السوق ، ولا قمت المسجد لان هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمر ، وينفصل
بعضها ببعض بصور وخلق ، فهي في ذلك كالأناسي ولحومهم من الجثث المخصوصة ،

(١) ٣٦ (٢) الايضاح ٢٠ (٣) الايضاح ٣٨-٣٩

(٤) ص ٥٥ (٥) الايضاح ٢٢

فكما لا يتعدى الفعل الذى لا يتعدى إلى الأناسى ، كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم فى الاختصاص (١) .

وهذا التوضيح والتنظير والإسهاب فى الشرح والبيان — فى غنى عن التعليق . ومن المهم أن أذكر أن أبا على تعرض لذلك فى المسائل المشككة وشرحها على طريقته فى هذه المسائل من الإبهام والغموض واتخاذ سبيل المنطق فيما يأتى به من براهين (٢) .

ويبدو أن أبا على التزم الوضوح فى التعبير فى كتابه الايضاح ، ولما كان المنطق بطبيعته يدعو إلى الإغماض ، قلل أبو على فى الإيضاح من المنطق لإثارة للتيسير والتوضيح .

وفى كتاب الايضاح ظاهرة تدعو إلى التسجيل ، فأبو على يمضى فيه هينا لينا حتى باب الاستثناء فيحشد له ، وبحشر مسائل المنطق فيه ، ويسلك سبيل المناطقة فى عرض مسائله ، ومرد ذلك فيما أرى أنه قد وقعت مناقشة بين عضد الدولة وأبى على الفارسى فى ناصب الاسم الواقع بعد إلا فى قول القائل خرج القوم إلا زيدا (٣) ، ويجيب الشيخ أبو على ، ويعترض عضد الدولة ، ويتعذر على الشيخ المضى معه إلى الغاية . ولا يجد بدا من الاعتذار إلى صاحبه فيقول : « هذا جواب ميدانى ، لأنهما كانا يسيران معا فى ميدان شيراز ، وإذا رجعت ذكرت لك العلة .

ومن هنا يعرض أبو على هذا الباب وفى ذهنه صورة هذا الحوار ، والظروف التى أحاطت به .

استمع إلى بعض ما يقول فيه :

« ليس يخلو الاستثناء من أن يكون فى كلام موجب أو غير موجب ، والاستثناء من الكلام الموجب نصب . مثال ذلك : « جاء القوم إلا زيدا » ، و « خرج أصحابك إلا عبد الله » ، و « انطلق الناس إلا إخوتك » ، فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم فى الجملة من الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا . كما أن الاسم الذى بعد الواو فى باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو .

فان كان الكلام المذكور فيه إلا غير موجب فانه لا يخلو من أن يكون

تاما أو غير تام ، فمثال غير التام : ما جاءني إلا زيد ، . . . وهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا ، فالعامل فيه ما قبل إلا . . .

وهكذا يمضى أبو على في هذا الباب من كتاب الإيضاح فيستعمل القياس ، والتعليل والتنظير ، والسبر والتقسيم^(١) ، وارجع إلى العبارة مرة أخرى والحظ قوله : « ليس يخلو الاستثناء . . . ثم التعليل لانتصاب الاسم ، ثم تنظير ذلك بانتصاب الاسم بعد واو المعية ، ولو قرأت بقية الباب لوجدت شواهد أخرى أضربت عن ذكرها لإشاراً للاختصار .

وقد رأيت كذلك يلتزم المنطق للبرهنة على القضايا النحوية في آخر من كتاب الإيضاح وكأنه التزمه في هذا الجزء من الكتاب حيث يكون المتعلم قد استحصف واستعد لتقبل هذه البراهين المنطقية :

قال : قياس ما جاء من قوله لكيلا تأسوا أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تخلو من أن تكون هي المناسبة بنفسها أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن ، فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام لدخول اللام عليها ، ولا يدخل حرف جر على مثله ، فإذا لم يجز ذلك ثبت انتصاب الفعل بعدها بنفسها^(٢) .

وفي آخر الكتاب كذلك برهن على أن الفعل بعد حتى ينتصب بإضمار أن كما ينتصب بعد اللام في قولك ما كان زيد ليفعل بنضماو أن^(٣) . وبما يؤكد عندي تعليل التزامه المنطق آخر الكتاب بما رأيت — أنه تعرض لقضية : الفعل المضارع ينصب بعد حتى . . . في الصفحة العاشرة من الكتاب دون أن يعلل لها أو يسلك سبيل المناطقة فيها .

وأحياناً يسلك سبيل سبويه في إيراد الاعتراض ثم يتولى هو الجواب : قال : سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد أن يكون الثاني منهما ما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ، ولو قلت سمعت زيدا يضرب أخاك لم يجز ، فإن اقصر على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع فإن قلت فقد جاء في التنزيل : « هل يسمعونكم إذ تدعون ، فاقصر على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول أن المعنى هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما جاء في الأخرى إن تدعوهم لا يسمعون دعاءكم .

شواهد الإيضاح:

أولاً: من القرآن الكريم: وأبو علي يستحضر في سرعة الآيات القرآنية التي تتصل بالمسائل النحوية التي يتحدث عنها، وقد ينفرد بشواهد من كتاب الله لم يجيء بها سيويه في الكتاب، مما يجعل ذلك ميزة له، ويكاد يلتزم الاستشهاد بهذه القرآنيات فإذا لم يجد شاهداً منها أشار إلى ذلك، ويغلب أن يقرن الأمثلة التي يأتي بها إلى نظائرها من القرآن الكريم، تجد ذلك واضحاً في صفحات متقاربة تنتظم أبواباً متلاحقة من الكتاب^(١) وتراه حين لم يظفر بشاهد قرآني لأعمال المصدر المقرون بالآلاف واللام يقول: «ولم أعلم شيئاً من المصادر بالآلاف واللام معملاً في التنزيل^(٢)»، أورد ذلك بعد أن ذكر نحو ما جاء من ذلك في الشعر.

ضعيف النكاية أعدها يخال الفرار يراخي الأجل
وما يأتي من الشواهد القرآنية يذكره:

- (أ) مقايساً على مثال معروف. (ب) مناقشاً قضية يذكرها.
- (ج) مطبقاً على قاعدة يقررها. (د) محاجاً الكوفيين في مذهب نحوي.
- (هـ) موجهاً لمسلك إعرابي.
- (و) ذاكراً أوجه القراءة في الآيات التي يستشهد بها.

وأسوق مثالا لكل نوع من هذه الأنواع يختصر الإشارة إلى جميعها في تفصيل:

(أ) مقايساً على مثال معروف، قال: «وقد يحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول، كقولهم: «المن منوان بدرهم»، والتقدير «منوان منه بدرهم»، لا بد من تقدير هذا في النفس ليعود الضمير الذي في منه إلى المبتدأ الذي هو المن^(٣). ومثل ذلك قوله عز وجل: «ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور»، التقدير: «أن ذلك الصبر منه أي من الصابر، لأن ذلك ابتداء»، وقوله (عز وجل) «ولمن عزم الأمور»، في موضع الخبر، ولم يرجع إلى المبتدأ الذي هو لمن صبر وغفر ذكر من اللفظ وهذا النحو كثير، وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبراً، فإذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل؛ وذلك قوله (عز وجل):

(١) انظر مثلاً ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٢) ص ٤٩ (٣) المثال موجود في الكتاب

« واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ، والتقدير واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدم عليه ، كما يحذف المفرد لذلك في نحو زيد منطلق وعمرو^(١) .
 (ب) أو مناقشاً قضية ذكرها : كقوله : « أما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد يكون علاجاً وغير علاج ، فما كان علاجاً فنحو ضربته ، وقتلته ، وأخذته ، وكسرتة . وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو رأيتهم وشمتهم وذقتهم إلا أن سمعته يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد أن يكون الثاني منهما ما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ، ولو قلت : سمعت زيدا يقول يضرب أخاك لم يجز ، فإن اقتصر على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع . فإن قلت فقد جاء في التنزيل : « هل يسمعونكم إذ تدعون ، فاقصر على مفعول واحد وليس مما يسمع ، فالقول أن المعنى هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما جاء في الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم^(٢) . »

(ج) أو مطبقاً على قاعدة يقررهما .

(د) محاجا الكوفيين في مذهب نحوي : فهم يجوزون تقدم مفعول أسماء الأفعال عليها ، أما هو فلا يجوز ذلك ، لأنها ليست كالأفعال في القوة ، قال : « وقوله تعالى : كتاب الله عليكم ، ليس على معنى عليكم كتاب الله ، ولكن كتاب مصدر دل على الفعل الناصب له لما تقدم ، وذلك أن قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم . . . » فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام ، وعلى ذلك قول الشاعر :

ما أن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طى المحمل^(٤)

(١) الإيضاح ١٧٠١٧ النسخة رقم ١١٢٠ نحو

(٢) قال الامام عبد القاهر الجرجاني : العلاج ما كان من أفعال الجوارح نحو الذهاب والقيام والقعود والضرب والقتل والكسر وما أشبه ذلك مما يكون له كلفة على الجوارح وغير العلاج ما لم يكن من فعل الجوارح وكان أما فعلاً من أفعال القلوب كالعلم والفهم أو خلقاً في الإنسان كالكرم والظروف . (المقصد : ورقة ١٧٥) (٣) الإيضاح : ٥٣

(٤) الإيضاح : ٥١ والبيت لأبي كبير الهذلي ، والشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه قوله : ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ، لأن ذلك لانطواء كشحه ، =

وقد أورد أبو البركات الأنباري ذلك الدليل بما يكاد يكون بألفاظه (١) .
 (هـ) أو موجهها لمسلك إعرابي : قال : « إذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل
 الفعل لو قلت : مررت رجلاً ضارب أبوه زيدا أمس لم يحز ، وقد أجاز بعضهم
 ذلك واحتج بقوله تعالى : « وكلهم باسط ذراعيه بالصيد » ، وقال لمن لم يحزه : إن
 هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك ، لأنها حكاية الحال (٢) .
 (و) أو ذا كراً أوجه القراءة في الآيات التي يستشهد بها كتوجيه القراءتين :
 « وما هو على الغيب بظنين أو بضنين في باب ظن (٣) » .

* * *

ثانياً : أما شواهد الشعر في الإيضاح ، فبعضها مما أورد سيبويه في الكتاب
 كبيت الأعشى .

إن من لام في بني حسان ألمه ، وأعصه في الخطوب (٤)
 والبيت المذكور في الكتاب (٥) .
 فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عنا ما ارتوى الماء مرتوى (٦)
 والبيت مما أنشده علي بن سليمان الأخفش .
 وبعضها مما نقله عن الرواة نحو :
 أعياش ! قد ذاق القيون مرارتي وأوقدت نارى فادن دونك فاصطلي (٧)
 فقد نقله عن أبي زيد .

وقد يورد الشاهد الشعري لتفسير لغوي : كالذي أورد في تفسير : هي منى معقد
 الإزار قال : فسر أبو عمر الجرمي الإزار هنا بالمرأة ، فكأنه يريد أن قربه منه قرب
 المرأة ، وأنشد :

== وضم بطنه ، فكأنه قال : طوى طياً مثل طى الحمل ؛ وصف رجلاً بالضم فشبهه في طي
 كسحه وإرهاق خلقه بجملالة السيف وهي علاقته وزعم أنه اضجع نائماً بتباطئه عن الأرض ولم
 ينلها منه إلا منكبة وحرف ساقه . الكتاب : ١٨٠/١

(١) انظر الانصاف : المسألة ٢٧

(٢) الإيضاح ص ٤٤ (٣) ص ٤٣ (٤) الإيضاح ٣٩ (٥) ٤٣٩/١

(٦) المصدر السابق (٧) الإيضاح ٥٠

ألا أبلغ أبا حفص رسولا فدى لك من أخ ثقة إزارى^(١)
أو لإعلال صرفى : قال : « ليس فى الاسم اسم فى آخره حرف علة قبله ضمة ،
وإذا أدى قياس إلى ذلك رفض فأبدلت من الضمة كسرة فصار الآخر ياء مكسوراً
ما قبلها فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضى والداعى وذلك قولهم : « قو وأحق ،
وجرو وأجر ، وقلنسوة وقلنس ، وعرقوه وعرق قال الشاعر :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقعتين له أجر وأعراس^(٢)
وهو ينسب الشواهد إلى قائليها حيناً ، ويتركها غفلاً حيناً . نسب إلى النابغة^(٣) ،
والأعشى^(٤) ، وامرئ القيس ، وعمر بن أبى ربيعة^(٥) ، والشماخ^(٦) ، والراعى ،
وبعض هذه الشواهد يستقل هو بإنشاده^(٧) .

وقد رأيت يستدل بقول الرسول : « استدل بالحديث المروى : ، كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » على أن الجملة فى
موضع نصب خبر كان^(٨) . ولا يرى بأساً أن يستدل بقول أبى تمام وهو
من المحدثين .

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً^(٩)
والبيت لأبى تمام ، يذكر ابن خلكان أن أبا على استشهد به (وهو ممن
لا يستشهد بشعرهم) لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً^(١٠) .
ونقل ذلك التعليق مقرأ له الأستاذ الأثير الشيخ محمد الخضر حسين فى كتابه
« القياس فى اللغة العربية »^(١١) ، وتابعه الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه « من أسرار
اللغة »^(١٢) .

وأرى أن هناك سبباً غير ما يذكره صاحب الوفيات ومن لف لفه : ذلك
أن البيت مسوق للتطبيق على قاعدة ، لا للاستدلال به ، أو استنتاج حكم منه .
ويؤيد ما ذهب إليه من بيت أبى تمام قول الإمام عبد القاهر : « وأما البيت
الذى أنشده فطريف الشأن ، لأجل أنه من قصيدة أبى تمام التى أولها : ،
يوم الفراق لقد خلقت طويلاً لم تبق لى صبراً ، ولا معقولا

(١) الإيضاح ٥٩ (٢) الإيضاح ٩٢٨ (٣) ١٩ (٤) ٣٩ (٥) ٢٧
(٦) ٢١ (٧) انظر الإيضاح ٦٢ (٨) ٣٤ (٩) المصدر السابق
(١٠) وفيات الأعيان ٣٦٢/١ (١١) ٣٥ (١٢) فصل القياس ٢١ وما بعدها

وقبله قوله :

لو جار سلطان القنوع وحكمت في الخلق ما كان القليل قليلاً

والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب .

جاء في السكريات إن قلت : شتان ما بينهما فالقياس يمنعه . وبعد أن علل ذلك قال : وقد جاء في الشعر شتان ما بين اليزيديين . إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر ، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله : ورأيت أبا عمر قد أنشد هذا البيت على وجه القبول له والاستشهاد به ، وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذى الرمة والكميت فيكون هذا أيضاً مثلهم^(١) .

وإذا فابو علي — كما قال الجرجاني — لا يحتج بمحدث ، وما يستنتجه المحدثون من احتجاجه ببيت أبي تمام لا يتفق مع منزع أبي علي كما ترى . وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط ؛ لأن ذلك شيء مشترك فأما حديث اللفظ فللعرب ، وكان شيخنا^(٢) (رحمه الله) يحمله أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين ، ومثل ذا بيت فلان تقريباً . فالحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود فأما أن يكون دونه فبعيد . فإن قيل : إن هذا النحو لما كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة ، وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت فلم يمتنع . وقد يقال : وإلى هذا ذهب فلان في قوله به ، ولا يقصد بذلك الاحتجاج وإنما يراد لإيضاح قصده ، وتقريب المسلك^(٣) . ومن عجب أن يقرر علماءنا من أعضاء المجمع أن البيت استشهد به لأن سيف الدولة كان يعجب به وينشده كثيراً^(٤) . ولا علاقة لسيف الدولة بكتاب الإيضاح أولاً ، ثم إن هذه الدعوى مردودة كما رأيت ثانياً .

مصطلحات الإيضاح وأمثلة :

يظهر أن بعض المصطلحات النحوية حتى عصر أبي علي لم يسم بالاسماء التي أطلقها النحاة عليه في العصور المتأخرة ، فالركب المزجي مثلاً لم يستعمله ، ويعبر عنه الزجاج بقوله : « باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعل اسماً واحداً^(٥) » ، ويدل عليه أبو علي بقوله : « الاسمان اللذان يجعلان اسماً واحداً^(٦) » ، واسم

(١) السكريات لوحة ١٣٣

(٢) شيخ عبد القاهر هو أبو الحسن بن عبد الوارث بن أخت أبي علي الفارسي

(نزهة الألباء ٢٢٦) (٣) المقتصد ورقة ٧٤ (٤) انظر مجلة المجمع ١٠٠/٦

(٥) سر النحو للزجاج ٦٦ (٦) الإيضاح ٩٩ وكذلك فعل في السكريات لوحة ١٣٨

التفضيل يعبر عنه الزجاج بقوله : « هذا أفعل منك ^(١) » ، ويعبر عنه الفارسي بمثل ذلك أو قريب منه حيث قال : « ما يجرى بجرى التعجب قولهم : هذا أفضل من هذا . . . » ، ولا يستعمل قولهم أفعل من هذا فيما لم يستعمل منه ما أفعله وأفعل به ^(٢) .

ومن الاصطلاحات التي تطالعنا في كتاب الإيضاح — غير ما ذكر — قوله : « الفعل الذي لا يتعدى » بدل أن يقول : الفعل اللازم ^(٣) ، ورأيت الفارسي يعبر عن الضمير بلفظ « الذكر » ، والراجع حيناً ^(٤) ، وحيناً يعبر عنه بلفظه ^(٥) . ومن تعبيراته : « وما يتعدى إلى مفعول واحد يكون علاجاً وغير علاج ^(٦) » ، والحال منتقل ، وغير منتقل ، ويستعمل لفظ أولى العلم بدل العاقل ، والمبنى إلى المفعول به بدل المبنى للجهول .

وكان أبو علي مجدداً في هذه الأمثلة التي يسوقها : حقيقة أنه ذكر زيداً ، وعمرأ وبكرأ ، وغير ذلك من الأمثلة التقليدية التي ظهرت في كتب النحاة واشتهرت بها . ولكن الشيء الجديد — فيما أرى — اصطناعه أمثلة تتصل بالحياة العامة في عصره ، سواء أكانت هذه الحياة دينية أم سياسية أم اجتماعية أم طبيعية وهو في ذلك يكشف عن ناحية تعليمية تربوية ، إذ يشتق أمثلة من البيئة حوله ، وهو ما يتواصى به القائمون بمهنة التعليم ، ويرشد إليه المربون في هذه الأيام .

تجد في كتاب الإيضاح : « جرى الفرس ، وغنم الجيش ، يطيب الخبر » أمثلة ثلاثة متتابعة ^(٧) ، أرى أنه قصد إليها قصداً ، فلها دلالتها في تفسير طرف من حياة عضد الدولة وانشغاله بالحروب ، والأمثلة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات آخذ بعضها بحجز بعض ، وكل واحدة تؤدي إلى الأخرى : فالفرس يجرى ، والجيش يغنم ، وحينئذ يطيب الخبر ^(٨) .

(١) سر النحو ٩٥ (٢) الإيضاح ٣٢ - ٣٣ (٣) الإيضاح ٥٢

(٤) الإيضاح ١٧، ١٩، ٢١، ٢٣ (٥) انظر مثلاً من الإيضاح ٢٠ - ٢٥

(٦) انظر الإيضاح ٨، ٥٣ (٧) الإيضاح ص ٢٥

(٨) لحظ الأقدمون تأثير البيئة في الأمثلة النحوية التي يأتي بها النحاة متأثرين بها ، قال أبو حاتم السجستاني في كتابه القراءات حيث ذكر القراء والعلماء ، كان في المدينة على الجبل (انظر مراتب القويين لأبي الطيب القوي ١٦٠) كان يلقب بالجلجل ، وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً فذهب ، وأظن الأخفش سعيد بن مسعدة وضع كتابه في النحو من كتاب الجبل ولذلك قال « الزيت رطلان بدرهم » والزيت لا يذكر عندنا ، لأنه ليس بإدام أهل البصرة .

ومن الأمثلة التي تنظر إلى ناحية من النواحي العامة :

(١) الدينية: أبو يوسف أبو حنيفة^(١) (ب) المذهبية: جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)
كم ترى الحرورية رجلاً،^(٣) الحسن أو الحسين أفضل أو ابن الحنفية^(٤) (ج) الطبيعية
والاجتماعية : جاء البرد والطيالسة^(٥) المال في الكيس واللص في الحبس^(٦) .

وبجانب هذه الأمثلة — أمثلة أخرى فرضية تميزها الصنعة النحوية : كقوله :
« إذا استوفت الأفعال المتعدية مفعولها فتعدت إلى أسمائهم تعدت بعد ذلك إلى
المصادر ، وأسماء الزمان ، والمكان ، والمفعول له ، والحال : تقول : « ضربت زيداً
يوم الجمعة أمام خالد تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً^(٧) » .

أولا تميزها الصنعة : قال : « لما كان خبر المبتدأ إذا كان مفرداً هو المبتدأ
في المعنى أو منزلاً منزله لم يحز على بزيد كان ذا مال^(٨) » .

مذهب أبي على النحوى وظهوره في الايضاح : وفي الايضاح ما يدل على نزعة
أبي على البصرية، فهو لا يرى التعجب من السواد والبياض مباشرة^(٩)، والكوفيون
يروونه^(١٠) ويجوز في باب كان أن تقدم الخبر على الاسم^(١١) ، والابتداء وصف
في الاسم المبتدأ يرفع وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة^(١٢)
ومسند إلى شيء ، والكوفيين يخالفونه في ذلك^(١٣) .

وهو أحياناً يسوق القضية الخلافية من غير احتجاج كما مر ، وكما في القضايا
الآتية : يجوز الفصل بين كم وبين ميمزها في الكلام : نحوكم في الدار رجلاً ، ولا يجوز
ذلك في عشرين ونحوه إلا في الشعر^(١٤) ، وقد أضربوا رب بعد الواو في نحو قولهم :
وقاتم الأعرق ، خاوى المخترق^(١٥) .

وحيناً يسوق مسائل الخلاف محتجاً لها احتجاجاً هيناً يسيراً من غير أن يملأها
بقضايا عقلية، أو أقيسة منطقية، ومن المسائل التي برهن عليها على هذا النحو : إذا كان
اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل^(١٦) . عليك ودونك، بله زيداً أسماء وليست
بمحروف^(١٧) . لا يصح أن يقع الحال معرفة^(١٨) لا يجوز أن يتقدم مفعول شيء

(١) ١٩ (٢) ٩١ (٣) ٧١ (٤) ٩٣ (٥) ٦١ (٦) ٧٩

(٧) الايضاح ٢٠ (٨) الايضاح ٣٢ - ٣٣ (٩) الايضاح ٩٥

(١٠) الانصاف ٩٥ (١١) الايضاح ٣٤ والانصاف مسألة ١٨

(١٢) الايضاح ١٢ (١٣) الانصاف مسألة ٣١/٥ والموفى في النحو الكوفي ٣٥

(١٤) الايضاح ٧١ (١٥) الايضاح والمسألة في الانصاف ٢٣١

(١٦) الايضاح ٤ (١٧) الايضاح ٥٠ (١٨) الايضاح ٦٣

من أسماء الأفعال — عليها^(١) ، وقد نقل أبو البركات الأنباري حجاج أبي على هنا أو يكاد^(٢) .

والشيوخ الذي ينقل عنهم أبو على في كتاب الإيضاح :
سيبويه^(٣) ، وأبو بكر السراج^(٤) ، وأبو الحسن الأخفش على بن سليمان^(٥) ،
وأبو زيد^(٦) ، والجري^(٧) ، وأبو إسحق الزجاج^(٨) ، وأبو عثمان المازني^(٩) ، وهو
ينتصر لسيبويه ، قال : سيبويه لا يجوز التقديم في نحو : تفقأ زيد شحماً فلا تقول ،
شحماً تفقأت ، وأجاز غيره التقديم وأنشد .

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
قال أبو إسحق : الرواية وما كان نفساً بالفراق تطيب ، ومن هذا الباب قوله
تعالى : فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً ، وقررت به عيناً ، والمضى طبن به أنفساً ،
وقررت به أعيناً فوق الواحد مع الجميع^(١٠) .

ورأيت يهاجم أبا العباس المبرد ، قال : « ولا يجوز أن يكون حصرت دعاء ،
في قوله تعالى : « أو جاءكم حصرت صدورهم^(١١) » — قال عبد القاهر الجرجاني ،
وأما قوله أنه لا يجوز أن يكون حصرت دعاء فذلك قول : محمد بن يزيد
وليس بسديد^(١٢) .

وقال في باب ما لا ينصرف : « ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا ينصرف
دخل عليه في قولهم هذا صرفهم نوح ، ولوط ، وهما أعجميان ومعرفتان ، فالزامهم
الصرف لهما لخفتها يقوى قول من صرف هنداً ودعداً في المعرفة » .

قال الجرجاني : المقصود بقوله من زعم : أبو العباس ؛ لأنه قال فيما حكى عنه
شيخنا (رحمه الله) أن الصرف في نحو هند ودعد لضرورة الشعر ، وليس ذلك
بسديد لما ذكرنا من أن الخفة تقاوم أحد السببين ، وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ
أبو على من أنهم صرفوا نوحاً ولوطاً مع وجود السببين العجمة والتصرف^(١٣) .

(١) الإيضاح ٥١	(٢) الإنصاف مسألة ٢٠
(٣) انظر مثلاً ٩٤،٨٠	(٤) ص ٨٢ (٥) ٩٩،٦١،٣٩ (٦) ٩٤،٥٠
(٧) ٥٩ (٨) ٦٤ (٩) ٤٥ (١٠) الإيضاح ٦٤ (١١) الإيضاح ٨٨	(١٢) المقصد ورقة ١٧٨ (١٣) المقصد ١٩٦ ظهر

ذبوع الإيضاح :

كتاب الايضاح يعد نقطة تحول في التأليف النحوى ، وترتيب أبوابه على النمط الذى عرضته سابقاً ، ثم هو فى عبارته ونزعة التعليمية لا يجاريه إلا كتاب الجمل للزجاجى ، وإن كان الإيضاح يمتاز عن الجمل بالتبويب المنظم الذى يخضع لفكرة خاصة خلا منها كتاب الجمل ، ولهذا بعد صيته ، وسارت شهرته فى الآفاق ، ويمكن له من ذلك ويسر له السبيل إليه أنه ألف لعضد الدولة ، فلعل أبا على بحكم ذلك بذل غاية الجهد فى تجويده ، وإيضاح مسائله وتقريب بعيدة ، فوّلح الناس به مدفوعين بهذين العاملين وكذلك كانوا : ضنَّ عضد الدولة بكتاب الايضاح تقديرأ له ^(١) : ثم سمعه الربيعى فى حياة أبى على ، ورواه بإذن من عضد الدولة ، وبتبعية كتب التراجم استطعت الاهتداء إلى الطريق التى سار فيها كتاب الايضاح آخذاً حظه من الذبوع فى العالم الاسلامى : فهذا زيد بن على أبو القاسم ابن أخت أبى على يروى الايضاح عن خاله ، ويخرج عن فارس إلى العراق ، ثم يقصد الشام ، ويستوطن حلب لاقرأه النحويها ، ويملى شرح الايضاح ^(٢) فيها ، ويقصده هناك الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدى الكوفى النحوى ، ويقرأ عليه كتاب الايضاح فى شهر رجب سنة ٤٥٥ هـ ، ويروى الناس كتاب الايضاح عن الشريف أبى القاسم (كذا ^(٣)) المدة الطويلة بالكوفة ^(٤) ، ويأخذ ، عنه الجهم الغير من الرواة والنحاة ^(٥) .

واشترك كذلك فى إذاعة الايضاح أبو الحسين الفارسى وكان كذلك ابن أخت أبى على ، أقرأ النحو فى البلاد التى طوفها : فى الرى ، وخراسان ، ونيسابور ، وغزنة ، ومكة ، وإسفراین ، وجرجان ، ومن قرأ عليه بمرجان عبد القاهر الجرجانى حتى لا يعرف له أستاذ سواه ^(٦) .

وإذن فقد اختص أبو على ، ولدى أخته بغنى قراءة الايضاح وإقرائه فى الأقطار الاسلاميه ، ، وما أعظمه براً بالرجم ، وما أعظم ما نالاه من الغنى :
قيمة الايضاح وأثره :

قال أبو شجاع : كتاب الايضاح فى النحو — مع قلة حجمه — يوفى على الكتب الكبار التى من جنسه فى قوة عبارة ، وجودة صنعة ^(٧) .

(١) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣ (٢) انظر مختصر ابن عساكر ٢٥/٦

(٣) وأظن أن كلمة (عن) ساقطة بين كلمتى : الشريف وأبى القاسم .

(٤) إنباه الرواة ١٧/٢ (٥) إنباه الرواة ٣٢٥/٢

(٦) بغية الوعاة ٣٨ (٧) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣

ولا يجد ابن الأثير في كتابه الكامل — صفة يعرف بها أبا علي الفارسي إلا أنه صاحب الإيضاح^(١)، وتبعه في ذلك أبو الفداء في تاريخه^(٢)، وابن قاضي شبه في طبقاته^(٣)، ونقل ذلك أحمد تيمور في كتابه ضبط الأعلام^(٤). وقال ابن كثير: أبو علي صاحب المصنفات منها الإيضاح والتكملة^(٥)، ويظهر من ذلك كله مكانة كتاب الإيضاح بين مؤلفات أبي علي وعند الناس قال ابن خلدون بعد أن ذكر جهد الخليل بن أحمد وسيبويه في النشاط النحوي: «ثم وضع أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزجاج (كذا) كتباً مختصرة للمتعلين يجذون فيها حذو الامام في كتابه^(٦). ولست أشك في أن ابن خلدون يريد كتب الإيضاح للفارسي، والجلل الكبيرة لأبي القاسم الزجاجي، فهما الكتابان اللذان تبدو فيهما النزعة التعليمية على النحو الذي فسرتة من قبل. وقد كان كتاب الجلل للزجاجي كتاب المصريين وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني — وهو منقول من كلام أستاذه — والإيضاح لأبي علي الفارسي^(٧) ويبدو أن أبا شجاع في نصه السابق قدر الإيضاح لأمرين: منهجه في صناعته، وأسلوبه في عبارته، وهذا أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف النحوي ينشد بالآندلس في كتاب الإيضاح: أضع الكرى لتحفظ الإيضاح، وصل الغدو لفهمه برواح هو بغية المتعلين، ومن بغى حمل الكتاب يلجه بالمفتاح لأبي علي في الكتاب إمامة شهد الرواة لها بفوز قداح يقضى على أسرارته بنوافذ من علمه بهرت قوى الأمداح فيخاطب المتعلين بلفظه ويحل مشكله بومضة واح مضت العصور، وكل نحو ظلة وأتى فكان النحو ضوء صباح أوصى ذوي الإعراب أن يتذكروا بحروفه في الصحف والألواح وإذا هم سمعوا النصيحة أنجحوا إن النصيحة غبها لنجاح وتشير هذه الآيات إلى أكثر من خصيصة في بيان قيمة كتاب الإيضاح^(٨): فهو تعليمي يعد وسيلة لفهم كتاب سيبويه ومفتاحاً له، ولأبي علي — في رأي — أبي الحسن علي بن خلف — من الخصائص ما يتيح له تقديم هذه الوسيلة، فهو

(١) الكامل ١٩/٩ (٢) ١٣١ (٣) اظر ٢٩٥ (٤) اظر ١٢٠

(٥) البداية والنهاية ٧٥٢/١١ (٦) مقدمة ابن خلدون ٥٤٧

(٧) إنباه الرواة ١٦١/٢ (٨) إنباه الرواة ٢٢٨/٢

متفهم للكتاب، عارف بأسراره، إمام فيه يخاطب المتعلمين بلفظه، ويحل مشكلاته بوميض وحيه. وقد كان النحو مشكلات وظلمات، ثم بزغ ضوء الصباح بظهور كتاب الإيضاح. ومن هنا كان جديراً أن يوصى به المشتغلين بصناعة الإعراب، ليتذاكروه كما يتذاكرون القرآن في الصحف والآلواح.

ولم أر للإيضاح نسخة مطبوعة^(١)، ولا لشرحه كذلك على الرغم من أنه كان مجال نشاط كبير لكثير من النحاة: شرحوه، كما شرحوا أبياته، واختصروه، ونظموه، واعترضوا عليه، ورد بعض منهم اعتراض المعترضين.

وقد أورد صاحب كشف الظنون من شراح الإيضاح نحواً من خمسة وعشرين شارحاً عدا من شرح أبياته، أو اختصره، أو اعترض عليه^(٢).

ومن الشراح أندلسيون ومغاربة، ومنهم مصريون وعراقيون: فمن غنى به من الأندلسيين والمغاربة: ابن يسعون يوسف بن يسعي (ت في حدود ٥٤٠ هـ)، وسمى كتابه «المصباح في شرح ما عثم من شواهد الإيضاح»^(٣)، وعلى بن أحمد بن خلف الغرناطي المعروف بابن الباذش (ت ٥٢٨ هـ)^(٤)، ومحمد بن حكم بن محمد بن أحمد الجذامي السرقسطي (ت ٥٣٨ هـ)^(٥)، ومحمد بن أحمد أبو عبد الله الزهرى المولود بمالقة (ت ٦١٧ هـ) يشرح الإيضاح في خمسة عشر مجلداً^(٦)، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الأنصارى المعروف بابن هشام الخضراوى (ت) بتونس (٦٤٦ هـ) ألف حول الإيضاح كتاباً ثلاثة: في تلخيصه، وشرح شواهد، والإفصاح بفوائده: «الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح»، و«الافصاح بفوائد الإيضاح»^(٧)، ولأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج (ت ٦٤٧ هـ) شرح للإيضاح كذلك.

وهكذا نرى عناية المغاربة بالإيضاح، وربما كان من أسباب هذه العناية أنهم عدوا الإيضاح مفتاح الكتاب، وقد كانوا بتدارسه جد معنيين^(٨).

ومن المصريين الذين عنوا بالإيضاح أبو محمد عبد الله بن برى المصرى

(١) ذكر بروكلمان أنه مطبوع بمحيدرآباد (انظر المجلد الأول ١١٣، ١١٤ والملحق ١٧٥، ١٧٦).

(٢) كشف الظنون ١/ ١٧٧-١٧٨ (٣) انظر بغية الوعاة ٤٢٥ وإقليد الخزانة ٢٤

(٤) بغية الوعاة ٣٢٧ (٥) بغية الوعاة ٣٨

(٦) بغية الوعاة ١١ (٧) بغية الوعاة ١١٥

(٨) انظر سيبويه إمام النحاة لأستاذنا ١٨٧

(ت ٥٨٢) شرح شواهد، ومن العراقيين : الحسن بن أحمد بن عبد الله أبو علي المقرئ الفقيه الحنبلي البغدادي المعروف بابن البنا (٤٧١هـ)^(١) وأبو القاسم الدقاق^(٢) وأبو طالب العبدى (٤٠٦هـ)^(٣) وعلي بن عيسى الربعى (٤٢٠هـ) وأبو القاسم العصباني (٤٤٠هـ) صنف حواشي الإيضاح^(٤) وهبة الله بن الشجرى (٥٤٢هـ) وابن الدهان (٥٦٩هـ) شرحه في ثلاثة وأربعين مجلداً^(٥) وأبو الين الكندى (٦١٣هـ) وأبو البقاء العكبرى (٦١٦هـ) والمظفرى، وابن الخباز، وأحمد بن الحسين (٦٣٧هـ)^(٦)، كما شرح شواهد الإيضاح ابن السيرافى (٣٨٥هـ)^(٧).

وأنوه هنا بما كان للامام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)^(٨) من عناية فائقة بهذا الكتاب فقد كتب أولاً شرحاً مبسوطاً في نحو الثلاثين مجلداً وسماه المغنى، ثم لخصه في مجلد، وسماه المقتصد، وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز^(٩).

وفي الخزانة التيمورية النصف الأول من المقتصد مخطوط برقم ٣٨٤

وبعد : فحتى متى ظل الناس يشتغلون بكتاب الإيضاح ؟

من أسماء النحاة الذين عنوا بكتاب الإيضاح، ومن تاريخ وفياتهم، أستطيع أن أجيب هذا السؤال : بدأت العناية بالإيضاح في القرن الرابع الهجرى كما رأينا قبل، واطردت هذه العناية في القرن الخامس، فكان هناك نحو خمسة شروح^(١٠)، وكذلك كانت الحال في القرن السادس، حتى إذا كان القرن السابع رأيت النحاة يعنون بنحو أبي علي عناية فائقة : فأحمد بن تميم اللبلى المتوفى مطلع هذا القرن (٦١٥هـ) يكتب مسائل أبي علي بخطه^(١١) ونرى القفطى يقول : « وقد سألت عالين بهذا الشأن عن كتاب العبدى، وكتاب الجرجاني في شرح الإيضاح، فسكتا ملياً، وقال أحدهما : « قد سمي الجرجاني المقتصد وهو كما سماه، فان فوائده مختصرة »، وقال الآخر : « أحسن العبدى في الكلام على العوامل، وقصر فيها الجرجاني، وأحسننا في التصريف، وكلام الجرجاني أبلغ وأوسط »^(١٢). وبدهى أن المسئولين كانا معاصرين القفطى،

(١) روضات الجنات : ٢١٢ (٢) المصدر السابق : ٢٢١

(٣) إنباء الرواة : ٣٨٧/٢ (٤) نزهة الألباء : ٢٣١

(٥) كشف الظنون : ١٧٧/١ (٦) بنية الوعاة : ١٣١ (٧) بنية الوعاة : ٣٨٥

(٨) إنباء الرواة : ١٨٩/٢ (٩) كشف الظنون : ٢١١/١

(١٠) انظر كشف الظنون : ١٧٧/١-١٧٨

(١١) انظر المسكريات لوحة : ١١٩

(١٢) إنباء الرواة : ٣٨٧/٢

ولما كان القفطى توفي سنة ٦٤٦ هـ^(١)، فعنى هذا أن الإيضاح وشروحه، ظل شغل الناس في هذا الزمان.

ثم تقتابع بعد ذلك مظاهر العناية بالإيضاح — في القرن السابع — على النظم الآتى:

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	ملاحظات
١	أبو البقاء العكبرى	٦١٦ هـ	شرح الإيضاح كما يشرح المفصل للزحشرى ^(٢)
٢	أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهرى	٦١٧ هـ	شرح الإيضاح
٣	أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن	٦١٩ هـ	شرح الإيضاح
٤	يوسف بن معزوز القيسى	٦٢٥ هـ	شرح الإيضاح ورد على الزحشرى في مفصله ^(٣)
٥	أبو العباس أحمد بن على بن معقل الحصى	٦٤٤ هـ	نظم الإيضاح والتكملة ^(٤)
٦	ابن هشام الخضراوى	٦٤٦ هـ	شرح الإيضاح
٧	ابن الحاجب	٦٤٦ هـ	شرح الإيضاح وشرح أيضاً المفصل للزحشرى ^(٥)
٨	أحمد بن محمد الأشيلي المعروف بابن الحاج	٦٥٦ هـ	شرح الإيضاح
٩	أبو بكر بن يحيى الماقي	٦٥٧ هـ	شرح الإيضاح
١٠	ابن عصفور	٦٦٩ هـ	شرح الإيضاح ^(٦)
١١	ابن الضايغ على بن محمد الكنانى	٦٨٠ هـ	رد اعتراضات ابن الطراوة على الإيضاح
١٢	عبد الله بن أحمد بن أبى الربيع الأموى	٦٨٨ هـ	شرح الإيضاح
١٣	أبو الطيب محمد بن إبراهيم البستى	٦٩٥ هـ	قرأ شرح الإيضاح على أبى الربيع الأموى

(١) انظر شذرات الذهب : ٢٣٦/٥

(٢) انظر كشف الظنون : ٤٨٨/٢ (٣) بنية الوعاة : ٤٢٤

(٤) كشف الظنون : ١٧٨/١ (٥) كشف الظنون : ٤٨٨/٢

(٦) انظر خزانة الأدب : ٢٢٥، ٢١١/٤، ٤١، ٤٠/٣

ومن هذا الجدول أستطيع أو أستنتج :
أولاً : أن الناس ظلوا يشتغلون بكتاب الإيضاح حتى نهاية القرن السابع الهجرى .

ثانياً : أنهم ضلوا إلى عنايتهم بكتاب الإيضاح — عنايتهم بمفصل الزمخشري ^(١) .
ثالثاً : يبدو أن ظهور ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) واشتغال الناس بألفيته ونحوه صرف الناس عن إيضاح الفارسي ^(٢) فبدأت العناية بكتب ابن مالك حيث انتهى انصراف الناس عن الإيضاح ، فآخراً من شرح الإيضاح ابن أبي الربيع الأمازي (ت ٦٨٨ هـ) ، وقرأه عليه أبو الطيب البستي (ت ٦٩٥ هـ) ثم لا نجد بعد هذا التاريخ في كتب التراجم من يعنى بالإيضاح على حين تتوالى العناية بكتب ابن مالك حتى هذا الزمان

هذا وقد استعان البغدادى فى خزائنه بالإيضاح فى مواضع كثيرة تربو على استعانته بأى كتاب آخر من كتب أبى على ^(٣) .

نسخ الإيضاح وأما كتبها : جاء فى الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، ذكر صاحب الرياض أنه رأى نسخة من الإيضاح فى الخزانة الوقفية بقسطنطينية قرئت على ابن الجوالقى (ت ٥٢٨ هـ) ونسخة أخرى كتابتها سنة ٦٢٠ هـ وفيها أيضاً شرح الشيخ عبد القادر الجرجانى عليه ، وذكر صاحب الذريعة أن الإيضاح بمكتبة ولى الدين أفندى ، ومكتبة عاطف كما يظهر من فهرسها ^(٤) .

وورد فى تذكرة النوادر أن للإيضاح :

(١) عدة نسخ فى خزائن الآستانة أقدمها كتابة نسخة مسجد بايزيد كتبت سنة

٥٥٥ هـ .

(٢) ونسخة أخرى فى خزانة أيا صوفية تحت رقم ٤٤٥١ .

(٣) ونسختين منه فى الخزانة المصرية ^(٥) .

(٤) ونسخة منه فى مكتبة إسكوريال تحت رقم ٤٢ كتبت سنة ٦٠٥ هـ .

(١) كما عتوا بالجل للزجاجى .

(٢) ولكنهم لم يصرفهم عن المفصل للزمخشري لصاحب كشف الظنون يذكر أن آخر مخرج للمفصل كتبه التبانى جلال الدين رسولاً ٩٧٣ هـ

(٣) انظر لإقليد الخزانة ٢٤، ٢٣ لعبد العزيز البنى الرجكوتى ط لاهور سنة ١٩٢٧

(٤) الذريعة ٤٩٢/٢ (٥) انظر الفهرست الجديد لدار الكتب ٨١/٢

(٥) ونسخة أخرى في المكتبة المذكورة تحت رقم ١٩٤ .
(٦) نسخة أخرى في خزانة بانكي بور تحت رقم ١٥٢٢ كتبت سنة ٥٩٩ هـ^(١).
وقد أورد بروكلمان الأماكن التي بها كتاب الإيضاح، وأنها : مكتبة عاطف
بالقسطنطينية رقم ٢٤٤٤ ، ومكتبة الفيضية رقم ١٩٠٩ ومكتبة شاه زاده رقم ٣٢٣
ومكتبة السليمانية رقم ٩٢٩ وبايزيد ٢٩٠٣ وراغب ١٣٢٩ وسليم أغا ١٠٨٣^(٢) .
وقد ذكر العلامة أحمد تيمور في حديثه عن نوادر المخطوطات^(٣) . أن الإيضاح
منه نسخة بالأسكوريال، وفيها أيضاً شرح شواهد القيسى ، وفي السلطانية بالقاهرة
شرحه لابن برى ، وفي الفاتح بالآستانة شرح الإيضاح للعبرى، وفي السلطانية بالقاهرة
جزءان منه ناقصان، وفي بشير أغا بالآستانة شرحه لأبي طالب ، وفي الكوبريلية
شرحه لعبد القاهر الجرجاني ولعله الصغير المسمى بالمقتصد ، ثم قال : د وفي خزانتنا
النصف الأول منه . د وهو المخطوط برقم ٣٨٤ نحو .
هذا وقد عني معهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية بالإيضاح
وشروحه فصورت على أفلام نسخاً من مكتبة أحمد الثالث، وكوبريلي، والاسكوريال
إلى جانب ما صورته دار الكتب^(٤) .

التكملة :

فإذا ما انتهيت إلى التكملة وجدت أبا علي يقول في تقديمها :
« الحمد لله رب العالمين الذي جعل حمده فاتحة كتابه ، وخاتمة دعوى أوليائه
في جنته ، فقال تعالى : « وآخر دعوانى أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد
خاتم النبيين ، وعلى أنبيائه ، والمرسلين ، وعباده الصالحين ، وإليه نسال ، وإليه نرغب
في إيزاع الشكر ، وإلهام الحمد على ما منح الأنام ، وشمل الخاص والعام من النعمة
بالمملك العادل د عضد الدولة ، (أطال الله بقاءه ، وأسبغ عليه نعماءه) كما أفاض
في البلاد عدله ، وأوسع العباد فضله ، وبث فيهم عرفه وطوله^(٥) . »

(١) تذكرة النوادر ١٣٧ علم النحو مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٠ هـ

(٢) انظر بروكلمان المجلد الأول ١١٣-١١٤ والملحق ١٧٥، ١٧٦

(٣) الهلال سنة ٦١/٢٨

(٤) تجد تعرضاً بهذه الأفلام في فهرس المخطوطات المصورة ٣٧٩ وما بعدها .

(٥) ص ٦٤ نحو ١٠٠٦

وما نحن أولاء نلاحظ أن التقديم خلافاً لاشتغال عليه تقديم الإيضاح من ورود
إمر عند الدولة ، ورسمه بما رسم ^(١) ، ونلاحظ كذلك تعبيرات صرفية لعلها تشير
إلى موضوع الكتاب وأبوابه ، والحظ مع استعمال المصدر من أوزع ، وأهم ،
ثم الحظ مع هذا القياس الذي يشير إلى ما التزمه أبو علي في التكملة من مسائل
المنطق : فهو يدعو أن يطيل الله بقاءه ، ويسبغ عليه نعماءه مقاييساً ذلك بما أفاض
في البلاد من عدله ، وأسبغ على العباد من فضله ، ثم أراه يلح بقوله : ولإيزاع الشكر
إلى آية : « رب أوزعني أن أشكر نعمتك » .

ويجعل أبو علي موضوع التكملة الأبواب التي تشمل التغيير الذي يلحق أواخر
الكلم من غير أن يختلف العامل ، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن ، أو إسكان
متحرك ، أو إبدال حرف من حرف ، أو زيادة حرف أو نقصان حرف ^(٢) ...
ويقرر أن هذا التغيير ليس بأعراب لأنه غير حادث عن اختلاف العوامل . كما يجعل
موضوعها كذلك في التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها ، وذلك نحو التثنية
والجمع الذي على حدها ، والنسب ، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم ، وتخفيف
الهمزة ، والمقصور والمدود ، والعدد ، والتأنيث ، والتذكير ، وجمع التكسير ،
والتصغير ، والإمالة ، والمصادر ، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين ، وغيرها ،
والتصريف ، والإدغام . ثم وعد أن سيذكر ذلك باباً باباً ، وقد وفي بما وعد
أيما وفاء .

وهكذا ينتظم الإيضاح أبواب النحو جملة ، كما ينتظم التكملة أبواب الصرف
جملة كذلك . ويخطئ العامل صاحب أعيان الشيعة في استنتاجه حيث قال :
« من مؤلفات أبي علي التكملة في التصريف ، هكذا في بغية الوعاة ، ومقتضى ما ذكر
في سبب تأليفه أنه تكملة للإيضاح فهو في النحو وصرح في الرياض بأنه في النحو ^(٣)
وفرق كبير بين عبارة الشيخ هنا في التكملة ، وعبارته هناك في الإيضاح .
ويمكن بالنظر إلى كتاب التكملة أن يقين لنا أسباب صعوبة عبارة
هذا الكتاب .

فأول الأسباب أن طبيعة موضوعات الصرف أصعب في تفهمها من أبواب النحو، وثانيها أن أبا على التزم هنا الغموض فجاء ذلك ضعفاً على إنبالة .
اقرأ مثلاً : « باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لآثاء مذكر (١) » .

أو : باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقاً أو على وزن الملحق من الثلاثة بالأربعة فكسر تكسير ما كان على أربعة أحرف (٢) .
وثالثاً : أنه تقييد بأسباب المنطق ، وقد تجلى ذلك في أول ما ذكر من التكملة إذ يقول : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام للعرب ... »
وقد ترددت الاصطلاحات المنطقية في كتابه التكملة « الاطراد ، والاستمرار والقياس (٣) » ، وباب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص أحادها منها بإلحاق الهاء بها (٤) .

ثم رابعاً : أنه يكثر من التفريع والتقسيم والاستطراد ، اقرأ : باب الوقف على الاسم المعتل (٥) تره يقول فيه : الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منون ، فالمنون .. كذا وكذا .. ثم ذكر حكم الوقف عليه ، ومذاهب العرب فيه ، والرأى الذي يرتضيه . وأما غير المنون . فكذا وكذا .. ثم ذكر حكم الوقف عليه ، ومذاهب العرب فيه .

ثم ذكر ما يقال في النداء واحتج (٦) له وتحدث عن لهجة ناس من العرب يبدلون من الياء في سعدى الجيم فيقولون سعدج واستشهد لها .

ثم انتقل إلى الوقف على الفعل المعتل ، وذكر حكم المرفوع ، وعلل له من أن الباب معقود للوقف على الاسم لا الفعل . ثم انتقل إلى المجزوم ، وتحدث عن الوقف في نحوه وشه ، ثم تحدث عن الوقف في الفواصل والقوافي (٧) . ويكاد هذا التقسيم والتفريع يطالعك في صدور أبواب متقاربة ..

هذا عرض سريع لاستطراداته (٨) وتفريعاته ، وتقسيمه ، وذلك كان سبباً في أن نظر إليه النحاة بما نظروا وحكموا عليه بالتصعيب والغموض

(١) ١٢٠ (٢) ١٥٣ (٣) ٨٣

(٤) ١٣٧ (٥) ٧٠ (٦) ٧١ (٧) ص ٧١

(٨) من أمثلة استطراداته : باب من الأسماء ما لا يعلم قصره ولا مداه (٩٣) وهو باب لنوى لاصرفي ولعله اختصر فيه كتابة المقصور والمدود الذي ذكره ياقوت .

وشىء آخر هو: خامساً أنه يكثر من الجدل، ويعنى بالبرهنة على مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، في براهين منطقية عقلية، ذكر مثلاً وزن أشياء وبرهن على رأيه فيها، وذكر^(١) أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، وهذه برهنته على رأيه فاستمع إليها، قال:

«لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلفت المصادر اختلف سائر الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها، وأنها غير مشتقة من الأفعال^(٢) وأيضاً، فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمن وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين، والمفعولين على الحديث، وذات الفاعل، والمفعول به، وكذلك سائر المشتقات. فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال^(٣).

فأما اعتلاها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنها مشتقة منها، كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض^(٤).

وأنت إذ تقرأ هذا الكلام تحس كأنك أمام برهان على نظرية من نظريات الهندسة، ولا بد أن تقرأه على مهل وتمعن لتدرك ما فيها من مقدمات وأدلة وحجاج وقد رأينا خلو كتاب الإيضاح من هذه المحاجة المنطقية الدقيقة، اللهم إلا ما ورد في أخرة هذا الكتاب، وكأنه أراد بذلك أن يمهّد لترس المتعلم بهذه البراهين، ليتقبلها مبسوطة في التكملة هنا وهناك..

وسادساً، أنه يستغل مسائل العروض في التكملة، فيقول مثلاً في باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها، كل حرف من أول كلمة يبتدأ بها من اسم، أو فعل، أو حرف فهو متحرك، ولا يبدأ بحرف ساكن في اللغة العربية، والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساکن أنهم لم يخففوا الهمزة إذ كانت في أول كلمة يبتدأ بها نحو: «أأن رأأت رجلاً أعشى أضرَّ به...» لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً من الساكن فكما لم يبتدئوا بالساکن لم يبتدئوا بما قرب منه. وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساکن، وهو أنهم لم يخرموا متفاعلاً كما خرموا فعولاً ونحوه، لأن متفاعلاً يسكن ثانيه

(١) ١٠٦

(٢) انظر الانصاف ١٤٦ فقد كادت ألفاظ الفارسي تظهر في تدليل الأنباري

(٣) انظر الانصاف ١٤٧ فقد أورد قريباً من هذا الكلام بحروفه (٤) ١٦٢

فلو خرم لادى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن ، وإذا رفضوا ما يؤدي إليه فإن يرفضوه نفسه أولى^(١) .

أرأيت هذه التعليقات المنطقية ؟ ثم ما دخل العروض في المسألة ؟ وهل كان العربي الأول يعرف الخرم ومتفاعله وفول حتى يستدل به الفارسي في هذه القضية التي تعرض للبرهان عليها ؟

وكل هذه التعليقات بما فيها من المنطق والتفلسف والتعمل أيضاً — جعل الناس يستصعبون التكملة ، كما أبعد التكملة أن تكون للتعلمين المبتدئين ، وهي على هذه الصورة يشق على كثير من المنتهين .

وكما بدت نزعة الفارسي وبصريته في هذه المسائل النحوية ، كذلك بدت في طريقة التدليل عليها على هذا النحو من الحجاج .

وبدت نزعة البصرية كذلك من أنه لا يأخذ بالشاذ ولا يقيس عليه : أورد قول الفراء : « كان النحويون يقولون امرأة ، فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا المرأة ، وهو وجه الكلام . قال : وقد سمعتها بالألف واللام المرأة ، . ثم عقب عليه بقوله : « ولعل الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً ، لأن قول الأثر على خلافه^(٢) .

كذلك بدت هذه النزعة مع الخليل — ومن الغريب أن يكون ذلك — قال : « زعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : ردن ومرن^(٣) إذا أخبروا وأرادوا : رددن ومررن ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به بشذوذه عن الاستعمال والقياس .

وأما الشذوذ عن الاستعمال فقليلة المستعملين له .
وأما الشذوذ عن القياس ؛ فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار أردد، ونحوه مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليها فإن لا يدغم نحو رددن التي لا تصل إليه الحركة البتة لاتصاله بالضمير أولى^(٤) .

وما كان ينبغي أن يهجم الخليل بما هجم ، وينسب قوله إلى الزعم ، فالخليل يروى ما يسمع ، ولعلهما متفقان على شذوذ مثل هذا الإدغام .

(٢) التكملة ١٢١

(١) ٦٧

(٣) لم أجد شيئاً من ذلك في الكتاب ، وهو المصدر الذي أرجح أن الفارسي رجع

(٤) التكملة ٦٦

إليه واستمد منه ما نسب إلى الخليل .

وأود - قبل أن أختم هذا الفصل - أن أعقد دراسة مقارنة بين الزجاج في « سر النحو » ، والفارسي في « الإيضاح » ، ومدى صلة كل منهما بسيبويه في الكتاب . فالزجاج في سر النحو لم يفرق كثيرا عن سيبويه في الكتاب ، فقد أورد سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف في اثنين وثلاثين بابا وكذلك فعل الزجاج في موالاة بين هذه الأبواب تشبه إلى حد كبير الموالاة التي اصطنعها سيبويه .
تتوالى مثلا الأبواب الآتية في سر النحو :

ذكر الأسماء المهمة ^(١) ، والظروف المهمة ^(٢) ، والانصراف في أسماء الأحيان وغير الانصراف ^(٣) والألقاب ^(٤) وهي كذلك في هذه الموالاة في الكتاب ^(٥) .

أما أبو علي فقد تحدث حديثا موجزا عما لا ينصرف في الأبواب تشبهها الأبواب التي لا تعرض على طلاب المدارس الآن ، فهل كان أبو علي أول من رتب هذا الترتيب ميسرا بذلك على المتعلمين في إيجاز واستيعاب معا ؟

لأنه يتحدث في باب ما لا ينصرف عن : ما كان على وزن الفعل ، والصفة التي لا تنصرف ، والتأنيث ، وما كان في آخره ألف ونون مضارعتان لآلئ التأنيث والتعريف ، والعدد ، والجمع الذي لا ينصرف ، والأسماء الأعجمية ، والاسمين بعلان اسما واحدا .

وهو بهذا التقعيد والاختصار الذي لا يخل يمتاز عن الزجاج الذي جرى على سنن سيبويه في الكتاب من حيث ترتيب الأبواب والاطالة ، ونقل الأمثلة الفرضية كأن يقول :

إذا سميت رجلا بالالف واللام من قولك الغلام ^(٦) .

إذا سميت رجلا باما ^(٧) ، وأما ، والا ، وأما ، والا ^(٨) .

وقد عرضت قبل المميزات العامة لكتاب الإيضاح ، وأود هنا في هذه الدراسة المقارنه أن أبين السمات المميزة للزجاج في كتابه سر النحو والتي ينفرد بها عن عداه فأول ما يلاحظ من هذه السمات أن الزجاج أثرى ، وتجلت هذه السمة في مظهرين .
أ - الاستناد على رسم المصحف في التعليل .

ب - التنبيه على أن القراءة سنة .

فمثال المظهر الأول قوله ، ترى فيه لغتان بعض العرب لا ينونها ، وبعضهم ينونها . من لم ينون جعل ألفها للتأنيث ، ومن نونها جعل ألفها تلحق الثلاثة بالأربعة وجائز إذا نونت ألف النصب كأنه قال : تترجمنى وترأى أرسلناهم متواترين ، وترا

(١) ٤٨ (٢) ٥٤ (٣) ٦٣ (٤) ٦٥ (٥) ٤٩، ٤٨، ٤٤، ٤٢/٢ على التوالي (٦) ورقة ٨٠ (٧) ٨٦ (٨) ٨٧

وترا وترا ، والقولان الاولان قول النحوين وبهما نقول إلا أن هذا القول الثالث يوجب مذهب من القياس ويدفعه كونها في المصحف بالياء ، لأن ألف النصب لا تكون ياء ، وإنما تكتب ألف التانيث ياء لأنها إذا ثنيت أبدل من الألف ياء فليلان^(١) . وهكذا يجعل رسم المصحف دافعا لما أوجبه القياس .

ومثال المظهر الآخر : قوله : « يجوز في حيث الفتح تقول : حيث زيد قائم ، فأما في القراءة فلا يقرأ » سندرجهم من حيث لا يعلمون ، وإن كانت جائزة في العربية ، لأن القراءة سنة متبعة فخالفتها بما يجوز في الاعراب بدعة^(٢) . وهذا هو مذهب الذي أشرت إليه وعلته عند الكلام على طريقته في الاحتجاج من كتابه المعاني . وثاني السمات التي تبدو عند الزجاج : الاشتقاق ، وقد بينت قبل ولع الزجاج به ومذهبه فيه^(٣) وهنا أشير إلى مثال يدل على هذه السمعة عنده .

قال : قال جميع البصريين في اسم موسى وعيسى أنهما أعجميان ، وهما معرفة تقول جاءني موسى ، وموسى آخر ، وجاءني عيسى ، وعيسى آخر . فإن أردت موسى الحديد فهي مؤنثة ، وهي تنصرف في النكرة تقول هذه موسى حادة ، وتقديرها مفعل تصلح أن تكون من شيئين يرجعان إلى شيء واحد ، تصلح أن تكون من أسوت إذا أصلحت فكان أصلها مؤسس إلا أن الهمزة إذا سكنت وقبلها ضمة وخففت أبدلت واوا فألزمت هذه اللفظة تخفيف الهمزة وقد قيل إنها من أوسيت أي حلفت ، وذلك من هذا لأن معناه كله الإصلاح^(٤) .

وهكذا ينتهز الزجاج الفجوة التي ينفذ منها إلى الحديث عن الاشتقاق الذي برع فيه ، واشتهر به ، وميزه عن سواه . وانظر قوله في آخر النص السابق ، وذلك من هذا لأن معناه كله الإصلاح ، — تجده أعطاك نظرية في الاشتقاق إذ يجعل لمعاني المادة اللغوية أصلا تعود إليه .

وثالث السمات التي تميز أبا القاسم الزجاج : دفاعه عن المبرد ورواية أقواله^(٥) ، وذلك أثر من آثار الصحبة بين الرجلين . وقد تعرضت إلى ذلك عند الكلام على معاني القرآن للزجاج^(٦) .

وهذه السمات الثلاث تبرز شخصية الزجاج في كتابه سر النحو ، وهو في غيرها خافت الصوت لا يكاد شيء من شخصيته يبين ، وبعد فسر النحو للزجاج مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٩ نحو وهو في ٩٩ ورقة برواية النحوى المصرى أبى جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس عن الزجاج .

(١) سر النحو ورقة ٤ (٢) ٥٨ (٣) انظر ص ٩٦٥ وما بعدها من هذا البحث

(٤) سر النحو ١٢ (٥) ٥٧ (٦) انظر ٥ في موضعه من هذا البحث

الشيرازيات

جعل أبو علي الشيرازيات في أربعين مسألة منها ما هو لغوى في المسألتين الثانية عشرة والثالثة والعشرين . ومنها ما هو نحوى وعدده ثلاث عشرة مسألة (٣ ، ٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٣٨) ومثل هذا العدد من المسائل : صرفى (١ ، ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠) وبعضها مسائل إعرابية ، وقد بلغ عددها خمس مسائل (٥ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩) ومنها سبع مسائل تناول فيها أبياتاً للشعراء من الجاهليين والإسلاميين والمولدين والمحدثين ، أربع من هذه السبع للحطيئة (المسألة رقم ٧) والأعشى (مسألة ٨) وعدى بن زيد (مسألة ٩) وأبى الصلت عبدالله بن أبى ربيعة والد أمية (المسألة ٢٠) ثم مسألة تعرض فيها لبيتين أنشدهما أبو زيد (مسألة ٢٧) وأما المسألتان الأخيرتان من هذه المسائل السبع فقد جعلنا من نصيب المتنبي (المسألتان ٣٤ ، ٣٥) .

والمسائل من كل صنف متتابعة في القليل النادر ، وهى فى الأعم الأغلب على غير ذلك ، كانت الأولى والثانية صرفيتين ، كما كانت الثالثة والرابعة نحويتين ، تلتهما الخامسة وهى تتعلق بالإعراب ، والسادسة وهى صرفية ، ثم كانت السابعة والثامنة والتاسعة تناول فيها أبياتاً للشعراء ، ولم يعد إلى تناول هذه الأبيات وعقد المسائل خاصة بها إلا فى المسألة العشرين ، فاصلاً بين المسألتين التاسعة ، والعشرين بمسائل محتلفة أمشاج من النحو والصرف والإعراب على غير ترتيب .

وفى الشيرازيات إشارات تاريخية تعين على معرفة ميلادها ولو على وجه التقريب ، فإن التحديد الدقيق غير ميسور ، وخاصة إذا لم تكن هناك نصوص دالة كاشفة .

من هذه الإشارات التاريخية ما رأيته فى صدر المسألة الأولى من قوله : « بدأت بقراءة هذه المسائل على الشيخ أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوى (أيده الله) فى شهر رمضان سنة ٣٦٣ هـ ^(١) .

ومنها أيضاً ما اختتمت به هذه المسألة حيث يقول : « هذه مسألة أملاها بشيراز فى المسجد بالربض » ^(٢) .

ومنها كذلك ما صدرت به المسألة الثانية : « قرأتها على الشيخ (أيده الله) في جمادى الأولى سنة ٣٦٤ في منزله ، وهذه المسألة هي التي كتبها أبو علي لعضد الدولة كما يصرح بذلك في قوله : « كتبها لمولانا الملك الجليل عضد الدولة (أطال الله بقاءه ، وأدام سلطانه ، وثبت ملكه) » (١) .

والظاهر أنه كتب المسألتين العشرين والسابعة والعشرين إلى عضد الدولة كذلك ، فقد صدر كلا منهما بكلام فيه الدعاء بالتأييد ، وذلك قوله في المسألة العشرين (٢) . « فهمت ما ذكرته (أيديك الله) من تفسير البيت الذي ورد الأمر بتفسيره وهو قوله :

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً في رأس غمدان داراً منك محلاً
وفي هذا النص أكثر من دليل أنه لعضد الدولة .

(١) الدعاء في (أيديك الله) .

(ب) وورود الأمر بتفسير البيت .

(ج) واختيار هذا البيت الذي يتصل بحياة عضد الدولة وما يرغبه من عيش الملوك في الشرب الهنيء وارتفاق التاج .

كل هذه أدلة ترجح أن الأمر بتفسير البيت هو عضد الدولة .

ودعاء أبي علي بالتأييد كذلك في السابعة والعشرين يوحى بأنها مكتوبة إلى عضد الدولة وإن لم يصرح به .

وقد جاء في آخر المسألة الثانية والثلاثين ما نصه : « وقد جاء الحذف في كلامهم للاستغناء بما ذكر عن المحذوف كما رأى مولانا الملك (أدام الله تأييده) في المسألة (٣) » .

وإذن فقد ولدت الشيرازيات بعد اتصال أبي علي بعضد الدولة وأرجح أن يكون ذلك حول سنة ٣٦٠ هـ .

إلى جانب هذه الإشارات التاريخية إشارات أخرى :

فهو يذكر في صدر الثالثة أنه كتبها للأستاذ أبي نصر (رحمه الله) (٤) ، وكذلك فعل في المسألة الرابعة والعشرين (٥) . ويذكر في المسألة الثلاثين أن أبا نصر (رحمة الله عليه) سأل عنها (٦) .

(١) لوحة ١١ (٢) لوحة ٧١ (٣) لوحة ١٣٧

(٤) لوحة ١٤ (٥) لوحة ٨٥ (٦) لوحة ١٢٥

فن أبو نصر هذا الذى كتب إليه الشيخ أبو علي واتصل به ؟ ظننت أول الأمر أنه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري فإنه كان أديبا عاصرا أبي علي ، وأخذ عنه ^(١) . ولكن هذا الظن اتقى بقول أبي علي : كتبناها للأستاذ أبي نصر (رحمه الله) ^(٢) ، وتوفي الجوهري سنة ٣٩٢ هـ فيما يذكر القفطى فى أحد قوليهِ ^(٣) ، ويجعل ياقوت الوفاة سنة ٣٨٦ هـ ^(٤) ويفهم من الدعاء بالرحمة فى نص الشيرازيات أن أبا نصر توفي فى حياة أبي علي ، وإذن فليس إسماعيل بن حماد الجوهري هو المعنى بأبي نصر . وهناك من يكتنى بأبي نصر ذكر خبره صاحب الصبح المنبى ^(٥) ، وقد عاصر أبا علي ، ولكنه غير أبي نصر الذى ورد ذكره فى الشيرازيات ؛ ذلك لأن أبا نصر المذكور فى الصبح المنبى اسمه عبد العزيز بن نباته السعدى ، وقد صرح الشيخ أبو علي باسم أبي نصر فى موضع آخر فذكر أنه أبو نصر محمد بن هبة الله ^(٦) ، فاذا استفتيت ابن الجزرى فى طبقات القرام وجدت أن محمد بن هبة الله هذا شيرازى ^(٧) ، والراجح أنه قد مات قبل أبى علي وإن لم يذكر ابن الجزرى سنة الوفاة ، وقد كان محمد بن هبة الله هذا محدثاً ^(٨) .

والشخصية الثالثة التى اشتركت فى نصيب الشيرازيات : « أبو الحسن حمد » . قال الشيخ أبو علي فى صدر المسألة الخامسة : كتبناها إلى الشيخ أبي الحسن حمد ^(٩) ، فن ذلكم الشيخ ؟

ذكر ابن الجزرى كثيراً عن اكتبوا بهذه الكنية : « أبى الحسن ، ولعله أبو الحسن الفسوى ^(١٠) » ولعل فسويته قد ربطت بينه وبين أبى علي كما ربطت شيرازية أبى نصر بينه وبين الشيخ كذلك .

كل هذه الإشارات تدل على أن هذه المسائل أُملى بعضها ، وكتب بعضها لإجابة عن سؤال سائل فى حلقة الدرس ، بالمسجد أو المنزل ، وأن أولئك الذين كتب إليهم راداً على استفسارهم كانوا رموس القوم بشيراز (كعضد الدولة) وأبى نصر

-
- (١) انظر نزهة الألباء ٢٢٧ ، والأعلام : ١٠٥/١ ، وبنية الوعاة ١٩٥ ومجمع الأدباء ١٥١/٦ سلم الوصول ١٦٦
 (٢) انظر لوحة ١٤ شيرازيات (٣) انظر انباء الرواة ١٩٦/١
 (٤) انظر مجمع الأدباء ١٥١/٦ (٥) انظر هامش شرح المكبرى للمتنبى ١٩٧/١
 (٦) انظر الشيرازيات ٨٥ (٧) طبقات القراء ٢٧٤/٢
 (٨) انظر الاتقان ١٤٩/١ (٩) لوحة ٢٢ (١٠) طبقات القراء ٢٦٦/٢

محمد بن هبة الله . أو بفسا كأبي الحسن حمد . ثم جمعت هذه المسائل كما يفعل الناس في هذا الزمان من جمع مقالات نشرت هنا وهناك وضمت في كتاب .
ومن أجل ذلك يبدو في هذه المسائل التآني والتبسط والتقصي والتأنيق أيضاً ولم يكن جعله أولى هذه المسائل « في تصريف قولهم أول ، بعيداً عن غاية مقصودة بل كان ذلك شبيهاً بما يسميه البديعيون : « براعة استهلال » .

والدليل على تآني أبي على أنه يعرض للآراء المختلفة مفنداً ومعضداً ، مستدلاً بالأصول اللغوية ، ويتعرض للخصوم ، ويمعن في الجدل ، ويشقق المقال ، ويستكثر من الشواهد^(١) ، ويجمع الأشباه والنظائر ، ويدلل على أوجه الإعراب^(٢) ويستطرد لأدنى مناسبة ، ويعقد حديثه بمسائل المنطق^(٣) ، وهذا شأنه دائماً حين يريد الاستيفاء والاستيعاب في تأن وإبطاء . ومن هنا جاءت هذه المسائل طويلة ممتدة ، إذ كانت حافلة بهذه المظاهر السابقة جمعاء . وأود أن أعرض مسألة واحدة — أي مسألة — فتناول واحدة بالتحليل يختصر الخصائص المشتركة في كل المسائل .

والإليك عرضاً للمسألة الثالثة والثلاثين^(٤) ، عقد أبو على هذه المسألة للحديث عن نسبتك درهماً مكتوباً عليه : « قل هو الله أحد » ، فذكر أولاً ما تحتمله القسمة من هذه النسبة : وهو « قل » ، والاهي ، ولا هي ، وأحدى ، وهوى ، وقولى ، وقرر أن هذا يجوز كله إلا قل وهوى . . .

ثم جوز قولى مستدلاً بما ينطق به العرب ومقاييساً عليه^(٥) .
ثم ذكر اعتراضاً وردده وذلك قوله : « فإن قيل » ، لم لا تبقى الضمير في قل ولا تخلعه كما قلت كنتي . . .

ثم انتقل إلى الحديث عن جواز « إلهي » ، و « لاهي » ، واستدل عليه بقراءة لابن مسعود ، وما ذكر سيويه على اعتبار أن قل ليست من السورة على قراءة ابن مسعود .

ثم دلل على « إحدى » — إذا كانت قل ليست من السورة — واستند في تدليله على أصل إعرابي « هو » ، أن المستفاد من المبتدأ والخبر إنما هو الخبر ، وقايس ذلك بما يكون في الجملة الفعلية من أن المستفاد من الفاعل والفعل إنما هو الفعل . . . وبما

(١) لوحة ١٣٨

(٢) انظر لوحة ١٣٣، ١٣٤

(٣) لوحة ١٢٨ وما بعدها

(٤) انظر اللوحة (٥) اللوحة ١٣٩

يكون في إضافتهم إلى تأبط شرأ بقولهم « تأبطى ، وانتهى من هذا القياس إلى الإضافة إلى الخبر الذى هو أحد من قولهم « الله أحد ، فتقول إحدى ...
ثم دلل على جواز «أحدى» على اعتبار أن قل من السورة ، إذ يكون ذلك على قياس من قال شرى فينسب إلى شرأ من تأبط شرأ .

ثم دلل على امتناع «هوى» من الجواز معتمداً على أصل نحوي ، وذلك أن «هو» ضمير القصة والشأن لا يوصف ، ولا يعطف عليه ولا يؤكد ...

ودلل على امتناع «قلى» بما تودى إليه الصناعة الصرفية وذلك إذ يقول : « وأما امتناع قلى فلأن اللام قد تحركت فينبغى أن ترجع الواو ، ولأنها حذفت لالتقاء الساكنين زال التقاؤهما ...

وبين وجه امتناع النسب إلى صمدى وغيره بما فى السورة بأنا نقيس على ماسمعنا من كلام العرب ، وهم قد اختاروا أن يضيفوا إلى صدور الجمل ، فكذلك نقيس فلا تنسب إلى غيره بما فى السورة .

ثم استطرده من ذلك إلى بيان امتناع «إخلاصى» لأنك بذلك قد نسبت إلى ما لقبت به السورة ، واللقب يوضع على الملقب به . وأنت إنما تنسب إلى الشيء لا إلى ما يدل عليه ولم تضطر إلى ذلك .

ثم استطرده أبعد من ذلك فبين السبب فى تلقيب السورة بالإخلاص .
ثم وازن بين الأوجه الأربعة الجائزة ، فذكر أن المختار منها «قولى» ، إذا جعلته من السورة ولم تجعله على قراءة ابن مسعود . ودلل على وجه الاختيار فى ذلك ...

وبين أن الأوجه الأخرى غير ممتعة ولا رديئة .
هذا مثال يوضح كيف يتناول أبو على المسائل فى الشيرازيات ، وفيه كما ترون التوجيه ، والتدليل ، والتفنيد ، والتعليل ، والمنطق والتقسيم ، والاستطراد ، والقياس ، واستغلال للأصول اللغوية والصرفية والإعرابية .

وظهور ذلك كله فى الشيرازيات صدى لهذه الحياة الطويلة المستقرة التى عاشها الشيخ فى شيراز ، فقد استظهرت فى فصل سابق أنه مكث ما يقرب من عشرين عاماً بها ، فجاءت هذه المسائل مرآة لاستقراره ، ومظهراً لثقافته فى العربية ، وصدى لأطمئنانه فى الدرس والإملاء والكتابة والاجابة ، على وجه العموم .

وفي الشيرازيات .

(١) استهداء بالحس النفسى فى التعليل : أورد قول أبى دوار فى وصف ثور .
ويصبح أحيانا كما استمع المضل لصوت ناشد
ثم شرح المضل فقال : المضل الذى قد أضل بعيرا وغيره ، والناشد الطالب
لضالته ، فهذا المضل شديد الاصغاء إلى صوت الناشد ليتأسى به فيتعزى ، وعلى
هذا قالوا : التكلى تحب التكلى ، ومن ذلك قول الخنساء .

فلولا كثرة الباكين حول على إخوانهم لقتلت نفسى
وما يكون مثل أخى ولكن أعزى النفس عنه بالتأسى

وقال آخر :

وإن الالى بالطف من آل هاشم تأسوا فسنوا للكرام التأسيا
وقد منح الله هذه النعمة أهل النار وسلبهم إياها فقال تعالى : « ولن ينفعكم اليوم
إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون ، فاشتراكم فيما يعرضون عليه من العذاب
لم يحدث لهم تعزيا ولا تسليا فيكون ذلك تخفيفا عنهم ، وترويحاً لهم ألا تراه
قال : « لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها ، (١) .
ولا أطيل باستقصاء دلائل هذا الاستهداء فيكنى المثال الذى ذكرت وأحيل
إلى نظائره فى الشيرازيات (٢) . وقد رأينا أن هذه الظاهرة كانت بذرة نمت وترعرعت
عند ابن جنى ، وظهرت آثارها فى المحتسب (٣) .

(٢) واستغلال العروض فى الاستدلال : قال : « وينبغى لمن لم ير منهوك الرجز
ولا مشطوره ولا منهوك المنسرح كقوله « صبراً بنى عبد الدار ، « وويل أم سعد
سعداً ، — شعراً ألا يعمل فيه أنشد كما لا تقول أنشدت سجعاً ، وهذا مذهب
أبى الحسن الأخفش وما احتج به لذلك أن النبى (عليه السلام) لا يجرى على لسانه
الشعر ، وقد قال الله : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له ، « قال وأنشد هذا البيت :

أتجعل نهى ونهب العبيد بين الأقرع وعيينه

قال : فان احتج محتج بأن النبى (عليه السلام) قال : « الله مولانا ولا مولى
لكم ، فان هذا على الوقف ولو وصل لقال لا مولى لكم . قال : وإنما يحسب

(٢) انظر لوحات ٤٤ ، ٥٢ ، ١٠١

(١) لوحة ١٤-١٥

(٣) انظر الفصل الخامس بذلك

الشعر على الوصل لا على الوقف قال : « وكان الخليل يحيز هذا ، ومن حجة الخليل عندى فى ذلك قول رؤبه : « وقلت شعراً من طرازى معله ، » .
يعنى فيما أحسب أرجوزته التى أولها « قلت ليزير لم تصله مريمه ، ولم نعلم رؤبه قال القصيد وإنما جمع بينهما كما جمع بينهما غيره كأبى النجم ^(١) .
وكذلك فعل فى تقدير المحذوف من قولهم « الله لأفعلن » ^(٢) .

(٣) والاحتجاج بالحديث الشريف : قال : وإنما صار قولهم « عمر ك الله ، يدل على السؤال ، وكذلك قعدك الله ، لأن الكلمة تستعمل عند السؤال فى أكثر أمرها فمن ذلك ما جاء فى الحديث أن رجلاً بايع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرأى منه مسامحة فقال له عمر ك الله بمن أنت ؟ فقال امرؤ من قريش ، فلما صارت تستعمل عند السؤال كثيراً صار إذا قالها كأنه قال : ما أسألك إلا كذا وعلى هذا قول الشاعر :

عمر ك الله أما تعرفنى ؟ أنا حراث المنايا فى الفتن ^(٣)

وعند كلامه على أن رزاً تتعدى إلى مفعولين استشهد بالشعر واستطرد قائلاً وفى الحديث : « المؤمن مرزاً ، ثم قرأ أن تضعيف العين فى مرزاً إنما هو للتكثير يراد يرزاً مرة بعد مرة ^(٤) ، وانظر بعد ذلك استشهاده بالحديث : عليكم بالباء فانه أغض للبصر ^(٥) .

(٤) وتفسير القرآن بالقرآن : قال فى معرض تقرير القاعدة : إن ما قرب من مشاركة حال قد يوقع عليه لفظ الماضى « — وما يستقيم أن يكون على هذا التأويل قوله : « يرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلدميت » لما كان السوق يتبع الإثارة بلا كبير مهلة أوقع عليه لفظ الماضى فكذلك قوله فأحيينا وفى الأخرى يزجى سحاباً ثم يؤلف بينه فجاء على لفظ الاستقبال ، والازجاء السوق ، وفى الأخرى لنحي به بلدة ميتاً فجاء على لفظ الاستقبال والحقيقة ، وجاء فأحيينا على ما ذكرت .
وأمضى فى بيان الخصائص مشيراً إلى المصادر دون ذكر النصوص اختصاراً .
(٥) والاحتجاج بالقراءات ^(٦) وما تقوله العرب ^(٧) .

(١) الشيرازيات لوحة ١٨-١٩ (٢) انظر لوحة ٢٦-٢٧ (٣) لوحة ٢٥

(٤) لوحة ٨٥ (٥) لوحة ٩٧ وما بعدها (٦) انظر لوحة ٥٥ (٧) لوحة ٣١

- (٦) والتعرض بالتدليل على مذهبه في مسائل الخلاف^(١).
 (٧) والدليل على أنه راوية حافظ لأشعار العرب^(٢) وكثرة الاستشهاد وتدفعه^(٣)
 (٨) والاشارة إلى ثقافته الشرعية^(٤).
 (٩) وعلمه بالأخبار الأدبية^(٥).
 (١٠) والكشف عن طريقة تناول الآيات الشعرية بالدراسة.
 ١ — يشرح المعنى ويستعين بالمأثور من القرآن الكريم والمروى من الحديث والشعر.
 ب — ويوضح الألفاظ اللغوية ويستشهد لها.
 ح — ويعرب ما فيه إشكال أو غموض في البيت^(٦).
 (١١) والدليل على علمه بآراء البغداديين والأئمة السابقين : بصريين وكوفيين النحويين واللغويين^(٧)، (١) ووقوفه من هؤلاء وهؤلاء موقف الفاحص لحججهم، المنصف لهم، والمرجح لآراء بعضهم على البعض الآخر بما يدل على شخصيته الواضحة القوية واستخدام لاصطلاحات الكوفيين^(٨).
 (١٢) الحرص على نسبة الآيات إلى قائلها^(٩).
 (١٣) استخدام المنطق في الاستدلال والجدال : استعمل التقسيم^(١٠) وقال : الدعوى إذا عريت من الدلالة، ودفعها الأصول المقر بها المجمع عليها لم تصح ولم تثبت^(١١)، واستعمل الاستثناء الانفصالي^(١٢).
 (١٤) وارتباط التوجيه الإعرابي بالمعنى البلاغي . جاء في الشيرازيات : قوله : من شر الوسواس الخناس، إذا جعل التقدير فيه من شر ذى الوسواس أو صاحب الوسواس فحذف المضاف في اللفظ وأقيم المضاف إليه مقامه احتمل وجهين :

(١) المصدر السابق (٢) لوحة ١٨
 (٣) انظر اللوحات ٥٣، ٦٠، ٦١، ١١٠، ١٣٨
 (٤) لوحات ٢٥، ٢٦، ٤٤، ٨١ (٥) لوحة ١٢٠
 (٦) انظر لوحة ٩٩، ٢٦ (٧) انظر اللوحتين ٥٧، ٥٨
 (٨) أطلق الفارسي البغداديين على الكوفيين يدل على ذلك قوله : وقال الفراء عن الكسائي : لا آتيك أبد الأبيد وأبد الآباد ، وزاد غيره من البغداديين أبد الأبدين ، وأبد الأبدية وأبد الله — قال : وتأويل هذه الحروف أبد الدهر .
 (٩) انظر مثلا لوحة ٤٦ (١٠) لوحة ٥١
 (١١) لوحة ٥٢ (١٢) لوحة ٧٦ ثم انظر اللوحتين ١٢٨، ١٣٩

أحدهما : أن يكون الفاعل بعد حذف المضاف على ما كان قبل الحذف ، وعلى هذا قولهم صلى المسجد ، يطوهم الطريق ، وسل القرية ، المعنى في ذلك بعد الحذف على ما كان قبل من أن الفاعل الأهل كأنه يطوهم أهل الطريق ، وصلى أهل المسجد ، وسل أهل القرية .

والآخر : أن يجعل الاسم بعد حذف المضاف إذا كان غير عين بمنزلة العين وذلك إذا أريد به المبالغة وكثرة المعاناة للشئ والمحاولة له يدل على ذلك أنهم قالوا شعر شاعر ، وموت مايت ، ووتدواتد ، فكما جعلوا المعنى الذى هو غير عين فى هذا النحو بمنزلة العين حيث جعلوه فاعلاً كذلك جعلوا العين بمنزلة غير العين لاجتماعهما فى المبالغة وكثرة المعاناة قال ابن مقبل :

إذا مت عن ذكر القوافى فلن ترى لها شاعراً مثلى أظب وأشعرا
وأكثر بيتاً شاعراً ضربت به بطون جبال الشعر حين تيسرا
فقال وأكثر بيتاً شاعراً فجعل بيت الشعر شاعراً ، وفى البيت دلالة أخرى على صحة هذا المعنى : وهو قوله : ضربت به بطون جبال الشعر ، فلولا أنه عنده بمنزلة العين ما أضاف إليه ما يضاف إلى الأعيان ^(١) .

(١٥) وفى الشيرازيات بعد ذلك طائفة صالحة من مسائل البلاغة : وقد استشهد الإمام عبد القاهر الجرجاني بالشيخ أبى على ، ونقل نصاً من الشيرازيات فى دلائل الإعجاز ^(٢) .

وتعليل هذه الاستعانة ميسور ؛ فالإمام الجرجاني تلذ على أبى الحسين ابن أخت أبى على — ولا يعرف له أستاذ سواه ^(٣) . وقد نشر أبو الحسين ما أخذه عن خاله أثناء طوافه بمرجان .

(١٦) ويبدو فى الشيرازيات الاستطراد ، وأرى أن سبب هذا الاستطراد فى الشيرازيات بخاصة ما أتبع للشيخ من التأنى فى املائها أو جمعها ، ثم ما كان عليه الشيخ من علم واسع غزير ، وما طبع عليه من قوة الاستحضار ، ووفرة الشواهد وظهور تداعى المعانى ، فهو إن تحدث — مثلاً — فى إعراب هنيئاً من قوله : اشرب هنيئاً البيت .

(١) لوحة ٥٨-٥٩

(٢) انظر دلائل الإعجاز ص ٢٥٢ وانظر لوحة ٦٨، ١٠٥ من الشيرازيات

(٣) انظر ترجمة الألباء

استحضر قول كثير : هنيئاً مريئاً غير داء مخامر .

وقول الشاعر :

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم وللعزب المسكين ما يتلس
وما أنشده أبو اسحاق :

هنيئاً للدينة إذ أهلت بأهل الملك أبداً ثم عاداً^(١)
والأمثلة على استطراده كثيرة^(٢) .

(١٧) وفي الشيرازيات كثير من الأصول العامة في النحو واللغة والمنطق اعتمد
عليها أبو علي في الاحتجاج والدليل . وإليك طرفاً من هذه الأصول تشير إلى ما شاع
في هذه المسائل منها .

(١) قد يجرون الشيء مجرى النظير^(٣) .

(٢) الدعوى إذا عريت من الدلالة ، ودفعتها الأصول المقر بها ، المجمع عليها
لم تصح ولم تثبت .

(٣) البديل إنما يكون بعض المبدل منه أو يكون هو هو^(٤) .

(٤) يحمل على معنى النفي دون لفظه^(٥) .

(٥) ليس في الأسماء المتمكنة اسم على حرف واحد^(٦) .

(٦) الجمل لا يخبر عنها إنما يخبر عن المفردات^(٧) .

والنسخة التي اعتمدت عليها تكبير للفلم رقم (٩٣٢) بمعهد إحياء المخطوطات
بالأمانة العامة للجامعة العربية ، وهي صورة للنسخة المخطوطة المودعة مكتبة راغب
بالآستانة رقم ١٣٧٩ وتاريخها القرن العاشر بخط نسخ حسن مشكول عن نسخة
كتبت سنة ٢٩١ ، وعدد أوراقها ١٥٧ ورقة ، وعدد أسطر الصفحة ثمانية عشر سطراً .
وفي ظاهر هذه النسخة ما نصه : قرأ على أبو غالب أحمد بن سابور هذا الكتاب
وكتب الحسن بن أحمد الفارسي .

والشيرازيات مقسمة إلى ثلاثة عشر جزءاً ، وعلى ظاهر كل جزء التوثيق السابق
من أبي علي لأبي غالب أحمد بن سابور .

(١) انظر لوحة ٧٦-٧٧

(٢) انظر مثلاً اللوحة ٧٤، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ٩٧ وهي كما ترى صفحات متقاربة

(٣) لوحة ٣٤ (٤) لوحة ٥٢ (٥) لوحة ٦٢

(٦) لوحة ٦٩ (٧) لوحة ٨٧ (٨) لوحة ١٤١

وكل جزء من هذه الأجزاء لا يستقل بما فيه عما قبله وما بعده بل هي مترابطة أحياناً. فآخر الجزء الثاني مثلاً (فعل) وفاعله في أول الجزء الثالث .
وآخر الجزء الثامن عبارة : ما أنشده أبو زيد . وفي أول الجزء التاسع : تعوجكم على وأستقيم .
وقد تستقل الأجزاء أحياناً كاستقلال السابع عن الجزأين قبله وبعده : السادس والثامن . واستقلال الحادى عشر كذلك .
هذا وتوجد نسخة من الشيرازيات عتيقة عادية عنها خط أبى على في خزانة كتب الأمير على (رضى الله عنه) بنجف وأوراقها ٢٩٩^(١) .
ولم يستعن البغدادى بالشيرازيات كثيراً فجملة ما استعان بها مرتان : لإحداها في الجزء الأول من الخزانة : ٥١٥ والأخرى في الجزء الثالث منها : ١٥٦^(٢) .

(١) انظر هامش إقليد الخزانة ١٠١ (٢) انظر إقليد الخزانة ١٠١

من كتاب الشعر

ورد هذا الكتاب بأسماء مختلفة في كتب التراجم ، فالفهرست يذكره باسم « أبيات الإعراب » ، ^(١) وكذلك ذكره إرشاد الأريب ^(٢) وبغية الوعاة ^(٣) ، أما بروكلمان فقد ذكره باسم « كتاب الشعر » ، أو العضدى ^(٤) .

وجاء في الجزء الثالث من الحجة : « باسم شرح الأبيات المشككة الإعراب من الشعر » ^(٥) . ويبدو أن هذا هو الاسم الكامل للكتاب ، فذكره بعض المترجمين مختصراً مرة باسم أبيات الإعراب ، وأخرى باسم الشعر .

وقد أخرج Roldiger جزءاً من كتاب الشعر ، واشتمل هذا الجزء على « باب في تقسيم الكلم التي سميت بها الأفعال » ، والقدر الذي ورد فيه يلقي ضوءاً على منهج أبي على في تناوله مسائل النحو كما جاء في هذا الكتاب .

ففي هذا الجزء الذي وصل إلينا قدّم أبو على أولاً جملة أبيات يشتمل كل بيت منها على اسم فعل ، وكانت هذه الشواهد من شعر الأعشى ، وابن كلثوم ، والفرزدق ، وما أنشده أبو عبيدة ، وأحمد بن يحيى ، وعلى بن سليمان (الأخفش) وغيرهم : ثمانية شواهد نسب خمسة منها إلى قائلها ونص في بيت على أن على بن سليمان هو الذي أنشده ، وترك اثنين من غير نسب ^(٦) .

ثانياً : ثم تساءل عن هذه الكلمات : « أسماء الأفعال » : « أسماء هي أم أفعال ؟ وحكم بأنها أسماء ، ودلل على ذلك بأن الضمائر تتصل بها على حد اتصالها بغير الفعل ، وضرب مثلاً لذلك ب (ها) حيث اتصل الضمير بها في هاؤما وهاؤم ولم يكن هاءاً ، وهاؤوا كقولك اضربوا واضربوا ، ولكن كقولك أتما وأتم ^(٧) .

(١) الفهرست ٩٥

(٢) انظر معجم الأدباء : ٢٤٢/٧

(٣) انظر ٢١٧

(٤) انظر الجزء الأول ١١٣ : ١١٤ وملحق المجلد الأول ١٧٦ : ١٧٥ (وقد عده كتاباً

آخر غير الايضاح) مع أنهم يطلقون العضدى أحياناً على الإيضاح .

(٥) انظر الحجة ١٥/٣ نسخة البلدية (٦) انظر ص ٣ (٧) المصدر السابق

ثالثاً : ثم أورد اعتراضاً بأن الضمير قد يتصل بالفعل على حد ما اتصل بهاؤما وهائوم ، وذلك قولك قتما وقتم ، تساهل : وهلا لم يدل اتصاله على هذا الوجه عندك أنه اسم إذ قد يتصل بالفعل على ما أريناك ^(١) .

رابعاً : وبعد أن رد ذلك الاعتراض أورد اعتراضاً آخر بالسؤال الآتي : هلا زعمت أنها أفعال ، لأنه كما اتصل به الضمير على حد ما ذكرته عما يتصل بغير الأفعال فقد اتصل به أيضاً على نحو ما يتصل بالفعل ، لأن أبا عمر قد حكى أن منهم من يقول : هاءاً وهاءوا فهذا مثل أضرباً وأضربوا وهلا قلت : أنه يكون اسماً تارة وفعلًا أخرى ؟

ثم أجاب عن ذلك الاعتراض ^(٢) ،

خامساً : وخلص من ذلك إلى أن اتصال الضمير بقولهم هاء في قول من قال هائيا لا يدل على أنه فعل محض إذ كان للشبه بغيره — في قولهم هات وهاتيا — كما أن اتصال الضمير بليس على حد اتصاله بكان لم يجعله مثله وإن كان قد جعل في الأعمال بمنزلة ^(٣) .

سادساً : ثم أسله ذلك إلى القضية الآتية والبرهان عليها : « كون ليس على أمثلة الماضي إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته » .

سابعاً : ثم استطرد من البرهان على القضية السابقة إلى قضية أخرى : « هذه الأمثلة : أسماء الأفعال ، إنما صيغت لتدل على ضروب الزمان ، ولولا ذلك لأغنت ألفاظ الأحداث عنها ^(٤) » .

ثامناً : وبعد أن برهن على القضية السابقة قرر القياس الآتي : تجريد كان وأخوتها للأزمنة ، وخلعهم دلالة الحديث عنها كتجريدهم من بعض الكلم الخطاب ، وخلعهم معنى الاسم عنه وذلك قولهم ذلك وأولئك ، ودلل على هذه القضية ^(٥) . وأسله ذلك إلى :

تاسعاً : « الكون الذي هو مصدر المثال المستقل بفاعله في الدلالة على الحدث

(٣) انظر ص ٥

(٢) انظر ص ٤

(١) انظر ص ٤

(٥) الصفحة السابقة

(٤) انظر ص ٦

كالكون الذى هو مصدر المثال الذى لا يستقل به ^(١) ، ثم عاد للتدليل على أن « ليس » ليست فعلا على الحقيقة كأخواتها ولذلك لا توصل بها « ما » التى تكون من الفعل فى تقدير المصدر كما وصلوها بأخواتها ألا ترى أنك لا تقول : « ما أحسن ما ليس زيد قائما ^(٢) » ، وخلص من هذه القضايا والتدليل عليها إلى إثبات أن ليس قيل فيه أنه فعل للشبه اللفظى .

عاشراً : وانتهى إلى النتيجة الآتية فى ذلك القياس : « كما كان هذا حكم ليس وأن اتصل به الضمير على هذا النحو الذى اتصل كذلك حكم هاء فى قول من قال : هائيا وهاؤوا ^(٣) .

ثم بدأ بذكر قضية جديدة ، ليأخذ فى التدليل عليها تلك أن قولهم : « هاؤما وهاؤم من نادر العربية وما لا نظير له » .

وهكذا يفتح أبوابا للنقاش والاعتراض والرد فى خلال البراهين على القضية الواحدة .

وبعد أن ينتهى من الدليل الأول على أن أسماء الأفعال أسماء وليست أفعالا يأخذ فى عرض دليل ثان ، وهو أن دراك ونزال وتراك لو كانت فعلا لوجب إذا قلنا فسميت بها شيئا - أن تعربها ولا تدعها على بنائها - كما هو الشأن فى الأفعال لا يختلف العرب ولا النحويون فى ذلك وإن كان عيسى قد اختلف فى كيفية الإعراب ^(٤) .

ثم أخذ فى إيراد الاعتراضات وردّها على نحو ما فعل فى الدليل الأول . من هذه الاعتراضات التى أجاب عنها وردّها :

(أ) فإن قلت : فهلا قلت أن نحو « دراك » فعل لإعراب بنى تميم من ذلك فى التسمية ما لم يكن آخره راء ؟ ...

(ب) فإن قلت : فهلا استدلت بتنوين ما نون من هذا على أنه اسم نحو صه ومه لأن التنوين مما يختص الاسم كما أن دخول لام التعريف كذلك ^(٥) ...

(١) كان التامه والناقصة (٢) انظر ص ٧ (٣) انظر ص ٨

(٤) انظر ص ٩ (٥) انظر ص ١٠

وهكذا يمكن بيان الخطوط الرئيسية في منهج أبي علي كما جاء في هذا الجزء من كتاب الشعر :

(أ) الاستكثار من الشواهد الشعرية وتقديمها بين يدي البحث ، ولعل ذلك كان السبب في تسمية الكتاب : « كتاب الشعر » .

(ب) السبر والتقسيم (القياس الاستثنائي الانفصالي) ، والبرهان المنطقي الذي هو أشبه ببراهين المهندسين . وأقدم ما يأتي توضيحاً لذلك :

لا تخلو هذه الكلمات : أسماء الأفعال الواردة في الآيات : من أن تكون اسماً أو فعلاً ، ولو كان شيء من ذلك فعلاً لاتصل الضمير بما اتصل به منها على حد ما يتصل بالأفعال .

فلما اتصل به على حد اتصاله بغير الفعل ثبت أنه لاسم وليس بفعل ^(١) .

(ج) كثرة إيراد الاعتراضات وردّها . وكثيراً ما يستعمل في التدليل « القياس مع الفارق » ^(٢) .

(د) الأسلوب الجدلي الذي يستلزم من القارئ اليقظة في تتبع القضايا والأدلة عليها ، وإلا انفكت جهة الكلام في ذهنه فلا يدري أين هو من الموضوع حيث يخرج من قضية إلى أخرى ومن اعتراض إلى آخر في استطراد وتفرع .

(هـ) استغلال العروض في التدليل ، فقد تعرض للتنوين في القوافي في خاتمة الحديث عن التنوين في ص ٤ .

والجزء الذي وصل إلينا من كتاب الشعر مرآة لثقافة أبي علي ، وضلّاعته في مسائل النحو ، وبراعته في التدليل والجدال وتشقيق المقال .

هذا والجزء المذكور أخرجه (Roldiger) وطبع في (Holis) سنة ١٨٦٩ وفي قاعة الدراسات الشرقية بمكتبة جامعة القاهرة نسخة منه برقم ٦٧٥ لغة عربية . وقد أشار إلى هذه النسخة بروكلمان ^(٣) .

(١) الشعر ٣ (٢) انظر ص ٤

(٣) انظر المجلد الأول ١١٣-١١٤ والملحق ١٧٥-١٧٦

أقسام الأخبار

من المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية كتاب باسم المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية ، وقد نبه واضع الفهرس إلى أن المجالس المذكورة تليها المسائل الآتية :

(١) مسائل من كلام تاج الدين زيد بن الحسن الكندى من ورقة (١٣٠ — ١٤٢) في المجموعة .

(٢) مسائل من كلام ابن جنى من ورقة (١٤٣ — ١٤٩) في المجموعة .

(٣) مسألة لأبي على الفارسي في الأخبار أولها : الأخبار تنقسم إلى ثمانية أقسام من ورقة (١٥٠ — ١٧١) في المجموعة ^(١) .

دعاني هذا إلى الاطلاع على أفلام هذه المجالس ، ثم تصوير ما هو خاص بابن جنى وشيخه أبي على ، فرأيت ما يجب أن ينص على تصحيحه :

فسألة الأخبار التي نص واضع الفهرس على أنها تشمل ورقة (١٥٠ — ١٧١) ليست كذلك ، بل إن هذا الحيز في هذه المجموعة يشتمل على المسائل الآتية :

أولاً : مسألة الأخبار لأبي على وهي من ورقة (١٥١ — ١٥٣) فقط .

ثانياً : يلي المسألة السابقة أربع عشرة مسألة أخرى في موضوعات سأتناولها بالعرض والتعليق من (١٥٣ — ١٧٠) .

ثالثاً : ثم عقد فصل خاص نص على أنه من إملاء على بن عيسى الربيعي من (١٧٠ — ١٧٢) .

رابعاً : ثم ختمت هذه المسائل بمسألة من كلام أبي الفتح عثمان بن جنى ورقة (١٧٢) .

ومن هنا كان ما نص عليه واضع الفهرس من أن مسألة الأخبار لأبي على الفارسي تشغل من ملحق كتاب المجالس المذكورة للعلماء الورقات من (١٥٠ — ١٧١) يخالف حقيقة الواقع وإنما يتضمن هذا الحيز كل المسائل المذكورة سابقاً بعد هذا التصحيح أعرض لمسألة الأخبار بما يبدو لي من ملاحظ : فأول

(١) انظر فهرس المخطوطات المصورة ٣٦٩، ٣٧٢

ما يلحظ في هذه المسألة ذلك التقسيم المنطقي الجامع للصور العقلية الممكنة : فالأخبار تنقسم على ثمانية أقسام الصحيح السليم ، والقبيح النظم القريب من الفهم ، والخطأ ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، والكذب العارى من الدليل على موضع عيبه ، والمختل ، والملغى المقلوب^(١) .

والكذب ينقسم خمسة أقسام : أحدهن تغيير الحاكى ما يسمع ، وقوله ما لا يعلم نقلاً ورواية ، . . . وقسم آخر يكون كذب فيه أى قال قولاً يشبه الكذب والمتكلم به لا يقصد إلا الحق . . . وقسم آخر يكون كذب فيه بمعنى أخطأ . . . وقسم آخر يكون الكذب فيه بمعنى البطول : كذب الرجل بمعنى بطل عليه عمله وما رجبى (كذا) ، ومعنى آخر للكذب وهو الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور^(٢) .

ونجد خلال ذلك التقسيم : الاصطلاحات المنطقية كالحد والقياس والدليل ، والفساد والصحة

وهناك سمة أخرى تلك الاستقصاء والاستطراد في الحديث .

وأخرى : التمدليل على ما يقول بالقرآن الكريم^(٣) (وبالحديث الشريف^(٤) والشعر^(٥) وكلام سيبويه ، وما نظقت به العرب من مأثور كلامهم^(٦)) . وكل هذه السمات نتيجتها أن ظهرت شخصية أبى على واضحة في الاحتجاج والتعليق .

* * *

ومسألة أقسام الأخبار في مجموعها تأخذ طابع البحث اللغوى ، ولا يأتى التعرض فيها إلى الصناعة النحوية إلا قليلاً يجرى عند تخريج بعض الأساليب : كقوله في شرح الإغراء من أقسام الكذب :

كقول العرب كذب عليك العسل ، يريدون كل العسل ، تلخيصه خطأ تارك العسل ورافضه ، فتاب المضاف إليه عن المضاف . قال عمر بن الخطاب : « كذب عليكم الحج ، وكذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذب عليكم

(١) انظر لوجه ١٥١ (٢) انظر لوجه ١٥٢، ١٥٣ (٣) لوجه ١٥٢ (٤) لوجه ١٥٢ (٥) لوجه ١٥٢ (٦) لوجه ١٥٣

معناه ألزموا الحج والعمرة والجهاد . والمفرا (كذا) به مرفوع بكذب لا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل لا بد له من فاعل ، وخبر لا يخلو (كذا) من محدث عنه فالفاعل والفاعل كلاهما تأويلهما الأمر والإغراء (١) .

وكذلك فعل في تخريج مثال الخبر المقلوب : تهيبتني الفلاة ، وبلغتني الدار (٢) . فإذا تركت المسألة الأولى — مسألة أقسام الأخبار — إلى المسألة التي تليها وجدت نمطاً جديداً من العرض والأسلوب تحتفي معهما ما عرف في أبي علي من طريقة عرضه للمسائل ، وما يجعلني أميل إلى التوقف في نسبة هذه المسائل إليه ويدعوني إلى ذلك ما يأتي :

(١) رواية أقوال النحاة في المسألة الواحدة من غير تعليق : يروى أقوال النحويين في الاعتلال للخفض : لم لم يدخل على الأفعال فقالوا فيه ستة أقوال (٣) ، وقال النحويون في الاعتلال لخفة الإسم وثقل الفعل خمسة أقوال (٤) ، وفي إعراب « فرأيتك في ذلك موفق ، عشرة أوجه ، وإعراب هذا باب علم ما الكلم » فيه خمسون جواباً . وبعد أن ذكر الوجه الخمسون قيل :

« وقد تبلغ هذه الوجوه ستين ، وتزيد على السبعين إذا استقصى التفرع فيها ، والذي بين من الأصول فيه غنى عن ذكر ما أمسك عن إيضاحه ، وإيثار الاختصار أولى إذا عرفت البغية ، وحصلت الفائدة !! كأنه لم يعد الأوجه الخمسين إطالة واستقصاء ، فأثر الاختصار وأولاه ، !

ومن النادر أن تجد ما عرف عن أبي علي من ترجيح رأى على رأى ، والاعتراضات وردتها غير شائعة في هذه المسائل ونادراً ما تكون (٥) .

(٢) عدم الحرص على نسبة أقوال النحويين إليهم ، وأبو علي كما عرفت - حريص على أن ينسب إلى كل نحوي قوله . ومن هنا تطالعك أمثال هذه العبارات : « للنحويين في المرفوع جوابان (٦) . وقال بعض النحويين (٧) ... ، وقال النحويون أو كلهم أو أكثرهم (٨) .. وما هكذا عرف عن أبي علي :

(٣) موقف المسألة من الشيوخ الذين رأيت أبا علي يهاجمهم في كتبه التي اتصلت بها قراءة ودراسة في المسألة التي عقدت لتعليل ثبوت الهاء في عدد المذكور

(١) لوحة ١٥٣ (٢) انظر المصدر السابق

(٣) لوحة ١٥٣-١٥٥ (٤) لوحة ١٥٧-١٥٥ (٥) انظر لوحة ١٥٩-١٥٥

(٦) لوحة ١٦٠ (٧) ١٦٢-١٦٤ (٨) ١٦٣

من الثلاثة إلى العشرة ، وحذفها من عدد المؤنث تعليقات ثلاثة : أحدهن : الفراء ،
والثانية لأبي حاتم السجستاني والثالثة لمحمد بن يزيد ^(١) .

ترد أقوال هؤلاء الأئمة معترفاً بها جميعاً من غير تعليق على قول الفراء والمبرد
بخاصة وهما الشيخان اللذان اعتدت من أبي علي أن يتعقبهما في أغلب ما رأيت —
صحيح أنه أورد قولاً للمبرد واحتجاجاً عليه ، ثم لم يدفع هذا الاحتجاج ^(٢) ،
وهذا معناه اقتناع من جامع هذه الآراء برأى من هاجم المبرد واحتج عليه فيما قال .

(٤) ورود أقوال البصريين والكوفيين ، ثم الانحياز الظاهر إلى رأى الكوفيين
وهو أمر لم أعهد في أبي علي ، وإليك نص يكشف عن ذلك : قال البصريون :
« الاسم لا يرفعه إلا ما قبله ، لأن الرفع عامل ، والمرفوع معمول فيه ، ورتبة
العامل التقدم على ما يعمل فيه إذا قال القائل : « قام زيد ، فالجمله مقامها مقام النجار
ومقام قام : الفأس ، وزيد بمنزلة الخشبة التي تعمل وتؤثر فيها الفأس . فالضمة في
زيد عملها وأثرها قام كما يؤثر الفأس في الخشبة الأثر الذي يشاهد ويرى .

قالوا : فمن رفع الاسم بما بعده أحال ، لأن الأثر لا يسبق المؤثر كما لا يسبق
كسر الخشبة الفأس الذي عمله أحدثها .

وقال بعض الكوفيين : إذا قال القائل قام زيد فقام زيد مقام النجار ومقام
اللسان مقام الفأس والضمة التي في زيد عملها اللسان لعله والعله قام ، والدليل على
صحة هذا أن اللسان يخالط زيداً كما يخالط الفأس الخشبة ، وتبين عملها للضمة في الذال
بمخرج الضمة من طرف اللسان معتمداً على الشفتين ، وما يظهر لقام مخالطة لزيد
يكون بها التأثير كما خالطت الفأس الخشبة وأثرت فيها وقالوا قولنا قام يرفع
زيداً اختصار .

وتقريب على المتعلم ، والذي توجبه الحقيقة أن المتكلم يرفع زيداً بلسانه
لمعنى وعله ، فعلة الرفع قام والعله لا ينكر تقدمها وتأخرها إذا كان العامل
لا يزايله التقدم ^(٣) .

وإذا صرفنا النظر عن هذه العلل الفلسفية .

نرى أن قوله : « وتقريب على المتعلم ، والذي توجبه الحقيقة . . . » لا يكشف

عن شخصية أبي علي ، وغاية ما تكشف عنه هذه القولة أن مقررهما ينحاز إلى هذا لرأى الذى يراه الكوفيون تمسكا بالحق ، وتقريباً على المتعنين .

(٥) خفوت الدفاع عن سيويه فجامع هذه المسائل يورد أقوال خصوم سيويه لإيراد المسلم بها لا يناقش ولا يعقب ولا يفند وقد رأيت أبا علي غير ذلك .

اقرأ مثلاً : طعن البصريون والكوفيون على سيويه فى قوله : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل (وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ^(١)) ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء (لا يزول عنه) لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف يسمى حرف الأعراب ^(٢) » .

فقالوا : « موضع العيب من هذا أنه قال : لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين ما يبين عليه الحرف والذى يدخله ضرب من هذه الأربعة هو دال زيد وضمة حيث فتمثله على التقريب لا فرق بين دال زيد وضمة حيث وهذا خطأ فى الترتيب ، لأن دال زيد لا تشبه ضمة حيث ولا يحتاج إلى إيقاع فرق بينهما إذ كانت لا تلتبس بها .

ورد هذا على سيويه الكوفيون ، والأخفش ، والمازنى ، ومحمد بن يزيد ، واحتجوا على سيويه بأنه فى أول كتابه وهو موضع التعليم والإبانة والكشف والإيضاح ، فإذا أضمر فيه ما يشكل على العلماء وأهل الحذق حتى يتنازعوه ، فيبطله بعضهم ويصوبه بعضهم كان ترتيبه فى هذا ترتيباً فاسداً إذ جعل أغمض المشكلات حيث ينبغى الكشف ^(٣) ١٠ هـ

وهكذا بلغ الحد بجامع هذه المسائل أن يصف ترتيب سيويه بالفساد ، ويقف أمام الاحتجاج على سيويه موقف المسالم فلا يدفع الاعتراض . وأبو علي شديد التعصب لسيويه ، يدفع عنه الخصوم ، ويرد عنه الهجوم ، ويفهم الكتاب فلا يعتاص عليه منه شىء ، فلا تخط يمينه أن فى الكتاب مشكلاً حيث يجب الوضوح ، بله أن يصف ترتيب سيويه بالفساد !!

(١) ما بين قوسين ساقط والتسكلة من الكتاب ٣/١

(٢) انظر النص فى الكتاب ٣/١ ، وما بين القوسين لم يرد فى المسائل المذكورة

(٣) لوحة ١٦٦

صحيح أنه ورد قول لسيبويه ثم احتجاج عليه ، ثم دفع هذا الاحتجاج : قال سيبويه : « لم يدخل الجزم على الأسماء لتمكنها ولحاق التنوين بها ، فلم يدخلوا الجازم على الأسماء فيجمعوا عليه »^(١) (كذا) ذهاب التنوين والحركة .

ففسروا هذا الكلام بأن الجازم يسقط الحركة والتنوين إذا سقطت الحركة سقط معها فلا يجمع على الاسم سقوط هذين الشيتين منه .

فاحتج على سيبويه بأن العرب لما قالت لم يقم فلان أسقطوا بلم ضمة الميم ثم أسقطوا الواو من أجل سقوط الضمة حيث اجتمع ساكنان فهلا صلح هذا في الاسم كما أمكن مثله في الفعل ؟

فاحتج أصحابه بأن هذا جاز في الفعل لثقل الفعل ولم يمكن في الاسم لخفة الاسم^(٢) .

ولكن يبدو من تضاعيف الانتصار لسيبويه أن محرره ليس أبا علي ، والحظ قوله « ففسروا هذا الكلام » ثم قوله « احتج أصحابه » وعهدى بأبي علي ينسب إليه تفسير كلام سيبويه ، ويعد نفسه أول أصحابه فلا يقول : « احتج أصحابه » كما جاء في النص السابق ، وإنما ينسب أبو علي إليه هو ما يحتج به لسيبويه يفعل ذلك في صراحة وتخصيص دون إبهام أو إجمال .

(٦) ما يفهم من العبارة التي ختمت بها هذه المسائل إذ نص فيها على أنها منقولة من خط ابن فاجر ، وذكر أنه اختارها من جملة تعاليق شيخه ابن شيطا المقرئ . وكونها مختارات من جملة تعاليق معناه أنها لا تنسب لشخص بعينه فضلا عن أن تنسب لأبي علي . هذا وقد يبدو أسلوب أبي علي وطريقته في التناول خلال ما ورد من هذه المسائل من ذلك :

(١) السبر والتقسيم : المضاف إليه لا يخلوا (كذا) من أن يكون مملوكا للمضاف أو مالكا كقولهم سيد العرب وصاحب المال وعبد السيد^(٣) .

(ب) المقايضة : جاء في هذه المسائل : « ولو فتح المضموم وضم المفتوح لساغ ذلك في القياس » ، وجاز ، ولم يكن لحناً إلا لخلاف العرب فيما رسمت ورتبت ، كما

سموا الفقيه فقيهاً لفطنته . والنحوى نحويًا لقصدته نحو لغة العرب ، واختلاف اللغتان لاختلاف الشخصين الملقبين ، ولو قيل للفقيه نحويًا لقصدته نحو حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) واتباعه ما فرض وسن ، ودعى النحوى فقيها لما يفطن له من غامض النحو ، ومستصعب عله لم يفسد ذلك بالقياس ، لكن التعارف والاستعمال يحظرانه ويبتلانه فضم الفاعل وفتح المفعول للفرق بين معنى الاسمين لا غير (١) .

(ج) وفي النص السابق رأى يحرص عليه أبو علي ، وتردد في كتبه المختلفة وهو تقديم السماع على القياس (٢) .

هذه نصوص تلقى ضوءاً على شركة أبي علي في هذه المسائل ، وإن كنت قد استظهرت أنها — جمعاء — لا تنسب إليه ، وليس ببعيد أن يكون لأبي علي ما في هذه المسائل من نصوص تتحدث عن أسلوبه ، استعان بها جامع هذه المسائل من غير أن ينسبها إلى أبي علي كما لم ينسب إلى غيره من النحاة في أغلب ما قال .

ولم يكن جامع هذه المسائل بعيد العهد عن أبي علي ، فهي مسائل منقولة من خط أبي الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوى وذكر أنه اختارها من جملة تعاليق شيخه أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا المقرئ (رحمهما الله (٣)) .

وأبو الكرم ترجم له السيوطى في البغية وذكر أنه عاش بين (٤٣١ — ٥٠٠ هـ (٤)) وأما ابن شيطا فقد ولد في أخريات حياة أبي علي (ولد سنة ٥٣٧ هـ) وترجم له ابن الجزرى في غاية النهاية (٥) .

وأخلص من ذلك إلى تلخيص الحقائق الآتية ، بعضها متصل بالشكل ، والآخر متصل بالموضوع :

(١) إن الورقات من (١٥١ — ١٧٣) من مخطوطة المجالس المذكورة للعلماء لا تشتمل على مسألة الاخبار وأقسامها وحدها ؛ وإنما تشتمل بجانب ذلك

(١) لوحة ١٦١ (٢) انظر ص ٢٢٥ من هذا البحث (٣) لوحة ١٧٠

(٤) انظر البغية ص ٣٨٤ (٥) انظر ١/٤٧٣

— على مسائل آخر ، ختمت بمسألتين : أحدهما من إملاء الربيعي ، والاخرى
منسوبة لابن جني .

(ب) مسألة الاخبار صحيحة النسبة إلى أبي علي لما يبدو في أسلوبها من
خصائص عرف بها الشيخ في كتبه الأخرى .

(ج) بقية المسائل مجموعة من كلام النحاة وشخصية أبي علي فيها غير واضحة .

(د) بعض ماورد في هذه المسائل من الآراء يرجح أنه لأبي علي وإن
لم ينسب إليه يدل على ذلك ما في هذه الآراء من خصائص أسلوب الشيخ التي
عرفت عنه .

هذا والمجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية والتي ورد في أعقابها مسألة
الاخبار لأبي علي — مخطوطة بخط نسخ جميل ، مضبوطة بالشكل ، وإن كانت
تحتوي على بعض أخطاء هجائية (أشرت إلى بعضها عند الاستشهاد بالنصوص)
وهي مصورة بمعهد المخطوطات من مكتبة داماد إبراهيم ٧٧٥ / ١^(١) .

المسائل المنشورة

هي مسائل نحوية وصرفية جمعها فيما يبدو بعض تلاميذ أبي علي بعد أن لقي ربه ، يؤيد ذلك أنه يتردد في مواضع مختلفات منها عبارة : قال أبو علي (رحمه الله ^(١)) أو قال شيخنا أبو علي (رضى الله عنه ^(٢)) والدعاء بالرحمة أو الرضوان يؤخذ منه أن هذه المسائل جمعت بعد أن انتقل الشيخ إلى جوار ربه ، جمعها أحد تلاميذه من كلامه ، وذكر فيها آراء الشيخ في مسائل نحوية وصرفية مختلفة . ولا ترتبط طائفة من المسائل المنشورة بعضها ببعض ^(٣) ، وطائفة أخرى مسائل تتبع بابا معيناً كسائل وردت في شرح الحال ^(٤) والإستثناء ^(٥) وأى ^(٦) وأعراب الفعل ^(٧) وأم ^(٨) والتداء ^(٩) والممنوع من الصرف ^(١٠) والتصغير ^(١١) .

ويلحظ أيضاً في ترتيب المسائل المنشورة أن الأجزاء الأولى منها تتصل بمسائل نحوية وأنها ختمت بمسائل في التصريف . ولعل هذا التماسك الإجمالي جاء نتيجة لمراجعة أبي علي بعض هذه المسائل ، وصنع من جمعها من تلاميذه في بعضها الآخر .

وربما خطر بالبال أن ترتيب هذه المسائل على هذه الصورة يتنافى مع تسميتها بالمنشورة ، وليس هناك في حقيقة الرأي شيء من ذلك ، بل إن تسميتها بالمنشورة يؤكد ذلك الترابط ولا ينفيه ، ذلك أنها لا تنتسب إلى بلد بعينه إذ يبدو من اسمها أنها ألقيت هنا وهناك ، ثم جمعت وروعى عند جمعها هذا الترابط الملحوظ .

أما البغداديات ، والبصريات ، والشيرازيات . فلا يبدو بين مسائلهن ما يبدو في المسائل المنشورة من التواصل ، لسبب قريب ، هو أن هذه المسائل ألقيت في هذه المدن : سوانح أفكار تخطر ، وإجابات عن أسئلة توجه ، وحلول لمشكلات تعرض ، وتوضيحات لمبهات تخفى إلى غير ذلك مما لا يكون معه في الأعم الأغلب وشيجة ماسة ، أو تواصل قريب ^(١٢) .

ومن اليسير أن نتعرف في المسائل المنشورة - على رأى أبي علي ، ومدى توافقه مع من سبقوه من النحاة أو مخالفه ، إذ يرد في كثير من المسائل المنشورة آراء النحاة الأقدمين ثم رأى أبي علي ، واحتجاجة لما يقول ، ومن هنا كان من السهل أيضاً أن نتعرف على شخصية أبي علي في وضوح .

- | | |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| (١) المنشورة لوحة ١٤٣ - ١٤٦ مثلا | (٢) المصدر السابق ولوحة ١٤٧ |
| (٣) كالمسائل التي أوردتها في لوحة ١٥٢ | (٤) لوحة ١٤٥ (٥) لوحة ١٤٨ |
| (٦) لوحة ١٥٣ (٧) لوحة ١٥٦ | (٨) لوحة ١٦٠ (٩) لوحة ١٦٢ |
| (١٠) لوحة ١٦٤ (١١) لوحة ١٦٨ | (١٢) انظر لوحة ١٦٦ وما بعدها ١٦٨ |

« يطالعك تأييد ما أقول في كثرة ظاهرة - مثلاً (١) - »

والمسائل المنشورة قليلة الاستطراد، موجزة في إلام واشتغال، وكثيراً ما تكون في اللوحة الواحدة ما يقرب من عشرين مسألة، ولكنها مع اختصارها جامعة في غير أمال . وربما كان السبب في هذه الظاهرة أنها مجموعة وليست بملافة فلم يظهر فيها الاستطراد . وشئ لحظته - كذلك - في المنشورة هو أنها عنيت بإعراب الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والعبارات المألوفة التي تتصل بموضوع واحد مما يعد بذرة لمغنى ابن هشام : فهو إن تكلم في أن ، وأن - أورد أورد ما يأتي وتحدث عن أوجه الإعراب فيه :

(أ) تقول يوشك أن يذهب . (ب) وقال الخليل أريد أن أفعل .
 (ج) وأمرت أن أكون . (د) أيغضب أن أذنا قتيبة جزتا .
 (هـ) وتقول : كتبت إليه أن أفعل . (و) وآخر ما أقول أن لا إله إلا الله .
 (ز) وقوله سبحانه وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا (٢) .
 وأن تكلم في أن - وإن - أورد :

(أ) أول ما أقول أني أحمد الله . (ب) ليت أن زيدا منطلق .
 (ج) قد قاله الناس حتى أنه يقوله وانطلقوا حتى أنه يقول ذلك .
 (د) مررت به فإذا أنه يقول ذلك (هـ) ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لنا .
 (و) وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق .
 (ز) وقول كثير : ما أعطيتني ولا سألتها * إلا وأنى لحاجزى كرمى .
 (ح) وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله (٣) .

وفي كل عبارة من هذه العبارات يورد إعراب أن والأوجه الجائزة فيها مع التدليل ، وكذلك فعل عند تحدته عن إعراب الفعل (٤) . ويطالعك التعبيرات الآتية مثلاً في المسائل المنشورة :

(أ) مسألة : قال البغداديون : أنها (يقصد أي) استفهام في قوله : دثم لنزع عن من كل شيعة تشايعوا فقالوا أيهم أشد فجعلوها استفهاماً قال الشيخ : وهذا لا يجوز لأن (٥) . . .
 (ب) مسألة : إذا سميت رجلاً الذي قلت : لذى كما ترى فتحذف الألف واللام ، لأنها دخلت للصلة قال : وهذا يقوى مذهب شيخنا أبي على لأنه (٤) . . .

(١) لوحة ١٤٩ وما حوالها ١٦١ وما حوالها (٢) لوحة ١٦٣
 (١) لوحة ١٦٤ (٢) لوحة ١٥٧ (٣) لوحة ١٥٣ (٤) لوحة ١٦٥

وقد رأيت أن هذه التعبيرات تشير إلى أن هذه الآراء لقنها أحد تلاميذ الشيخ وأتى بها مجموعة من المسائل المنشورة . على أن الأفضى من هذه المسائل غفل من تلك الإشارات ، فهل كانت هذه المسائل للشيخ ابتداء ؟ وإذا كان بعضها من جمع أحد تلاميذه فن ذلكم التليذ ؟ وهناك إشارات تدل على أنها لمن يكنى بأبي الطيب وتلك - مثلا - .

مسألة : قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأقويه ولكن بالمغيب نبئني

فيقول قائل : دما ، ما معناها ؟ و د ذا ، ما معناها ؟ .

قال أبو الطيب : قال شيخنا أبو علي معناها الخ (١) . د وأخرى : أنشد أبو الطيب قال : أنشدنا أبو علي لبعض العرب (٢) .
فن أبو الطيب ؟ استفتيت كتب التراجم فلم أعلم من يكنى بهذه الكنية - من اتصلوا بأبي علي إلا أبا الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي ، وأبا الطيب المتنبي . وأبا الطيب محمد بن طويس النصري .

وكلا الرجلين الأولين توفي في حياة أبي علي ، فأبو الطيب اللغوي توفي سنة ٣٥١ هـ والمتنبي سنة ٣٥٤ ، وقد استظهرت أن هذه المسائل كتبت بعد وفاة أبي علي وذلك ينفي أن يكون أبو الطيب الذي يرد اسمه فيها أحد هذين الرجلين . ومن هنا أرجح أن يكون محمد بن طويس القصري ويكنى أبا الطيب هو الذي يتردد اسمه في المسائل المنشورة وقد كان تليذاً لأبي علي . وكان الشيخ يتعشقه وأملى عليه القصريات (٣) .

وقد استعان الشيخ عبد القادر البغدادي في خزائنه بالمسائل المنشورة (٤) مرة في الجزء الأول (٥) ، ومثلها في الرابع (٦) ، وثلاثاً في الثالث (٧) ، والباقي - وهو عشر - في الجزء الثاني (٨) .

(١) لوحة ١٦٢ (٢) لوحة ١٦٤، ١٦٧

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢٠٦/١٨ وبنية الوعاء ٥٠

(٤) انظر إقليد الخزانة ١٠٢ (٥) ٩/١ (٦) ٤٥٥/٤

(٧) ٢٠٦٨-/-١٢٧٣

(٨) ٨٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩١ - ٩٣ - ١١٥ - ١٤٥ - ١٤٨ - ١٥١ - ١٥٨

أبو علي والتصريف

في مجلس ضم أبا جعفر البصير الموصل وأبا بكر بن شقير وأبا علي الفارسي قال أبو جعفر لأبي علي: في أي شيء تنظر يا فتى؟ قال: «في التصريف لجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر فهرب أبو علي منه إلى النوم وقال: «أريد النوم، فقال هربت يا فتى! فقال: نعم! هربت^(١)! ويبدو أن ذلك كان في أوائل عهد أبي علي ولا يرضى أبو علي عن موقفه هذا، ويدفعه ذلك إلى الجد في التصريف، ويبلغ فيه مبلغاً جعله يوماً يقبل على أصحاب أبي بكر الخياط: أكبرهم سناً وأكبرهم عقلاً وأوسعهم علماً عند نفسه، فيسأله كيف تبنى من سفر رجل مثل عنكبوت فيجيبه مسرعاً: سفروا، وتأخذ أبا علي نشوة الطرب وهزة الغلبة فيقوم في المسجد ويصفق بين الجماعة ويقول: سفروا! سفروا! ويخجل أبو بكر مما جرى، ويستحي من أبي علي، ويدعو على أصحابه ألا يبارك الله فيهم، ولا يحسن جزاءهم^(٢)! وهذه الواقعة تمثل مرحلة أخرى من مراحل اشتغال أبي علي بالتصريف، ولعلها تكشف عن نضج نظره فيه، وتمكنه منه.

وتعليل براعة أبي علي في التصريف ميسور، فما من شك في أن تفرد أبي علي بكتاب سيبويه، وشدة إكبابه عليه^(٣)، وعلبه العربية، واتصاله بأبي الحسن الأخفش وله مذاهب في التصريف^(٤)، وروايته تصريف المازني، وإقرانه^(٥)، وقراءته تصريف الفراء^(٦) كل أولئك كان من العوامل التي جعلت أبا علي يبرع في التصريف إلى ما ركب الله فيه من عقل حاضر، وحدة خاطر.

هذا وتجدر الصرفيات كثيراً في البغداديات^(٧) والمنشورة^(٨) وترى أبا علي في وزنه الكلمات وزناً صرفياً وبياناً أصلياً يائياً كان أو واوياً يسلك السبل الآتية أو بعضاً منها: (١) فهو يناظر الكلمة الموزونة بكلمة أخرى كما في وزنه «فم»^(٩)، أصله فوه كثوب وأثواب.

(ب) أو يرجع إلى اشتقاقها كما في وزنه الآرية حيث قال: تكون أفعوله من

(١) معجم الأدباء: ٢٠٣/١٨ وروضات الجنات: ٢٢١

(٢) انظر الخصائص: ٥٩٤/٤ وما بعدها مخطوط بالخزانة التيمورية ٢٧٤

(٣) الامتاع: ١٣١/١ (٤) انظر الحجة ١٩٠/١ ن مراد ملا (٥) النصف: ٦

(٦) انظر خزانة الأدب: ٢٥٩/٢ (٧) انظر لوحة ٣٥ - ٥١

(٨) ١٦٦ - ١٦٨ من أبي علي (٩) انظر المحصن: ١٣٤/١

ربا يربو لارتفاعها على سائر أعضاء الإنسان أو لزيادتها عليه في الحلقة وإن شئت كان فعلية من الأرب الذي هو بمعنى التوقر^(١).

(ج) أو يحتكم إلى الأصول العربية العامة كما في وزنه ثندوة حيث قال : « أنها فعلة رباعية ، ولا تكون فعله ، لأن النون لا تزداد ثانية إلا بثبت ، ولا تكون فعلة لعدم هذا البناء . وأما ثندوة بالفتح وترك الهمزة ففعلة كترقوة وذلك لكثرة هذا البناء ، وأن النون تزداد ثانية إلا بثبت ، ولا يجوز همزها مع الفتح ، لأنها تكون حينئذ فعلة أو فعلة وكلاهما بناء عدم ولا تكون ثندوة فملة لذلك أيضاً ، وإن الواو لا تكون أصلاً في الأربعة^(٢) .

وقد ألم ابن جني بهذا الأصل الأخير في كتابه مختصر التصريف^(٣) .

(د) أو يعتد — مع أصول العربية — بما يقوله النظار من أهلها ولا سيما سيبويه وأبي الحسن : قال في وزن إيل : فَعَل . فإن قال قائل : « وما أنكرت أن يكون إفعلا ؟ » قيل : « لأنهم يقولون : إيل ، فلو كان إيل إفعلا لكان إيل أفعلا وليس في الكلام أفعل » . فإن قلت : « فما أنكرت أن يكون إيل أفعلا ويكون من باب انفحل قيل له : « إن النظار من أهل العربية وغيرهم لا يجعلون ما فيه الإشكال أصلاً ، أو لا ترى أن أبا الحسن لما أثبت أن في الكلام فعلا لم يحتج بجندب لأن جندبا قد يكون فعلا وإنما احتج بجندب إذ ليس فيه ما يؤهم الزيادة^(٤) » . ومثل ذلك وزنه لكلمة امع في قولهم رجل إمع وأنه فَعَل واستشهد بما قال سيبويه في إمر^(٥) .

(هـ) أو يعتبر اللام بالفاء في التصريف ، وهذا ما لحظه ابن سيدة وتلكم عبارته التي أوردها في المخصص بعد أن أورد كلام أبي علي في الألفية^(٦) .

وأنه يجوز أن يكون من الياء والواو يقال : « جاء يثفوه ويثفيه أي يتبعه وأن يكون من الواو أولى لقولهم جاء يثفه في هذا المعنى ، لأن الياء لا تحذف في مثل هذا ، ولا يلتفت إلى ليس لقلته وشذوذه » قال ابن سيدة ، وهذا أقوى ما كان أبو علي يروم به حقيقة التصريف أعني أن يعتبر بإلغاء اللام^(٧) .

(و) ويقابل عدم اعتداد أبي علي بالقلة في النص السابق - اعتداده بالكثرة قال : « همزة سواء منقلبة عن ياء لقولهم في هذا المعنى سى ، ولأن باب طويت أكثر

(١) انظر المخصص : ٤٨/٢ وانظر وزنه لكلمتي : محجن المخصص : ٧٤/٦ وعليه :

المخصص ١٦٢/٢ ، ١٣٣٥ (٢) المخصص ٢٢/٢ وانظر مثلاً ٧٢/٢

(٣) انظر ص ١١ (٤) المخصص : ٣٢/٨ (٥) المخصص : ٥١/٣

(٦) انظر الاغفال : ١٥-١٧ رقم ٨٧٥ تفسير (٧) المخصص : ١٤٢/٤ وانظر ٣٤٢/١٦

من باب القوة والحوة^(١). والمحل على الأكثر وصى به أبو الحسن . قال في مختصر التصريف الملوكي ، الثبة الجماعة من الناس وغيرهم والظبة طرف السيف جميعاً من الواو حملاً على الأكثر بذلك وصى أبو الحسن^(٢).

(ز) وأحياناً يقاب الأمر على جميع وجوهه مستعملاً طريقة السبر والتقسيم كحديثه في أن الفاء من آوى همزة^(٣).

(ح) أويستشهد بما روى ، فقد قال : إن الدم محذوف اللام ، ولامه ياء ، بدليل قوله : فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٤) وقد نقل هذا ابن جنى في كتابه مختصر التصريف^(٥).

(ط) وبدهى أن إسناد الفعل إلى المخاطب والمتكلم يدل على أصله اليائي أو الواوي وهو أمر يعرفه المبتدئون .

هذه هي الطرق المختلفة التي يسلكها أبو علي في وزن الكلمات ، ومعرفة أصلها اليائي أو الواوي ، ولست أزعج أني حصرت كل ما كان يسلكه أبو علي في ذلك ، ولكنني ضربت الأمثلة ، ونوعت المسالك ، ورجعت بعضها على الأصول التي نظر إليها أبو علي بمقدار ما أعانني عليه النصوص المختلفة التي وردت إلى الشيخ في كتبه المختلفة أو كتب من نقل عنه واعتمد عليه .

ورأيت ابن جنى يسلك سبيل شيخه في التصريف ، فيتحدث عن بعض الدلائل في وزن الكلمات^(٦) .

كما أورد في كتابه مختصر التصريف الملوكي فصلاً في عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف^(٧).

هذا وما يتصل بهذا الموضوع هذه المسائل الصرفية التي قصد بها التدريب ورياضة النفس ، وامتحان فهم الطالب ، كقولهم : كيف تبني من كذا مثل كذا ، وقد برع أبو علي في هذا الباب ، وصار له مذهب خاص فيه^(٨) وكان ذلك من الموضوعات التي هاجمها - بحق - ابن مضاء^(٩).

(١) المخصص : ١٥١/١٥ (٢) مختصر التصريف ٣٦ وانظر قول ابن جنى : وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقل وانظر ص ١١

(٣) المخصص : ٧٣/٨ وانظر ٢١/٦ - ٣٢١/١٢

(٤) المخصص : ٩٢/٦ وانظر ٤/٣ (٥) انظر ٣٦؛ ٣٧

(٦) انظر مثلاً ما يعلم به حال التاء والنون من اصاله أو زيادة في سر صناعة الاعراب

١٨٦ تحقيق الاستاذ مصطفى السقا وزملائه (٧) انظر ص ٤١ وما بعدها

(٨) انظر شرح الجاربردي على الشافية : ٣٦٠/١

(٩) انظر الرد على النحاة : ١٦١ الطبعة الأولى ١٩٤٧ م

الباب السادس

دراسات مقارنة بين أبي على وأعلام النخاة من معاصريه

كان لانقسام الدولة العباسية إلى دويلات أثره في تعدد مواطن العلم والتنافس من الأمراء على اجتذاب العلماء كما سبق البيان ، وودت كل دويلة لو استأثرت بقيادة الفكر وأعلام الأدب ، وكان أن تسابق هؤلاء وهؤلاء إلى حضرة أصحاب السلطان هنا وهناك ، وحرص كل بحكم الطبيعة ودواعي العيش أن يكون صاحب الخطوة حيثما حل ، مما أدى إلى التناقص فالتباغض والتحاسد ، وقد تبلر هذا التنافس حول شخصية ملأت الدنيا وشغلت الناس ، تلك هي المتنبي : ، فكان هناك ما يشبه مذهبين أو مدرستين على حد تعبيرنا الحديث : مدرسة تتعصب للتنبي ، ولها رجالها وأنصارها ، وأخرى تتعصب عليه ، ولها رجالها وأنصارها كذلك وكان لهذا التعصب مظاهر وآثار سأتناولها بالبيان الذي يلقي الضوء على العلاقة بين الفارسي والبارزين من أهل العلم والأدب في عصره ، وهو ما يمت إلى هذا البحث بحبل متين .

فن أولئك الذين كانوا يتعصبون للتنبي ؟ ومن الزارون عليه ؟ وأين من هؤلاء وهؤلاء أبو على الفارسي ومن لف لفه ؟
تحدثنا كتب التراجم والتاريخ أن من المتعصبين للتنبي : أبا على الفارسي ، وابن جني وعلي بن عيسى الربعي .

ويقابل هؤلاء ابن خالويه ، وأبو فراس ، وأبو سعيد السيرافي ، وأبو حيان التوحيدى ، وعلي بن عيسى الرماني ، والصاحب بن عباد وغيرهم ، واجتمع هؤلاء وهؤلاء ببلاط الملوك حينئذ ، فدبت الفتنة ، وتحرك الشر ، وكانوا شيعاً وأحزاباً يذوق بعضها بأس بعض ، ورويت أحاديث تصور ما كان بين الطائفتين من مظاهر

التنافس وآثار الضغينة ، كالذى كان بين المتنبي وابن خالويه فى مجلس سيف الدولة (١) ، وما كان بين المتنبي وأبى فراس (٢)

* * *

وكان أبو سعيد السيرافى يخط من شعر المتنبي ، ويفضل عليه غيره من الشعراء ، أورد ياقوت فى معجمه قال : « فضل أبو سعيد السيرافى قصيدة لشاعر فيها قصيدة لأبى الطيب المتنبي ، فقال أبو الحسين محمد المغربى راوية المتنبي ، وصاحب كتاب الانتصار المنبى عن فضائل المتنبي ، : ومن جعل الحكم فى هذا إلى أبى سعيد ؛ إنما يحكم فى الشعر الشعراء لا المؤدبة ، وبمثل هذا جرت سنة العرب فى القديم ، كانت تضرب للناطقة خيمة من آدم بسوق عكاظ ، وتأتى الشعراء من سائر الآفاق ، فتعرض أشعارها عليه فيحكم لمن أجاد ولو كان أعلم الناس بالنحو أشعرهم لكان أبو على الفسوى أشعر الناس (٣) .

وتتمثل فى هذا النص الحقائق الآتية :

- (١) أبو سعيد السيرافى يتمصب على المتنبي ويزرى بشعره .
- (٢) أبو الحسين المغربى راوية المتنبي يناصره ، ويدافع عنه ، ثم :
 أ — يهاجم أبا سعيد السيرافى .
 ب — ويفضل عليه أبا على الفسوى نصير المتنبي وعارف فضله .
 وهكذا تتبلر الأهواء حول المتنبي أو تنصرف عنه متعصبة له ، أو متزيرة به .
- وهذا ابن الدهان شارح كتاب اللمع لابن جنى يرى رأى الفارسى ويرجحه (٤) ويتعقب السيرافى ويفسد رأيه (٥) .
- ولأبى حيان التوحيدى — تلميذ السيرافى — « الرد على ابن جنى فى شعر المتنبي ، ذكره ياقوت فى معجمه ، وابن عساكر فى عيون التواريخ (٦) .

* * *

(١) انظر الصبح المنبى ٤٤، ٤٥ والتبيان للمكبرى ٧٥/٢
 (٢) انظر الصبح المنبى ٤٥
 (٣) معجم الأدباء . لياقوت ١٨٨/٨ — ١٨٩ ط دار المأمون
 (٤) انظر ١٥/١، ١٦، ٣٧، ١٨٧ (٥) انظر شرح اللمع لابن الدهان ١٥/١
 (٦) انظر النسخة المخطوطة بدار الكتب رقم ١٤٩٧

وكل طائفة — سواء أكانت متعصبة للمتنبى أم زارية عليه — تحتفل بمن تكره المدرسة الأخرى، ولا يصفو رجالها لرجال هذه الطائفة : فالفارسي يعجب بالمتنبى ^(١) ويهاجم ابن خالويه الزاري عليه ^(٢)، ويؤلف الفارسي نقض الهاذور على ابن خالويه ^(٣)، وفي تغليظه ^(٤)، وتعقيبات ابن خالويه على الفارسي معروفة ^(٥)، ومجالس الجدل وما جرى بينهما من كلام تعرض لها ابن الأنباري ^(٦)، ودون طرفاً منها أبو علي في رسائله إلى سيف الدولة ^(٧)، وابن خالويه يحتفل بأبي فراس خصم المتنبى ^(٨)، فيتولى شرح ديوانه، وأبو حيان يضع من الفارسي فيذكره بالتخالع، كما يضع من المتنبى فيرد على ابن جني في شعر المتنبى ويرفع كلا من السيراني ^(٩) والرماني ^(١٠)، والسيراني ينتصر لابن خالويه على الفارسي ^(١١)، والبديهي الشاعر يذم الرماني ^(١٢)، وينتصر أبو حيان للرماني فيتهم البديهي بأنه مفسول الشعر على حين كان البديهي مقدماً عند صاحب بن عباد ^(١٣). والصاحب على صلة من الود مع أبي علي الفارسي ^(١٤)، والفارسي يعد نحوه هو النحو، ولا شيء منه عند الرماني ^(١٥)، وكل من ابن جني والرعي يحتفل بالمتنبى فيشرح ديوانه، وهكذا تطرد هذه الظاهرة التفاضلية نحو المتنبى، أو تفرق عنه، إلا الصاحب بن عباد الذي ساءت العلاقة بينه وبين كل من المتنبى وخصمه أبي حيان — معاً — فهو يكره المتنبى ويؤلف ضده ويكشف عن مساويه ^(١٦)، على حين أن أبا حيان يثلب الصاحب فيؤلف فيه وفي أبي الفضل بن العميد «مثالب الوزيرين» ^(١٧)، كما رد على ابن جني في شعر المتنبى. ولكن الظروف هي التي سلخت الصاحب من المدرسة المتعصبة للمتنبى، أو قل : «إن كبرياء المتنبى وشموخه بأنفه

-
- (١) نزهة الألباء ٢٠١ (٢) الصبح المنبي ٤٥ (٣) خزنة الأدب ١١/١
 (٤) الفلاحة والفلوكون ١٠٢ (٥) المزهري ٢٢٧/٢ (٦) نزهة الألباء ٢٥٨
 (٧) المسائل الحليات ٣٣ ظهر (٨) الصبح المنبي ٤٥ وما بعدها
 (٩) معجم الأدباء ١٥٢/٨ (١٠) الامتاع والمؤانسة ١٢٨
 (١١) إنباء الرواة ترجمة الفارسي (ونس عبارة ابن مكتوم في تلخيص أخبار النحويين
 واللغويين في ترجمة ابن خالويه : كان ينتصر له أبو علي الفارسي، وقد زيدت كلمة (أبو) بين
 الكلمتين له والضمير فيه يعود على السيراني والفارسي : وقد رجعت إلى إنباء الرواة وهو
 ما لحظه ابن مكتوم فوحدت العبارة صريحة في أن السيراني كان ينتصر لابن خالويه على الفارسي.
 (١٢) البصائر والذخائر ١٤١ (١٣) يتيمة الدهر ٣٨/٣ (١٤) معجم الأدباء ٢٤٩/٧
 (١٥) نزهة الألباء ٢١١ (١٦) معجم الأدباء ٢٦٠/٦
 (١٧) أبو حيان التوحيدي ١٩٠ وما بعدها

على صاحب هي التي خلقت من هذا الأخير عدواً للفتن، يذكر له سيئاته،
ويطوى عنه حسناته،^(١).

ولو جرى الأمر كما كان يهوى ابن عباد لانعقدت بينهما المودة كما تأكدت
بين المتنبي وابن العميد الذي مدحه الشاعر باللسان العربي، والرأى الفلسفي واصطناعه
ما يصطنع الفارسيون في الأعياد.

ثم انتقل إلى تحقيق رأى أبي حيان في كل من السيرافي و الفارسي، ثم رأى
الفارسي في نحو كل من الرماني^(٢) والزجاجي:

(١) « مناقشة رأى أبي حيان في كل من السيرافي وأبي على الفارسي ».

رأينا كيف كان أبو حيان التوحيدى متعصباً لأبي سعيد، وربما كان من أسباب
هذا التعصب أن أبا سعيد أستاذ لأبي حيان، وقد حفظ أبو حيان لهذه الأستاذية
قدرها، فهو لا يذكر أبا سعيد إلا في إجلال وإفاضة في الثناء، كأن يقول مثلاً:
« حدثني أبو سعيد السيرافي: « وهمك من رجل، وناهيك من عالم، وشرعك
من صدوق^(٣)... »

أو يقول عنه: « وهو اليوم — عالم العالم، وشيخ الدنيا، ومقنع أهل
الأرض^(٤)، أو هو « شيخ الدهر، وقريع العصر، العديم المثل، المفقود
الشكل^(٥)، ويروى عن أبي سليمان أنه قال عن جواب أسمعه إياه أبو حيان
من كلام أبي سعيد: « هذا حسن مقبول، ويدل على أن ما سمعته من هذا الشيخ
غرض من غرض، وشرارة من حريق^(٦)، فأنت ترى أن أبا حيان يعلو بشيخه
أبي سعيد حتى يفضل على جميع العلماء في عصره، وأنه في فضله منقطع النظر. وبدهى
أن أبا على الفارسي المعاصر في زمرة هؤلاء العلماء الذين يفضلهم السيرافي.

وإلى جانب هذه الأستاذية سبب آخر يدفع أبا حيان إلى تفضيل أبي سعيد؛
ذلك أن أبا سعيد: « أروى في الحديث^(٧)، والمحدثون كانوا يعدون أكبر
العلماء شأنًا، بل كانوا يعدون من أعظم رجال الإسلام^(٨)، ومن هنا كان
الاهتمام بسماع الحديث كبيراً حتى حكوا أن الحميدى المحدث المشهور كان أبوه

(١) انظر الصبح المنبي ١٨٠

(٢) ديوان المتنبي

(٣) المقاييس ٥٢

(٤) المقاييس ٧٥

(٥) معجم الأدباء ١٥٢/٨

(٦) المقاييس ١٧٦

(٧) الامتاع ٣٢/١

(٨) الحضارة الإسلامية ٣١٦/١

يحملة — صغيراً — على كتفه إلى مجلس الحديث (١)

وكان السيراني أشبه بالمحافظين، يروى ما يسمع، ويحفظ ما يروى على كثرة ما يروى وما يحفظ في ثقة وأمانة (٢)، وقد كان أبو حيان ينصر أصحاب الآثار والرواية، ويفضلهم على المتكلمين أصحاب الرأي والقياس (٣)، وكان يرى رأى شيخه أبي سليمان المنطقي الذي قال: «إن الدين موضوع على القبول والتسليم، والمبالغة في التعظيم، وليس فيه لم، ولا، وكيف، إلا بقدر ما يؤكد أصله، ويشد أزره، وينتفي عارض السوء عنه، لأن ما زاد على هذا يوهن الأصل بالشك ويقدح في القرع بالتهمة» (٤)، ذلك كله بعض ما قرب أبا سعيد إلى أبي حيان وأبعد الفارسي عنه، وقد لف لف أبي حيان الشيخ أبو منصور موهوب بن الخضر الجواليقي، فقلاً كان ينبل عنده بمارس للصناعة النحوية، ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه ضروبها... ولهذا كان مقدماً لأبي سعيد السيراني على أبي علي الفارسي (رحمهما الله)، ويقول: «أبو سعيد أروى من أبي علي، وأكثر تحقراً بالرواية وأثري منه فيها» (٥).

والحق أن أبا علي لم يكن خلو الوفاض من الرواية، بل كان له فيها سابقة، وربما ترك هذا تهيباً واستحياء، وقد كان يبلغ من ورع البعض أن يتهيب رواية الحديث (٦). وقد بينت في فصل سابق كيف كان أبو علي محدثاً. وقد روى عن الزجاج كتاب الابانة والتفهم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم (٧). وقد ذكر أبو علي مع أولئك الذين سمعوا، ورووا، وأخذ عنهم: فالخطيب البغدادي يذكر أن أبا علي سمع على علي بن الحسين بن معدان (صاحب اسحق بن راهويه) (٨).

وقد روى عن أبي علي التنوخي والجوهري (٩) وربما كان مظهر تورعه

(١) المصدر السابق ٣٠٣/١ (٢) ظهر الإسلام ٢٤٣/١

(٣) أبو حيان التوحيدى ١٤٧ (٤) الإمتاع ١٨٧/٣

(٥) معجم الأدباء ٢٥٤/٧

(٦) الحضارة الإسلامية ٣٠١/١

(٧) انظر المخطوطة رقم ٦٧ ش نحو ضمن مجموعة الصفحة الأخيرة من هذه المجموعة.

وفى الأمانة العامة للجامعة العربية (مهد إحياء المخطوطات) كتاب الخيل للأصمى روايه

أبي علي الفارسي عن يزيدى عن عبدالرحمن ابن أخى الأصمى عن الأصمى فى ورقة ٤٧ ف ٧٨٦

(٨) تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ (٩) لسان الميزان ١٩٥/٢

أن المترجمين له يصفونه بالصدق في نفسه^(١)، وقد كان أبو علي يقول: «قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت أستحي أن أقول: «اثبتوا اسمي»^(٢)، وجاء في كتابه الحجة ما يدل على تحديثه قال: «حدثنا الكندي قال: «حدثنا المؤمل قال: «حدثنا إسماعيل بن عليه عن أبي رجاء قال سمعت عكرمة يقول: «ولا تمنن تستكثر» قال: «لا تعط شيئاً لتعطى أكثر منه»^(٣)، وقال أبو علي الفارسي فيما روى ابن جني عنه: «أخطئ في خمسين مسألة فيما به الرواية — ويجعلها صاحب الروضات مائة»^(٤)، ولا أخطئ في واحدة من القياس^(٥)، — ليس معناه أنه ضعيف في الرواية أو اللغة، بل على العكس من ذلك هو دليل — كما أفهم — على تفضله فيهما، ذلك أنه لا يستطيع أن يقيس قياساً صحيحاً إلا إذا كان واسع الدراية بما فيه الرواية، قال الشيخ أبو محمد بن الحشاش «وكثيراً ما تحصى السقطات على الحذاق من أهل الصناعة النحوية، لتقصيرهم في هذا الباب — باب الرواية — فنه يذهبون، من جهته يؤتون»^(٦)، ولعل أبا علي أراد بعبارة أن يبرهن على براعته في القياس، وتمرسه به، وقد كان في عصر يقدر فيه من يعرف خفي القياس، وصحيح البرهان، وسر الكلام، ويعدونه من خاصة الخاصة^(٧).

ثم انتقل إلى مناقشة جانب آخر من أسباب تفضيل أبي سعيد، وذلك علم أبي سعيد ويتجلى في:

(١) «شرح الكتاب»^(٨) والحق أن تفسير أبي سعيد السيراني للكتاب على هذه الصورة الجامعة من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهد وأبياته — يعد مفخرة^(٩)، ولقد قال أبو حيان إن أصحابه حدثوه بأن أبا علي اشترى شرح أبي سعيد في الأهواز في توجهه إلى بغداد سنة ثمان وستين^(١٠)، قال: وهذا حديث مشهور، وإن كان أصحابه يابون الإقرار به — إلا من زعم أنه أراد النقض عليه، وإظهار الخطأ فيه^(١١)، وليس بعيداً أن يحرص أبو علي على شرح أبي سعيد،

(١) المنتظم لابن الجوزي ج ٥ وفيات سنة ٣٧٧ هـ وانظر معجم الأدباء ٢٥٣/٧

(٢) معجم الأدباء ٢٥٥/٧ (٣) الحجة ٣٠/٣ نسخة البلدية

(٤) انظر روضات الجنات ٢١٩ (٥) نزعة الألباء ٢١٠

(٦) معجم الأدباء ٢٥٥/٧ (٧) الامتاع ١١٧/١

(٨) الامتاع ١٣١/١ (٩) انظر مثلاً ج ٢ ج ١/٢٨؛ ١٣٠؛ ١٣١؛ ١٣٢؛ ١٣٣؛ ١٣٤؛ ١٣٥؛ ١٣٦؛ ١٣٧؛ ١٣٨؛ ١٣٩؛ ١٤٠؛ ١٤١؛ ١٤٢؛ ١٤٣؛ ١٤٤؛ ١٤٥؛ ١٤٦؛ ١٤٧؛ ١٤٨؛ ١٤٩؛ ١٥٠؛ ١٥١؛ ١٥٢؛ ١٥٣؛ ١٥٤؛ ١٥٥؛ ١٥٦؛ ١٥٧؛ ١٥٨؛ ١٥٩؛ ١٦٠؛ ١٦١؛ ١٦٢؛ ١٦٣؛ ١٦٤؛ ١٦٥؛ ١٦٦؛ ١٦٧؛ ١٦٨؛ ١٦٩؛ ١٧٠؛ ١٧١؛ ١٧٢؛ ١٧٣؛ ١٧٤؛ ١٧٥؛ ١٧٦؛ ١٧٧؛ ١٧٨؛ ١٧٩؛ ١٨٠؛ ١٨١؛ ١٨٢؛ ١٨٣؛ ١٨٤؛ ١٨٥؛ ١٨٦؛ ١٨٧؛ ١٨٨؛ ١٨٩؛ ١٩٠؛ ١٩١؛ ١٩٢؛ ١٩٣؛ ١٩٤؛ ١٩٥؛ ١٩٦؛ ١٩٧؛ ١٩٨؛ ١٩٩؛ ٢٠٠؛ ٢٠١؛ ٢٠٢؛ ٢٠٣؛ ٢٠٤؛ ٢٠٥؛ ٢٠٦؛ ٢٠٧؛ ٢٠٨؛ ٢٠٩؛ ٢١٠؛ ٢١١؛ ٢١٢؛ ٢١٣؛ ٢١٤؛ ٢١٥؛ ٢١٦؛ ٢١٧؛ ٢١٨؛ ٢١٩؛ ٢٢٠؛ ٢٢١؛ ٢٢٢؛ ٢٢٣؛ ٢٢٤؛ ٢٢٥؛ ٢٢٦؛ ٢٢٧؛ ٢٢٨؛ ٢٢٩؛ ٢٣٠؛ ٢٣١؛ ٢٣٢؛ ٢٣٣؛ ٢٣٤؛ ٢٣٥؛ ٢٣٦؛ ٢٣٧؛ ٢٣٨؛ ٢٣٩؛ ٢٤٠؛ ٢٤١؛ ٢٤٢؛ ٢٤٣؛ ٢٤٤؛ ٢٤٥؛ ٢٤٦؛ ٢٤٧؛ ٢٤٨؛ ٢٤٩؛ ٢٥٠؛ ٢٥١؛ ٢٥٢؛ ٢٥٣؛ ٢٥٤؛ ٢٥٥؛ ٢٥٦؛ ٢٥٧؛ ٢٥٨؛ ٢٥٩؛ ٢٦٠؛ ٢٦١؛ ٢٦٢؛ ٢٦٣؛ ٢٦٤؛ ٢٦٥؛ ٢٦٦؛ ٢٦٧؛ ٢٦٨؛ ٢٦٩؛ ٢٧٠؛ ٢٧١؛ ٢٧٢؛ ٢٧٣؛ ٢٧٤؛ ٢٧٥؛ ٢٧٦؛ ٢٧٧؛ ٢٧٨؛ ٢٧٩؛ ٢٨٠؛ ٢٨١؛ ٢٨٢؛ ٢٨٣؛ ٢٨٤؛ ٢٨٥؛ ٢٨٦؛ ٢٨٧؛ ٢٨٨؛ ٢٨٩؛ ٢٩٠؛ ٢٩١؛ ٢٩٢؛ ٢٩٣؛ ٢٩٤؛ ٢٩٥؛ ٢٩٦؛ ٢٩٧؛ ٢٩٨؛ ٢٩٩؛ ٣٠٠؛ ٣٠١؛ ٣٠٢؛ ٣٠٣؛ ٣٠٤؛ ٣٠٥؛ ٣٠٦؛ ٣٠٧؛ ٣٠٨؛ ٣٠٩؛ ٣١٠؛ ٣١١؛ ٣١٢؛ ٣١٣؛ ٣١٤؛ ٣١٥؛ ٣١٦؛ ٣١٧؛ ٣١٨؛ ٣١٩؛ ٣٢٠؛ ٣٢١؛ ٣٢٢؛ ٣٢٣؛ ٣٢٤؛ ٣٢٥؛ ٣٢٦؛ ٣٢٧؛ ٣٢٨؛ ٣٢٩؛ ٣٣٠؛ ٣٣١؛ ٣٣٢؛ ٣٣٣؛ ٣٣٤؛ ٣٣٥؛ ٣٣٦؛ ٣٣٧؛ ٣٣٨؛ ٣٣٩؛ ٣٤٠؛ ٣٤١؛ ٣٤٢؛ ٣٤٣؛ ٣٤٤؛ ٣٤٥؛ ٣٤٦؛ ٣٤٧؛ ٣٤٨؛ ٣٤٩؛ ٣٥٠؛ ٣٥١؛ ٣٥٢؛ ٣٥٣؛ ٣٥٤؛ ٣٥٥؛ ٣٥٦؛ ٣٥٧؛ ٣٥٨؛ ٣٥٩؛ ٣٦٠؛ ٣٦١؛ ٣٦٢؛ ٣٦٣؛ ٣٦٤؛ ٣٦٥؛ ٣٦٦؛ ٣٦٧؛ ٣٦٨؛ ٣٦٩؛ ٣٧٠؛ ٣٧١؛ ٣٧٢؛ ٣٧٣؛ ٣٧٤؛ ٣٧٥؛ ٣٧٦؛ ٣٧٧؛ ٣٧٨؛ ٣٧٩؛ ٣٨٠؛ ٣٨١؛ ٣٨٢؛ ٣٨٣؛ ٣٨٤؛ ٣٨٥؛ ٣٨٦؛ ٣٨٧؛ ٣٨٨؛ ٣٨٩؛ ٣٩٠؛ ٣٩١؛ ٣٩٢؛ ٣٩٣؛ ٣٩٤؛ ٣٩٥؛ ٣٩٦؛ ٣٩٧؛ ٣٩٨؛ ٣٩٩؛ ٤٠٠؛ ٤٠١؛ ٤٠٢؛ ٤٠٣؛ ٤٠٤؛ ٤٠٥؛ ٤٠٦؛ ٤٠٧؛ ٤٠٨؛ ٤٠٩؛ ٤١٠؛ ٤١١؛ ٤١٢؛ ٤١٣؛ ٤١٤؛ ٤١٥؛ ٤١٦؛ ٤١٧؛ ٤١٨؛ ٤١٩؛ ٤٢٠؛ ٤٢١؛ ٤٢٢؛ ٤٢٣؛ ٤٢٤؛ ٤٢٥؛ ٤٢٦؛ ٤٢٧؛ ٤٢٨؛ ٤٢٩؛ ٤٣٠؛ ٤٣١؛ ٤٣٢؛ ٤٣٣؛ ٤٣٤؛ ٤٣٥؛ ٤٣٦؛ ٤٣٧؛ ٤٣٨؛ ٤٣٩؛ ٤٤٠؛ ٤٤١؛ ٤٤٢؛ ٤٤٣؛ ٤٤٤؛ ٤٤٥؛ ٤٤٦؛ ٤٤٧؛ ٤٤٨؛ ٤٤٩؛ ٤٥٠؛ ٤٥١؛ ٤٥٢؛ ٤٥٣؛ ٤٥٤؛ ٤٥٥؛ ٤٥٦؛ ٤٥٧؛ ٤٥٨؛ ٤٥٩؛ ٤٦٠؛ ٤٦١؛ ٤٦٢؛ ٤٦٣؛ ٤٦٤؛ ٤٦٥؛ ٤٦٦؛ ٤٦٧؛ ٤٦٨؛ ٤٦٩؛ ٤٧٠؛ ٤٧١؛ ٤٧٢؛ ٤٧٣؛ ٤٧٤؛ ٤٧٥؛ ٤٧٦؛ ٤٧٧؛ ٤٧٨؛ ٤٧٩؛ ٤٨٠؛ ٤٨١؛ ٤٨٢؛ ٤٨٣؛ ٤٨٤؛ ٤٨٥؛ ٤٨٦؛ ٤٨٧؛ ٤٨٨؛ ٤٨٩؛ ٤٩٠؛ ٤٩١؛ ٤٩٢؛ ٤٩٣؛ ٤٩٤؛ ٤٩٥؛ ٤٩٦؛ ٤٩٧؛ ٤٩٨؛ ٤٩٩؛ ٥٠٠؛ ٥٠١؛ ٥٠٢؛ ٥٠٣؛ ٥٠٤؛ ٥٠٥؛ ٥٠٦؛ ٥٠٧؛ ٥٠٨؛ ٥٠٩؛ ٥١٠؛ ٥١١؛ ٥١٢؛ ٥١٣؛ ٥١٤؛ ٥١٥؛ ٥١٦؛ ٥١٧؛ ٥١٨؛ ٥١٩؛ ٥٢٠؛ ٥٢١؛ ٥٢٢؛ ٥٢٣؛ ٥٢٤؛ ٥٢٥؛ ٥٢٦؛ ٥٢٧؛ ٥٢٨؛ ٥٢٩؛ ٥٣٠؛ ٥٣١؛ ٥٣٢؛ ٥٣٣؛ ٥٣٤؛ ٥٣٥؛ ٥٣٦؛ ٥٣٧؛ ٥٣٨؛ ٥٣٩؛ ٥٤٠؛ ٥٤١؛ ٥٤٢؛ ٥٤٣؛ ٥٤٤؛ ٥٤٥؛ ٥٤٦؛ ٥٤٧؛ ٥٤٨؛ ٥٤٩؛ ٥٥٠؛ ٥٥١؛ ٥٥٢؛ ٥٥٣؛ ٥٥٤؛ ٥٥٥؛ ٥٥٦؛ ٥٥٧؛ ٥٥٨؛ ٥٥٩؛ ٥٦٠؛ ٥٦١؛ ٥٦٢؛ ٥٦٣؛ ٥٦٤؛ ٥٦٥؛ ٥٦٦؛ ٥٦٧؛ ٥٦٨؛ ٥٦٩؛ ٥٧٠؛ ٥٧١؛ ٥٧٢؛ ٥٧٣؛ ٥٧٤؛ ٥٧٥؛ ٥٧٦؛ ٥٧٧؛ ٥٧٨؛ ٥٧٩؛ ٥٨٠؛ ٥٨١؛ ٥٨٢؛ ٥٨٣؛ ٥٨٤؛ ٥٨٥؛ ٥٨٦؛ ٥٨٧؛ ٥٨٨؛ ٥٨٩؛ ٥٩٠؛ ٥٩١؛ ٥٩٢؛ ٥٩٣؛ ٥٩٤؛ ٥٩٥؛ ٥٩٦؛ ٥٩٧؛ ٥٩٨؛ ٥٩٩؛ ٦٠٠؛ ٦٠١؛ ٦٠٢؛ ٦٠٣؛ ٦٠٤؛ ٦٠٥؛ ٦٠٦؛ ٦٠٧؛ ٦٠٨؛ ٦٠٩؛ ٦١٠؛ ٦١١؛ ٦١٢؛ ٦١٣؛ ٦١٤؛ ٦١٥؛ ٦١٦؛ ٦١٧؛ ٦١٨؛ ٦١٩؛ ٦٢٠؛ ٦٢١؛ ٦٢٢؛ ٦٢٣؛ ٦٢٤؛ ٦٢٥؛ ٦٢٦؛ ٦٢٧؛ ٦٢٨؛ ٦٢٩؛ ٦٣٠؛ ٦٣١؛ ٦٣٢؛ ٦٣٣؛ ٦٣٤؛ ٦٣٥؛ ٦٣٦؛ ٦٣٧؛ ٦٣٨؛ ٦٣٩؛ ٦٤٠؛ ٦٤١؛ ٦٤٢؛ ٦٤٣؛ ٦٤٤؛ ٦٤٥؛ ٦٤٦؛ ٦٤٧؛ ٦٤٨؛ ٦٤٩؛ ٦٥٠؛ ٦٥١؛ ٦٥٢؛ ٦٥٣؛ ٦٥٤؛ ٦٥٥؛ ٦٥٦؛ ٦٥٧؛ ٦٥٨؛ ٦٥٩؛ ٦٦٠؛ ٦٦١؛ ٦٦٢؛ ٦٦٣؛ ٦٦٤؛ ٦٦٥؛ ٦٦٦؛ ٦٦٧؛ ٦٦٨؛ ٦٦٩؛ ٦٧٠؛ ٦٧١؛ ٦٧٢؛ ٦٧٣؛ ٦٧٤؛ ٦٧٥؛ ٦٧٦؛ ٦٧٧؛ ٦٧٨؛ ٦٧٩؛ ٦٨٠؛ ٦٨١؛ ٦٨٢؛ ٦٨٣؛ ٦٨٤؛ ٦٨٥؛ ٦٨٦؛ ٦٨٧؛ ٦٨٨؛ ٦٨٩؛ ٦٩٠؛ ٦٩١؛ ٦٩٢؛ ٦٩٣؛ ٦٩٤؛ ٦٩٥؛ ٦٩٦؛ ٦٩٧؛ ٦٩٨؛ ٦٩٩؛ ٧٠٠؛ ٧٠١؛ ٧٠٢؛ ٧٠٣؛ ٧٠٤؛ ٧٠٥؛ ٧٠٦؛ ٧٠٧؛ ٧٠٨؛ ٧٠٩؛ ٧١٠؛ ٧١١؛ ٧١٢؛ ٧١٣؛ ٧١٤؛ ٧١٥؛ ٧١٦؛ ٧١٧؛ ٧١٨؛ ٧١٩؛ ٧٢٠؛ ٧٢١؛ ٧٢٢؛ ٧٢٣؛ ٧٢٤؛ ٧٢٥؛ ٧٢٦؛ ٧٢٧؛ ٧٢٨؛ ٧٢٩؛ ٧٣٠؛ ٧٣١؛ ٧٣٢؛ ٧٣٣؛ ٧٣٤؛ ٧٣٥؛ ٧٣٦؛ ٧٣٧؛ ٧٣٨؛ ٧٣٩؛ ٧٤٠؛ ٧٤١؛ ٧٤٢؛ ٧٤٣؛ ٧٤٤؛ ٧٤٥؛ ٧٤٦؛ ٧٤٧؛ ٧٤٨؛ ٧٤٩؛ ٧٥٠؛ ٧٥١؛ ٧٥٢؛ ٧٥٣؛ ٧٥٤؛ ٧٥٥؛ ٧٥٦؛ ٧٥٧؛ ٧٥٨؛ ٧٥٩؛ ٧٦٠؛ ٧٦١؛ ٧٦٢؛ ٧٦٣؛ ٧٦٤؛ ٧٦٥؛ ٧٦٦؛ ٧٦٧؛ ٧٦٨؛ ٧٦٩؛ ٧٧٠؛ ٧٧١؛ ٧٧٢؛ ٧٧٣؛ ٧٧٤؛ ٧٧٥؛ ٧٧٦؛ ٧٧٧؛ ٧٧٨؛ ٧٧٩؛ ٧٨٠؛ ٧٨١؛ ٧٨٢؛ ٧٨٣؛ ٧٨٤؛ ٧٨٥؛ ٧٨٦؛ ٧٨٧؛ ٧٨٨؛ ٧٨٩؛ ٧٩٠؛ ٧٩١؛ ٧٩٢؛ ٧٩٣؛ ٧٩٤؛ ٧٩٥؛ ٧٩٦؛ ٧٩٧؛ ٧٩٨؛ ٧٩٩؛ ٨٠٠؛ ٨٠١؛ ٨٠٢؛ ٨٠٣؛ ٨٠٤؛ ٨٠٥؛ ٨٠٦؛ ٨٠٧؛ ٨٠٨؛ ٨٠٩؛ ٨١٠؛ ٨١١؛ ٨١٢؛ ٨١٣؛ ٨١٤؛ ٨١٥؛ ٨١٦؛ ٨١٧؛ ٨١٨؛ ٨١٩؛ ٨٢٠؛ ٨٢١؛ ٨٢٢؛ ٨٢٣؛ ٨٢٤؛ ٨٢٥؛ ٨٢٦؛ ٨٢٧؛ ٨٢٨؛ ٨٢٩؛ ٨٣٠؛ ٨٣١؛ ٨٣٢؛ ٨٣٣؛ ٨٣٤؛ ٨٣٥؛ ٨٣٦؛ ٨٣٧؛ ٨٣٨؛ ٨٣٩؛ ٨٤٠؛ ٨٤١؛ ٨٤٢؛ ٨٤٣؛ ٨٤٤؛ ٨٤٥؛ ٨٤٦؛ ٨٤٧؛ ٨٤٨؛ ٨٤٩؛ ٨٥٠؛ ٨٥١؛ ٨٥٢؛ ٨٥٣؛ ٨٥٤؛ ٨٥٥؛ ٨٥٦؛ ٨٥٧؛ ٨٥٨؛ ٨٥٩؛ ٨٦٠؛ ٨٦١؛ ٨٦٢؛ ٨٦٣؛ ٨٦٤؛ ٨٦٥؛ ٨٦٦؛ ٨٦٧؛ ٨٦٨؛ ٨٦٩؛ ٨٧٠؛ ٨٧١؛ ٨٧٢؛ ٨٧٣؛ ٨٧٤؛ ٨٧٥؛ ٨٧٦؛ ٨٧٧؛ ٨٧٨؛ ٨٧٩؛ ٨٨٠؛ ٨٨١؛ ٨٨٢؛ ٨٨٣؛ ٨٨٤؛ ٨٨٥؛ ٨٨٦؛ ٨٨٧؛ ٨٨٨؛ ٨٨٩؛ ٨٩٠؛ ٨٩١؛ ٨٩٢؛ ٨٩٣؛ ٨٩٤؛ ٨٩٥؛ ٨٩٦؛ ٨٩٧؛ ٨٩٨؛ ٨٩٩؛ ٩٠٠؛ ٩٠١؛ ٩٠٢؛ ٩٠٣؛ ٩٠٤؛ ٩٠٥؛ ٩٠٦؛ ٩٠٧؛ ٩٠٨؛ ٩٠٩؛ ٩١٠؛ ٩١١؛ ٩١٢؛ ٩١٣؛ ٩١٤؛ ٩١٥؛ ٩١٦؛ ٩١٧؛ ٩١٨؛ ٩١٩؛ ٩٢٠؛ ٩٢١؛ ٩٢٢؛ ٩٢٣؛ ٩٢٤؛ ٩٢٥؛ ٩٢٦؛ ٩٢٧؛ ٩٢٨؛ ٩٢٩؛ ٩٣٠؛ ٩٣١؛ ٩٣٢؛ ٩٣٣؛ ٩٣٤؛ ٩٣٥؛ ٩٣٦؛ ٩٣٧؛ ٩٣٨؛ ٩٣٩؛ ٩٤٠؛ ٩٤١؛ ٩٤٢؛ ٩٤٣؛ ٩٤٤؛ ٩٤٥؛ ٩٤٦؛ ٩٤٧؛ ٩٤٨؛ ٩٤٩؛ ٩٥٠؛ ٩٥١؛ ٩٥٢؛ ٩٥٣؛ ٩٥٤؛ ٩٥٥؛ ٩٥٦؛ ٩٥٧؛ ٩٥٨؛ ٩٥٩؛ ٩٦٠؛ ٩٦١؛ ٩٦٢؛ ٩٦٣؛ ٩٦٤؛ ٩٦٥؛ ٩٦٦؛ ٩٦٧؛ ٩٦٨؛ ٩٦٩؛ ٩٧٠؛ ٩٧١؛ ٩٧٢؛ ٩٧٣؛ ٩٧٤؛ ٩٧٥؛ ٩٧٦؛ ٩٧٧؛ ٩٧٨؛ ٩٧٩؛ ٩٨٠؛ ٩٨١؛ ٩٨٢؛ ٩٨٣؛ ٩٨٤؛ ٩٨٥؛ ٩٨٦؛ ٩٨٧؛ ٩٨٨؛ ٩٨٩؛ ٩٩٠؛ ٩٩١؛ ٩٩٢؛ ٩٩٣؛ ٩٩٤؛ ٩٩٥؛ ٩٩٦؛ ٩٩٧؛ ٩٩٨؛ ٩٩٩؛ ١٠٠٠؛ ١٠٠١؛ ١٠٠٢؛ ١٠٠٣؛ ١٠٠٤؛ ١٠٠٥؛ ١٠٠٦؛ ١٠٠٧؛ ١٠٠٨؛ ١٠٠٩؛ ١٠١٠؛ ١٠١١؛ ١٠١٢؛ ١٠١٣؛ ١٠١٤؛ ١٠١٥؛ ١٠١٦؛ ١٠١٧؛ ١٠١٨؛ ١٠١٩؛ ١٠٢٠؛ ١٠٢١؛ ١٠٢٢؛ ١٠٢٣؛ ١٠٢٤؛ ١٠٢٥؛ ١٠٢٦؛ ١٠٢٧؛ ١٠٢٨؛ ١٠٢٩؛ ١٠٣٠؛ ١٠٣١؛ ١٠٣٢؛ ١٠٣٣؛ ١٠٣٤؛ ١٠٣٥؛ ١٠٣٦؛ ١٠٣٧؛ ١٠٣٨؛ ١٠٣٩؛ ١٠٤٠؛ ١٠٤١؛ ١٠٤٢؛ ١٠٤٣؛ ١٠٤٤؛ ١٠٤٥؛ ١٠٤٦؛ ١٠٤٧؛ ١٠٤٨؛ ١٠٤٩؛ ١٠٥٠؛ ١٠٥١؛ ١٠٥٢؛ ١٠٥٣؛ ١٠٥٤؛ ١٠٥٥؛ ١٠٥٦؛ ١٠٥٧؛ ١٠٥٨؛ ١٠٥٩؛ ١٠٦٠؛ ١٠٦١؛ ١٠٦٢؛ ١٠٦٣؛ ١٠٦٤؛ ١٠٦٥؛ ١٠٦٦؛ ١٠٦٧؛ ١٠٦٨؛ ١٠٦٩؛ ١٠٧٠؛ ١٠٧١؛ ١٠٧٢؛ ١٠٧٣؛ ١٠٧٤؛ ١٠٧٥؛ ١٠٧٦؛ ١٠٧٧؛ ١٠٧٨؛ ١٠٧٩؛ ١٠٨٠؛ ١٠٨١؛ ١٠٨٢؛ ١٠٨٣؛ ١٠٨٤؛ ١٠٨٥؛ ١٠٨٦؛ ١٠٨٧؛ ١٠٨٨؛ ١٠٨٩؛ ١٠٩٠؛ ١٠٩١؛ ١٠٩٢؛ ١٠٩٣؛ ١٠٩٤؛ ١٠٩٥؛ ١٠٩٦؛ ١٠٩٧؛ ١٠٩٨؛ ١٠٩٩؛ ١١٠٠؛ ١١٠١؛ ١١٠٢؛ ١١٠٣؛ ١١٠٤؛ ١١٠٥؛ ١١٠٦؛ ١١٠٧؛ ١١٠٨؛ ١١٠٩؛ ١١١٠؛ ١١١١؛ ١١١٢؛ ١١١٣؛ ١١١٤؛ ١١١٥؛ ١١١٦؛ ١١١٧؛ ١١١٨؛ ١١١٩؛ ١١٢٠؛ ١١٢١؛ ١١٢٢؛ ١١٢٣؛ ١١٢٤؛ ١١٢٥؛ ١١٢٦؛ ١١٢٧؛ ١١٢٨؛ ١١٢٩؛ ١١٣٠؛ ١١٣١؛ ١١٣٢؛ ١١٣٣؛ ١١٣٤؛ ١١٣٥؛ ١١٣٦؛ ١١٣٧؛ ١١٣٨؛ ١١٣٩؛ ١١٤٠؛ ١١٤١؛ ١١٤٢؛ ١١٤٣؛ ١١٤٤؛ ١١٤٥؛ ١١٤٦؛ ١١٤٧؛ ١١٤٨؛ ١١٤٩؛ ١١٥٠؛ ١١٥١؛ ١١٥٢؛ ١١٥٣؛ ١١٥٤؛ ١١٥٥؛ ١١٥٦؛ ١١٥٧؛ ١١٥٨؛ ١١٥٩؛ ١١٦٠؛ ١١٦١؛ ١١٦٢؛ ١١٦٣؛ ١١٦٤؛ ١١٦٥؛ ١١٦٦؛ ١١٦٧؛ ١١٦٨؛ ١١٦٩؛ ١١٧٠؛ ١١٧١؛ ١١٧٢؛ ١١٧٣؛ ١١٧٤؛ ١١٧٥؛ ١١٧٦؛ ١١٧٧؛ ١١٧٨؛ ١١٧٩؛ ١١٨٠؛ ١١٨١؛ ١١٨٢؛ ١١٨٣؛ ١١٨٤؛ ١١٨٥؛ ١١٨٦؛ ١١٨٧؛ ١١٨٨؛ ١١٨٩؛ ١١٩٠؛ ١١٩١؛ ١١٩٢؛ ١١٩٣؛ ١١٩٤؛ ١١٩٥؛ ١١٩٦؛ ١١٩٧؛ ١١٩٨؛ ١١٩٩؛ ١٢٠٠؛ ١٢٠١؛ ١٢٠٢؛ ١٢٠٣؛ ١٢٠٤؛ ١٢٠٥؛ ١٢٠٦؛ ١٢٠٧؛ ١٢٠٨؛ ١٢٠٩؛ ١٢١٠؛ ١٢١١؛ ١٢١٢؛ ١٢١٣؛ ١٢١٤؛ ١٢١٥؛ ١٢١٦؛ ١٢١٧؛ ١٢١٨؛ ١٢١٩؛ ١٢٢٠؛ ١٢٢١؛ ١٢٢٢؛ ١٢٢٣؛ ١٢٢٤؛ ١٢٢٥؛ ١٢٢٦؛ ١٢٢٧؛ ١٢٢٨؛ ١٢٢٩؛ ١٢٣٠؛ ١٢٣١؛ ١٢٣٢؛ ١٢٣٣؛ ١٢٣٤؛ ١٢٣٥؛ ١٢٣٦؛ ١٢٣٧؛ ١٢٣٨؛ ١٢٣٩؛ ١٢٤٠؛ ١٢٤١؛ ١٢٤٢؛ ١٢٤٣؛ ١٢٤٤؛ ١٢٤٥؛ ١٢٤٦؛ ١٢٤٧؛ ١٢٤٨؛ ١٢٤٩؛ ١٢٥٠؛ ١٢٥١؛ ١٢٥٢؛ ١٢٥٣؛ ١٢٥٤؛ ١٢٥٥؛ ١٢٥٦؛ ١٢٥٧؛ ١٢٥٨؛ ١٢٥٩؛ ١٢٦٠؛ ١٢٦١؛ ١٢٦٢؛ ١٢٦٣؛ ١٢٦٤؛ ١٢٦٥؛ ١٢٦٦؛ ١٢٦٧؛ ١٢٦٨؛ ١٢٦٩؛ ١٢٧٠؛ ١٢٧١؛ ١٢٧٢؛ ١٢٧٣؛ ١٢٧٤؛ ١٢٧٥؛ ١٢٧٦؛ ١٢٧٧؛ ١٢٧٨؛ ١٢٧٩؛ ١٢٨٠؛ ١٢٨١؛ ١٢٨٢؛ ١٢٨٣؛ ١٢٨٤؛ ١٢٨٥؛ ١٢٨٦؛ ١٢٨٧؛ ١٢٨٨؛ ١٢٨٩؛ ١٢٩٠؛ ١٢٩١؛ ١٢٩٢؛ ١٢٩٣؛ ١٢٩٤؛ ١٢٩٥؛ ١٢٩٦؛ ١٢٩٧؛ ١٢٩٨؛ ١٢٩٩؛ ١٣٠٠؛ ١٣٠١؛ ١٣٠٢؛ ١٣٠٣؛ ١٣٠٤؛ ١٣٠٥؛ ١٣٠٦؛ ١٣٠٧؛ ١٣٠٨؛ ١٣٠٩؛ ١٣١٠؛ ١٣١١؛ ١٣١٢؛ ١٣١٣؛ ١٣١٤؛ ١٣١٥؛ ١٣١٦؛ ١٣١٧؛ ١٣١٨؛ ١٣١٩؛ ١٣٢٠؛ ١٣٢١؛ ١٣٢٢؛ ١٣٢٣؛ ١٣٢٤؛ ١٣٢٥؛ ١٣٢٦؛ ١٣٢٧؛ ١٣٢٨؛ ١٣٢٩؛ ١٣٣٠؛ ١٣٣١؛ ١٣٣٢؛ ١٣٣٣؛ ١٣٣٤؛ ١٣٣٥؛ ١٣٣٦؛ ١٣٣٧؛ ١٣٣٨؛ ١٣٣٩؛ ١٣٤٠؛ ١٣٤١؛ ١٣٤٢؛ ١٣٤٣؛ ١٣٤٤؛ ١٣٤٥؛ ١٣٤٦؛ ١٣٤٧؛ ١٣٤٨؛ ١٣٤٩؛ ١٣٥٠؛ ١٣٥١؛ ١٣٥٢؛ ١٣٥٣؛ ١٣٥٤؛ ١٣٥٥؛ ١٣٥٦؛ ١٣٥٧؛ ١٣٥٨؛ ١٣٥٩؛ ١٣٦٠؛ ١٣٦١؛ ١٣٦٢؛ ١٣٦٣؛ ١٣٦٤؛ ١٣٦٥؛ ١٣٦٦؛ ١٣٦٧؛ ١٣٦٨؛ ١٣٦٩؛ ١٣٧٠؛ ١٣٧١؛ ١٣٧٢؛ ١٣٧٣؛ ١٣٧٤؛ ١٣٧٥؛ ١٣٧٦؛ ١٣٧٧؛ ١٣٧٨؛ ١٣٧٩؛ ١٣٨٠؛ ١٣٨١؛ ١٣٨٢؛ ١٣٨٣؛ ١٣٨٤؛ ١٣٨٥؛ ١٣٨٦؛ ١٣٨٧؛ ١٣٨٨؛ ١٣٨٩؛ ١٣٩٠؛ ١٣٩١؛ ١٣٩٢؛ ١٣٩٣؛ ١٣٩٤؛ ١٣٩٥؛ ١٣٩٦؛ ١٣٩٧؛ ١٣٩٨؛ ١٣٩٩؛ ١٤٠٠؛ ١٤٠١؛ ١٤٠٢؛ ١٤٠٣؛ ١٤٠٤؛ ١٤٠٥؛ ١٤٠٦؛ ١٤٠٧؛ ١٤٠٨؛ ١٤٠٩؛ ١٤١٠؛ ١٤١١؛ ١٤١٢؛ ١٤١٣؛ ١٤١٤؛ ١٤١٥؛ ١٤١٦؛ ١٤١٧؛ ١٤١٨؛ ١٤١٩؛ ١٤٢٠؛ ١٤٢١؛ ١٤٢٢؛ ١٤٢٣؛ ١٤٢٤؛ ١٤٢٥؛ ١٤٢٦؛ ١٤٢٧؛ ١٤٢٨؛ ١٤٢٩؛ ١٤٣٠؛ ١٤٣١؛ ١٤٣٢؛ ١٤

فيشتره ، فما ذلك بضائر أبا علي ، بل هو آية على حبه للعلم ، ودليل على اتصاله بالنشاط الفكري في البحوث النحوية ولا سيما « الكتاب » ، ولو عرفنا مقدار حب أبي علي لسيبويه ، وإجلاله له — لم تستبعد حرصه على شراء تفسير أبي سعيد للكتاب ، ولست بذهاب إلى ما ذهب إليه أصحاب أبي علي من إبانهم الإقرار بواقعة الشراء ، أو أنه اشتراه لينقض على أبي سعيد ويظهر الخطأ في شرحه فلم يتعرض أبو علي لشيء من ذلك فيما أعلم — ولو كان لكبر أصحاب أبي علي به وهملوا .

ولئن كان أبو سعيد قد شغل بشرح الكتاب — إن أبا علي شغل بالاحتجاج لكتاب الله وجاء كتاب الحجة دليلاً على تفرد الفارسي بكتاب سيبويه ، وشدة إكبابه عليه ، كما يقول أبو حيان ، وكانت الحجة شرحاً للكتاب ، واحتجاجاً به ، واعتماداً عليه ، واستفادة بما فيه ، وقياساً على أقوال سيبويه ، كما بينت ذلك من قبل (٢) . ولست أدري لم أغفل أبو حيان كتاب الحجة ، مع أن هذا الحديث الذي يرويه عن المفاضلة بين الرجلين كان فيما بين سنتي (٣٧٣ — ٣٧٥) هـ وهي مدة وزارة ابن سعدان لصمصام الدولة البويهى بن عضد الدولة ، (٣) وقد ألف أبو علي الفارسي كتاب الحجة لعضد الدولة كما ذكر ذلك في المقدمة (٤) ، ومعنى ذلك أن كتاب الحجة مؤلف قطعاً قبل سنة ٣٧٣ هـ ، وهي السنة التي توفي فيها عضد الدولة (٥) ، وليس هناك من تفسير لإغفال أبي حيان ذكر كتاب الحجة إلا أنه أراد أن يطوى مفخرة عظمى من مفاخر أبي علي وهو يتحدث موازناً بين الإمامين (فارسي والسيرافي) ، ويتحيز في وضوح لأبي سعيد وإلا فكيف يقول : « ولأبي علي أطراف من الكلام في مسائل أجاد فيما ولم يأتل ، ولكنه قعد على الكتاب على النظم المعروف » (٦) ، فيذكر مسائله ، ويغفل الحجة ؟

ولست أدري ! أكان للفارسي كتاب بشرح الكتاب ؟ لم يتعرض كتب التراجم — فيما أعلم — لشيء من ذلك ، كما تتعرض له فهارس الوراقين أمثال الفهرست

(١) الإمتاع ١/١٣٢

(٢) وعلى سبيل المثال انظر الحجة ١/٥١-٥٣، ١٣٦-١٩١ نسخة البلدية

(٣) الإمتاع والمؤانسة ح ، ف — المقدمة وذيل تجارب الأمم ٨٥

(٤) انظر ص ١ من كتاب الحجة (٥) انظر شذرات الذهب ٣/٧٩

(٦) الإمتاع ١/١٣١

لابن النديم، أو كشف الظنون، ولكنني وجدت في حاشية الأمير على المغني مانصه: «رد الشارح بأن أبا علي الفارسي نص في شرح كتاب سيبويه على أن الواو تأتي للإباحة قال: «كرجل أنكر على ولده مجالسة أهل الريب والزنج فقال له: «دع مجالسة هؤلاء، وجالس الفقهاء والقراء وأهل الحديث أو قال: «جالس الفقهاء أو القراء أو أهل الحديث فذلك كله بمعنى، (١)

وأبو علي بعد ذلك بصير بالكتاب، دقيق الفهم له، حل مشكلاته، وجلى غوامضه بالإيضاح.

(ب) كما يعتمد أبو حيان في تفضيل السيراني على أنه عالم في كل فن: (٢) فكان يقرأ عليه القرآن، والفقه، والشروط، والفرائض، والنحو، واللغة، والعروض، والقوافي، والحساب والهندسة والحديث، والأخبار، وهو في كل هذا إما في الغاية، وإما في الوسط، (٣)، وعلى الرغم من اتفاق أبي سعيد والفارسي في الشيوخ، فكلاهما قرأ القرآن على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على أبي بكر بن السراج (٤)، وأبي بكر مبرمان (٥) وأن أبا سعيد كان متقدما في عدة فنون كان الناس يشتغلون عليه بها (٦)، ويظهر كذلك أن أبا علي لم يبلغ مبلغ أبي سعيد في ذلك، ولو كان لظهر أثره فيما خلف من تراث علي، فمؤلفاته تدل على تأثره بالمنطق، كما تدل على أن له قدما راسخة في النحو والعروض كما بينت ذلك عند الكلام على ثقافته، ثم هو قد قرىء عليه القرآن، كما قرىء على أبي سعيد، وورد اسمه في طبقات القراء، وقد روى القراءة عنه عرضاً عبد الملك بن النهران (٧) — إلا أن الإنصاف يدعوني إلى تقرير أنه تخلف عن أبي سعيد في الشعر، فقد كان أبو علي يغبط الشعراء على قول الشعر ولا يواتيه الطبع (٨)، على حين أن لأبي سعيد هبة فيه (٩). كما يبدو أن أبا علي تخلف كذلك عن أبي سعيد في الفقه والقرائن، ومشاركه أبي علي في هذا ضئيلة نادرة (١٠) ويظهر أن اشتغال أبي سعيد بالقضاء

(١) حاشية الأمير على المغني ٦٧/١

(٢) انظر إنباء الرواة ٢٢٨/٢ أبيات أبي الحسن الاندلسي

(٣) الإمتاع ١٣٣/١ (٤) وفيات الأعيان ٣٦٠/١ (٥) نزعة الألباء ٢٠٦

(٦) وفيات الأعيان ٣٦٠/١ (٧) طبقات القراء ٢٠٧/١

(٨) شذرات الذهب ٨٩/٣ (٩) وفيات الأعيان ٣٦١/١

(١٠) انظر الكلمة الخاصة بذلك في الفصل الخامس: بأبي علي والشعر

مكنه من الافتاء (١) ، وجعله مقدما على أبي علي . ومن قول الزبيدي في الطبقات :
كان أبو سعيد ينتحل العلم بالمجسطى وإقليدس ، والمنطق (٢) : وأستنتج أنه لم يكن
في الدرجة العالية في هذه العلوم ، نعم ، وكما قال أبو حيان : « وهو في كل هذا —
يشير إلى فروع العلم المختلفة التي عددها — إما في الغاية وإما في الوسط (٣) . وإذا
كان أبو حيان متعصباً لأبي سعيد ، فلا شك في أن عبارته هذه تريد ، ولعله كان
في بعض فروع العلم دون الوسط . فكلية « ينتحل » في عبارة الزبيدي توحى —
بما كان عليه أبو سعيد من قرب الغور ، وقلة التعمق ، في هذه العلوم ، وربما انتحل
ذلك استكمالاً لآلة المنافسة والجدل بينه وبين رئيس المنطقيين في عصره أبي بشر
متى بن يونس (٤) . ولكن ذلك على كل حال ليس بغاضٍ من قدر الرجل أبي سعيد ،
أو منتقص حقه من التقدير والتوثيق .

أما أن الفارسي لم يتجاوز في اللغة كتب أبي زيد ، وأطرافاً مما لغيره فصحيح ،
ويظهر ذلك من استعانة أبي علي بأبي زيد في كثرة (٥) ، واستشهاده بما ورد في
نوادره وتوثيقه له في خمس واعتزاز (٦) . ويبدو أن أبا علي تخلف كذلك في
هذا المضمار ، فهو وإن كانت له شخصية لغوية — لم يرتفع إلى الدرجة التي يعد بها
بين اللغويين ، وهذا الزبيدي يذكر السيرافي بين اللغويين ، على حين لا يعد
الفارسي منهم (٧) .

ويبدو أن شغل الفارسي كان بالكتاب يدرسه قال العبدى : وعهدى بنفسى
حاضراً مجلس هذا الشيخ — يعنى أبا علي — وهناك من يقرأ كتاب سيويه دون
غيره من المتوسطات ثلاثون رجلاً وأكثر ، ما فيهم إلا من يطلق عليه اسم العامل
ثم ما يحسنونه من اللغة والشعر غير مذكور ، ومجلس الشيخ أبي سعيد الحسن
ابن عبد الله السيرافي وعدد أهل المجلس ومن معنا سبق للقراءة يزيدون على
المائة (٨) . ويفهم من هذا النص أيضاً أن السيرافي أعلى مكانة من أبي علي إذ كان
مجلسه أكثر إزدحاماً والطلبة عليه أشد إقبالا (٩) .

(١) شذرات الذهب ٦٥/٣ (٢) طبقات الزبيدي ١٣٠

(٣) الإمتاع ١٣٣/١ (٤) الفهرست ٣٦٨

(٥) انظر مثلاً الحجة ١/٥٤، ٥٧، ٢٠٣ نسخة البلدية

(٦) انظر مثلاً الحجة ١/٢٧١، ٣٠٥/١ نسخة البلدية

(٧) طبقات اللغويين والنحاة ٢٠٢ (٨) لبناء الرواة ٢/٣٨٧-٣٨٨

(٩) وانظر الحليبات ٥ نحوش ٣٣ ظهر

وقد كان هناك مجال ظهر فيه فضل أبي سعيد ، ذلك ما كان بينه وبين متى بن يونس من المناظرة المشهورة ، وسبب شهرتها أنها كانت بين عليين : أحدهما نحوى ، والآخر رئيس المنطقة في عصره : هو أبو بشر متى بن يونس ^(١) ، ثم كانت في مجلس وزير يهتم بمجالسة العلماء والمشاركة في فنونهم هو ابن الفرات ^(٢) ، ثم كانت كذلك على ملا من الناس الاعلام ، وفيهم الخالدي وابن الأخشاد... وقدامة بن جعفر ، والزهرى وعلى بن عيسى الجراح ، وابن يحيى العلوى ، وزاد من أهميتها وذيع فضل صاحب الفلج فيها أن حضرها رسول ابن طنج من مصر ، والمرزبانى صاحب آل سامان ^(٣) .

وموضوع المناظرة التي وقعت بين السيرافى ومتى ما كان يقوله متى : « لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، والخير من الشر ، والحجة من الشبهة ، والشك من اليقين — إلا بما حوينا من المنطق ، وملكناه من القيام به ، واستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده ، فاطلنا عليه من جهة اسمه على حقائقه ^(٤) » .

وقد رغب ابن الفرات إلى مجالسته في مناظرة متى ، فتزامروا ، وتغامزوا ، واعتذر السيرافى من تغامزهم وتزامرهم ، فقال الوزير : « أنت لها يا أبا سعيد ! فاعتذارك عن غيرك يوجب عليك الانتصار لنفسك ، والانتصار لنفسك راجع إلى الجماعة بفضلك » .

وهكذا هاج ابن الفرات أبا سعيد ، وأغراه بمحاجة أبي بشر ، وبيان منذ اللحظة الأولى تحيز ابن الفرات للسيرافى ، وتعصبه له على متى بن يونس ، وواجه السيرافى متى قائلاً : « حدثني عن المنطق ما تعنى به » . وعرف متى المنطق تعريفاً مضمونه أنه « ما يعرف به صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسد المعنى من صالحه » ، وخطأه أبو سعيد زاعماً أن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المؤلف ، والإعراب المعروف عند المتكلمين بالعربية ^(٥) .

وقد اشتغل أبو سعيد ضعف « متى » في العربية ، فأصلاه ناراً حامية ،

(١) الفهرست ٣٦٨ (٢) الإمتاع ١/١٠٨ (٣) المصدر السابق

(٤) الإمتاع ١/٨ ، وياقوت ٨/١٩٠ والمقاسبات ٦٨

(٥) الإمتاع ١/١١١

فأبو سعيد يجول به في ميادين النحوجولات يضيق بها صدره . ويتعصب متى ليونان، وأنهم أصحاب عناية بالحكمة ، وينكر أبو سعيد ما لهم من فضل ، ويقرر أن العلم مبثوث في العالم ، والصناعات مفضوضة على جميع من على جدد الأرض ، ويسأله عن حرف واحد دأب في كلام العرب — هو الواو — ، ومعانيه متميزة عند أهل العقل^(١) ويدعوه أن يستخرج معانيه من ناحية منطق أرسطاطاليس الذي يدل به ، ويباها بتفخيمه : فيبتهت متى ، ويقرر أنه لا حاجة بالمنطق إليه ، وبالنحو حاجة شديدة إلى المنطق^(٢) ، لأن المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ^(٣) ، ويندفع السيرافي مبرهننا على أن النحو كالمنطق ينظر في المعنى كما ينظر في اللفظ^(٤) وضرب أبو سعيد مثلاً بالـ كندى وتعلقه بالمنطق ، وما جره عليه ذلك التعلق من شرور تشمت العدو ، وتغم الصديق .

وهكذا يجتمع على « متى » ضعفه في النحو ، وتعصب ابن الفرات عليه ، ذلك التعصب البادى في كثير من عباراته ، ورباطة جأش أبي سعيد ، وتصرف لسانه ، وفيض بنانه ، وانثيال خواطره ، وتلجلج مناظره ، وتسجيل المجلس ذلك في ألواح محاربه ، فيتنقوض الجمع وقد حاك السيرافي طرازاً لا يلبس الزمان ، ولا يتطرق إليه الحدثان .

وحق على أبي على الفارسي وقد حدث بما كان أن يكتم الحسد لنظيره — أبي سعيد — على ما فاز به من هذا الخبر المشهور ، والثناء المذكور . ذلكم موقف من المواقف التي رفعت ذكر أبي سعيد السيرافي ، وإن كانت الفرصة لم تتح لأبي على الفارسي أن يحضر هذا المجلس ، ولعله لو حضر لكان له فيه مجال ، ولقال — وهو الجدل — وصال في ذلك الميدان ، ولكنها الأقدار تواتى بعضاً وتعرض عن بعض ، والله في خلقه شئون !

هذا وقد فضل أبو سعيد على أبي على : ما اشتهر عنه من خلق كريم ، فأبو سعيد زاهد مثاله ، متخرج^(٥) ، يأكل من كسب نفسه ، جميل الطريقة حسن الأخلاق^(٦) ، يصوم الدهر ، ويصلي في جماعة^(٧) ، وربما كان لتوليده منصب القضاء ببغداد ،

- | | |
|-------------------|---|
| (١) الإمتاع ١١٢/١ | (٢) الإمتاع ١١٤/١ |
| (٣) المقابسات ٧٤ | (٤) الإمتاع ١١٨/١ |
| (٥) الإمتاع ١٧٧/٢ | (٦) نزهة الألباء ٢٠٦ ووفيات الأعيان ٣٦٠ |
| (٧) الإمتاع ١٣٢/١ | |

والإفتاء في جامع الرصافة خمسين سنة^(١)، أثر في ذلك كله، أما فيما يتعلق بأبي علي الفارسي فلم يتناقل المترجمون ما ذكره أبو حيان من أنه كان يشرب ويتخالع، ويفارق هدى أهل العلم، وطريقة الربانيين، وعادة المتنسكين، ولا تعيننا النصوص الصريحة على تأييد ذلك، اللهم إلا ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء مما يدل على عدم الوفاء^(٢)، وقد ناقشت هذه الرواية في الفصل المعقود لأخلاقه.

وبعد: فأننا مع ابن حيان في تفضيل أبي سعيد السيرافي على أبي علي الفارسي لما له من خلق كريم، ولما اختص به من شرح الكتاب، ولأنه ارتفع في هذه الدنيا بعلمه، فلم يعرف أنه اتصل بملك يعلى ذكره، وينشر في الآفاق خبره كأبي علي الفارسي وقد جعل ابن جنى الاتصال بالملوك مشغلة عن العلم والتفكير فيه^(٣)، فالسيرافي أشبه بالرجل العصامي الذي يبني مجده معتمداً على جده.

ولكني لا أهبط بأبي علي إلى الدرك الذي أنزله به أبو حيان، فأبو حيان ينظر إليه بعين متعصبة عليه، معصوبة عن فضله، وإذا كان لأبي سعيد شرح الكتاب — وكانت له إلى جانبه مشاركة جيدة في الفقه والفرائض والإفتاء والقضاء ونظم القريض، وعده معاصره الزبيدي بين اللغويين، كما ظفر بالفلج على متى بن يونس رئيس المنطقيين، إذا كان لأبي سعيد ذلك فإن أبا علي له الحجة، وهو كتاب جامع لفروع شتى من العربية. والثقافة الإسلامية، ومن أجله طلب أبو العلاء المعري — في رسالة الغفران — من أولئك الذين امترسوا بأبي علي يوم القيامة — ألا يعتوه، فإنه يمت بكتابه في القرآن المعروف (بكتاب الحجة)^(٤)، وناهيك بها إشارة ترفع الشيخ درجات، وتحط عنه ما لحق به من أوزار وهنات، وقد كتب الله على نفسه «إن الحسنات يذهبن السيئات».

(١) ياقوت ٨/١٥٠ (٢) معجم الأدباء ٧/٢٥٥ (٣) الخصائص ١/٢٨٦

(٤) رسالة الغفران ١٥٤

(ب) أبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرمانى

كان أبو علي الفارسي يضع نفسه — بحق — بين المجتهدين ، ويرتفع بها عن المعاصرين له من شيوخه العلماء ومن هم في طبقتهم ، واشتركوا معه في الأخذ من أساتذته ، ومن هنا يتعقب الزجاج في الإغفال وابن السراج في الاحتجاج كما يتبع أبا علي الجبائى في التفسير كما يتعرض للرمانى والزجاجى ، وقد أفردت حديثاً عن الإغفال ، ووازننت بينه وبين ابن السراج في الاحتجاج ، وهنا أحقق قوله في نحو الرمانى ثم الزجاجى .

تنص كتب التراجع على أن أبا علي الفارسي قال : لو كان النحو ما يقوله الرمانى لم يكن معنا منه شيء ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء^(٢) ، والباحثون يفسرون قول الفارسي على أنه تصوير لمنهج الرمانى فى تناول المسائل النحوية ، وأنه كان يمزج نحوه بالمنطق ، وتناقل الباحثون ذلك التفسير يتخذونه دليلاً على شيوع الفلسفة والنحو ، وذبوع قضايا المنطق فيه ، ويستشهدون بهذه العبارة مؤيدين رأى الفارسي فى نحو الرمانى ، وما اتسم به منهجه من النزعة المنطقية والفلسفية^(٤) ، وقد انتقل ذلك التفسير إلى الباحثين الغربيين فهذا Hart فى كتابه الأدب العربى Litterature Arabe يحدثنا أن الرمانى كان مغرمًا بالمسائل النحوية العويصة حتى قال فيه أبو علي الفارسي إن كان النحو^(٥) . . . الخ

والعبارة وما تدل عليه فى حاجة إلى تحقيق وتعليق يقومان على ما ترك الرمانى من أثر فى علم النحو ، لا على ما ترويه كتب التراجع ، ويتوارثه الباحثون ، فكثيراً ما تقسم هذه الكتب بنزعات مذهبية ، أو تتلون بألوان حزبية ، تغطى الحقيقة فتخفيها ، وتزىل معالمها أمام الدارسين .

وقد وردت العبارة فى نزعة الألباء بعد قول الأنبارى وهو يترجم للرمانى . وكان يمزج كلامه بالمنطق ثم أعقب ذلك بقوله « حتى قال أبو علي الفارسي . » إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن . . . ومن هنا دلت العبارة معقبة قول ابن الأنبارى وكان يمزج كلامه بالمنطق دلت على أن الرمانى كان يفلسف نحوه ومنطقه ، حقيقة

(١) معجم الأدباء ٢٤١/٧ (٢) نزعة الألباء (٣) المقابسات هامش ص ٥٧

(٤) مالك بن أنس ترجمة محررة ١٤٠ (٥) محاضرات فى البلاغة والنقد ص ١٣

وجدت الرمانى يمزج كلامه بالمنطق فى كتابه نكت القرآن حيث ورد فيه بعض التعبيرات المنطقية مثل : القياس الفاسد، ^(١) وإبطال الفاسد، ^(٢) ودلالة القياس، ^(٣) وقيام الحجة . ^(٤) ولكن موضوع النكت غير نحوى وسبيلى هنا تحقيق قولة أبى على فى نحو الرمانى بخاصة .

وقد أورد السيوطى قراءة أبى على فى نحو الرمانى ، ثم قال : « النحو ما يقوله الفارسى ، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شيء من ذلك ، . وأرى السيوطى بهذا يعترف بأن الفارسى لا يمزج نحوه بالمنطق على عكس الرمانى ، ثم يبين لنا رأيه فى النحو الذى مازجته مسائل المنطق ، ثم أراه على حق فى أن الخليل وسيبويه كان نحوهما نحواً خالياً من المنطق، ولكنه جهل أو تجاهل تطور الزمن، وشيوع الفلسفة ومسائل المنطق فى عصر الرمانى والفارسى .

ويبدو — كذلك — أن الذى ألصق هذا التفسير بتلك العبارة — أن على بن عيسى الرمانى اتصل دراسة بأبى حيان ^(٥) الذى وصفه ياقوت بأنه : « فيلسوف الأدباء ، وأديب الفلاسفة ^(٦) ، والذى ألف رسالة لعصدة الدولة فى فنون مختلفة من الحكمة ^(٧) ، ودرس فيما درس — كتاب النفس على أبى سليمان المنطقى ^(٨) ، وأبو سليمان المنطقى هو الذى كان يقول : « النحو منطق العربية ، كما أن المنطق نحو يونان ^(٩) .

وشىء آخر ربما دعا الباحثين إلى توارث الفهم الذى فهموه فى هذه العبارة ، ذلك بأن على بن عيسى الرمانى ألف كتاب « الحروف » ، على مثال كتاب الحروف لأرسطاليس ، قال ابن النديم : وترتيب هذا الكتاب — كتاب أرسطاليس — على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحق ، والموجود منه إلى حرف « مو » ، ونقل هذا الحرف أبو زكريا ، يحيى بن عدى ، وقد يوجد حرف « نو » باليونانية بتفسير الإسكندر ، وهذه الحروف نقلها اسطاث للكندى ،

(١) س ٢١١ (٢) نكت القرآن للرمانى . مخطوطة رقم ٢٩٨ تفسير خزانة تيمور/ ١٨

(٣) المصدر السابق ٢٠ (٤) نفس المصدر ٤٥ (٥) نكت القرآن — ٥٠

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة أبى حيان (٧) معجم الأدباء ١٥/٥

(٨) تاريخ الحكماء ٢٦٣ (٩) المقابسات ٢٤٦

(١٠) راجع الإمتاع والمؤانسة ٦٧/١ والبصائر والنفائس ١١٨/٣ والمقابسات ١٦٩

وله خبر في ذلك^(١) الخ ، فلعل تأليف الرمانى كتاب الحروف على نحو ما ألف أرسطاليس اليونانى صاحب المنطق — كان ذلك سبباً فى القول بأن الرمانى ينطق كلامه .

وقد أورد السندوبى فى المقابسات ^(٢) عبارة أبى على الفارسى فى نحو الرمانى ، ثم قال : « والمسألة هى أن الرمانى كان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية ، ويعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية ، ثم قال : « وسيرد عليك فى المقايسات آراء شافية فى هذا الشأن » .

وكل ما أورد فى المقابسات مما يصح أن يكون علاقة بين النحو والمنطق المقابسات الآتية — وجميعها ليس للرمانى فيها رأى أو ذكر — وهذه المقابسات هى :

المقابلة الثانية والعشرون فيما بين المنطق والنحو من المناسبة ، وموضوعها سؤال من أبى حيان إذ قال لأبى سليمان : « إني لأجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبية ، ومشابهة قريبة وعلى ذلك فما الفرق بينهما ؟ وهل يتعاونان بالمناسبة ؟ وهل يتفاوتان بالقرب منه ^(٣) ؟

والمقابلة الثالثة والعشرون ^(٤) ، وفيها يقول أبو حيان لأبى سليمان : « كنا بالأمس فى مجلس أبى على القومسى فجرى كلام فى الظرف ، فقال له الأندلسى : « أيها الشيخ ! لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان ؟ »

والمقابلة الرابعة والعشرون ^(٥) وهذه المقابلة سؤال من أبى سليمان لأبى حيان عن الطبيعة وكيف هى عند أهل النحو واللغة ؟ أى معنى فاعلة هى أم بمعنى مفعولة ؟ وهى كما ترى مقابسات ثلاث متتابعات ، ويقول عنها أبو حيان : « تابعت (حاطك الله) من (كذا ولعلها بين) هذه المقابسات الثلاث لأنها متواخية فى بابها أعنى أنها فى حديث النحو واللغة والمنطق والنظر . والمتصفح لها لا يجد فيها لعل ابن عيسى الرمانى ذكراً ، فهى محاورات وأسئلة وجوابات بين أبى سليمان المنطقى وأبى حيان التوحيدى ، وأبى سعيد السيرافى . فأى شيء دعا السندوبى إلى قوله فى صدر هذا الكلام : « وسيرد عليك فى المقابسات آراء شافية فى هذا الشأن ؟ » وقد وجدنا أن ليس فيها رأى للرمانى ؟ إن كان يريد تعليل قواعد النحو بالمنطق

(١) الفهرست ٣٥٢ (٢) هامش ٥٧

(٣) مقابسات ٢٦٩ (٤) مقابسات ١٧٢ (٥) مقابسات ١٢٤

مطلقاً فذلك صحيح وإن لم يصدر عن الرمانى ، لكنه أورد عبارته بعد شرح كلمة الفارسى فى نحو على بن عيسى الرمانى ، وهى تفهم أنه أراد الرمانى بالذات ، فلعله أراد المناظرة التى بين يونس والسيرافى ^(١) ، وليس فيها للرمانى رأى أو اشتراك ، وإن كان هو الذى رواها عن أبى سعيد ^(٢) .

فهل كان الرمانى يستعمل المتطوق فى عبارته النحوية ^(٣) ، وهل كان يرمى فى هذه النزعة حتى لا يفهم الحاضرون من طلابه شيئاً من كلامه ^(٤) ؟ وهل بلغ الغاية فى ذلك حتى سبق الفارسى وأبا سعيد السيرافى على تفاوت بين الأخيرين فى هذه النزعة : توسطاً عند أبى على تجعل الطلاب يفهمون بعض كلامه دون بعض ، وقلة أو عدماً عند أبى سعيد تجعل الطلاب يفهمون منه جميع الكلام ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نتصل اتصالاً وثيقاً بآثار كل من هؤلاء الأئمة فى النحو ، ونقرأها قراءة فاحصة ، ثم نوازن بينها ، لنصدر فى أحكامنا عن تصور ، ونهتدى فى فهمنا بالدليل ، والذى يعيننا من هذه الآثار ما كان منها متصلاً بهذا البحث ، والذى يكشف عن مفهوم عبارة الفارسى فى الرمانى وأقرر هنا أن الفارسى لم يقل النص الذى ذكره الأنبارى ، ليدل به على مذهب الرمانى فى فلسفة النحو ، فلم يكن الفارسى ليحفل بشيء من ذلك ، فحديثه عنه من هذه الزاوية — لا يعنيه فى قليل ولا كثير ، ولا سيما إذا علمنا أن الفارسى نفسه من أصحاب المنطق فى النحو إلى حد كبير .

فماذا أراد الفارسى إذن بهذه العبارة ؟ أقول : « إنه أخرج هذه العبارة مخرج الآية الكريمة : وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ^(٥) » وهو جل وعز يعلم أن رسوله المهتدى ، وأن مخالفه الضال ^(٦) .

وقول حسان :

أتهجوه ولست له بكفء فشريكا لخيركم الفداء ^(٧)

وقول الشاعر :

فأبى ما وأيك كان شراً فسبق إلى المقادة فى هوان ^(٨)

(١) مقابسات ٦٨ (٢) الامتناع والمؤانسة ١٢٨/١ (٣) انباء الرواة ٣٨٨/٢

(٤) نزعة الألباء ٢١١

(٥) سورة سبأ آية ٢٤ وانظر فى تفسير هذه الآية تفسير أبى السعود ٣٥١/٤

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٠٨ (٧) ديوان حسان بن ثابت ص

(٨) النهر الماد من البحر لأبى حيان على هامش البحر المحيط ٢٧٤/٧ والبحر المحيط ٢٧/٩٧

ونحوه قول الرجل لصاحبه « علم الله الصادق منى ومنك »^(١) . ونحو قول العرب : « أخزى الله الكاذب منى ومنك » ، يقول ذلك من يتيقن أن صاحبه هو الكاذب^(٢) . فكذبه من وجه هو أحسن من التصريح^(٣) . وأرتب على ذلك أن الفارسي لا يعترف بالرماني نحويًا ، وأنه يريد أن يقول — مورياً وملحاً — وفي التليح ما يغنى عن التصريح — أن نحوه هو النحو ، وليس عند الرمانى من النحو شيء .

وأبو على الفارسي في هذا يلتقى مع البديهي حيث يقول :
« ما رأيت على سنى وتجوالى وحسن إنصافى لمن وضع يده فى الأدب أحداً أعزى من الفضائل كلها ، ولا أشدادعاء لها كلها من صاحب الحدود »^(٤) ، فإنى مع وزنى له ، ونظرى إليه ، واستكثارى منه فى عنفوان شببى لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء فى أمره ، فقال المتكلمون : « ليس فنه فى الكلام فتناً » ، وقال النحويون : « ليس شأنه فى النحو شأننا » ، وقال المنطقيون : « ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا » ، وقد خفى مع ذلك أمره على عامة من يرى^(٥) . وهذه العبارة — فى هذا المقام — تدل على أن الرمانى لم يبلغ فى النحو شأن المشتغلين بصناعته . وهذا ما أفهمه من عبارة الفارسي .

فما الذى دعا الفارسي إلى ذلك الموقف الذى وقفه من الرمانى ؟ وأن يرى ذلك الرأى الذى رآه فيه ؟

كان لابد أن أرجع إلى بعض ما لكل منهما فى النحو ، فاتصلت بآثار لها اتصالاً هدانى إلى الفهم الذى قررت فى عبارة الفارسي ، وأعانتى على هذا الفهم أنى تعرفت النزعات المختلفة ، والآهواء التى كانت تسيطر على العلماء فى ذلك العصر ، وتوجه قلوبهم حباً لفريق منهم ، وبغضاً للآخرين ، فألقى ذلك كله ضوءاً على العلاقات التى كانت تربط بين الفارسي وسواه من الأئمة فى عصره ، ومن هؤلاء « على بن عيسى الرمانى » .

فمن حيث الآثار التى تركها كل ، فللرمانى مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية مصور من مكتبة البديري بالقدس^(٦) فى (فيلم) رقه ٢٢ (اثنان وعشرون)

(١) تفسير الزمخشري ٢٥٩/٣ (٢) تفسير البحر المحيط ٢٧٩/٧

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٠٨ (٤) يقصد الرمانى

(٥) البصائر والذخائر (٦) رقم المخطوطة فيها ضمن مجموعة الرسالة الثانية من ١٣٥

وعدد أوراقه خمس وعشرون ، تحدث فيه عن الحروف . قرأت هذا الكتاب ، فوجدت الرمانى يخالف المنطق ، ويتجنبه شكلاً ، وموضوعاً .
فلو كان الرمانى يلتزم المنطق فى نحوه لرتب كتاب الحروف ترتيباً يبدو فيه المنطق — من ناحية الشكل — حقيقة بدأ بالحروف الأحادية ، ثم ثنى بالثنائية ، ثم تحدث عن الثلاثية فالرباعية ، ولكنه أوردها فى سلك لا يخضع لنظرة ذات اتجاه منظم :

فقد تحدث عن الحروف بالترتيب الآتى :

الحروف الأحادية : الهمزة ، الباء ، التاء ، السين ، الفاء ، الكاف ، اللام ، الواو .
الحروف الثنائية : وقد أوردها على النسق الآتى : أل — أم — أن — إن — أو — أى — لا — ما — وا — ها — بل — عن — فى — من — قد — كى — لم — لو — هل — مذ .

ثم تحدث عن : منذ — نعم — بلى — ثم — جبر — خلا — رب — على — سوف — إن — أن — ليت — ألا — إلى — إذا — أيا (وهذه هى الثلاثية)
ثم ساق الكلام عن : حاشا — حتى — كأن — كلا — لولا — لوما — لعل — إلا — أما — إما — هلا — لما — لكن (وتلك هى الرباعية) .
وبمراجعة الترتيب الذى التزمه ألحظ أنه :

(أ) التزم الترتيب على حسب الأحرف الهجائية فى الحروف الأحادية .

(ب) لم يلتزم هذا الترتيب فى الحروف الثنائية ، فهو يورده بل ، بعد « يا » ، وقد ، بعد « من » ، و « مذ » ، بعد « هل » . وقد تجد شيئاً من هذا فى الأحرف الثلاثية والرباعية .
قد يقال : « ربما رتب الرمانى هذه الحروف ترتيباً يخضع لنظام آخر غير ترتيب الحروف الهجائية ، كأن يرتبها على حسب العامل منها أو الهامل — على حد تعبيره — أو التى تعمل النصب معاً ، والتى تعمل الجر كذلك ، ولكنك تطبق شيئاً من ذلك أو غيره فلا تمضى فى الطريق حتى يلتوى عليك أو يغلق (١) .

فإذا انتقلت من نقد الشكل إلى نقد الموضوع فانك تقرأ كتاب الحروف فلا تشم ريح المنطق ولا تكاد تجد ظلاً للفلسفة فيه اللهم إلا أضواء خافتات كأن

(١) التصنيف باب من أبواب المنطق انظر الموجز فى المنطق ص ٢٥ وما بعدها

يقول : « وليست أما من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : « رأيت إما زيداً وإما عمراً لم يخل قولك : إما زيداً وإما عمراً أن تكون إما الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يبدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية ، لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام ، وإذا ثبت ذلك بطل أن تكون عاطفة ، ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كأعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريباً واتساعاً ، ^(١) .

فهذا نوع من التدليل المنطقي ، ولكنه نادر في كتاب الحروف ندرة لا تأخذ الحكم ، ولا تنتج القاعدة ، على حين أن المنطق بقضاياها وأشكاله ، وعمله وأقيسته يطالعك في كتب أبي علي في كثرة غامرة .

* * *

ومفهوم عبارة أبي علي الذي انتهيت إليه أنه ينتقص الروماني ، وقد مضيت في قراءة كتاب الحروف للروماني ، وأخذت أستخرج منه ما قد يخالف فيه أبا علي ، وما قد يكون سبباً في رمي به بما رمى فوجدت :

أولاً — أن الروماني يقصر في التعليل ، فالروماني إذا علل قصر ، وليس ذلك شأن أبي علي ، فأبو علي يحبك التعليل ، ويحكمه حتى لا تجرد — في الأعم الأغلب — معترضاً تعترض به عليه ، أو إيراداً تورد به إليه ^(٢) .

ومن أمثلة تقصير الروماني في التعليل ما ذكره من أن « الهمزة كانت من الهوامل ، لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر ^(٣) ، وهذا التعليل يرد عليه دخول السين على الفعل فقط واختصاصها به ، وكان مقتضى تعليل الروماني أن تكون من العوامل ، ولكنها من الهوامل . وكذلك (أل) تختص بالدخول على الأسماء ، وهي مع ذلك من الهوامل ، وكان هذا الاختصاص يجعلها على حسب تعليل الروماني من العوامل ولكنها لم تكن . ثم يرد عليه كذلك — اللام — وهي تدخل على الفعل والاسم ، ومع ذلك فهي من العوامل ^(٤) .

(١) لوحة رقم ٢٤

(٢) سرد شواهد من تعليلات الفارسي توضح هذه القضية

(٣) اللوحة الثالثة من المصور (٤) لوحة رقم ٧

وانظر تعليله في حروف الجر : بينا يقول : « الباء الجارة كسرت لتكون على حركة . معمولها ، وحركة معمولها الكسر ^(١) » — يقول في تعليل فتح الكاف الجارة : « وفتحت الكاف على ما يجب في الحروف التي تكون آحادية ، وذلك أن الفتح أخف الحركات فاختر لها ذلك ، ^(٢) » ، مع أنه علل من قبل لفتح الكاف فقال : « إنها قد تكون اسماً ، وهم قد فرقوا بين حركة مالا يكون إلا حرفاً نحو الباء واللام ، وحركة ما قد تكون اسماً نحو الكاف ، ^(٣) . وإذ كان يقول : « إن الباء الجارة كسرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر ، فما بال اللام الجازمة تكسر مع أن حركة معمولها الجزم ؟ وما بال اللام الناصبة : لام التعليل تكسر وحركة معمولها النصب ؟

وهكذا يبدو الاضطراب في التعليل عند الرمانى ، كما تخفى "نظرة الشاملة المستقرئة" التي تجمع الحالات المتشابهة — أو أغلبها — تحت حكم واحد ، وتمنع ما عداها من الدخول فيه ثم اقرأ ما ذكره في تأويل الهمزة من قوله تعالى : « أتجعل فيها من يفسد فيها ؟ » فقد جعلها الرمانى استرشاداً ، وذلك أنهم استرشدوا ليعلموا وجه المصلحة في ذلك . .

وجعل الرمانى الهمزة للاسترشاد فيه نظر ، ذلك أنها إذا كانت للاسترشاد فهي قد استعملت في معناها الحقيقي ، فالاسترشاد يتضمن جهلاً من المسترشد كما هو في حقيقة الاستفهام ، ولكن الرمانى جعل الاسترشاد شيئاً آخر غير حقيقة الاستفهام ، بدليل أنه جعل الاستفهام الحقيقي وجهاً من الأوجه التي ترد لها الهمزة ، وذلك في صدر كلامه عنها مستعملة في الاستفهام ^(٤) . فضعف الرمانى فيما يورد من حجج وتعليل باد لامواربة فيه ، وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوى حتى عصر متأخر ، فقد ناقشه ابن هشام في واو الثمانية ، ثم قرر أن هذه الواو أثبتت — كذلك ^(٥) — جماعة من النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ^(٦) .

* * *

وثانياً — هناك ما يفسر العلاقة بين الرمانى وأبي على — ذلك أن الرمانى يستشهد في كتابه « الحروف » ، بتلاميذ أبي على بجانب استشهاده باللائمة

(١) لوحة رقم ٣ (٢) لوحة رقم ٦ (٣) لوحة رقم ٣
(٤) كتاب الحروف لوحة ٢ (٥) هذا الاعتراض ليس من عبارة ابن هشام
(٦) المغنى لابن هشام ٣٤/٢

السابقين^(١). ولكنه لا يستشهد بأبي على الفارسي مطلقاً ، واستشهد الرمانى بالشيوخ أمر مسلم به ، وليس له دلالة على ما بينهما — الرمانى والفارسي — من علاقة ، أما أن يستشهد بعلى بن عيسى الربيعي^(٢) وابن جني^(٣) وهما تلميذان للفارسي ، ولا يستشهد بأبي على ، مع أن الرمانى قرأ عليه^(٤) ومع أن للفارسي آراء معروفة فيما تعرض له الرومانى من الحروف ، فهذا ما أستنتج منه أن العلاقة بينهما كانت لا تقوم على الود والصفاء .

الفارسي هو الذى روى البيت :

إذا زرتنا فامنح بطرفك غيرنا كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

لكي يحسبوا^(٥) ... ، ومع ذلك فقد طوى الرمانى ذكره ، ولم ينشر خبره . وذلك حيث يقول : والرواية عند البصريين : لكي يحسبوا ... وأستبعد ألا يعرف الرمانى راوى هذا البيت على التحديد ، فهو معاصر للفارسي ، بل إن الرمانى أخذ عن الفارسي ، قارىء عليه^(٦) .

ومن هذا القبيل زيادة لا فى البيت :

أبي جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتي لا تمنع الجود قائله
فالرمانى يقول : قالوا : معناه أبي جوده البخل^(٧) .

ولكن من الذى قال وكفى عنه الرمانى وذكره بضمير الغيبة ؟ هو أبو على رواية عن أبي الحسن ، فقد أورد أبو على فى كتاب الحجة^(٨) هذا البيت ثم قال : قال أبو الحسن : فسرته العرب أبي جوده البخل ، وجعلوا لا زائدة حشوا وصلوا بها الكلام . وقد نقل ابن هشام فى كتابه المغنى هذا رأى على خلاف يسير فى التعبير^(٩) . وقد نص ابن هشام فى كتابه المغنى على آراء لآبى على الفارسي عند كلامه على الحروف ، ومع أن كلا من الرمانى وابن هشام قد تناولا موضوعاً واحداً فإن

(١) استشهد بالخليل لوحة ١٤ والأخفش لوحة ١١، ١٨، ١١ ويونس ١١ وقطرب ٨

(٢) لوحة ٨ وانظر لوحة ٩ من كتاب الحروف

(٣) لوحة ١٢ من الكتاب المذكور (٤) معجم الأدباء ٢٣٩/٧

(٥) انظر المغنى لابن هشام فى الكلام على الكاف (٦) معجم الأدباء ٧٣٩/٧

(٧) الحروف لوحة ١٤ (٨) نسخة البلدية بإسكندرية ١٥٩/١

(٩) انظر المغنى ١٩٦/١

الرماني لا ينص على شيء من آراء الفارسي المعاصر له ، على حين ينص عليها ابن هشام الذي جاء بعدهما بنحو من أربعة قرون .

وفيما يلي عرض لطرف من آراء أبي علي في بعض الحروف ، وسأشير عابراً إلى بقية آراء الفارسي في مختلف الحروف الأخرى :

جاء في المغني لابن هشام^(١) : « وقال أبو علي الفارسي في الأكثر ، وقد تتمخض - أي إذن - للجواب ، بدليل أن يقال لك أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا ضرورة ، وقد تحدث الرماني عن إذن^(٢) ، ولم يورد رأي الفارسي . وأورد صاحب المغني رأي الفارسي في (ماذا) من قول الشاعر :

دعي ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب نبئيني

وأنها نكرة بمعنى شيء^(٣) ، ولم يورد الرماني شيئاً من ذلك^(٤) ، ثم انظر بقية المسائل من هذا النوع في المغني^(٥) .

وقد كنت قدرت من أسباب الاختلاف بين نحو الإمامين أن الرماني يمزج كلامه في النحو بما يتصل بعلم المعاني ، كما ذكر من أن الهمزة تكون للإنكار والتوبيخ والاسترشاد^(٦) وتقريره الخبرية في قوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ، إن الله لطيف خبير ، وإن خرج مخرج الاستفهام^(٧) ، وقوله : « وقد تقع اللام بمعنى العاقبة^(٨) ، وقد يقع الأمر موقع الخبر كقوله تعالى : « فليمدد له الرحمن مداً^(٩) - قدرت تعرض الرماني للمعاني من أسباب الاختلاف بينه وبين الفارسي أول الأمر ، ولكنني عدلت عن جعل ذلك سبباً ، لأنني وجدت بعض ذلك في كلام الفارسي^(١٠) .

(١) ج ١/ ١٩ (٢) الحروف ٢١ (٣) المغني ٥/ ٢

(٤) انظر الكلام في (ما) في كتاب الحروف لوحة ١٤ ، ١٥

(٥) ١٩٧/ ١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ مثلاً - ١٧/ ٢ ، ٢١ ، ٣٦ مثلاً

(٦) لوحة رقم ٢

(٧) لوحة رقم ٥ (٨) لوحة رقم ٦ (٩) لوحة رقم ٧

(١٠) انظر الفارسي والبلاغة في الفصل الخامس بذلك من هذا البحث .

وأنقل الآن إلى نوع من الدراسة المقارنة فأعرض نموذجين لكل من أبي على الفارسي وأبي الحسن الرماني ، في حرفين تكلماً فيهما ، لترى مدى ما يشيع في كلام كل من المنطق ، ومقدار ما يمزجه به .

وقد اخترت الحرفين (ما) و (لا) ، ولم أقصد في هذا الاختيار أن أؤيد رأياً بعينه ، أو أن أسلوب كل من الإمامين في هذين الحرفين غير أسلوبهما في بقية الحروف الأخرى ، بل إن منهجهما في هذين كنهجهما فيما استقيت منه هذه الأمثلة — وما كنت بذلك العرض إلا بمثلاً مستشهداً ، لا حاصراً متقصياً .

(ط) تكلم الرماني عنه في كتاب الحروف لوحة ١٤ ، ١٥ .

وتكلم الفارسي عنه في البغداديات ورقة ١٩ والشيرازيات ١٨ وما بعدها .

و (لا) تكلم الرماني عنه في كتاب الحروف لوحة رقم ١٣ .

وتكلم الفارسي عنه في كتاب الحجة ص ١٥٥ وما بعدها نسخة البلدية وص ١١٠

نسخة مراد ملا .

وسأترك كلا من الرجلين يتحدث ثم أشير إلى المواطن التي تؤكد الرأي الذي رأيت .

قال أبو علي^(١) : قولهم (ما) كلمة استعملت على ضربين اسم وحرف ، واستعمالهم إياها اسماً على وجهين ، أحدهما أن يكون اسماً موصولاً ، والآخر أن يكون اسماً غير موصول ، فإذا كانت موصولة وصلت بما يوصل به الأسماء الموصولة وهو الابتداء والخبر والفعل والفاعل والظرف والشرط والجزاء .

ولا بد من أن يعود من هذه الصلوات ذكر إليها ، وبعد أن مثل لكل صلة من هذه الصلوات بمثال — قال : وما جاء من ذلك في التنزيل قوله : « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم .. الخ » ، فأفرد الراجع في قوله : « ما لا يملك » وجمع في قوله : « ولا يستطيعون »^(٢) ، فدل الجمع على أن المراد بما الكثرة وغير الأفراد ، كما أن (من) كذلك في قوله : « من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً » ، فأفرد الراجع ثم جمع في قوله : « فلهم أجرهم عند ربهم ... الآية » ، وقال : « ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ... إلى قوله شفاعونا عند الله » ، فدل قوله : « هؤلاء

(١) انظر الشيرازيات ص ١٢٨ وما بعدها

(٢) وانظر البغداديات ١٩ نص تعبيره ... الشيرازيات انظر ص ١١٨

شفعاؤنا ، على المراد بما الكثرة في قوله : « ما لا يضرهم ، كادل جمع الضمير في قوله : (ولا يستطيعون) على ذلك . ومثل هذا في من قوله : « ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك ، الآية (١) ، فالمراد بمن الكثرة (٢) ، وهذا النحو في التنزيل وغيره من كلامهم كثير . وقد جرى قولنا الذي إذا كانت موصولة بجرى من وما في أن اللفظ مفرد والمراد به الكثرة ، وذلك قوله : « والذي جاء بالصدق .. الخ ، وقال : « مثلهم كمثل الذي استوقد .. الخ (٣) ، فدل جمع الضمير في قوله بنورهم على أن المراد بالذي الكثرة فهذا مجيء ما موصولة (٤) .

فأنت تراه في هذا النص يقايس بين « من ، وما ، في أسلوب عقلي ، تبدو فيه النظرة الفاحصة المنطقية ، فن ، وما يجرى مجراها الذي . والحظ التقابل بعد ذلك في الأمثلة ثم الحظ التوافق في الاستنتاج في صورة أشبه بالبراهين الهندسية التي يجريها المشتغلون بها في هذا الزمان :

(أ) « يعبدون من دون الله ما لا يملك لهم شيئا ولا يستطيعون ، .

(ب) « من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم . .

* * *

(ج) « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ، .

« مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ،

(أ) أفرد الراجع في « ما لا يملك ، وجمعه في « ولا يستطيعون ،

(ب) وأفرد الراجع في « عمل صالحا ، وجمعه في « فلهم أجرهم ، .

∴ ما ، ومن لفظهما مفرد ومعناه الكثرة .

(ج) ومن حيث إن الضمير العائد على الذي مفرد في وصدق به وجمع في قوله

وأولئك هم المتقون كما أنه مفرد في استوقد نارا وجمع في قولهم بنورهم .

إذن : الذي لفظه مفرد ويراد به الكثرة .

والنتيجة : إن الذي إذا كانت موصولة تجرى بجرى من وما في أن اللفظ مفرد

والمراد به الكثرة .

(١) سورة محمد آية ١٦ (٢) الشرايات ١٢٩ في الاصل فالمراد بين الكثرة وهو ريف

(٣) سورة البقرة آية ١٧ (٤) الشرايات ١٢٩

وتجد في تعبير الفارسي ما يدل على أنه استقرأ الجزئيات ، ثم عرف الخصائص المشتركة فيها ثم حكم ، وهذا شأن المنطقي فيما يصدر من أحكام :
يقول : « وقد تأملت هذه الأسماء المهمة أعني الذي ومن وما فوجدت جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً فتفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه — للفظ ، وتجمع تارة (١) .

ويمثل قوله : تأملت مرحلة الاستقراء ، وقوله فوجدت مرحلة الخصائص المشتركة ، وقوله فتفرد تارة وتجمع تارة مرحلة الحكم ، وهو إذ يقول وهذا النحو في التنزيل وغيره من كلامهم كثير يدل على أنه استقصى أمثلة كثيرة .
ثم قوله بعد ذلك (٢) ، فإذا كانت غير موصولة كانت على ضربين : أحدهما : أن تكون موصوفة ، والآخر أن تكون غير موصوفة ، وصفها تكون على ضربين مفرد وجملة ، فالمفرد كقولهم ، مررت بما صالح ، وتقديره بشيء صالح كما أن مررت بمن صالح مثل برجل صالح ، ووصفه بالجملة وهي الكلام التام كقوله : « ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال ،

فما بمنزلة شيء ، وليست الكافة كالتى في قوله « ربما يود الذين كفروا (٣) ، لأن الذكر قد عاد على ما ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف ، والتقدير في تكره « تكرهه ، فحذفت الهاء من الصلة كما حذفت من الصلة في قوله : « أهذا الذى بعث الله رسولا (٤) ، أى بعثه ، ويدلك على ذلك الضمير الذى فى له من قوله : « له فرجة ، ومثل ذلك فى قول الفرزدق :

إِنِّ وَأَهْلَكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُنَا كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْحُلِّ مَمْطُور

فالظرف الذى هو قوله بواديه فى موضع جر ، لأنه صفة من المنجرة بالكاف ، كأنه قال : « كإنسان بواديه ، ووصفه بالمفرد بعد ما وصفه بما يجرى مجرى الجملة كما جاء ذلك فى قوله : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك (٥) ، فوصف الكتاب بقوله مبارك بعد ما وصفه بأنزلناه ، وقد أجازوا فى قوله : « هذا ما لدى عتيد (٦) ،

(١) البغداديات ورواة ١٩ (٢) الشيرازيات ١٢٨ (٣) سورة الحجر آية ٢

(٤) سورة الفرقان آية ٤١ (٥) سورة الانعام آية ١٥٥

(٦) - ورة فى آية ٢٣ نص التعبير فى النسخة التى حصلت عليها

فيكون لدى صفة : ألا ترى أنه لو كانت صلة لكان الاسم بها معرفة ، ولو كان معرفة لا تنصب عتيد على الحال كما انتصب شيخاً في قوله : « وهذا بعلى شيخاً ^(١) » ، وقد تؤول على الصلة أيضاً ، وجعل ارتفاع عتيد بعد الموصول المعرفة كارتفاع شيخ بعد المعرفة في قراءة من قرأ : « وهذا بعلى شيخ ^(٢) » .
وما لا يكون ما فيه إلا موصولة ولا تكون كافة كالتى في قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء ^(٣) » ، « وإنما أنت منذر من يخشاها ^(٤) » ، قوله : « يحسبون أننا نمدحهم به من مال ... إلخ ^(٥) » ، فقوله : « إنما تكون ما فيه موصولة لا موصوفة لرجوع المذكر إليه في قوله به » ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء ، فهذا بمنزلة له في قول الشاعر : « له فرجة ، اه .

ألا تجد في هذا الكلام المنطق واضحاً بأقيسته ، وبراهينه وقضاياه ؟ فقول الفارسي : « ما في قول الشاعر : ربما تكره النفوس ... بمنزلة شيء وليست كافة ، قضية ، وقوله بعد ذلك « لأن الذكر إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف ، برهان هذه القضية .

ثم اقرأ العبارة السابقة والحظ ما يأتي :
أولا - المقايضة أ - في قوله « حذفت الهاء من الصفة كما حذفت من الصلة ، والتدليل على ذلك .

(ب) وفي قوله وصفه بالمفرد بعد ما وصفه بما يجرى مجرى الجملة كما جاء ذلك في قوله : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » ،
ثانياً - (أ) القضية في قوله : « وقد أجازوا في قوله : « هذا ما لدى عتيد ، أن يكون لدى صفة . والتدليل عليها بقوله : ألا ترى أنه لو كانت صلة لكان كذا وكذا ...

(ب) ثم القضية في قوله : « وما لا يكون ما فيه إلا موصولة ولا تكون كافة ... إلخ وبرهان هذه القضية : حيث يقول في قوله تعالى : « يحسبون أننا نمدحهم به من مال .. فقوله « أننا ، تكون ما فيه موصولة لا موصوفة لرجوع الذكر إليه

(١) سورة هود آية ٧٢ (٢) سورة هود آية ٧٢ (٣) سورة فاطر آية ٢٨
(٤) سورة النازعات ٤٥ (٥) سورة المؤمنون آية ٥٦

في قوله به ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء فهذا بمنزلة له في قول الشاعر : « له قرجة »
ثم الحظ القياس في تعبيره الأخير السابق إذ يقول : فهذا بمنزلة له ... الخ
ثم انظر اتحاد الحكم لاتحاد العلة والتنظير فيما أورد من قوله : « وإنما جاءت
هذه الأسماء د من - ما - الذي ، على هذا الذي ذكرته من دلالتها مرة على الواحد
ومرة على الكثرة لإيهامها أقول (وهذه هي العلة) - ، وأن شيئاً منها لا يختص
لمسمى بعينه (وذلك شرح الإيهام) - ، فهو في ذلك شبيه باسم النوع (وهنا التنظير) -
الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة نحو الرجل والإنسان والدرهم إذا أردت
به الواحد أو النوع أجمع (وهذه هي العلة المشابهة - في اسم النوع - بمن وما) -
كقوله : « إن الإنسان خلق هلوعاً ... ثم قال إلا المصلين . وقوله : إن الإنسان
لني خسر إلا الذين آمنوا ... فالإنسان لا يختص واحداً بعينه كما أن من ، وما ، والذي
لا تختص واحدة منها شيئاً بعينه ، لكنها تكون للكثرة وللواحد (ثم يصدر حكمه
بعد ذلك بقوله) :

فجاز هذا في هذه الأسماء المهمة التي لا تختص بالدلالة واحداً بعينه كما جاز
في الإنسان ونحوه من أسماء الأنواع ^(١) .
وهو حكم واحد مبني على العلة المتحدة .

* * *

ثم اقرأ قوله في الشيرازيات ^(٢) :
فأما قوله تعالى : « نسارع لهم في الخيرات » ^(٣) « فني موضع رفع ، لأنه خبر أن
في قوله : « أيحسبون أنما ، وإذا كان خبره فلا بد من ذكر غاية إليه ، ألا ترى أن
خبر أن نخبر المبتدأ يكون هو هو في المعنى نحو حسبت أن زيدا منطلق ، فنطلق هو
زيد في المعنى ، أو يكون له فيه ذكر إذا لم يكن هو هو ، وقد تبين أن قوله : « نسارع
لهم في الخيرات ، ليس « ما نمدهم به ، في المعنى ، فلا بد إذن من راجع في هذا
الخبر مذكور أو محذوف ، وليس بمذكور ، فثبت أنه محذوف ، وذلك المحذوف
تقديره : نسارع لهم به أوله في الخيرات ، فحذف الراجع من الخبر لطول الخبر ،
ولتقدم ذكره فحسن ذلك الحذف ، وهذا الحذف من خبر المبتدأ في هذا النحو
كثير . ومثله في الكلام : « السمن منوان بدرهم » . اهـ

(١) البغداديات ورقة ١٩ (٢) ص ١٢٩ (٣) سورة المؤمنون آية ٥٦

ويمكن وضع تعبيره السابق على النحو الآتى .
نسارع لهم فى الخيرات فى موضع رفع لأنه خبر أن ومن حيث إنه خبر أن
فلا بد من ذكر غاية إليه ، ذلك لأن خبر أن تكبر المبتدأ إما أن :

(أ) يكون هو هو — وإما أن :

(ب) يكون فيه ذكر إذا لم يكن هو هو

ونسارع لهم فى الخيرات ليس ما نمدهم فى المعنى .

∴ لا بد من راجع فى هذا الخبر مذكور أو محذوف وليس بمذكور .

∴ هو محذوف وهو المطلوب لإثباته .

* * *

ثم اذكر تتابع التقسيم ، وما فى ذلك من صحة منطقية حيث يقول : « وقد جاءت
(ما) مفردة غير موصوفة ، وذلك على ضربين أحدهما أن يكون فى الخبر ، والآخر
أن يكون فى غير الخبر ، فأما مجيئها فى الخبر غير موصوفة فعلى ضروب من ذلك
قولهم فى التعجب « ما أحسن زيدا » ، ومثل ما فى التعجب فى أنه لا صلة له ولا صفة
قوله : « إن تبدوا الصدقات فنعمها »^(١) ، وقالوا : « دققته دقا ناعماً ، أى « نعم
دقا » وقالوا : « إني مما أنصنع » ، فما فى هذا الموضع أيضاً غير موصوفة والتقدير
إني من امرئ أن أنصنع ، فيجوز أن يكون أن أنصنع بدلا من ما كأنه قال إني من
امرئ أن أنصنع ، وهذا كلام يقوله المجد فى عمله المنكشف فيه ، فجعل نفسه كالحدث
لشدة جده فيه كما قال :

وصدت فأعدانا بهجر صدودها وهن من الإخلاف قبلك والمطل

فإنما جعلهن من الإخلاف لكثرة ذلك منهن ، ودوام تعاطيهن له .

ومن قال : « إني مما أنصنع أمكن أن يكون ما على ضربها من الصلة والصفة إلا
أنه حذف العائد إليها والتقدير أنصنعه ، وقال الشاعر :

ولما لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

فهذا على نضرب الكبش له فحذف ، ويكون المعنى : « إنا نتعاطى هذا الفعل
كثيراً لأن التكثير أشبه بهذا من التقليل من حيث كان أذهب فى المدح وأنغم لشأنهم ،

فانظر كيف استخدم القياس على محفظة من الشواهد لتأكيد المعنى الذى أراد ، ثم
الحظ توجيه المعنى توجيهاً مبنياً على تحقيق الغرض الذى أراده الشاعر على
صورة كاملة .

* * *

ثم قال : فأما قوله : « قتل الإنسان ما أ كفره » ، فيحتمل ما ضربين .
يجوز أن يكون تعجباً كقولهم : « ما أحسن زيدا » ، ويدل على ذلك قوله : « إن
الإنسان لكفور » ، وقوله « إن الإنسان لكفور مبین » .

وقد يكون اللفظ على الاستفهام والمعنى التقرير أى ما الذى صيره إلى الكفر
والأسماء والأشياء (كذا) التى يشاهدها توجب خلاف الكفر ، يدل على ذلك
تعداد النعم عليكم سياق الآية .

قال أبو على : فأما قوله : « وما رزقناهم ينفقون » ، فيجوز أن تكون ما موصولة
وبجوز أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، فيكون التقدير ، ومن رزقهم ينفقون ،
ومعنى ينفقون من رزقهم لا يتعدون ما لهم إلى مال غيرهم على وجه الاغتصاب .
وإن جعلتها موصولة قدرت فى الصلة حذف الهاء ، وما رزقناهموه أى من
الذى رزقناهموه ، ويدل على ذلك قوله : « قالوا هذا الذى رزقنا من قبل » ، فالتقدير
فيه رزقناه (١) ، ، وفى كلامه هذا تدليل بالقياس والتنظير .

ثم انظر إلى القياس الاستثنائى الانفصالى فى البرهنة على أن (ما) فى قوله تعالى :
« وما رزقناهم ينفقون » ، حرف ، قال :

فالدليل على أنها حرف أنها لا تخلو من أن تكون حرفاً أو اسماً ، فإن كان اسماً وجب
أن يعود إليه من صلة ذكر كما يعود من سائر الصلات إذا كانت موصولاتها أسماء ذكر
إليها ، ولا يخلو الذكر العائد فى الصلة أن يكون أحد ما فى الصلة من الأسماء الملفوظ
بها أو يكون مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شئ من الأسماء الظاهرة فى الصلة
عائداً إليه وامتناعه من الجوازين ، ولا يجوز أن يرجع إليه ما محذوفة من الصلة
على أن يكون التقدير وما رزقناهموه . . . لأنك إن قدرت هذا التقدير عدت
رزقت إلى مفعولين ، وإنما يتعدى إلى مفعول واحد . . . ولو عدت إلى ثان لنقلت

الفعل بالهمز . . فن حيث لم يحز أن يعدى رزقت إلى مفعولين لم يحز تقدير هذا الضمير ولم يعد إلى ماثيء ، وإذا لم يعد إليه شيء لم يكن إسماً ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف (١) . فأى منطق بعد هذا ؟

أليس أبو على هو الذى يبرهن على مسائل النحو بالقضايا المنطقية ؟ فكيف ينسب ذلك إلى الرماني ؟

وأبو على وإن كان قد تناقض فى رأيه وبرهانه الأخير — هو وتدليله السابق على أن (ما) موصولة فى قوله تعالى : وعمارزقناهم ينفقون (٢) ... فان هذا التناقض دليل عندى على نزوع الرجل نحو الاحتجاج والتعليل على أى حال ، لأنه يستطيع به أن يبرهن على الشيء وضده .

* * *

ثم انظر كيف يتفهم أبو على المعنى ، ويعرب بمقايسة الكلام بغيره ، ويتخذ القياس دليلاً على ما يقول : قال :

« فأما قوله : ، لتندر قوماً ما أنذر آباؤهم (٣) ، ، فالمعنى : ، لتندر قوماً لم ينذر آباؤهم ويدل على ذلك قوله : « وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير ، ، فهذا يدل على أن آباءهم الذين لم ينذروا ، وإن كان قد أنذر من آباؤهم من أدرك زمان الأنبياء ولم يكن فى الفترة ، ويدل على ذلك أيضاً قوله : « لتندر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك ، ، ولا يجوز أن تكون زائدة لتندر قوماً أنذر آباؤهم ، لأن هذا التأويل لا يلائم الآى التى تلونا .

فأما قوله - وهنا يورد أبو على اعتراضاً ويرده - « ثم أرسلنا رسلنا تترى ، (٤) فلا يقوى قول من قال : إنها غير نافية ، لأنه فى حين غير الحين الذى كان يبعث فيه نبياً ، ألا ترى أن بعد هذه الآية قوله : « ثم أرسلنا موسى وأخاه هرون بآياتنا ، (٥) .

ثم اقرأ كلام الرماني فى (ما) الزائدة حيث يقول : (٦) تكون زائدة وذلك

(١) البغداديات رقم ٢٢

(٢) انظر الشيرازيات ١٢٩

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٤

(٤) الحروف لوحة رقم ١٥

(٥) سورة يس آية ٦

(٦) سورة المؤمنون آية ٤٥

على ضربين : أحدهما - أن تكون كافة ، وذلك نحو قولك : إنما زيد قائم ، ولعله أخوك خارج ، قال الشاعر :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلـ أنت حالم ؟
ومن العرب من يزيد ما ، ولا يعتد بها فيقول : إنما زيدا قائم ، وهو في ليتما أكثر ، وبيت النابغة ينشد على وجهين :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
فن أنشد بالنصب لم يعتد بما ، ومن أنشد بالرفع جعل ما كافة ، ويجوز أن تعمل ما بمعنى الذى ، ويكون هذا خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الجملة من صلة ما ، ويكون التقدير قالت « ألا ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وتكون ما فى موضع نصب بليت ، ولنا خبر ليت .

والثانى : أن تكون لغواً وذلك نحو قوله تعالى : فبما رحمة من الله لنت لهم أى بفرحة ، ومثله فيما نقضهم ميثاقهم أى فنقضهم . وأما قوله تعالى : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة ففیه قولان :

أحدهما : أن ما لغو والتقدير إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً بعوضة ...
والثانى : أن ما نكرة وبعوضة بدل منها يسد مسد الوصف .

ويجوز الرفع فى بعوضة من وجهين :

أحدهما : أن تكون خبر مبتدأ محذوف على طريق الجواب كأن قائلاً قال :
« ما هذا المثل ؟ » فقل بعوضة ، أى هى بعوضة .

والثانى أن تكون ما بمعنى الذى ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف ، والجملة من صلة ما والتقدير : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً الذى هو بعوضة .

وهكذا يمضى الرمانى فى يسر وسهولة مريحة للذهن ، والحق أنى عندما أقرأ الرمانى بعد قراءتى أبا على — أشعر براحة من عناء ما غمرنى فيه الفارسى من مسائل المنطق ، وأدلة فيها تعمق وإيغال . فلا أزر للتعقيد أو التعقيد ، أو تصنيع المنطق عند الرمانى ، على حين تقرأ كلام أبى على فى (ما) إذا كانت زائدة فتراه يقول : (١)
استعملت ما حرفاً زائداً مع الاسم والحرف والفعل ، وكل موضع ... ثم يمضى شارحاً ذلك فى تطويل واستقصاء واستطراد معاً ، وأقتطف هنا كلامه فى الضرب

الرابع من زيادة (ما) ، وفيه يتجلى أسلوبه المنطقي في المناقشة — بما هو غنى عن الإشارة إليه أو التعليق عليه .

قال أبو علي : ^(١) الضرب الرابع من زيادة ما : وهو أن تزداد غير ملازمة للكلمة ، هذا كثير في التنزيل ، والشعر ، وسائر الكلام : فمن ذلك قوله تعالى : فبما نقضهم ، وبما خطيئاتهم ، ونحو ذلك من الموضع التي كذا تزداد فيه ولا تلزم قال الشاعر :

وكأنه لحق السراه كأنه ما حاجبيه معين بسواد

وزيادة هذا أكثر من أن يحصى . ربما أنكر منكرون وقوع هذه الحروف زوائد وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة فلم يدخلوا فيها مالم يجدوه منها ، أو يكونوا أنكروه لرأى رأوه : فان كانوا أنكروه لأنهم لم يجدوه في اللغة فيجب إذا وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا إلى الزيادة أن يتركوا إنكاره لما رأوه إليه لأن ذلك الرأي فاسد لدفعه الموجود ، ونفيه الموجب ، وفي التنزيل : « لئلا يعلم أهل الكتاب وبما خطيئاتهم ، وبما رحمة من الله ، وفي الشعر من ذلك ما لا يحصى كثرة ، ولا مصرف له إلا إلى الزيادة .

فإن قال قائل فيما كان منه في التنزيل إنه للتأكيد فهو قول ، ويجوز عندي أن تكون فيه زائدة لغير التأكيد ، ألا ترى العرب يزيدون في النثر حيث لا حاجة إلى إقامة الوزن ، كما يزيدونها في النظم وحيث يقام الوزن في نحو آثراً ما (كذا) ولا سيما وشبهه على لسانهم نزل ، وبلغتهم جاء ، وأيضاً : فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني في عجز ، وكتاب ، وقبعثرى ، وجندب ونحو هذا كذلك تجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل إذ كان التنزيل على ألسنتهم وما عليه تعارفهم ألا ترى فيه مثل قوله : لعله يتذكر أو يخشى ، ومثل قاتلهم الله ، وويل يومئذ للكذابين ، وأسمع به وأبصر ، وكل هذا على ما في عرفهم ، ويجرى خطابهم ، وإذا كان كذلك لم تمتنع زيادتها أولا كما تزداد وسطاً وطرفاً ، ... ثم أخذ يضرب الأمثلة على كل ذلك في أخذ ورد واعتراض وتدليل ومناقشة وتعليل ... الخ

هذه مقابلة بينهما أوردتها من كلام كل في (ما) الزائدة ، لتلقى ضوءاً على منهج التفكير ، وطريقة التناول عند كل من الإمامين ، وذلك المنهج لا يحتاج إلى التنبيه

على وضوحه وخلوه من الفلسفات عند الرمانى ، وتعقده وامتلأته بألفاظ المناطقة ، وسلوكه مسلكتهم فى التعليل والتدليل عند الفارسى .

وأختار بما قاله أبو على فى كلامه عن زيادة (لا)^(١) ، وأدعه يتحدث ، ثم أعلق على كلامه ببيان ما أراه متصلاً بمسائل المنطق ، ثم أورد كلام الرمانى فى زيادة لا ، ليتجلى فرق ما بين الرجلين ، وأيهما شاع فى نحوه المنطق ، ليصح فهمنا بعد ذلك لعبارة الفارسى ، ورأيه فى نحو الرمانى ، قال أبو على فى زيادة لا :

« وقد دخلت لا زائدة فى مواضع كثيرة فى التنزيل وغيره ، فمن ذلك قوله :
« ثلثا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله »^(٢) ، وقد أجاز سيويه قياساً على هذا إما ألا يكون يعلم فهو يعلم على زيادة لا ، وقد جاء زيادتها فى الإيجاب كما جاء فى النفى قال الشاعر :

أفعلنك لا برق كأن وميضه غار تسنمه ضرام مثقب
وأنشد أبو عبيدة ويلحيننى فى اللهو ألا أحبه .

وقال : « ما منعك ألا تسجد ، وفى الأخرى : « ما منعك أن تسجد ، ومن ذلك قول جرير :

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
لا فيه زئدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حين حين ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حيناً ، فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب ، فلو جعلت « لا ، غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدها فى قولهم : « جئت بلا مال ، وأبت بلا غنيمة ، فنفيت ما أثبت من حيث كان النفى بلا عاماً منتظماً لجميع الجنس ، فلما لم يستقم حمله على النفى للتدافع العارض فى ذلك حكمت بزيادتها ، فصار التقدير

حين حين ، وهذه الإضافة من باب حاققة فضة ، وخاتم حديد ، لأن الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها يدل على ذلك قوله : « تطلقه حيناً وحيناً . تراجع ، ويقع على الزمان الطويل كقوله : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر »^(٣) ، وعلى ما هو أقصر من ذلك كقوله : « توتى أكلها كل حين بإذن ربها ، فصار حين حين كقول الآخر :

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

(١) الحجة ١١٠/١ وما بعدها نسخة مراد ملا (٢) سورة الحديد آية ٢٩

(٣) سورة الانسان آية ١

وليس هذا كقوله : « حنت قلوصى حين لاحقين محن » ، لأنه فى قوله لا حين محن ناف حيناً مخصوصاً لا ينتفى بنفيه لجميع الاحيان كما كان ينتفى بالنفى العام جميعها ، فلم يلزم أن تكون لا زائدة فى هذا البيت كما لزم زيادتها فى حين محن ، فهذا الحرف يدخل فى النكرة على وجهين :

أحدهما : أن يكون زائداً كما مر فى بيت جرير .

والآخر : أن تكون غير زائدة ، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين :

أحدهما : أن تكون لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر وذلك قولهم غضب من لا شىء ، وجئت بلا مال ، فلا مع الاسم المنكور فى موضع جر بمنزلة خمسة عشر ، ولا ينبغى أن يكون من هذا الباب قوله : « حنت قلوصى حين لاحقين محن » ، لأن حين ها هنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته ، ولا يجوز بناء المضاف مع لا ، كما جاز بناء المفرد معها ، وإنما حين فى هذا البيت مضافة إلى جملة كما أنها فى قوله : حين لا يكفون عن وجوههم النار كذلك ، إلا أن الخبر محذوف ، وخبر لا يحذف كثيراً ، ونظير هذا فى حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان قولهم : كان هذا إذ ذاك . .

والآخر : ألا تعمل إلا فى اللفظ ، ويراد بها معنى النفى فيه فتكون صورتها صورة الزيادة ومعنى النفى مع هذا صحيح ، وذلك كقول النابغة : « أمسى ببلدة لاعم ولا خال . .

وقال الشماخ :

إذا ما أدلجت وصفت يداها لها إدلاج ليلة لا هجوع

وقال رؤبة : لقد عرفت حين لا اعتراف

وبيت الكتاب :

تركتنى حين لا مال أعيش به وحين جن زمان الناس أو كلبا

* * *

وهكذا ترون أن أبا على يذكر القضايا ويرهن عليها ، وينظر ، ويعلل ويدلل ، ويذكر الصور العقلية من نحو الزمان القصير والطويل وما هو أقصر ، ثم يفرع ، ويذكر الفارق الذى لا يعتد به فى القياس ، فمزج نحوه بالمنطق مزجاً ، فإذا قرأتم بعد ذلك كلام الرماني فى زيادة (لا) وجدتم ضحالة عنده تقابل عمقاً عند الفارسي :

قال الرماني ^(١) : وتكون — أى لا — زائدة على وجوه منها :
أن تزداد مع الواو لإزالة الاحتمال ، وذلك نحو قولك ما قام زيد ولا عمرو
وذلك أنك إذا قلت ما قام زيد وعمرو احتمل : أنهما لم يقوما معاً ، ولكن قاما
منفردين ، فإذا زدت لا زال هذا الاحتمال ، وصار إعلماً بأنهما لم يقوما ألبته .
وتزداد بين العامل والمعمول كقولك : « غضبت من لاشيء ، وجئت بلا زاد » .
وقد زيدت تأكيداً في نحو قوله تعالى : « لئلا يعلم أهل الكتاب ، والمعنى
لأن يعلم ، فأما قوله تعالى : « لا أقسم بيوم القيامة ، ففيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أن لا زائدة كأنه قال . « أقسم بيوم القيامة ، وهذا القول فيه نظر ،
لأن « لا ، لا تزداد أولاً ^(٢) .

والثاني أنها بمعنى إلا ، وفيه نظر أيضاً ، لأنه لا يعرف له نظير .
والثالث : وهو الوجه : أن لا رد لكلامهم ، وذلك أن القرآن كالشئ الواحد ،
والسورة الواحدة ، فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان « لا ، رد لما تكرر
من إنكار البعث ثم قال : « لا أقسم بيوم القيامة ، فأعلم الله تعالى أنه يقسم بيوم
القيامة ولا يقسم بالنفس اللوامة ، ويدل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى : « إن الله
لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها . وهذا جواب ما ضربه الله من المثل
من العنكبوت والذباب وهما في موضع غير هذا والجواب عهما ههنا كما ترى .
وقد روى قبل عن ابن كثير لا أقسم (كذا) ^(٣) على أن اللام لام القسم وهذه
القراءة فيها نظر من وجهين :

أحدهما : حذف الألف التي بعد لا وهي في الإمام ثابتة .
والثاني : حذف النون التي تصحب لام القسم لأنه لا يجوز ، والله لا أقوم
وقد أجازوه بعض النحويين إذا كان القسم من الحال .

وبعد ، فبعد هذه الجولة الواسعة التي تعرفنا فيها على الأهواء التي كانت تسيطر
على العلماء في ذلك العصر ، والتي عرضنا خلالها نصوصاً من كلام الإمامين : الفارسي
والرماني — لعلك قد استرحت إلى أن الفارسي حين قال كلمته : إن كان النحو
ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ... ، أراد أن يرمى الرماني في نحوه ، وأرجو

(١) الحروف لوحة رقم ١٤

(٢) في الأصل : لأن لا تزداد أولاً — ولعل حذف لا سهو من الناسخ

(٣) صحتها لأقسم

بعد ذلك أن يصحح تفسير ما تداوله الناس ، وتوارثه الباحثون من أن الفارسي أراد بهذه العبارة أن الرمان كان يمزج نحوه بالمنطق ، وظهور المنطق في نحو الرمانى على هذه الصورة الباهتة التى عرفت ، والأمثلة النادرة التى عرضت ، لا يجيز لنا فهم العبارة هذا الفهم الذى توارثه الناس . ومع التسليم — جدلاً — أن الرمانى حشاً نحوه بالمنطق ، ودلل على القواعد النحوية بالقضايا المنطقية فإن ذلك لا يدفع الفارسي إلى أن يقول قوله ؛ لأنه مشترك معه فيما يرميه به . بل إن الفارسي هو الذى كان ينهج نهج المناطق فى عرض المسائل النحوية ، مدلاً ، وشارحاً ، ومعللاً ، ومناقشاً ، ومعتزلاً ، وراداً على هذه الاعتراضات ، وأنه كان يصطنع أساليب أهل المنطق ، وينقل إلى نحوه ألفاظهم ، فتراه يستعمل النوع ، والجنس ، والشيوخ ، والقياس ، والحمل ، والدلالة ، والاختصاص (١).

* * *

إن الفارسي لكثرة ما مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم ، معقدة الأسلوب ، ضاربة فى الغرابة ، تكاد الذهن ، وتصعد الرأس ، على حين كانت عبارة الرمانى فى كتابه الحروف يسيرة سمحة يمضى بهارخاء حيث أصاب ، وإذا كان العصر عصر فلسفة وامتزاج للثقافات المختلفة : عربية وفارسية وهندية ويونانية ، فإن أسلوب أبى على كان هو الأسلوب الذى أرضى خاصة الناس ، واتفق هو وما يهوون ، وارتفعوا بأبى على من أجل ذلك — وغيره — إلى درجة أعلى من المبرد ، وحتى قال أبو طالب العبدى : « ما كان بين سيبويه وأبى على أفضل منه » (٢).

* * *

ورأينا فى ذلك الفصل كيف أن الفارسي مستوعب متقص ، يذكر الشواهد من التنزيل والشعر وسائر الكلام فى تلاحق وانصباب ، وقد اتخذ من هذه الشواهد مادة استقرأها ، وتعرف الخصائص المشتركة بينها ثم أصدر الحكم المقعد لما انتهى إليه من النظر فى هذه النصوص .

ولأنك تقرأ ما كتب الفارسي فى الحروف سواء أكان فى الشيرازيات أم البغداديات أم الحجة — فتجد عمقا ودقة ونظراً واستقصاء ، وقد خلا من كل ذلك كلام الرمانى على الرغم من أنه قصد قصداً إلى الحروف حتى سمي (كتابه) بهذا

(١) انظر الفصل الخاص بذلك — أبو على الفارسي والمنطق — وانظر البغداديات ورقة ٢٥

(٢) نزهة الألباء ٢٠٩

الاسم . والفارسي يتحدث في « البغداديات » عن وجوه « ما » في خمس عشرة لوحة حديثا جامعا (١) ، على حين يتحدث الرمانى عنها حديث القاصر فيما يزيد قليلا عن لوحة واحدة (٢) ، على ما في البغداديات من تضام الكلمات ، وكثرة الأسطر في الصفحة الواحدة وصغر الحروف ، وعلى العكس من ذلك كتاب الحروف .

* * *

وقد عد الفارسي من المجتهدين والمشرعين النحويين ، له شخصية تدل عليها طريقته في تناول ما يورد من الشواهد ، على حين تجد الرمانى يقف موقف النحاة المتأخرين من إيراد القواعد ، وسرد الأقوال والأوجه دون أن تظهر شخصيته في البحث ، أو يكون له — في الغالب — أثر من اجتهاد .

* * *

وكان ذلك الطابع العام للفارسي في الآثار التي تركها ، والفارسي من أجل ذلك لا يقنعه هذا المنهج اليسير القاصر الذي لا أثر للاستقراء فيه ، فكانت الثلة التي نفذ منها الفارسي إلى تنقص الرمانى على النحو الذي شرحت في أول هذا الفصل ، وأضرم التنافس على الحظوة عند الملوك — بينهما نار العداوة والبغضاء .

* * *

إلى جانب ذلك يبدو أن الفارسي قد تفهم كلام سيبويه ، وبرع في استخراج القواعد من الكتاب ، ووازن بينه وبين الخليل ، وناقش آراءها وآراء غيرهما من النحاة قبله ، ودلل على صحة ما ذهب إليه وجوده ، وعلى فساد ما لا يتفق هو وما يراه (٣) .

* * *

ووقوف أبي على الفارسي هذا الموقف ، الذي ربط بينه وبين القدامى وخاصة أمام النحاة وشيخه الخليل — بنسب متين — إلى جانب النزعات المدرسية في ذلك العصر — كل ذلك جعله يستصغر ما يأتي به الرمانى ، وقد قصرت قدرته أن يشق لأبي على الغبار ، أو يجرى معه في مضمار .

(١) البغداديات لوحة رقم ١٩-٣٤

(٢) الحروف لوحة رقم ١٤، ١٥

(٣) انظر الضرب الثالث من (ما) البغداديات ورقة ٢٧

الفصل الثالث

أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وأبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)^(١)

قال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى (٥٧٧ هـ^(٢)) في كتابه نزهة الألباء عند ترجمته لأبي القاسم الزجاجي : « وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي ، إلا أن أبا علي كان يقول : « لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه »^(٣) .

ويكاد أبو البركات ينفرد بهذه القولة عن أبي علي من بين المترجمين الذين اطلعت على كتبهم ممن سبقوا أبا البركات^(٤) : والزيدي وهو معاصر للزجاجي والفارسي إذ توفي (٣٧٩ هـ) يذكر في ترجمته لأبي القاسم الزجاجي أنه في الطبقة العاشرة من النحاة البصريين ، ومن أصحاب الزجاج . ثم يورد اسمه وتعليل لقبه ، ويذكر مكان الوفاة وسننها ولا يزيد^(٥) .

وابن النديم^(٦) وهو معاصر كذلك للرجلين يغفل ترجمة الزجاجي جملة^(٧) ، وكذلك يغفل البغدادي المتوفى (٤٦٣ هـ) في تاريخه ، فلم يترجم للزجاجي^(٨) ، على الرغم من أنه نزل ببغداد ولزم شيخه الزجاج^(٩) ، ونسب إليه^(١٠) ، وعرف به^(١١) .

ماذا أريد من وراء هذا الكلام ؟ أريد أن أقول : « إن الباحث لا يستطيع أن يسلم في يسر بما قاله ابن الأنباري ، معتمداً على روايته وحدها ، بل لابد من ضئمة أخرى تثبت هذه القولة — قولة الفارسي — أو تنفيها ، ذلك لأن ابن الأنباري ينفرد بروايته ما روى عن الفارسي كما بينت ، ثم هو متهم فيما يرويه رافعاً

(١) اضطررت في هذا الفصل إلى الإكثار من النصوص المقتبسة من كتاب الإيضاح للزجاجي لأمرين : الأمر الأول — أن كتاب « الإيضاح في علل النحو » مصور على فيلم في الأمانة العامة للجامعة العربية عن نسخة بالآستانة فالرجوع إلى ذلك الفيلم بالإحالة عليه من الصعوبة بمكان . الأمر الآخر أن هذا الكتاب غير مرقوم فمن العسير الإحالة إلى صفحاته : ليرجع إليها في يسر .
(٢) وفيات الأعيان ٣٢٠/٢ (٣) نزهة الألباء ٢٠٥

(٤) فأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللنوي ت ٣٥١ هـ لا يتعرض لمي . من ذلك

(٥) طبقات الزيدي ١٢٩ (٦) ت ٣٨٥ (٧) الفهرست ٩٠-٩٥

(٨) انظر من اسمه عبد الرحمن في تاريخ بغداد من ١٩٩-٣٠٤

(٩) بنية الوعاة ٢٩٧ (١٠) طبقات الزيدي ١٢٩

(١١) وفيات الأعيان ٣١٧/٢

من قدر أبي على الفارسي لعله قريبة ، هي أن أبا على شيخ من شيوخ ابن الأنباري ، ومن أولئك الذين تربهم سلسلة سنده في علم العربية فقد أخذ ابن الأنباري عن ابن الشجري ، وهذا قد أخذه عن طباطبا عن الربيع عن الفارسي ^(١) ، وسأكشف في القابل من هذا البحث عن التأثر البعيد الذي ظهر عند ابن الشجري مقتفياً آثار أستاذه الفارسي ^(٢) .

ومن هنا أراني مضطراً للرجوع إلى كتب الزجاجي في النحو ؛ لا تهدي بها في تحقيق ما روى الأنباري عن الفارسي ، نعم لابد من ذلك لأمور :
أحدها — ما ذكرته من أن الأنباري لا يسلم له ما يرويه في يسر ، لما ذكرت من تعليل .

وثانيها — أن منهج هذا البحث يفرض على أن أعرف العلاقة التي كانت بين أبي على ومعاصريه ، وهذه لابد — لإيفاء الكلام عنها — من الاتصال بآثار هؤلاء بعامة ، والزجاجي الذي رمى في نحوه ، والذي عقدت له هذا الفصل — بخاصة .

والثالث — أن الناس يختلفون في تقدير الزجاجي ، فمنهم من يحط من قدره في النحو حتى وصف بما توصىء إليه عبارة الفارسي ، ومنهم من يثني على نحوه مثلاً في كتابة الجمل ثناء مستطاباً ^(٣) .

والرابع — أنه من المحتمل صدور هذه القولة عن أبي على الفارسي مدفوعاً بالمنافسة التي تكون غالباً بين العلماء المتعاصرين ، هذا إلى ما ركب في النفوس من حب التقصص ، والنظر المضاد . وقد ألم بهذا المعنى الزجاجي نفسه في تصدير كتاب الإيضاح في علل النحو حيث يقول :

« وينبغي أن يعلم أن أصدق الناس له ، وأبرهم به لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح ^(٤) » ، ولعل أبا على الفارسي كان على حق فيما ذهب إليه ، لاختلاف المنهجين في تناول النحو بين الرجلين ، ومحل كل في هذه الصناعة ، وقد أحس الزجاجي ذلك حيث يقول :

(٢) انظر الفصل الخامس بذلك ص ٦٣٠

(٤) مقدمة كتاب الإيضاح

(١) نزهة الألباء ٢٧٠

(٣) راجع شذرات الذهب ٣٥٧/٢

« ثم لم يتفق له — يقصد من تكلف الإحاطة بما صنف — أن يكون كل من نظر من تصنيفه موافقاً له طبعاً ورأياً واختياراً ومحلاً من ذلك ، بل لعل أكثر من نظر منه مخالف له في ضرب من الضروب أو في أكثرها فيميله عنه ما نأفره منه إلى ما ألفه وعرفه (١) . »

ولإذن فلا بد من حكومة صادقة تنظر إلى آثار كل من الرجلين نظر العادل المُنصف ، الذي لا يحيف ، ولا يجبر منه أمر ما على ألا يعدل ، وذلك ما أنا بسبيله إن شاء الله :

أما نحو الفارسي ومنهجه فقد ألممت به في قطوف سابقة ، ونهت إلى سماته العامة في بعض ما تقدم من فصول ، على أني سألم ببعض هذه الخصائص بالقدر الذي تدعو إليه الموازنة بين الرجلين

وأما نحو الزجاجي الذي رماه الفارسي بما رمى فلا بد من الرجوع إليه والاتصال به واختباره ، حتى أستطيع تقديره موازناً بينه وبين نحو الفارسي .
فاذا ألف الزجاجي ؟ وماذا ترك من كتب في النحو بخاصة ؟ وماذا بقي لنا منها مما يصحح له تقويمه ، ويكنى في تقديره ؟

عد ابن الأنباري من كتب الزجاجي : الجمل ، والإيضاح ، وشرح خطبة أدب الكتاب (٢) (كذا) لابن قتيبة (٣) .

وذكر السيوطي في البغية زيادة على ما ذكره ابن الأنباري : اللامات ، والمخترع في القوافي ، والأمالى (٤) .

وللزجاجي كذلك كتاب موسوم بالزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس (٥) ذكر في أوله أنه جمع فيه جميع الألفاظ التي ذكرها أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري . . . في كتابه الزاهر في معاني الكلمات التي يستعملها الناس في صلاتهم ودعائهم وتسبيحهم وعبادة ربهم (٦)

ووجد الزجاجي فيه كثيراً من السهو والغلط فرأى مع اختصاره لإصلاح ما فيه من الغلط فكشفه . وشرحه ، ثم حذف شواهد ، وختمه بباب في نوادر اللغة وشواذها .

(١) مقدمة كتاب الإيضاح لوحة ١٠٨ (٢) في بنية الوعاة الإيضاح الكافي ٢٩٧

(٣) نزهة الألباء ٢٠٤ وفي بنية الوعاة شرح خطبة أدب الكتاب وهو الصحيح ٢٩٧

(٤) بنية الوعاة ٢٩٧ (٥) مخطوط برقم ٥٧٧ دار الكتب

(٦) منه نسخة مصورة بدار الكتب رقم ٥٨٨ عن نسخة خطية بمكتبة كوبريللي بالآستانة رقم ١٢٨٠

هذا وكتاب الجل بدار الكتب مخطوط برقم ٧٦ ش نحو ، وكتاب اللامات بمعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة للجامعة العربية في (فيلم) برقم ٧٩٢ . وللزجاجي أيضاً في هذه الدار كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر (فيلم) رقم ٣٥٦ . وله كذلك كتاب « أخبار أبي القاسم الزجاجي » مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، وهو غير الكتاب الذي ذكره السيوطي باسم الأمالى ^(١) فأما اذن طائفة صالحة من آثار الزجاجي أستطيع بها أن أثبت قول الفارسي أو أنفيه ، وأتبين إلى أى حد كان صادقا فيه :

أما كتاب اللامات ^(٢) فقد بين منهجه في مقدمته حيث يقول : ^(٣) « هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات ، ومواقعها من كلام العرب ، وكتاب الله (عز وجل) ، ومعانيها ، وتصرفها ، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف وبالله التوفيق .

ثم عدد هذه اللامات وأحصاها وما ذكر منها :

اللام الأصلية ، لام التعريف ، لام الملك ، لام الاستحقاق ، لام كي ، لام الجحود ، لام إن ، لام الابتداء ، لام التعجب ، لام تدخل على المقسم به ، لام تكون جواب القسم ، لام المستغاث به ، لام المستغاث من أجله ، لام الأمر ، لام المضمر ، لام تدخل في النقيض المضاف والمضاف إليه ، لام تدخل في النداء

لام تلزم أن الميكسورة إذا خففت من الثقيلة ، لام العاقبة ويسمى الكوفيون لام الصيرورة ، لام لو ، لام لولا ، لام التكثير لام تزداد في لعل ، ثم عقد بابا لكل واحدة من هذه اللامات على الترتيب الذي أورده في ذكرها جملة . وإذا كان لابد من التعرف على قدرته ومنهجه في تناول المسائل النحوية في هذا الكتاب فإليك ما ذكره في باب اللام الأصلية مثلاً . قال :

« تكون في الأسماء والأفعال والحروف ، وتكون فاء ، وعينا ، ولاما : فكونها فاء قولك لعب ولهو ولجام وما أشبه ذلك كما قال الله (عز وجل) : « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ، ^(٤) وكذلك ما أشبهه . وكونها عينا قولك « سلام ، كما قال (تعالى) « السلام المؤمن المهيمن » ^(٥) وكذلك « السلم ، كما قال (تعالى) :

(١) بنية الوعاة ١٩٧ (٢) ف ٧٩٢ بالأمانة العامة للجامعة العربية

(٣) وانظر ص ٣٦٦ من فهرس المخطوطات المصنوعة

(٤) سورة الحديد آية ٢٠ (٥) سورة الحفر آية ٢٣

« وإن جنحوا للسلم فاجنح لها »^(١)، وكونها لام الفعل (كذا) :^(٢) قولك خطل...
وابل ، ووصل وحبل وكذلك ما أشبهه فهذا كونها في الأسماء .

وكونها في الأفعال في هذه المواقع كقولك لعب الرجل ، وسلس الشيء ، ووصل
وعجل . فقد بان لك وقوعها في المواقع الثلاثة في الأسماء والأفعال . وهي أكثر
من أن تحصى ، وأبين من أن تخفى .

فأما كونها في الحروف لا تقدر بأمثلة الأفاعيل ، ولكنها جاءت أولاً ، ووسطاً
وآخرأ ، ولا يحكم عليها فيها بالزيادة إلا بدليل . فكونها أولاً قولهم لم ، لن ، ولكن
وكونها آخرأ^(٣) قولهم هل وبلى وهي التي تقع للاضراب كقولك ما خرج زيد
بل عمرو . قال الله (عز وجل) : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » . فأما قولهم
ألم وألما فانما هي لم ، ولما ، ولكن الألف تزداد في أولها تقريراً ، وتوبيخاً ،
واستفهاماً ثم أخذ يضرب الأمثلة الموضحة لذلك . وانتقل إلى « ليس » وتحدث
عن الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، فالقراء وجميع الكوفيين يقولون :
« هي حرف » . والبصريون يقولون : « هو فعل » . وذكر أدلة كل فريق .

ويمضي الزجاجي على هذا النحو في سائر الأبواب . فهل تراه بلغ مبلغ أبي على
في تناوله مسائل النحو ؟ وماذا بينه وبين الفارسي من اختلاف في منهج البحث ؟
أرى أن شخصية الزجاجي في هذا الكتاب من وراء حجاب ، لا تكاد تظهر
أو تبين : يورد من التقسيات والأمثلة ما يعرفه المبتدئون من المتعلمين ، وإلا فآين
ما يدل على شخصيته في بيان موارد اللام ، وفي مواقعها في أقسام الكلام . وفي تمثيله
محتجاً باللهو واللعب والسلم والسلام ؟ ثم أين الشواهد العربية التي تنال عند الفارسي
كأنما قد نظمها في عقدها فتوالت في تلاحق وانسجام .

والزجاجي يحس أنه قد أوضح خفياً ، وقدم الغامض جنياً وذلك قوله :

« فقد بان لك وقوعها في المواقع الثلاثة » ، وليس هناك غامض ولا خفي
حتى يكشف عنه أو يجليه ، فواقع اللام كما يقول في مكان آخر — أبين
من أن تخفى :

(١) سورة الأقال آية ٦١ (٢) والصحيح وكونها لا ما

(٣) لعل « كونها وسطاً » يسقط من الكتاب

ثم هو حين قدم اختلاف البصريين والكوفيين في ليس وغيرها مما قدم
الاختلاف فيه — لم يكن إلا مورداً أقوال كل من الفريقين دون أن يكون له رأى
يعالن به ، أو مذهب يدعو إليه . وهكذا لا ترى له — كما ترى لأبي علي — ظلاً
لشخصيته ، أو اجتهاداً في الرأى والتدليل يضيفه إلى ما به يحتجون .

قد يقال في الاعتذار من الزجاجي أنه جعل كتاب اللامات مختصراً كما ذكر
ذلك في تقديمه ، والاختصار داعية إلى المرور العابر بما يورد من مسائل ، دون
احتفال أو تدقيق . وإذن ، لا يعد كتاب اللامات ممثلاً لغاية الجهد من الزجاجي ،
أو منتهى ما وصل إليه من ثقافة نحوية . وإن كان يشير على أية حال — في مجموعه —
إلى اتجاه الزجاجي في تناول ما يعرض له من موضوعات . فإثارة للنصفة في الموازنة
اختبر كتابيه الآخرين : الإيضاح في علل النحو ، والجل :
أما الإيضاح فالزجاجي يلح في أنه احتفل به احتفالاً كبيراً ، وبذل فيه غاية
الجهد ، وذلك حيث يقول في مقدمته :

« إنا لم نأل جهداً في تهذيبه وترتيبه ، ونظمه ، واختباره ، حسب الطاقة ،
مع ارتجالنا إياه وتكلفنا جمعه من مواقع ، غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين
على نظم تقدمه . »

وحيث يقول : « لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية
شديدة بجميع ما نودعه إياه . »

أو يقول : « ولعل منكرأ ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار
النحو ، ولا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ، ويتأمل ما أودعته إياه ، فيعلم حينئذ أني
لم أدخر للناظر فيه نصحاً ، وإن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقا ولا مجموعاً
في غير هذا الكتاب ، ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً عادلاً ،

ومن هنا ضن بهذا الكتاب إلا على الأثير لديه ، والمقرب إليه ومن أحب
النظر فيه وذلك حيث يقول : « وقصدنا بجميع ما ضمناه هذا الكتاب لإخواننا ،
ومن يجب إشاره بما استودعناه من هذا العلم غير عادلين عن سواهم ، ولا باخلين
به عليهم من جميع من مال إليه أو أحب النظر فيه . »

وهكذا يبدو الزجاجي في مقدمة هذا الكتاب معترفاً به ، ملحاً إلحاحاً ظاهراً

في الإشارة إلى أن هذا الكتاب مرآة اغاية جهده في النحو وعلله وأساراره ، ودليلاً على بعد مداه فيه

وقد جعل الزجاجي كتابه هذا في قسمين : القسم الأول : في ذكر العلل خاصة والثاني — كما يقول في المسائل المجردة جعلها منشورة من سائر الحدود : وقبل أن أعرض لهذا الكتاب بالتقويم أود أن أقول كلمة في الملاك العام الذي كان يقوم عليه البحث عند علماء القرن الرابع في علوم الثقافة العربية بعامة ، والنحو — بخاصة ، لأجعل هذا الملاك بعض ما تدور عليه الموازنة بين نحو الرجلين :

يبدو أن الباحثين في هذا العصر سحرتهم الفلسفة ببحوثها وفروعها ، واستولت على نفوسهم من أقطارها ، جرياً وراء هذا التيار الجارف الذي دفعه اتصال المسلمين بثقافة الفرس ، وحكمة الهند ، وكتب يونان . حتى قال ابن قتيبة : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم ^(١) » .

وكان النحو منطق العربية ، كما أن المنطق نحو يونان ^(٢) . ومن هنا كان على الزجاجي أن يبتغي مقاربة الكمال الذي أشار إليه معاصره أبو حيان في قوله : « البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولو لا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً ، والنحو منطقياً ^(٣) » .

ودافع آخر خاص أضيفه إلى هذا الدافع العام : ذلك لأن الزجاجي ألف فيما ألف : « شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة ^(٤) » ، وفي هذه الخطبة يقول ابن قتيبة :

« أرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق ^(٥) » . وهو بهذه العبارة يخلع صفة اللطف على المناطقة ، ويجعل النظر في المنطق اللطيف رافعاً له أعلى الدرجات .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ٦٧/١

(٤) بنية الوعاء ٢٩٧

(١) أدب الكاتب ص ٤

(٣) المقابسات ١٧٧

(٥) أدب الكاتب ٣

إلى هذه الدوافع — معرفة الرجل بلغات أخرى غير العربية وقد دل على ذلك بقوله : « للعرب حسن بيان ، وفضل نظم وحكمة ، ولما حباها الله (عز وجل) بذلك تخصيصاً منه وتكرمة ، فإذا كان كذلك كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد (١) . وهذا غير مشكل . وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية ، فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد معنى رابع ، ولا أكثر منه ، وإن كان ليس له ترتيب العربى ونظمه وحسن تأليفه (٢) . فعندى أن هذه الدوافع العامة والخاصة هي التي خاقت النزعة المنطقية في كتاب الإيضاح في علل النحو ، فجعل صاحبه الزجاجي في عنوانه : لفظ العلل ، وألحق به مسائل في الحدود ، وحشاه بالجدل والمناظرة ، على النحو الذي سأعرض له . ودعا الناس إلى اختباره في إلحاق ، وآثر به الخاصة من الأخوان ، وتاه به كما رأيت من تها عظيماً .

وإذ ثبت أثر المنطق في الارتفاع بمكانة النحوى ورسوخ قدمه في النحو ، فقد آن أن أبين مدى ظهور المنطق في نحو الزجاجي ، وفي كتاب الإيضاح الذي تبعت فيه هذه النزعة ، لأعرف : « أصادقاً كان أبو علي حين قال قوله فيه ، أم كان مجانباً الحق فيما يدعيه » .

ولا يظن ظان أني أقول بهذا المقياس المنطقي الذي رسمه أبو حيان ، وارتضاه للنحاة في عصره ، فلست أَرْضَى أن يثقل كاهل النحوي بمسائل المنطق ، وعلله وأقيسته ، وقضاياه على هذا النحو . بل أعد هذا بعض ما أرهق النحو من فترة جعلته كالحا بعد نضرة ، محترقا بعد نضج ، ولكني أعيش ببحثي هذا في القرن الرابع الهجري ، فكان لزاماً أن أقيس بمقاييس أهله ، وأوازن بين المتعاصرين فيه بالموازين التي ارتضوها ، تاركاً القول في نقد هذه المقاييس وتقديرها إلى مكانه المقسوم .

وأعود بعد هذا إلى الكشف عن كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي وطريقة صاحبه في تناول المسائل المنطقية ، موازناً بينه في ذلك وبين أبي علي : يبدو المنطق من عنوان الكتاب ، فاسمه « الإيضاح عن علل النحو » ، ثم تقرأ المقدمة — أو على حد تعبير القدامى الخطبة — فتطالعك العبارة الآتية من قول الزجاجي :

(١) يشير إلى اتقسام الكلام إلى اسم وفعل وحرف (٢) الإيضاح ٢٢

« كل يؤلف على قدر طباعه ، واختيار نفسه ومحلّه من ذلك العلم الذى يعاينه ،
ويروض نفسه للتصنيف فيه علواً واقتداراً عليه ، أو نقصاً عنه وتبلاً فيه ،
أو توسطاً بين هاتين المنزلتين . »

لعلك لاحظت هذه القسمة العقلية فى منازل المؤلفين من العلو والاقتدار ،
ثم النقص والتبلى ، ثم ما بين هاتين المنزلتين من التوسط .

أو يقول : ومن لم تدعه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه فى العلم والرتب
واعتلائه إياه ، وغلبته له ، فإن البهيمية غالبية عليه ،

وهذا معنى يذكره الفلاسفة كثيراً فى درجات الإنسان والأحوال التى تعرفه
ثم تراه يدعو غيره إلى تتبع ما أودعه هذا الكتاب ، فإن هو فعل ذلك وتدبره
ولم يره ينقاد فى طريقة القياس مستمراً ، ورأى أنه لاحق إلا فى غيره — كانت
حلبة التناظر باجتماع ذوى الهمم والنظر والفحص والجدل معنا فيها فاصلة بيننا
وبينه ، حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب ، فنعتقده جميعاً .

وهكذا يلقاك المنطق ، وتطالعك الفلسفة فى أول الكتاب ، فإذا ما وصلت إلى
الصلب منه رأيت حجاجاً ، وتعليلاً ، وقياساً وتديلاً ، وإذاعة لاصطلاحات المناطق :
كالحكم والتسليم بالصحة ، والبرهان ، والنظر ، والدليل القاطع ، والحجة ، ووضوح
الدلائل ، وإقامة البراهين ، والدلائل العقلية ، والحقيقة ، ولزوم الحجة ، والمعارضة ،
وبطلان الدعوى ، وتصحيحها ، وبديهية العقل ، والمشكل الملبس ، والغامض الخفى ،
والساكن المتحرك ، ولا ساكن ولا متحرك ، والمحال ، والاستدلال ، والمعقول
الظاهر ، والأجسام والأعراض ، وصحة المذهب ، والتقليد ، والبحث ، والنقض ،
والشكوك التى لا تدفع الحقائق .

تجد ذلك كله فى أول ما بدأ به من العلل ، وذلك حيث يقول :
« فأول ما نذكر ذلك لإجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف ،
وحقق القول بذلك وسطر فى كتابه سيبويه ، الناس بعده غير منكرين عليه ذلك :
نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه ، وما يحتاج به له . يقال لأصحابه وسائر من اعتقد
هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم
بذلك ، وسلمتم بصحته من غير دليل ولا برهان ؟ وإنما ذكره سيبويه فى أول كتابه

حين قال : « الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى » . فقال قائلون : « إنما قصد الكلام العربى دون غيره » . وقال آخرون : « بل أراد الكلام العربى كله والعجمى » ، وفى ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له فى هذا الكتاب ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلام العربى دون سائر اللغات ، لأن الجواب عن ذلك أسهل عليكم وأقرب ، ثم مثل سيوييه كل صنف من ذلك ولم يقرئه بدليل قاطع ، ولا حجة ، فدل على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكرنا ، وأنه لارابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر من ذلك فإن كنتم قلتم عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة فأنتم فى عمياء وشبهة ، فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لاكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين ، والدلائل العقلية والحقيقية على لزوم الحجة . وأنتم جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادعاه بغير برهان ولا بيان . وما يؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم : « كلام العرب أكثر من هذه الأقسام فبأى شيء تصلون إلى بطلان دعواه ، وتصحيح دعوى صاحبكم ؟ »

الجواب : أن يقال له أن من الأشياء أشياء تعرف ببدية "عقل بغير برهان ولا دليل" ، بها يستدل على المشكل الملبس ، والغامض الخفى . كما أنا نعلم بدية بغير دليل أن وجود جسم فى حال واحدة ساكنا متحركاً ، ولا ساكناً ولا متحركاً محال إلا فى حال خالى الله (عز وجل) كما علم ذلك استدلالاً ، وكما أننا نعلم أن وجود جسم واحد فى مكانين فى حال واحدة ووقت واحد محال ، كما أن وجوده لا فى مكان محال . ومن الأشياء ما يعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التى لا تكاد تشكل على أحد ، حتى يقوم مقام ما يعرف بدية بغير استدلال . ونحن نعلم أن الله (عز وجل) إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما همجس فى نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضاً بما فى ضمائرهم مما لا يوقف عليه بآشارة ، ولا إيماء ، ولا رمز بحاجب ، ولا حيلة من الحيل . وإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع تين أن المخاطب والمخاطب والخبر عنه والخبر أجسام وأغراض تنوب فى العبارة عنها أسماءهم أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهى إنما يقعان على الاسم

النائب عن المسمى ، فالخبر إذن هو غير الخبر ، والمخبر عنه ، وهما داخلان تحت قسم الاسم . والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه ، وهو الحديث ^(١) الذى ذكرناه ، ولا بد من روابط بين الاثنين وهو الحروف ، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل ، فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيديويه الكلام اسم وفعل وحرف . وبعد أن انتهى من هذا التدليل العقلى ، أورد دليلاً نقلياً فى قوله : « وقد روى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين على بن أبى طالب (صلوات الله عليه) » ^(٢) أعنى قوله : الكلام اسم وفعل وحرف . ثم عاد إلى التدليل العقلى حيث يقول : « ثم يقال له : « قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا ، وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليداً بل يبحث ونظر ، والمدعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه نحن أو شك ، فإن كان متيقناً فليوجدنا (كذا) — ولعلها فليوجد لنا — فى جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيديويه ، ولن يجد إليه سبيلاً ، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه ، وعرفنا حقيقته ، وصح فى العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك لا تدفع الحقايق وبالله التوفيق .

وقد تعرض الزجاجى للفلاسفة والمناطق واصطلاحاتهم تعرضاً صريحاً ، وذلك حيث عرض للقول فى اختلاف النحويين فى تحديد الاسم والفعل والحرف : بدأ بأن قال : « الحد الدال على حقيقة الشيء . فكيف يجوز اختلاف هذا ؟ وهل يجوز أن يجد الإنسان لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له : « الحى الناطق المائت » ، لأن هذا هو حده على الحقيقة ، وينعكس عليه بمعناه : كقولنا : « المائت الناطق هو الإنسان ، ولا يجوز أن يجد الإنسان بغير هذا الحد ، فإن حده بغيره إنسان كان مخطئاً إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا : « الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك وما أشبه ذلك » .

الجواب : أن يقال : « إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود ، وخطأ من يحده ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ، لأن المادة تشاكل الجنس ، والصور تشاكل الفصل . ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم أعنى معرفة

الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها
اختلافاً فقال بعضهم : « الفلسفة : إثارة الحكمة » . وقال بعضهم : « الفلسفة :
معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة » ، وقال آخرون الفلسفة : معرفة الأشياء
الموجودة الإلهية يعنون المدركة عقلاً — ومعرفة الأشياء الإنسانية — يعنون المدركة
بالحواس . وقال بعضهم : « الفلسفة : معاناه الموت أى تعاطى الموت يعنى إماتة
الشهوات . وقال آخرون : « الفلسفة : الاقتداء بالبارى حسب طاقة المخلوق » .

وقال ارسطاطاليس : « الفلسفة صناعة الصناعات ، وعلامة العلوم » .

أولا تراه كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض ؟ لأن كل واحد
منهم قصد إلى طريق ما فحدها منه . وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة
ها هنا وليس من أوضاع النحويين ، لأن هذه المسألة الى نجيب عنها من يتعاطى
المنطق ، وينظر فيه فلم نجد بدا من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفسيرهم من حيث
يفهمون فكذلك يقول النحويون لهم أيضا في تحديد الاسم والفعل والحرف كان
لكل فريق منهم غرض في تحديده وقصده : فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ
فحدها من جهة يقرب عليه . ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به ، ومنهم من طلب
الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدها على الحقيقة لما ذكرنا . وليس في شيء مما أتوا
به ما يخرج عما ذكرناه . وذلك بين في كلامهم لمن تدبره . وهو نظير ما تقدم ذكره
من تحديد الفلسفة .

ثم عقد حديثا عن الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه ، وتعرض للخلاف
بين البصريين والكوفيين في ذلك .

ثم يعقد حديثا يتكلم فيه عن العلل النحوية وأقسامها ، ويضرب الأمثلة لكل
منها ، وهذا كله يتصل بفلسفة النحو اتصالا كبيرا .

ثم عقد الأبواب الآتية :

القول في الإعراب والبناء : أيهما أسبق ، والإعراب ولم دخل في الكلام ،
والقول في الإعراب أحركة هو أم حرف ؟ ولم وقع في آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟
ثم أورد الجدل القائم بين البصريين والكوفيين في المستحق للإعراب من هذه
الأقسام الثلاثة :

ثم تحدث عن الأبواب : باب القول في الاسم والفعل والحرف أيها أسبق
في المرتبة والتقدم

باب القول في الأفعال أيها أسبق في التقدم ؟
باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم نحواً
باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب
باب القول في معنى الرفع والنصب والجر
باب في ذكر الفائدة من تعلم النحو
باب في ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه
باب في ذكر علة ثقل الفعل وخفة الاسم
باب في علة امتناع الاسماء من الجزم ثم أورد أسئلة على أصحاب سيبويه
ورد عليها

باب في علة امتناع الفعل من الخفض وهنا أورد كذلك أسئلة على أصحاب
سيبويه وأجاب عنها
باب في امتناع الأفعال من الإضافة إليها وخفضها (أورد أسئلة على أصحاب
سيبويه وأجاب عنها) .

باب القول في التثنية والجمع
باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع أي إعراب أم حروف
(وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين) ذكر احتجاج كل فريق ما له وما
عليه وختم الكتاب بمذهب سيبويه وما احتج به وما له وما عليه ، لأنه عندنا هو
الصواب دون غيره إن شاء الله .

وختم الكتاب بمسائل عن المبرد وسيبويه
مثل : قال أبو العباس : الفرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته أن تخبر
في الأولى عن نفسك ، وتخبر في الثانية عن زيد .
وقال أبو العباس : لأجيز زيد ضربت وأجيز أن زيدا ضربته لأنه لا يجد بدأ
من الاضمار إذا نصب زيدا بان .
وقال أبو العباس : إذا قلت : كنت أخاك فعناه أشبهت أخاك . وإن قلت :
لست أخاك فعناه باينت أخاك .

ثم ذكر مسائل أخذت من أقوال سيبويه ، وعلق على كل مسألة ... وبهذه
المسائل المنشورة ختم الكتاب .

هذا هو الزجاجة في كتاب الإيضاح ، وذلك مبلغ تبه به ، وهذا أثر ثقافته

المنطقية فيه . فهل تراه بعد ذلك بلغ مبلغ الفارسي في التحليل والتدليل والقياس ؟ وهل إذا سمع كلام أبي علي في النحو استحيا أن يتكلم فيه ؟ الحق أن الزجاجي يختلف منهجه عن منهج الفارسي في تناول مسائل المنطق : الفارسي يمزجها مزجا بالنحو ، فهو إذ يقايس أو يعلل أو يبرهن ، أو يذكر القضايا يجعل ذلك وغيره من مسائل المنطق — في ثنايا نحوه وتضاعيفه ، يورده ويتحدث عنه ، حتى يصير المنطق مع نحوه وحدة لا تتجزأ ، وكيانا متضامنا لا ينفصل ^(١) . أما الزجاجي فسيبله غير سبيل الفارسي في ذلك : المنطق يرد بمسائله في جنب مسائل النحو ، ولكنه لا يخالطه ، ولا يمتزج به ، حتى إنك لتستطيع فصل المسائل المنطقية التي وردت في كتاب علل النحو عن المسائل النحوية ، وتقول : هذا منطق الزجاجي ، وهذا نحوه ومن هنا كان منطقهم منقولا عن غيره .

حقيقة ظهرت الفلسفة والمنطق ممتزجين في خطبته التي صدر بها الكتاب ، وقد عرضت إلى شيء من ذلك ، ودلت عليه ، ولكنه حين تناول المسائل النحوية لم يستطع أن يزوج ما يعلم من المنطق بما يقول في النحو . وأرجع بك مرة أخرى إلى الحديث الذي أداره حول حد الاسم مثلا : تراه أقحم الكلام عن الحدود ، وأنها لا يجوز أن تختلف اختلاف تضاد وتنافر ، وأورد تعاريف الفلاسفة للفلسفة ، وقد أحس هو أنه نقل هذا نقلا من الفلاسفة ، واعتذر من ذلك حيث يقول : « وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ^(٢) الخ ... وكذلك شأنه حين يتفلسف في بقية كتبه التي رأيت ، فقد قرأت له في كتابه المسمى « بأخبار الزجاجي قوله : وليس بين العلماء فيما ذكرناه في النفي خلاف ^(٣) وكفى المخالف هذا بخروجه مما تشهد الجماعة بصحته دليلا على خطئه ، وانقطاعه ... ثم قال : وقد رتب العلماء للانقطاع مؤلفات وبينوا لها وجوها ، وأخذ يعددها الوجه يذكروا ضرب الانقطاع ويشرح كل ضرب ... فالضرب الأول كذا ، والضرب الثاني ألا تضطرر العلة في المعلول ... والضرب الثالث هو أن يقول الأمر بمن يناظره إلى أن يعتقد المحال ... والضرب الأخير من الانقطاع أن يرد على الخصم ما لا يعرف وجهه فيقر بالحق ^(٤) .

(١) انظر في هذا الفصل بين الرماني والفارسي

(٢) راجم النص في مكانه من هذا الفصل

(٣) يريد نفي الزمان والمكان الوجودية فيه الأسماء لأن النفي يتصل بذاتها

(٤) أخبار الزجاجي ورقة ٥١

هذا ما يتعلق بمسائل المنطق ، وهو حديث يتصل في أكثره بكتابه الإيضاح في علل النحو ، وقد أشرت إلى ما بينه وبين أبي علي من اختلاف في ذلك . وهناك سمات عامة في كتاب الإيضاح وفي غيره من كتبه . وكانت هذه السمات بعض ما خالفت بينه وبين أبي علي ، والتي من أجلها كذلك — فيما أحسب — أنطقت أبا علي فيه بما قال :

ذلك اختفاء شخصية الزجاجي فيما يتناوله من بحوث . ولا يخدعك قوله في صدر كتابه الإيضاح عن علل النحو : « أنه لم يعمل على مثال سبقه ، ولم يحتد على نظم تقدمه ، فربما كان ذلك في الشكل لا في المادة ؛ لأنه عاد فقرّر بجانب المسائل المشورة التي ضمها إلى العلل وذلك قوله : منها ما استخرجناه من كتب العلماء ، وبسطناه ، وهذبنا ألفاظه وقربناه ، ومنها ما تلقناه من علمائنا (رضى الله عنهم) تلقينا ومشافهة بما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة — فوجه الجدة في هذه المسائل ما يقوله هنا من أنها لا توجد في كتبهم ، ومع أنه لقنها مشافهة — ومنها مسائل جرت بين النحويين من سلف في مجالس اجتمعوا فيها ختمنا بهذا الكتاب

وقد رأيت حين يورد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين راوية لا غير ، وناقلا عن الشيوخ السابقين : تراهما مثلاً يعقد حديثاً في الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه ، فلا ترى ظلاً لشخصيته . . . وكذلك يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في جوار وغواش دون أن يكون له رأى فيها ^(١) . وقد أورد القدر الذي تظهر فيه شخصيته حين سرد احتجاج البصريين والكوفيين في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف . بين ذلك القدر بقوله :

اعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب فسهلت مراتبها والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه .

وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها بما لم يسطر في كتاب ، ولا يكاد يوجد .

فلو كانت القسمة بالسوية بين هذه الأضرب لكان له نصيب الثلث . . . ولكنني وجدت طغيان ما نقله من علمائه ، وقرأه عليهم على الضربين الآخرين .
ثم يلي ذلك — أو ينضم معه — جهده في تهذيب ألفاظ السابقين ، وذلك قوله :

« وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما في كتبهم — إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة . بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من يحكى عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط ، وابن الأنباري ، فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم مع أنه لازيادة في المعنى عليهم ، ولا يخس حظ يجب لهم ^(١) .

فأين هذا من أبي علي الذي يطالعك بأصالة في بحثه ، واستقلال في شخصيته ، وتعقب لشيوخه ، وتعرض لمعاصريه ؟ وأين الزجاجي من أبي علي الذي ينشئ الأدلة لإنشاء ، وينشد الشواهد لإنشاداً ، ويفحص ويمحص ، ويقيس في مهارة على كلام الشيوخ السابقين . كل هذا يجعل أبا علي أمامك واضحاً سامقاً شامخاً ، ويضعه من معاصريه موضع الزعامة ، وينظمه في سلك من قدرت له الإمامة ، وينطقه — في رأيه هو — بملء فيه : « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه ، »

هذه هي المظاهر الكبرى — في كتاب الإيضاح عن علل النحو — للزجاجي ، والتي يتخالف فيها هو وأبو علي الفارسي ، وهناك غيرها له أوعاياه في ذلك الكتاب وغيره وستوضع في الميزان عند التعرض لكتابه الجمل وهو موضوع الحديث القادم إن شاء الله .

(١) الإيضاح في علل النحو

مع الزجاجي في كتابه الجمل

الناس يثنون الثناء المستطاب على جمل الزجاجي وهذا لا بد من تعرف الاسباب التي جعلت الناس يقفون هذا الموقف المتغير مع أبي علي ، وقد تحدثت عن طرف من الاسباب العامة التي دفعت أبا علي على أن يقول قوله من أن الزجاجي لم يكن في النحو بذاك ، ولا بد كذلك من أن أستفتي كتاب الجمل كما استفتيت من قبل : الإيضاح في علل النحو ، واللامات والأخبار للزجاجي ، لأصدر في حكومتي عن تصور ، وأرى مصداق قولة أبي علي في معاصره الزجاجي .

أسلوب الزجاجي في الجمل سهل سمح ، لا تعقيد فيه ولا التواء ، ولا أثر للعلل النحوية أو التدليل المنطقي فيه . ومن شواهد هذه النزعة رغبة الزجاجي في تهذيب ألفاظ السابقين وعرضها في ثوب لا يشق على المبتدئين ، ثم رأيناه كذلك يهمل اتجاه بعض الأئمة في تحديد الاسم بأنه أراد تقربب ذلك على الناشئين . هذه النزعة في سماحة التعبير تتصل في رأيي — بناحية أدبية عند الزجاجي ، فقد رأيت في أخباره يروي عن شيوخه أشعار عباس بن الأحنف (١) ، وأبي نواس (٢) ، وعبد الله بن المعتز (٣) ، ويحدث الأخبار الأدبية (٤) ، ثم هو متصل بالمبرد الأديب يروي عن شيخه الزجاج (٥) عنه ، كل ذلك مما ألبس كتاب الجمل ثوباً سمحاً يسيراً فاشتهر عند الناس ورضى عنه المتأدبون .

وآية شهرة كتاب الجمل أن الأنباري قال وهو يقدمه بالحديث عنه : « أنه المشهور في أيدي الناس » (٦) ، وكذلك فعل السيوطي حيث قال : « عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم الزجاجي » صاحب الجمل ، (٧) ولم يذكر ما يعرفه به سواء .

وربما كان من أسباب شهرة كتاب الجمل تلك الطريقة التي اتبعها صاحبه في تأليفه ، وهذا الجور التعبدى الذي أحاطه به ؛ فقد ألفه بمكة ، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً (٨) ، ودعا الله بالمغفرة ، وأن ينفع بكتابه وقراءته (٩) . والناس يتلمسون

(١) ورقة ٣٦ (٢) ورقة ٦٤ (٣) ورقة ٣٩

(٤) انظر ورقات ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٥٢، ٥٦ وما بعدها

(٥) انظر ورقة ٣٦ (٦) نزعة الألباء ٢٠٤ (٧) بغية الوعاة ٢٩٧

(٨) بغية الوعاة ٢٩٧ (٩) شذرات الذهب ٣٠٧/٢

البركة ، ويرجون الخير مما هو متصل بحسن الطريقة التي تصاحب عملا من الأعمال ، ويتوارث الأخلاف عن الأسلاف هذه العقيدة فيه ، ويندفع الشيوخ المؤدبون ومن ورائهم طلابهم المتلقون عنهم — اندفاعا يشبه أن يكونوا فيه مسحريين . فلعل ذلك بعض السر في إقبال الناس على كتاب الجمل ، واهتمامهم به ، وقد استجاب الله دعوة أبي اسحق ، وبارك له فيما قصد من نية ، وقدم من عمل ، فيحدث ابن خلكان أن كتابه من الكتب المباركة التي لم يشتغل به أحد إلا انتفع به ^(١) ، ويقرر ابن العماد في الشذرات أن المنتفعين به خلق لا يحصون ^(٢) ، ويبدو أن المغاربة أغرتهم تلك النزعة التي سلكها الزجاجي في تأليف كتابه فذاع بينهم ، وألفوا له ولشواهد الشروح الكثيرة حتى بلغت هذه الشروح فيما يقال : « مائة وعشرين شرحا » ^(٣) . بعضها لأعلام النحاة ^(٤) .

وقريب من هذا ما قاله الشاطبي في قصيدته إبراز المعاني : لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا ينفعه الله (عز وجل) لأنني نظمتها لله (تعالى) مخلصاً ^(٥) وشيء آخر أراه أَرْضَى الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية في إيجاز يجدي على المبتدئين والمنتهين جميعاً : يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين ، وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عوجاً ولا أمثا من تعقيدات المعقدين ، وتفريعات النحاة والتجوزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط ، وتنشعب المسالك .

ويظهر أنه قصد قصداً إلى التيسير على شدة العربية ، فسمى كتابه « الجمل » . وفي تلك التسمية إيجاء بالاختصار والتركيز معا . جاء في العسكريات لأبي علي بعد أن أورد أحكاماً مختصرة في الحروف : وهذه جمل وسنتبع ذلك زيادات في كتاب آخر إن شاء الله ^(٦) . والزجاجي كذلك حين يتصفح كتابه ، فتراه يصدر الأبواب بهذه القواعد المركزة المختصرة المجملة وبقوله « واعلم » وهي عبارة تلقاك في أغلب الأبواب بل تكاد تتكرر في كل باب ، ويتبعها جمل ضابطة للقواعد في استيعاب

(١) وفيات الأعيان ٣١٧/٢ (٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٤) كالأعلم الشنتمري (ت ٣٥١هـ) وابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) وابن الحشاب (ت ٥٦٧هـ)

وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) انظر فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٦

(٥) نفح الطيب ٣٣٤/١ (٦) العسكريات لوحة رقم ١٣٤

يدعو غالبا إلى تفهمها ، ويطلب منك القياس عليها . وأسوق بعض الأمثلة لهذه الضوابط دليلا على ما أقول :

(أ) « واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات ، فإنها لا تؤكد — لو قلت : « قام رجل نفسه ، أوقبضت درهما كله وما أشبهه لم يحز ^(١) » . فإذا أردت أن تتعرف الآراء المختلفة في هذه المسألة فاقرا كتاب اللمع ^(٢) .

(ب) « واعلم أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر المنادى نحو قولك يا زيدا ، يا بكراه ، فلا تجمع بينهما : لا يقال يا زيدا ، فتجمع بين اللام والزيادة ^(٣) .

وأحيانا يعطيك القاعدة في كليات كأن يقول :

« كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم ، فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب ^(٤) .

وتقريبا لهذه القواعد نراه يسوق الأمثلة المتعددة في كثرة جعلت ابن خلكان يعيب ذلك عليه قوله . « وهو — أى الجمل — كتاب نافع لو لا طوله بكثرة الأمثلة ^(٥) .

وأخالف ابن خلكان في ذلك ، فقد وضع الجمل للمتعلين المبتدئين كما بينت ، وهؤلاء تنفعهم القاعدة الضابطة الجملة ، والأمثلة الموضحة المتعددة ، فهذه أشبه بال نماذج التطبيقية التي يقوم بها المعلمون المتخصصون في فن التدريس من أهل هذا الزمان .

وأنت ترى معي أن مثل القاعدة التي يقول فيها الزجاجي : « اجعل أول كلامك لمن تسأل عنه وآخره لمن تخاطبه » ، في حاجة إلى أمثلة موضحة ، ولو تركها من غير تمثيل للحالات المختلفة لكان الإبهام الذي لا يرتضيه ، ومن هنا أخذ الزجاجي يسوق الأمثلة لسؤال رجل عن رجل ، ورجل عن رجلين ، ورجل عن رجال . ثم سؤال رجلين عن رجلين . ورجل عن امرأة ، وامرأتين عن نساء ، وسؤال امرأة عن رجل ، وعن رجلين ، وعن رجال .

(١) باب التوكيد

(٢) باب التوكيد ١٢٤/٢

(٣) باب الاستغاثة

(٤) باب المنادى

(٥) وفيات الأعيان ٣١٧/٢

وسؤال رجال عن امرأة ورجلين عن امرأة. ونساء عن رجال وعن نساء .
على أنى رأيت يكتفى بذكر مثال موضح يدير عليه الباب ، ويستغنى بذكره عن
التكرار ويسلك سبيل المؤدبين في الشرح والتبيل ، كما قال : « واعلم أنه لا يجوز
تقديم شيء من صلة المصدر عليه مضافا كان أو غير مضاف ، وذلك قولك : «عجبت من
أكل زيد طعامك يوم الجمعة عند أخيك متكئا أكلا شديداً » لا يجوز تقديم شيء
من هذا على المصدر ، لأنه في صلة . فلو قلت : «عجبت طعامك من أكل زيد ،
أو «عجبت أكلا شديداً من أكل زيد طعامك ، وكذلك ما أشبهه لم يجوز . ولكن
إن جعلت متكئا حالا منك جاز تقديمه ، فنقول . «عجبت متكئا من أكل زيد
طعامك يوم الجمعة عند أخيك أكلا شديداً . وإن أردت أن الأكل وقع في يوم
الجمعة عند أخيك لم يجوز تقديم يوم الجمعة عليه . وأردت أن الإعجاب منك وقع في يوم
الجمعة جاز تقديمه . فهذه المسألة توضح لك هذا الباب وتبينه إن شاء الله فقس عليه .

* * *

والزجاجي بعد ذلك أراد أن يوثق كتابه وقواعده ، فساق الشواهد العربية
الخالصة من كلام (الله تعالى) وشعراء العرب الذين يحتج بأشعارهم من الجاهليين
والإسلاميين . وكنت أود أن أقيم موازنة بين شواهد وشواهد الكتاب ، وأبين
هل استقل بشواهد غير التي أوردها سيبويه ؟ ولكني وجدت أن شيئا من ذلك
يبعدني عن القصد الذي عقدت من أجله هذا الفصل ، إذ كانت هذه الموازنة لا تتصل
به من قريب .

وما يتصل بمنهجه الذي أراد أن ييسر به على المتعلمين أنه عقد أبوابا خاصة
بالرسم (١) ، وأخرى خاصة باللغة كباب ما يؤث من جسم الإنسان مثلا .

وليست هذه الأبواب وثيقة الصلة بالنحو ، إلا أنها متصلة بالمقصد الذي من
أجله وضع الكتاب كما استنتجت — وهو أن يسد حاجة المبتدئين . كاتبين أو متحدثين
وقد أدرك ذلك السيوطي فقال في كتابه اللمع : « وعلم الخط — ويقال له الهجاء —
ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ
في لفظه وفي كتبه (٢) . . . »

أما الأبواب الصرفية التي جعلها آخر كتابه فقد جرى فيها على سنة النحويين

(١) انظر باب الهجاء ، وباب أحكام الهمز في الخط (٢) اللمع ٢/٢٤٣

منذ سيبويه ومن أتى بعده، ذلك لأن التصريف كما يقول ابن جني: «وسيطرة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، وبذلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألقاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب (١)».

وبعد: فيبدو أن لزجاجي في الجمل نظر إلى أني عمر صالح بن اسحق الجرمي (٢) (ت ٢٢٥ هـ) في «المختصر في النحو»، فقد قالوا عن الجرمي: «أنه ألف كتابه بمكة، وكان كلما صنف باباً صلى ركعتين بالمقام ودعا بأن ينتفع به ويبارك فيه (٣)، وقد عرفنا الجو التعبدى الذى أحاط به الزجاجي كتابه الجمل، تماماً على الذى فعل الجرمي من قبل ١١ فهل كان الزجاجي ينظم عمله في سلك الجرمي ١٩، وهل كان ينبغي من وراء كتابه الجمل شهرة ونفعاً تصلان إلى درجة المختصر ٢٩، أما المختصر فقد ظفر من أبي على الفارسي نفسه بتقدير منصف حين قال فيه: «قل من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة» (٤).

وأما الجمل فقد ظفر كذلك بتقدير الناس على النحو الذى بينت، ولكن نحو الزجاجي وفيه «الجمل»، لا يرضى عنه الفارسي، فيقول فيه ما قال. وإلى جانب الأسباب التى ذكرتها سابقاً، والتى خالفت بين الرجلين، فى كتاب الإيضاح عن علل النحو — أذكر هنا أسباباً أخرى تنتظم منهج الزجاجي بعامة، ثم أتبعها بأجمال الأسباب جملة، ثم أختم هذا الفصل بتقويم لنحو الزجاجي أرجو أن أكون منصفاً فيه.

تعرض أنى على للزجاجي بما تعرض به ضرب من تعرضه لمن هم فى طبقته من أعلام النحاة، وأبو على لم يتعرض لمن هم فى طبقته حسب، بل تجاوزهم إلى الشيوخ ثم كان تعرض أبي على للزجاجي أثراً من آثار ملازمته للزجاج، فقد ذكرت من الأسباب التى من أجلها تعقب أبو على الزجاج أنه لازم المبرد، وكان وفياً له فيما وفاء (٥)، ويرد الزجاج على ثعلب خصيم المبرد — فيكون له «الرد على ثعلب فى الفصح» (٦). ومعروف أن المبرد نقض على سيبويه، وأبو على ينظر إلى سيبويه

(٢) نزهة الألباء ١٠٢

(٤) نزهة الألباء ١٠١

(٦) نزهة الألباء ١٦٦

(١) المنصف ص ٤

(٣) نزهة الألباء ١٠١

(٥) الفهرست ٩٣

نظرة الإمام الذي لا يدافع ، ويعتز به وبآرائه اعتزازاً ، ومن هنا توارث تلاميذ المبرد اللاتذون به سخط أبي علي ، كما توارث تلاميذ أبي علي دفع ما نقض المبرد على سيبويه ، فهذا تلميذ أبي علي الأول : ابن جني ، يصف المبرد بالمغالطة والوهم في تعقبه سيبويه ، ويرد ما يعقب أبو العباس المبرد على قوله — أي سيبويه : أن أصل اسطاع — أطاع ... فيقول ابن جني : « وقد ذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة ، فأما غلط وهي من عادته معه ، وإما وهم في رأيه هذا ... ثم أخذ يدل على صحة قول سيبويه ^(١) .

وإذن فقد ورث الزجاجي سخط أبي علي ، اصلته بالزجاج الوفي للمبرد المتعقب لسيبويه .

هذا سبب أراه من الأسباب الداعية لأن يضع أبو علي من قدر الزجاجي ... والزجاجي في كتبه يوقر المبرد ^(٢) ، ويحدث أخباره ، وينتصر له ، فبعد أن أورد ما ذكره الأئمة النحاة في الحدود المختلفة للاسم ، وفسدها واحداً واحداً : فسد تحديد الأخفش : سعيد بن مسعدة كما فسد تحديد كل من أبي بكر بن السراج ، وأبي الحسن بن كيسان . ثم ذكر حد أبي العباس المبرد ، ووقف طويلاً عنده ، وفسر غرضه من ذلك التحديد ، وبين أن ابن السراج أخذ من المبرد تحديده ، وذكر ما يعترض به على المبرد ، ورد على المعترضين ، ثم انتصر أخيراً له . وقد بدا لي كذلك أن الزجاجي لم يلحقه من أبي علي لأنه معاصر من طبقته ، ولأنه تلميذ موال للزجاج ، ولأنه ينتصر للمبرد ... حسب ، بل لأنه إلى ذلك قد هاجم سيبويه ، ورأى رأي المخطئين له ، ولم يدفع عنه ، ووصف قوله بأنه خارج عن إجماع النحاة البصريين والكوفيين جميعاً :

قال الزجاجي في الوجه الحادي عشر من وجوه الصفة المشبهة : « أجازة سيبويه وحده وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى المضمرة العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين وقالوا : « هو خطأ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، وهو كما قالوا فافهم ^(٣) .

وإذا كان مجرد ملازمة الزجاجي للزجاج قد أورثته حنق أبي علي - لما ذكرت - فكيف الأمر والزجاجي يهاجم سيبويه هذه المهاجمة السافرة ، وبنيه عليها في عنف

(١) سر الصناعة ٢١١ .

(٢) انظر أخبار الزجاجي ورقة ٥١ (٣) الجمل للزجاجي الصفة المشبهة

بآخر العبارة حيث قال : « وهو كما قالوا فافهم » .

ولن يعنى الزجاجى من تعرض أبى على له بعد ذلك — أنه لا يلتزم الهجوم على سيبويه ، فالزجاجى فى الحقيقة أميل — إلى تقدير سيبويه حق قدره من الإعظام — ينظر إليه فى إنصاف من غير أن يتحامل . ويتجلى ذلك إذ يقول : ونختم الكتاب : « كتاب الإيضاح عن علل النحو » بمذهب سيبويه ^(١) وما احتج به وماله ، وما عليه لأنه عدنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله .

وقد رأينا موقف الزجاجى فى الإيضاح وتبصيره أصحاب سيبويه وتوجيههم إلى الاعتقاد بما جاء فى كتابه عن طريق التدليل المنطقى لا عن طريق التلقين . وإذا كان أبو على الفارسى من أصحاب سيبويه ، فإنه يستكثر ، أنفة ، وحمية ، وعصبية — أن يبصره أمثال الزجاجى بعبارات سيبويه ويدله على صحتها ، والفارسى هو من هو فى سبر أغوار الكتاب ، والغوص البعيد فى أعماقه .

* * *

وإذ كان الزجاجى قد التزم المنطق على النحو الذى فصلت فى كتابه ، « الإيضاح فى علل النحو » ، وبينت منهجه الذى لا يرضى أباً على ، فإن الزجاجى قد ترك المنطق جملة فى كتابه الجمل ، فقد أخلى هذا الكتاب من المنطق ، ومسائله ، وأقيسته ، وقضاياه ، وبراهينه ، وتعليله ، وتدليله خلوا يكاد يكون تاماً . ونحو الفارسى ملء بهذه المسائل كما تبين .

وإذن فأبو على مستقل نحو الزجاجى إذا اتصل به على أية حال كان هذا النحو متصلاً بالمنطق أو بعيداً عنه .

وأود أن أقرر أن أباً على الفارسى يقترب من الزجاجى منهجاً وبعداً عن المنطق فى كتابه الإيضاح ، فهو قريب الشبه من كتاب الزجاجى فى خلوه من التعليقات الفلسفية ، والتدليلات المنطقية

وطريقة أبى على إذا ما احتفل بالموضوع : أن يغمره تدليلاً ، وتفريعاً ، وتعليلاً ، ومنطقاً ، وتقصيماً ، والنحو الذى يرضيه هو ما كان على هذا النحو . وإذا قد خلا نحو الزجاجى من المنطق على النهج الذى يلتزمه الفارسى — فهو لاشك — يرى أن الزجاجى فى نحوه لا يسير فى تياره ، ولا يجرى فى مضماره .

* * *

(١) فى الألف والياء والواو والنونية والجمع لإعراب هى أم حروف

وبعد : فالانصاف يلزمني ألا أجرى وراء الفارسي؛ فأرى رأيه في نحو الزجاجي فنحن لا نزن النحو بموازين الفارسي حسب ، ولا ندور في فلكه : محباً لبعض معاصريه والمتقدمين عليه ، أو كارها لبعض هؤلاء وهؤلاء . نعم ! ينبغي ألا نضع من نحو الزجاجي لأنه لم يلتزم المنطق ، أو التزمه على نحو يتخالف فيه هو وأبو علي بل عندي أن البعد عن المنطق : تعليلاته الجدلية منها بخاصة ، مما يرفع النحو درجات ولا يضع من الزجاجي أنه هاجم حيناً سيبويه ، ووفى للبرد . أنا اعترف بأن منزلة الزجاجي دون منزلة الفارسي في النحو والثقافة العربية على وجه عام ، فالفارسي له زعامة وإمامة لم يصل إليهما الزجاجي وأنى له ذاك ؟ ، والفارسي كذلك له طريقته المستوعبة المتقضية في تناول مسائل النحو في شخصية طاغية ظاهرة ، ولكني مع ذلك لا أهبط بنحو الزجاجي إلى الدركة التي هبط به أبو علي إليها حتى رماه بالخزى والاستحياء لو تكلم في النحو على نحو من الانحاء .

نحو الزجاجي في الإيضاح يمثل طوراً هاماً من نشاط النحويين حول عبارات كتاب سيبويه ، من حيث تفسيرها ، وإدارة الجدل حولها ، وإثارة المناقشات كذلك . كما أن نحوه في هذا الكتاب وكتاب اللامات ، والأخبار — يمثل طرفاً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، واحتجاج كل فريق مع توثيق ذلك بالأسانيد . مما يعد بذرة الأنباري في الإنصاف ، والعكبري في التبيين . وعلى الدارسين الذين يريدون تأريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التي صنعها الزجاجي في سلسلة هذا التطور في الاحتجاج .

كما يمثل هذا الكتاب صلة المسائل النحوية بالمسائل المنطقية من تحليل وتحديد وبرهان ، بل صلة المنطقة أنفسهم بالنحاة ، وتعرض الأولين للآخرين بالنقض والطعن والتخطئة (انظر ما قاله في تحديد الاسم) في كتابه الإيضاح .

ثم هو يمثل طرفاً من أصول النحو التي بها في غضون كتبه هنا وهناك . أيقن لنا أن ننسك قيمة نحوه التاريخية بعد ذلك ؟

ولست أدري مبعث هذا الاحساس الرضى الذي أجده في نفسي عند ما أقرأ كتاب الجمل ، وهو إحساس أجده في الكتب التي ألفها أصحابها وهم لله مخلصون . هل استجاب الله دعاء الرجل حقاً عند البيت الحرام فنفع بكتابه الناس ؟ أو لأن أسلوبه فيه سهل سمح خال من التعقيد والتفريع فيعطيك اللباب في كل باب ؟ أو لأنه في جمعه مسائل النحو مجد على المبتدئين والمنتهين أجمعين ، قد يكون هذا أو بعضه ، ولكن الزجاجي على كل حال له مكانة عندي وعند الناس ولا سيما المغاربة؛ مما يجعلني أخالف رأى الفارسي فيه ، فأنتي قوله ولا أرتضيه .

الباب السابع

مدى تأثير الخالفين بنحو أبي علي

الفصل الأول

أثر أبي علي في أصول النحو

تأثر ابن جني في كتابه الخصائص بأبي علي

بينت فيما سبق مقدار ما تأثر ابن جني بشيخه في الاحتجاج للقراءات ، واتخذت كتاب المحتسب مادة لبيان هذا التأثير ومداه .

والآن أتعرف آثار أبي علي عند ابن جني في أصول النحو ، وقد أودعها أبو الفتح كتابه الخصائص . وبتناول أثر أبي علي ، وتأثر ابن جني به في ذلك الكتاب تتم الصورة التي أبتغى رسم خطوطها في هذا البحث إذا كان من موضوعه ، أثر أبي علي في القراءات والنحو .

* * *

ابن جني في كتاب الخصائص يحتفل بأبي علي : يثنى عليه ، ويدل على مواطن البراعة عنده ، « فما كان أقوى قياسه ، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه كان مخلوقاً له ... »^(١)

وتراه يقرأ تفسيره^(٢) ويصوبه^(٣) ، ويعجب بما يعقد من معان^(٤) ، ويجريه على أحكام الصناعة^(٥) ، ويثنى ثناء طلي نزع الشيخ في القياس حتى أنه قال : « إن

(١) الخصائص ٢٨٤/١ (٢) المصدر السابق ٣٤٧/١ (٣) نفس المصدر ٣١٨/١ (٤) ٣٦٠/١ (٥) نفس المصدر ٤٥٩/١

مسألة واحدة في القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس^(١) . ومرة واحدة رأيت يصف فيها الشيخ بالتعسف^(٢) .

* * *

وقد كان هناك تفاعل بين ابن جنى والشيخ ، يقوى هذا التفاعل عند أحدهما حين يضعف عند الآخر وقد يكون منهما في طبقة واحدة .

أ — فابن جنى يتلقى عن الشيخ وذلك في الغالب الأعم .

ب — وأحياناً يتبادل معه البحث ويخوضان معاً فيه .

ج — وقليل ما كان الشيخ يتلقى من ابن جنى ، فيتأثر بتليذه تأثراً إيجابياً حتى يسجل الشيخ قول التليذ .

وسأضرب المثل لكل حال من أحوال التفاعل فيما يأتي من حديث :

فنى (١) نرى ابن جنى يقول مثلاً : سألت أبا على (رحمه الله^(٣)) ، أو أنشدنا أبو على^(٤) أو حدثني^(٥) ، أو كذا عهد إلى أبو على (رحمه الله^(٦)) أو يقول : وهو رأى أبى على (رحمه الله) وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً^(٧) .

* * *

وفي كتاب الخصائص ما يدل دلالة واضحة على تأثر ابن جنى بأبى على في أصول اللغة والنحو ، وجاء ذلك التأثير مظهراً لتلقى ابن جنى عن شيخه ، فابن جنى ينقل رأى أبى على في أصول اللغة : أثلهام هى أم لإصلاح ؟ ويناقش هذا الرأى^(٨) ثم يعود إليه في باب أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط^(٩) .

وهناك أصول كررها أبو على في مختلف كتبه ، فبنى ابن جنى عليها ، وأفاض الحديث عنها ، وشقق المقال فيها من ذلك مثلاً .

أولاً : جاء في الإغفال لأبى على ما نصه : « ولزوم الظاهر أحب إلينا^(١٠) »

(١) الخصائص ٤٨٢/١ (٢) ٣٢٢/١ (٣) ٥٠١، ٤١٧، ٣٩٤، ٣٩٠/١ (٤) ٥٦٣، ٤٣٤/١ (٥) ٧/١ (٦) ٤٢٠/١ (٧) ١٢٦/١ (٨) انظر الخصائص ٣٩/١ (٩) انظر ٤٢٩/١ (١٠) انظر الاغفال : ٥٢ • تيمور تفسير : ٣٩٨

فما كان من ابن جى إلا أن عقد باباً « في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره^(١) » ، وأورد في هذا الباب ما نصه .

« وذكر محمد بن الحسن (أروى) في باب (ع ر و) فقلت لأبي على من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء فتكون من باب التقوى ، والرعى ، فنجح إلى مانحن عليه من الأخذ بالظاهر ، وهو القول ، فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع^(٢) » .

وثانياً : في الشيرازيات رأيت أبا على ينص على أن العرب قد يجرون الشيء مجرى النظر^(٣) فيأتى ابن جنى ويعقد باباً لذلك الأصل اللغوى ، أسماه « عدم النظر » ، وقرر فيه أنه إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . . . فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر^(٤) .

ويتحدث أبو على عن الاعتراض في كل من الشيرازيات^(٥) ، والحليات^(٦) وذلك قوله : « وليس في الاعتراضات التي يفصل بها بين الأشياء المتصلة اعتراض بجملتين إنما الذي يفصل به في نحو ذا جملة واحدة يكون فيها تسديد للتصلين اللذين يقع الفصل بينهما كالصفة لهما » ، واستشهد بالقرآن الكريم : والشعر العربى ، ومنشور الكلام . وأورد البيت في الشيرازيات :

وقد أدركتني - والحوادث جمّة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل^(٧)
كما أورد الآيات الآتية في الحليات :
ألا هل أناها - والحوادث جمّة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

* * *

وبدلت - والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

* * *

كأن - وقد أتى حول جريم أثافها حمامات مشول^(٨)

(١) الخصائص ٢٦١/١ (٢) ٢٦٤/ (٣) انظر لوحة ٣٤ من الشيرازيات

(٤) الخصائص ٢٠٣-٢٠٤ (٥) لوحة ٥١٠ (٦) ١٠٥

(٧) الشيرازيات ٥١ (٨) الحليات ١٠٥

فلا يفوت ابن جنى أن يعقد في كتاب الخصائص باباً في الاعتراض ، يقرر فيه أن هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء في القرآن ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام وينشد البيت الذي أنشده أبو علي في الشيرازيات : ألا هل أتاها .. ويذكره ذلك بيت امرئ القيس الذي ترد فيه جملة (والحوادث جمة) وهو :

ألا هل أتاها - والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك يقرأ
وبيت آخر هو :

ألا هل أتاها - والحوادث كالخصا .

ثم يورد الأبيات التي أوردها أبو علي في الحلبيات ، ويعلق على ما أنشده أبو علي .

« كان وقد أتى حول جديد »^(١) ،

ويرى ما يخالف فيه رأى الشيخ بأن ليس هناك اعتراض في البيت .

* * *

وثالثاً : ويعقد أبو علي حديثاً في العسكريات يورد فيه تقسيم أبي بكر للكلام من حيث الاطراد والشدوذ ثم يستقل بعد ذلك بما يظهر شخصيته ، فيشعب ، ويمثل ، ويستطرد ، ويفرع^(٢) ، ويأتي ابن جنى فيحدث كذلك عن أضرب الكلام في الاطراد والشدوذ فيركز ويحصر ويجمع ويعزز في غضون حديثه — نظرية تقديم السماع على القياس ، وهي التي ردها أبو علي في مواطن مختلفة من كتبه^(٣) .

* * *

ورابعاً : ويقول أبو علي في الحجة : « فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية مثل سواء عليهم أنذرتهمو أم لم تنذرهم — فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية ، وإذا لقيت غيرها سواء وكأنه أحب الأخذ بالفتن مثل لا يأتكم ولا يلتكم^(٤) .

(١) رواية الخصائص (جديد) ورواية الحلبيات جريم انظر الخصائص ١/٣٣٩-٣٤٠

(٢) انظر العسكريات لوحة ١٣٤ وما بعدها (٣) انظر مثلاً الحلبيات ٥ نحوش ٥٢

(٤) الحجة ١/٧٠

كما ضرب أبو على مثلاً للأخذ باللغتين بما روى عن نافع من قراءته مرة عليهم
وأخرى عليهم^(١)

ويقول ابن جنى فى الخصائص : باب اختلاف اللغات وكلها حجة : اعلم أن سعة
القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال
(ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين
ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين
بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير
إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسا
بها فأما رد إحداهما بالآخرى فلا^(٢)

وهذا الكلام فى مضمونه وفخواه يلتقى مع الكلام الذى قاله الشيخ ومارآه .
وإلى جانب هذه المقابلات التى بينت فيها تأثر ابن جنى بأبى على هذا التأثير الظاهر
فى الأصول اللغوية والنحوية ، رأيت فى خلال الأبواب المختلفة من كتاب الخصائص
اعتماده كذلك على الشيخ فى تقريرها ومن هذه الأبواب .

- ١ — نقض المراتب إذا عرض هناك عارض^(٣)
- ٢ — تلاقى اللغة ، وإنه ليصدر هذا الباب بقوله : د هذا موضع لم أسمع فيه
لاحد شيئاً إلا لآبى على (رحمه الله)^(٤)
- ٣ — الأصلان يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير^(٥)
- ٤ — تلاقى المعانى لاختلاف الأصول والمباني^(٦)
- ٥ — الاشتقاق الأكبر ، ويعترف فى صدر هذا الباب أن أباً على كان يستعين
به ، ويخلد إليه^(٧)
- ٦ — مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر ، ويذكر فى مطلع الكلام أن
أبا على نبه من هذا الموضوع على أغراض حسنة^(٨) .

(١) الحجة ١٠٩/١ بلدية	(٢) الخصائص ٤١٠/١
(٣) الخصائص ٣٠١-٣٠٢	(٤) نفس المصدر ٣٢٦/١
(٥) الخصائص ٤٦٧-٤٦٨	(٦) الخصائص ٥٠٧-٥٠٨
(٧) الخصائص ٥٢٥/١	(٨) انظر الخصائص ٥٦٠-٥٦٩

فهذه أمثلة توضح الحال الأولى من حالات التفاعل بين الرجلين ، وهي تلقى ابن جنى من الشيخ . وانتقل بعد ذلك إلى تجلية الحال الثانية التي فيها .

(ب) يتبادل معه البحث ، ويخوضان معاً فيه : وذلك حيث يقول ابن جنى :
« دخلت يوماً على أبي علي (رحمه الله) خالياً في آخر النهار فحين رآني قال لي :
« أين أنت ؟ أنا أطلبك ! قلت : « وما ذلك ؟ » قال : « ما تقول فيما جاء عنهم من
« حوريت ، فحطنا معاً فيه فلم نحل بطائل منه ، فقال : « هو من لغة الين ، ومخالف
للغة ابني نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلهم (١) . »

وأخرى حيث يقول : وسألت أبا علي (رحمه الله) عن قوله :
أبيت أسرى ، وتبيتى تدلّكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
فحطنا فيه ، واستقر الأمر فيه أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة
للضرورة في قوله :

« فاليوم أشرب غير مستحقب ،
كذا وجهته معه ، فقال لي : « فكيف تصنع بقوله : تدلّكي ، قلت : نجعله
بدلاً من « تبيتى ، أو حالاً ، فنحذف النون كما حذفها من الأولى في الموضعين ،
فاطمأن الأمر على هذا (٢) . »

وقد يكون شيء من ذلك من قبيل الدربة يلقي بها الشيخ على تلميذه ، لكن نص
ابن جنى على أنه هو وشيخه تشاركا في هذا الأمر يميل بي عن ذلك التقدير إلى القول
بأن ذلك من قبيل تبادل الحديث ، والخوض معاً ، وإلقاء كل منهما بطرف فيه
ابتغاء الوصول معاً إلى الجواب .

ومن دلائل الحال الثالثة وهي قليلة حيث يتلقى الشيخ من ابن جنى ويتقبل
ما يراه ، ما يطمئن إليه ويرضاه (٣) حتى ليسجله في تعاليقه — ما جاء في الخصائص :
قلت مرة لأبي علي (رحمه الله) : قد حضرني شيء في علة الاتباع في (نقيذ)
وإن عرى . وأن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين فكما جاء
عنهم التجير والرغيف ، كذلك جاء عنهم « النقيذ » فجاز أن يشبه القاف لقربها من
الحلق بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين أيهما بحروف الفم فالنقيذ في
الاتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبله ، ثم رأيت وقد أثبتته فيما
بعد بخطه في تذكرته (٤) .

(٢) الخصائص ٣٩٤/١

(٤) نفس المصدر ٣٧١/١

(١) الخصائص ٣٩٢/١

(٣) المصدر السابق ١٢٩/١

وإن كانت عبارة : « فرضيه وتقبله » توحى بأن التلميذ يعرض لا ليتلقى الشيخ عنه ، بل ليقر ما يعرض عليه أو ينفيه — لكن قول ابن جنى بعد ذلك « ثم رأيت أنه قد أثبتته ... » يدل على حال التلقى من الشيخ — وتلك الحال قليلة نادرة على وجه العموم . ولا يقدر ذلك في مكانة أبي علي ، بل أرى أن ذلك مما يعلى قدره ، إذ كان دليلاً على رغبته في العلم وحرصه منه ، وإقبال عليه .

* * *

وابن جنى كأستاذه محتج بالحديث الشريف في المعنى اللغوي ، وتقرير الأصول وشرح مذاهب العرب في كلامها : استشهد في باب القول على اللغة وما هي : بقول الرسول « من قال في الجمعة صه فقد لغا » وفسر لغا بتكلم^(١) . وفي تقرير مذاهب إليه من أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها قال : « ومن ذلك ما يروى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن قوماً من العرب أتوه فقال لهم من أنتم ؟ فقالوا : « نحن بنو غيان » فقال : « بل أنتم بنو رندان » . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة أن الألف والنون زائدتان ، وإن كان (عليه السلام) لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن : « أن الألف والنون فيه زائدتان ، وهذا واضح »^(٢) .

* * *

ربما يتفق فيه ابن جنى ويتأثر شيخه فيه : اصطناعه أساليب أبي علي عند البرهان والتدليل : فهو يورد الاعتراض ويرده^(٣) ، ويفترض الأسئلة ويجيبها^(٤) ، ويبدأ بما أسميته عند أبي علي — بالتدليل المؤسس ، ثم يتبعه الدليل المؤكد المقوى^(٥) ، ويقول بالأولى والأجدر^(٦) ، ويسلك سبيل المناطقة — كما يسلك أستاذه سيبلهم — في اتخاذ أساليبهم فيظهر عنده القياس الاستثنائي^(٧) ويذكر العموم والخصوص الوجهي^(٨) ؛ ويقسم التقسيم المنطقي^(٩) ؛ وينظر ويقايس^(١٠) ؛ ويغرم غراماً شديداً بذلك حتى أنه يقول : إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند

(١) الخصائص ٣٢/١ وانظر ص ٩١٣ (٢) الخصائص ٢٦٠/١

(٣) نفس المصدر ٢٤/١ (٤) الخصائص ٢٠٩، ١٠٩/١

(٥) انظر الخصائص ٢٥/١ (٦) انظر ٢٧٩، ١٢٧، ١١٧/١

(٧) انظر ٣٣٦/١ (٨) انظر ١٥/١ (٩) انظر ٣٢٩/١

(١٠) انظر ١١٣، ١١٢/١

عيون الناس^(١) ، ويهدم القياس بما بين المقيس والمقيس عليه من فارق^(٢) ، وأوضح البراهين عنده ما كان ملحقاً بالبراهين الهندسية^(٣) : يذكر المقدمات التي تنتهي به إلى نتيجة يصدرها بقوله : فقد ثبت كذا وكذا^(٤) . وما أشبه ذلك بالاستنتاج الذي يعقب خطوات البرهان على النظريات الهندسية .

* * *

كذلك بما يقفوفيه ابن جنى قفوفه شيخه استغلال مسائل العروض والقوافي في التدليل والاحتجاج ، ولا أطيل القول بالثبيل بل حسبي أن أشير إلى بعض الصفحات التي ورد فيها هذا الاتجاه^(٥)

* * *

وابن جنى معتد — كشيخه — بأبي الحسن الأخفش ، وإنك لترى مظهر هذا الاعتداد في قوله حيث يدفع عنه : على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذاك أنا أنبنا عنه فيه ، وكفيناك كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجاته وعلمه^(٦) ، وأبو الحسن هنا سعيد بن مسعدة الأخفش لأنه هو الذي صنف المقاييس^(٧) .

ثم إن ابن جنى يقوى مذهب الأخفش : علق على قول ضيغم الأسدي :

إذا هو لم يخفى في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم^(٨)

بقوله : هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته رفع زيد بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ، « وإذا الشمس كورت » ، وإنما الغرض إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا^(٩) .

* * *

- | | | |
|-------------------|------------------------------|----------|
| (١) ٤٨٢/١ | (٢) انظر الخصائص ١٥٥/١ | (٣) ٦١/١ |
| (٤) انظر ٣٠/١ | (٥) انظر ٤٦٤،٣٣٨،٢٤٢،٨٥،٧٣/١ | |
| (٦) الخصائص ٣/١ | (٧) انظر الفهرست ٧٨ | |
| (٨) الخصائص ١٠٩/١ | (٩) الخصائص ١١٠/١ | |

ويعرف — مع الشيخ — أسلوب الاخفش في تناول المسائل ، عقد ابن جني باباً في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العامل متضادين جاء فيه ، « وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الشيخ آخذاً به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي (رحمه الله) أن أقول لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي : مذهب أبي الحسن كثيرة (١) .

كما يقف موقف شيخه من المبرد يدفع عنه ما اعترض به على سيبويه (٢) .

* * *

ونرى في ابن جني الأمانة العلمية ، وكانت لها مظاهرها في الخصائص (٣) ، وقد لاحظ ذلك ابن جني من أستاذه ، ونص عليها ، ودعا الباحثين إليها (٤) .

* * *

وثمة سمة تظهر في تأثر ابن جني بأستاذه أبي علي ، تلك إشارة الانصباب في إيراد الشواهد ، لا يكتفي بالشاهد أو الشاهدين ، وتلك النزعة الظاهرة عند الإمام سيبويه (٥) فسلك كل من الرجلين سبيل الإمام فيها (٦) .

* * *

وغير خاف ما يظهر عند ابن جني من الاستطراد في بحوثه ، ولكنه يفرق عن الشيخ فيه ، فاستطراد ابن جني يضم موضوعات مترابطة ، لا كما يظهر عند الشيخ من الاستطراد لأدنى ملازمة تنسيك الموضوع الأصلي الذي يتحدث فيه ، وتطفي عليه .

* * *

وأمر يتخالف فيه ابن جني مع أستاذه أبي علي ، ذلك الإكثار من استشهاده بشعر المولدين في المعاني وبخاصة في المتنبي ، فابن جني يقدر المتنبي ويبالغ في قدره .
(١) فهو شاعره (٧) يحذثه (٨) ولا يعرفه إلا صادقاً (٩) .

(١) الخصائص ٢١٣/١ (٢) انظر (١٨٩، ٧٧ ، ١٩٠ ، ٤٠١) من الخصائص ١

(٣) انظر ٢٧٦/١ (٤) انظر الخصائص ٦٠٨/٢ وما بعدها

(٥) انظر سيبويه امام النحاة لأستاذنا ١٤٢ وما حوالها

(٦) انظر في هذه الظاهرة من كتاب الخصائص ٢١/١ ، ٢٤٨ ، وما بعدها

(٧) الخصائص ٢٢/١ (٨) المصدر السابق ٤٢٦ (٩) الخصائص ٢٤٨/١

(ب) ثم هو يثنى على سرعته ، وخلص ذهنه — يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ولا يستوقف فكره ، ولا يتعتق خاطره^(١) .

(ج) ويحتج بشعره في المعاني ، ويدفع ما يتوهم من الخطأ في ذلك إذ يقول : — بعد أن استشهد بشعره — . ولا تستنكر ذكر هذا الرجل وإن كان مولداً في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه ، فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ... وإياك والخبيلة بحثاً ، فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم^(٢) .

(د) ويعرف مذهبه في استعمال بعض الألفاظ كاستعمال المتنبي ذا ، وتا ، وذى في شعره كثيراً ويسأله في ذلك^(٣) .

وقد يتفق أبو علي مع ابن جني في تقدير المتنبي إلى حد ما ، فقد عقد أبو علي مسائل في الشيرازيات تناول فيها بعض أبيات المتنبي بالدراسة^(٤) ، وفي ذلك بعض الاحتفال بالمتنبي ، ولكن أبا علي لا يبلغ مبلغ ابن جني في تقدير المتنبي والاحتفاظ بشعره على أية حال .

وموقف ابن جني من القراءات أسلم من موقف شيخه ، ذلك أن أبا علي — مع اعترافه بأن القراءة سنة متبعة^(٥) — يحكم القياس ، فما وافق من القراءات القياس اعتدبه ، وما لم يوافق قرر أن الحمل عليها ، والرد إليها ينبغي ألا يجوز ما وجد عنه مندوحة^(٦) وينقل ابن جني رأى الشيخ في أن القراءة سنة مع اختلاف في التثيل ، واتفاق في الفحوى .

يقول الشيخ : « لو قيل اللاتي في موضع اللاتي ، واللاتي في موضع اللاتي في غير التنزيل لاستقام ، ولا يكون ذلك في التلاوة ، لأن القراءة سنة^(٧) » . ويقول ابن جني : وما يحتمله القياس ، ولم يرد به السماع كثير منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز ، لأنه لم يسمع فيها ذلك كقوله عز اسمه « بسم الله الرحمن الرحيم » فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها ...^(٨)

(١) الخصائص ٣٣٢/١ (٢) الخصائص ٢٣/١ (٣) انظر الخصائص ٥٣١/١

(٤) انظر الحديث عن الشيرازيات في هذا البحث

(٥) انظر الشيرازيات ٩٤ (٦) الحجة نسخة البلدية ٢٢٤/١

(٧) الشيرازيات ٩٤ (٨) الخصائص ٤٠٣/١ وما بعدها

وابن جنى بعد ذلك أرحب صدرأ يحتج لحمة في قراءته : « واتقوا الله الذى تسامون به والأرحام ، على حين ضعفها أبو على^(١) ويقرر ابن جنى أن ليست هذه القراءة عنده من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس^(٢) .

ويحتج ابن جنى لقراءة لعائشة وابن عباس ، وعيسى ، وابن يعمر ، وزيد ابن على^(٣) تلقونه بالسفتكم^(٤) ، وليس فيهم واحد من السبعة أو الثلاثة الذين فوق السبعة .

وحسب ابن جنى أنه عقد كتاباً فى القراءات الشواذ ، فوثقها واحتج لها^(٥) .
وغريب بعد ذلك كله أن يقرر ابن جنى أن قراءة عاصم وقيل من راق ببيان النون من من معيب فى الإعراب معيب فى الإسماع^(٦) !!

* * *

ورأيت ابن جنى يستكثر من التعليل النفسى ، والرجوع إلى الحس فى التدليل وكان من أبى على شىء من هذا فى بعض كتبه^(٧) لكن ابن جنى توسع فيه حتى صار ذلك من سماته التى يتسم بها ، ويتميز عن شيخه فيها ، وإليك ما يختصر الدلالة على هذا الاتجاه . قال :

« الحذاق المتقنون من النحاة يحيلون — فى علمهم — على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس^(٨) . »

« لا توقف فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه ، ويحلو طلب الاستخفاف عليه ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها حسية طبيعية فناهيك بها ، ولا معدل بك عنها^(٩) . »

* * *

وتظهر الصناعة الصرفية فى اختيار ابن جنى للألفاظ كما كان الشأن عند الشيخ ، انظر مثلاً قوله :

(١) انظر الحجة ٢٢٩/٣ البلدية (٢) انظر الخصائص ٢٩٤/١

(٣) البحر المحيط ٤٣٨/٦ (٤) الخصائص ٨/١

(٥) انظر الفصل الخاص بذلك من هذا البحث (٦) الخصائص ٩٧/١

(٧) انظر مثلاً الشيرازيات ٥٢،٤٤ والحلييات ٤٥،٤٤

(٨) الخصائص ٤٦/١ (٩) نفس المصدر ٤٨

« لا تعدم هناك مذهباً نسلكه ، وما ما تتورده »^(١) .

وقوله : « جعلوه كالمهبة على فرط عنايتهم »^(٢) .

كما تظهر الصناعة اللغوية وذلك في قوله — مثلاً — وأنها — أى اللغة — لم تقتض اقتعائاً ، ولا هيلت هيلاً^(٣) .

* * *

وبعد : فذلك مدى ما تأثر ابن جنى بأبي على ، ومدى ما افرق بمقدار عنه — في الخصائص الذى يمثل أصول النحو واللغة :

تأثر ابن جنى واضح بأستاذه في الأصول النحوية واللغوية ، واحتججه بالحديث الشريف ، وفي طريقة التدليل بالتزامه مسائل المنطق وقضاياه ، وبالتعصب لسيبويه وبالرد على من هاجمه وعاداه ، والدفاع عن أبي الحسن الأخفش ، والاعتداد به ، وبالأنصاب في سرد الشواهد ، واستغلال العروض والقوافي في التعليل ، وظهور نزعة الاستطراد عنده بطابع خاص وبمقدار .

وابن جنى بعد ذلك يكثر في بعض ما أقل منه الشيخ : يكثر من الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني ، ومن تقدير المتنبي ، كما يكثر من التعليل النفسى ، والاحتكام إلى طبيعة الحس في الاحتجاج .

وأنتك لتجد بعض هذه السمات من التوافق أو التخالف فيما عرضته من دراسة مقارنة بين الرجلين في الاحتجاج — في الحجة والمحاسب ، ولكنى هنا بصدد بيان مدى تأثر ابن جنى بشيخه في أصول اللغة والنحو ، ولأننا لرى ذلك التأثير متميزاً بطابعه الذى يستقل به كتاب الخصائص ، ويمر في أصوله على سنن من هدى الشيخ . حيناً يقف منه الآثار ، وحيناً يفرق عنه بمقدار على النحو الذى سلف به البيان .

الفصل الثاني

أثر أبي علي في فروع النحو

تأثر ابن الشجري في أماليه بأبي علي الفارسي

وابن الشجري من رجال القرنين الخامس والسادس ، فقد ولد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة ، وتوفي في رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة^(١) واسمه هبة الله بن علي ، وكنيته أبو السعادات^(٢) ، وقد اشتهر بأماليه في النحو واللغة والأدب ، وتأثره واضح بأبي علي في هذه الأمالي التي أملاها في سنة أربع وعشرين وخمسمائة هجرية^(٣) ، وفيها يحتفل بأبي علي ، فيعده من النحاة المحققين^(٤) والائمة المتقدمين^(٥) . وقد قضى أبو السعادات مدة طويلة يقرأ النحو حتى بلغت فيما يقول يا قوت سبعين سنة^(٦) ، ومعنى هذا أنه جلس للإقراء وسنه ثلثان وعشرون^(٧) وتتصل سلسلة شيوخه بأبي علي الفارسي في علم العربية — فهي كما يقول صاحب النزاهة : أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي وأخذه الربعي عن أبي علي الفارسي عز أبي بكر بن السراج^(٨) ومن تلاميذه ابن الأنباري صاحب نزاهة الألباء ، ويحدثنا عن مكانته في عصره وما انتهت إليه رئاسة النحو في زمنه حتى صار : أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم^(٩) . تلصق سلسلة شيوخه ، وذلكم ابن الأنباري أحد تلاميذه والذي يهمني في هذا البحث أن أتعرف مكانة أبي علي عنده ، ومدى تأثره به ، وتقديره له : ويظهر قدر ابن الشجري لأبي علي واقتفائه أثره في هذه الأحكام التي يصدرها على المسائل النحوية متفقة مع تلك الأحكام التي أصدرها أبو علي من قبل ويقيس عليها ، فنراه يحكم على الكسرة في غلامى ونحوه بأنها حركة بناء ، ويقول : « إن كل حركة لم تحدث من عامل حركة بناء ، كما حكم أبو علي في الباب الثاني من

(١) بنية الوفاة ٤٠٨ (٢) انظر نزاهة الألباء ٢٦٨

(٣) انظر ص ٤٧ ج ١ من أمالي ابن الشجري (٤) ١٤٣/١

(٥) ١٢٩/٢، ٣٦٦، ٣٥٢/٢ (٦) ٢٨٣/١٩

(٧) انظر تاريخ المولد والوفاة (٨) نزاهة الألباء ٢٧٠ (٩) المصدر السابق

الجزء الثاني من كتاب الإيضاح بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، وذلك في قوله :
« وحركات البناء التي تتعاقب على أواخر هذه البنية نحو حركة التقاء الساكنين
في أردد القوم » ، (١) .

ثم نراه ينقل أقوال أبي علي مستشهداً بها معتداً حيث يقول : قال أبو علي :
« أرواح مودع ، كقولهم « ليل نائم » ، ولو أنشد مودع جاز ، وكان التقدير مودع
فيه ، كما حذف من قوله : « كبير أنلس في بجاد مزمل » أي مزمل فيه » ، (٢) .

ثم نرى ابن الشجري يعتذر لأبي علي الفارسي من اغفاله وجوها لإعرابية لا يعجز
مثله في عمله عن ذكرها ، وذلك ما ذكره في صدر المجلس التاسع والعشرين حول
بيت الأخطل :

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا
قال أبو علي في بعض أماليه : « أنشدناه إبراهيم بن السري الزجاج ، وذكر
أن الرواية في المستخف بالنصب وبالرفع ، فأما « الأثقال » فخارج من الصلة ،
ومنتصب بمضمر دل عليه المستخف » . ثم عقب ابن الشجري على هذا بقوله :
وهذا جميع ما ذكره في البيت في الجزء الذي وقع إلى ، ولعله قد استوفى القول فيه
في موضع آخر (٣) .

وهذا اعتذار لأبي علي — إلى جانب معرفته بطريقة شيخه في التقصى والاستيفاء ،
فعبارة الأخيرة دالة على الأمرين جميعاً .

* * *

ويدل كتاب الأمالي لابن الشجري على أنه اطلع على كتب الفارسي اطلاع واسع
متفهم ، فهو يطلع على كتاب الإيضاح (٤) وعلى شروحه المختلفة (٥) .
كما يطلع على تكملة الإيضاح (٦) ، وعلى كتاب العوامل (٧) ، وكتاب التذكرة (٨)
ويطلع على الشيرازيات (٩) كما يتصل بكتابه الحجة (١٠) ، وينقل منها كثيراً في أماليه (١١) ،
ثم هو يجيل الطرف في كتبه بعامة (١٢) .

- (١) أمالي ابن الشجري ٤/١ واظر ٢١٦/٢
(٢) ٩٠/١ واظر في ذلك ١١٣/١ : ١٤٦ : ١٢٤ : ١٥٠ : ١٥٢ : ١٥٣ : ١٥٦ : ١٥٨ :
١٦٠ : ١٦٢ وما بعدها ٢٢٢/٢ وما بعدها ، ص ٢٣٥
(٣) ١٨٩/١ وما بعدها (٤) اظر مثلاً ٤/١ : ٣١٧ : ٣٢٥ : ٣٤٣ : ٣٤٣/١ : ٣٤٩ :
(٥) ٣١٧/١ (٦) ٤٠/٢ (٧) ١٥٠/١ (٨) ١٥٢/١
(٩) ٣٢٧/٢ (١٠) ٣٢٠ : ٢٠٦/٢ (١١) اظر مثلاً ٢٦٤/١ (١٢) ١٨٥/١

ويبدو تأثيره بأبي على — كذلك — في طريقة تناوله لشرح الألفاظ اللغوية ، والاستدلال على معانيها بالقرآن الكريم ، والشعر العربي القديم :
قال في شرح ألفاظ البيت :

جزى الله عنى والجزاء بكفه عمارة عيسى نضرة وسلاما
النضرة : الحسن ، ونضر الله وجهك حسنه ، ومنه : وجوه يومئذ ناضرة ،
« ولقاهم نضرة وسرورا » ، والسلام : التحية . والسلام : السلامة . والسلام : الله
جلت عظمته ، ومن السلامة قول الشاعر :

تحى بالسلامة أم بكر وهل لى بعد قومي من سلام ؟
ومن السلامة أيضاً قول الله جل ثناؤه : « لهم دار السلام عند ربهم ، وسمى الله
الجنة دار السلام لسلامة أهلها من الآفات ، والفقر ، والمرض ، والموت ، والأحزان » (١) .
وكان من مظاهر تأثير ابن الشجرى بأبي على في المتن اللغوى (٢) — أيضاً —
أنه يستعين بأقواله : جاء في شرح البيت :

متى ما تلقى خلوين ترجف روانف إلتيك وتستطارا
وأما الآلية ، فقال أبو على الحسن بن أحمد الفارسى (رحمه الله) قد جاء
من المؤنث بالياء حرفان لم يلحق فى تثنيتهما التاء ، وذلك قولهم : خصيان واليان
« فاذا أفردوا قالوا : « خصية وإلية » ، وأنشد أبو زيد :

ترجى الياء ارتجاج الوطب (٣)
وقبله : كأنما عطية بن كعب ظعينة واقفة فى ركب
وأنشد سيبويه :

كان خصييه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (٤)
ثم هو يسلك مسلك الفارسى فى التعليل بالمنطق ، والتدليل بالقياس ويبدو
ذلك إذ يقول فى شرح الآلى من قول الرضى :

قد كان جدك عصمة العرب الآلى فالיום أنت لهم من الإعدام
الآلى : يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون اسماً ناقصاً بمعنى الذين ، أراد الآلى

(١) ١٧/١ وقد عقد فصلاً للمتن اللغوى عند الفارسى فليراجع

(٢) انظر ١٨٤ و ٧٦/١ مثلاً

(٣) نوادر أبي زيد ص ١٣٠ الرطب : سقاء اللبن ... والثدى العظيم

(٤) أمالى ابن الشجرى ٢٠/١ ؛ والبيت ورد فى الكتاب ١٧٧/٢ ؛ ٢٠٢ انظر سيبويه

لمام النحاة ص ٣٢٢

سلفوا لحذف الصلة للعلم بها كما حذفها عبيد بن الأبرص في قوله :

نحن الالى فاجع جو عك ثم وجهم إلينا

أراد : نحن الالى عرفتهم .

والوجه الثانى أن يكون أراد الأولى لحذف الواو التى هى عين (الفعل) كما حذفها

الأسود بن يعفر في قوله :

وأتبع أخرام طريق ألام كما قيل نجم قد خوى متابع
قيل إنه أراد هجوت آخرم كما هجوت أولهم أى ألحقت آخرم بأولهم في الهجاء،
ويدلك على أنه أراد بألام أولام أمران .

أحدهما : معادلتها لأخرام ، ومثله قول أمية بن أبى الصلت :

وقد علمنا لو إن العلم ينفعنا أن سوف يلحق أخراناً بأولاناً

ومثله في كتاب الله عز وجل : ، قالت أولام لأخرام . .

والثانى : ، أنها لا تخلو من أن يكون المراد بها ما ذكرته أو تكون إلى المهمة

التي في قول الأعشى :

هؤلاء ثم هؤلاء كلا أعطيت نعالاً محذوة بنعال

أو يكون بمعنى الذين كقول عبيد :

• ونحن ألى ضربنا رأس حُجر •

فلا يجوز أن تكون المهمة ، ولا الموصولة ، لأن تينك لا تضافان ، فثبت

ما ذكرته أن المراد بها أولام ^(١) .

ولعلك تلبح معي :

(أ) قياسه النحوى في قوله : لحذفوا الصلة للعلم بها كما .

(ب) قياسه الصرفي في قوله : حذفوا الواو .

(ج) قياسه الاستثنائي الانفصالي في قوله : لا تخلو من أن يكون .

(د) واتخاذها في ذلك براهين المهندسين .

وانظر طرفاً من قياسه الإعرابي ^(٢) : أحسن الحذف في المضاف مادل عليه معنى

أو قرينة أو نظير أو قياس ثم أخذ يمثل لكل بما يؤيد ما نحن فيه .

• • •

(١) امل ابن الشجرى ٣٠/١ وانظر ٢٩٠/١

(٢) ١٨٢/١ وما بعدها و١٨٦/١ ثم انظر ٥١/١

وكما يظهر تأثره بأبي علي في التوجيه الإعرابي لقراءات القراء وذلك توجيهه
قراءة نافع : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » بنصب يوم ، وقراءة بقية السبعة
برفعه (١)

* * *

وهو يسلك مسلك أبي علي في التزامه الأمانة العلمية ، ويبدو ذلك في قوله :
وقد مر في كلام لأبي علي ذهب عنى مكانه يتضمن تجويز رفع مرتوى بارتوى (٢) ،
وأنا منذ زمان أجيل فكرى وطرفى في تعرض المكان (٣) الذى سنع لى فيه كلامه ،
فلا أقف عليه (٤)

ومن أمثلة هذه الأمانة ما ذكره بعد نقله عن أبي علي روايته أوجه الإعراب
في المستخف من بيت الأخطل .

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الاثقالا
لأذيقول ان الشجرى : هذا جميع ما ذكره في البيت في الجزء الذى وقع إلى
ولعله قد استوفى القول فيه في موضع آخر (٥)
وهو إقرار ضمنى بأن هذا الموضع الآخر لم يطلع عليه حتى ساعة إملائه المجلس
التاسع والعشرين من أماليه ، وفي ذلك من الأمانة العلمية ما فيه (٦) .

* * *

كما يتأثر أبا علي في تفسير القرآن بالقرآن وذلك (٧) ما ورد في المجلس السادس
والسبعين عن الكلام في قول الله عز وجل « ألم نشرح لك صدرك ووضعنا ،
يتوجه في قوله لك سؤال : فيقال « لو قيل ، ألم نشرح لك صدرك كان الكلام
مكتفياً ، ومثله : « ورفعنا لك ذكرك » فلائى معنى ذكر لك .
والجواب عن هذا السؤال : أن اللام في لك لام العلة التى تدخل على المفعول

(١) ٤٤/١ (٢) في قول الشاعر .

فليت كفافا كات خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

(٣) بين الموضع عند الكلام على هذا البيت في مكان آخر فذكر أنه مر به في التذكرة ٢٩٨/١

(٥) ١٨٩/١

(٤) ١٨٥/١

(٦) خصصت فصلاً تحدث فيه عن أمثلة أبي علي ومظاهرها فليرجع إليه

(٧) وفي هذا النص التدليل بالقياس أيضاً

من أجله في نحو قولك فعلت ذاك لإكرامك ، فإن حذفها قلت « فعلته لإكرامك » كما قال :

متى تفخر ببيتك في معد تقل تصديقك العلماء جبر
الأصل لتصديقك ، فلما حذف اللام نصب ، فإن حذف المصدر رددت اللام
فقلت « فعلت ذاك لك » ومثله « جئت لمحبة زيد » و « محبة زيد » ومنه قول عمر
ابن أبي ربيعة :

وقير بدا ابن خمس وعشر ين له قالت الفتاتان : « قوما »
أراد لأجله قالت الفتاتان قوما

ولما عرفت هذا المعنى : ألم نشرح لهداك صدرك كما قال تعالى : فمن يرد الله أن
يهديه يشرح صدره للإسلام ، فلما حذف المصدر وجب إثبات اللام^(١)
ولذا كان ابن الشجري قد تأثر بأبي علي هذا التأثير على النحو الذي بينت ، فإننا
نراه ينص أنه يفهم من كلام الشيخ ما لا يفهمه النحاة ويخص منهم أبا طالب العبدى^(٢)
لما يقول :

« وغير أبي علي ومن اعتمد على قوله رويوا نصب الماء^(٣) ، ولم يرووا فيه الرفع
فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى فذهبوا إلى أن فاعل ارتوى مرتوى وأبو طالب
العبدى^(٤) منهم ، وذلك أنه ذكر لفظ أبي علي في تعريب البيت ثم قال : « وأنا
مطالب بفاعل ارتوى ثم مثل قوله : « ما ارتوى الماء مرتوى » بقوله : « ما شرب
الماء شارب » أى ، أبدأ ، فدل كلامه على أنه لم يعرف المعنى الذى ذهب إليه أبو علي
من نصب مرتوى على أنه خبر كان^(٥) أو رفعه على أنه خبر ايك^(٦) .

ونراه في صدر كلامه عن ذلك البيت : « فليت كفافاً . . . » يذكر أن بعض
أهل الأدب قال : « إن هذا البيت مشكل ، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالا ،
ثم يتولى هو تفسير البيت بما يحل الإشكال ، ويوضح الغموض^(٧) » ثم نراه يعترف

(١) المجلس السادس والسبعون ٣٢٣/٢

(٢) مع أن أبا طالب شرح كلام أبي علي في الإيضاح بكلام أبي علي ، انظر إنباه الرواة

(٣) في البيت : فليت كفافاً كان خيرك كله * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

(٤) هو أحد تلاميذ أبي علي . انظر نزهة الألباء ٢٢٢

(٥) تفصيل الكلام في شرح ذلك من الأملى الشجرية ١٨٣/١

(٦) تفصيل الكلام في شرح ذلك ١٨٤/١ (٧) ١٨٢/١

بأن لأبي على كلاماً في تكملة الإيضاح يحتاج إلى كلام يبرزه ، وتفسير يوضحه^(١) ،
ويأخذ في التفسير والبيان .

وفي موضع آخر ينص على أن أبا على « قد ألغز في كلامه ، وما وجد لاحد من
مفسري كتابه الذي وسمه بالإيضاح تفسير هذا الكلام ، ولكنهم حادوا عنه إلى
تفسير قول آخر^(٢) »

ومن هنا نراه يعقد المجلس لشرح بيت وإعرابه بما ذكره الفارسي^(٣) أو يدير
الكلام على توجيه إعرابي وجهه أبو على في قراءة^(٤) ، أو عبارة^(٥)

وإذا ذهبنا نتلص أسباب تأثر ابن الشجري بأبي على الفارسي — بدا لنا أنه
بغدادى^(٦) يميل إلى نحاة البصرة^(٧) ، حيث يقول : « ولنحاة الكوفيين في أكثر
كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة^(٨) » ، وأنه أخذ عن ابن طباطبا عن علي بن عيسى
الربيعي عن أبي على الفارسي^(٩) ، ولذا نراه ينقل أقوال الربيعي^(٩) ، ويشرح اللع
لابن جني^(١٠) ويشارك مع ابن جني — تلميذ أبي على — في تعصبه للمتنبّي فتراه يرد
على المتحاملين عليه^(١١) ، ويفرد في خاتمة كتابه مجلساً قصره على أبيات من شعر
أبي الطيب المتنبّي تكلم عليها ، وذكر ما قاله الشراح فيها ، وزاد من عنده
ما سنح^(١٢) له ، ويورد المسائل لشرح أبيات^(١٣) ، كما يعقد المجلس لهذا
الغرض^(١٤) .

وبهذا نستطيع أن نعد ابن الشجري من هذه المدرسة التي تقف بجانب المتنبّي ،
والتي تقابلها المدرسة الأخرى المتعصبة عليه ، المزرية به ، والتي يمثلها أبو حيان ومن
لف لفه من علماء عصره^(١٥)

(١) ٤٠/٢ وما بعدها ، وانظر ص ٥٤ من هذا الجزء

(٢) ٣١٧/١ (٣) ٢٠١/٢ (٤) ٢١٩/٢ و ٢٥٧

(٥) ٣٠٠/١ في تفسير قول أبي على « أخطب ما يكون الأمير قائماً »

(٦) الأمل ٢/١ ، وترجمة ابن خلكان (٧) ١٢٩/٢ و ١٤٧

(٨) أمل ابن الشجري ٣٩/١ (٩) نزعة الألباء ٢٧٠

(١٠) انظر مثلاً الأمل الشجري ٧٠/١ (١١) وفيات الأعيان ٩٦/٥

(١٢) أمل ابن الشجري ٢٠٦/٢ (١٣) وفيات الأعيان ٩٦/٥

(١٤) انظر مثلاً ٣١٣، ٣٠٣/٢

(١٥) انظر مثلاً المجلس السادس ٣٥/١ والمجلس الثاني عشر ٧٧/١

وقد قدرت — أول الأمر — أن يكون من أسباب تأثر ابن الشجرى
بأبي على الفارسي علوية ابن الشجرى ، بل كان نقيب الطالبين بالكرخ ^(١) ،
والفارسي كما نعلم علوى شيعى ^(٢) . ولكنى عدلت عن الاعتداد بذلك سبباً من أسباب
التأثر به ؛ لأن الأدلة لم تخرج بي من مرتبة الظن إلى دائرة اليقين ، لأن مظاهر التأثير
في هذه الناحية غير بادية .

* * *

وقد عرضت قبل إلى موقف أبي على الفارسي من آراء أبي العباس المبرد ، وكيف
أن أبا على وقف يدفع عن سيوييه ما نقض المبرد عليه ، ورأينا كيف كان يغلظه
فيما يذهب إليه مخالفاً رأى سيوييه ، وقد تحسست هذا الاتجاه من ابن الشجرى فلم
أر أنه يجرى في سنن أبي على إلا إذا كانت مخالفة المبرد صارخة ، فيها بعد عن إجماع
النحاة ، عند ذلك يقف ابن الشجرى من المبرد موقفاً يشبه موقف الشيخ أبي على ،
كالذى رآه المبرد من تعلق الجار في : « أما في زيد فاني رغبت » — برغبت ، على حين
أن سيوييه وجميع النحويين يعلقونه بأمانفسها ، وهنا يقف ابن الشجرى مفسداً رأى
المبرد : وذلك حيث يقول معلقاً على ما رأى :

« وهو قول مبين للصحة ، خارق للإجماع وهو في مذهب أبي العباس
جائز ، وفساده واضح » ^(٣) .

وقد يبدو أن ابن الشجرى اتخذ هذا الموقف من المبرد في هذه المسألة وأمثالها
غير متأثر بأبي على ، بل متخرجاً من مخالفة الإجماع الذي هو حجة عند نحاة وأهل
الشرع أجمعين .

ولتماماً لهذا الموضوع ، وبياناً لوجه الحق ، ونصفة لابن الشجرى أذكر أنه
لم يجر دائماً وراء الفارسي ، يقفوا قفوه ، ويخذو حذوه ، بل كان إلى جانب حكمه
لأبي على وتأثره به على النحو الذي بينت — يحكم على بعض آرائه — وذلك في
القليل النادر — بالبعد .

(١) الأملاني لابن الشجرى وابن خلكان ٩٦/٥ (٢) انظر الفصل الخامس بذلك

(٣) أملاني ابن الشجرى ٢٩١/١ ، وانظر هذا الجزء ٢٥٣

أورد ابن الشجرى أقوال النحاة فى علة بناء الآن .

(أ) لأنه ضارع المبهم المشار إليه وذلك رأى سيويه ، والأخفش ، والجرمى والمازنى ، والزجاج .

(ب) لأنه ضمن معنى لام التعريف وذلك رأى الفارسى .

(ح) لأنه منقول من قولهم : آن لك أن تفعل ، ثم أدخل عليه الألف واللام وترك على فتحه محكياً ، كما جاء « أنها كم عن قيل وقال ، على الحكاية وذلك رأى الفراء .

وقد عقب ابن الشجرى على ذلك بقوله : « وأجود الأقوال القول الأول ، وأبعدها قول أبى على ، ويليه فى البعد قول الفراء ^(١) .

وقد قال أبو على الفارسى : « لا يجوز فى المنون إلا الرفع من قول الشاعر ، : من رأيت المنون عرين أم من . . . ولم يجز فيها نصب بوجه ، وقد عقب ابن الشجرى على ذلك بقوله « ويتجه عندى نصب المنون ^(٢) .

وانظر تعليقه على إعراب أبى على « هنيئاً . . . » ، إذ يقول : « وقول أبى الفتح فى هذا أشبه من قول أبى على ، وعلل لذلك ^(٣) .

وقد كان لبعض النحويين تعقيب على ابن الشجرى ، فى تعليقه على بعض آراء الفارسى ، فقد ذكر تأويل أبى على للعطف فى قوله تعالى : « فكهتموه » ، من قوله : « أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه » ، ثم عقب على هذا رأى بقوله « الذى قدره أبو على ها هنا بعيد وعلل لذلك ^(٤) » ، وقد رماه ابن هشام فى المغنى بأنه لم يتأمل كلام الفارسى ^(٥) ، وذلك لعمرى شديد على ابن الشجرى الذى يعد نفسه مفسراً لمبهات أبى على ، وموضحاً لإشكالاته .

ومهما يكن من أمر فإن فى تعقيب ابن الشجرى على آراء الفارسى بعد الذى بينت من تأثره به — دليلاً على شخصيته ، وأنه فى أحكامه ، موافقة أو مخالفة — يصدر عن وحي من نزاهته .

(١) الأمالى الشجرية ٢٦١/٢ (٢) المصدر نفسه ٩٣/١
(٣) ١٦٥/١ (٤) أمالى ابن الشجرى ٣٣٠/٢
(٥) المغنى لابن هشام ١٤١/١

وبعد ، فها نحن أولاء رأينا مدى تأثير ابن الشجرى بالشيخ أبى على الفارسى وتقديره له ، وجلوت ذلك فيما يراه من رأى الشيخ ، وفى نقوله عنه واعتذاره له من إغفاله وجوها إعرابية لا يعجز مثله فى عمله عن ذكرها ، وفى تناوله المتن اللغوى بالتفسير كما يتناول أبوعلى ، وسلوكه مسلك الشيخ فى التعليل والتدليل ، وفى توجيه الإعرابى لقراءات القراء وتفسير القرآن بالقرآن ، وفى أماته العلية وتحريره وأود أن أذكر أن بعض هذه التأثيرات قد تكون عامة شائعة لا تخص أباعلى وحده ، ولا تشد الشجرى إليه خاصة ، فقد تكون هذه عند من سبقوا أباعلى ، ولكن ظهور هذه المؤثرات عند أبى على فى صورة واضحة ، وتأثر ابن الشجرى بها جملة ، واتصاله بأبى على وتلميذته لمن أخذوا عنه على النحو الذى بينت ، كل ذلك مما يقوى جانب القول بأنها — فى مجموعها — أثر من آثار الفارسى ، ومظهر من مظاهر تأثير ابن الشجرى به ، على أننا رأينا المدى الذى يجرى فيه ابن الشجرى ، متهدياً بشيخه أحياناً حتى تندمج فيه ذاتيته ، ومجانباً له حيناً فتظهر عند ذلك شخصيته .

الفصل الثالث

أثر أبي علي في الاحتجاج لمسائل الخلاف ومداه

تأثر أبي البركات الأنباري في الإنصاف بأبي علي

أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري من رجالات القرن السادس الهجري ، ولد سنة ٥١٣ هـ وتوفي سنة ٥٧٧ هـ (١) .

ويدعو إلى فحص آثار أبي علي في أبي البركات أمور :

أولها : أن الأنباري يتصل نسبه العلي اتصالا ماسا بأبي علي ، أخذ علم العربية عن ابن الشجري (٢) ، وصحبه وانتفع بصحبته (٣) ، وقد بينت من قبل مدى ما كان لأبي علي من الآثار الظاهرة عند ابن الشجري (٤) فطبيعي أن يظهر أثر من ذلك عند الأنباري .

وثانيا أن الأنباري أحد أساتذة المدرسة النظامية ببغداد ، تصدر لإقراء النحو بها (٥) وقد رأيت لأساتذة هذه المدرسة منذ عهدهما الأول حتى الأنباري عناية خاصة بكتاب الإيضاح قراءة ، ورواية ، وشرحا ، وكان لهم كذلك نسب على يصلهم بأبي علي :

(أ) كان من أساتذة هذه المدرسة التبريزي يحيى بن علي الذي عني باللع لابن جني فشرحه (٦) ، وروى عنه الجواليقي كتاب الإيضاح (٧) .

(ب) والاستراباذي : الذي قرأ النحو على الجرجاني (٨) تلميذ ابن الأخت ، ومصنف المغنى في شرح الإيضاح (٩) .

(ج) والجواليقي : أستاذ الأنباري ، والذي روى كتاب الإيضاح عن التبريزي (١٠) .

(١) انظر وفيات الأعيان ٣٢٠/٢ (٢) تزهة الألباء ٢٧٠

(٣) وفيات الأعيان ٣٢٠/٢ (٤) انظر الفصل الخاص بذلك في هذا البحث

(٥) وفيات الأعيان ٣٢٠/٢ (٦) بغية الوعاة ٤١٤

(٧) انظر فهرس المخطوطات ٣٧٩ (٨) بغية الوعاة ٣٥١

(٩) المصدر السابق ٣١١ (١٠) فهرس المخطوطات ٣٧٩

والذى استعان بأبي على فى شرح أدب الكاتب^(١) ، كما استعان به فى « المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم »^(٢)

(د) والانبأرى نفسه يجرى فى سبب هؤلاء ؛ فصنف فىما صنف
حواشى الإيضاح^(٣)

وثالثها : أن كلام الرجلين : أبى على والانبأرى تعرض لهذه المسائل النحوية بالاحتجاج : أبى على فى كتبه المختلفة هنا وهناك ، والانبأرى فى كتابه الإنصاف ، فكان من الطبيعى أن يكون هناك تأثر ما بأبى على فى الاحتجاج لمسائل الخلاف .
ورابعها : أنى جليت أثر أبى على فى النحو وأصوله متخذاً ابن جنى ، وابن الشجرى مثلاً ، وهنا اختار الانبأرى مثلاً لآثار أبى على فى الاحتجاج على مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين .

* * *

وقد ورد اسم أبى على فى الإنصاف خمس مرات^(٤) ، وليس معنى ذلك أن استعانة الانبأرى بأبى على مقصورة على هذه المواطن التى استشهد بأبى على فأورد اسمه صريحاً فيها ؛ فإن المقابلة بين احتجاج أبى على للمسائل الخلافية فى كتبه المختلفة وبين ما أورده الانبأرى فى الإنصاف تكشف عن تأثره بأبى على إلى مدى أبعد من هذه المرات الخمس بكثير . كما تبين هذه المقابلة ما بين الرجلين من توافق أو اختلاف .

فلست أدعى أن الانبأرى قنى قفو أبى على يتأثره ولا يختلف عنه ؛ بل هناك مظاهر ثلاثة تتهدى إليها المقابلة بين أبى على ، والانبأرى فى الاحتجاج .

(١) خيناً يسيران فى طريقين متوازيين لا يلتقيان .

(١) انظر ص ١٤ و ١٨٤ مكتبة المقدسى ١٣٥٠ مطبعة المعاهد

(٢) انظر مثلاً ٤، ١٤، ١٨، ٢٧، ٣٠ ط دار الكتب سنة ١٣٦١

(٣) انظر بنية الوعاة ٣٠١

(٤) الإنصاف ١٧٠، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٠١، ٤٣١

(ب) وحيناً يدلل الانبارى بأدلة فخواها ما يقول الفارسي وإن لم تكن بنصها وألفاظها .

(ح) وحيناً يسلك الانبارى سبيل أبي علي ، فيذكر نصوصه ، ويورد شواهدة وإن لم ينسب شيئاً من ذلك إلى أبي علي ، ولكن المقابلة توضح أن الانبارى ينظر إليه ، ويعتمد فيما أورد عليه .

ودونك أمثلة تكشف عن هذه الاتجاهات الثلاثة .

(١) برهن الشيخ على أن الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب وليس هو بعلامة الإعراب ، ولادلالته ^(١) ، وقد كرر الكلام على ذلك في البصريات ^(٢) .

وقد أورد الانبارى في الإنصاف أدلة غير أدلة أبي علي ؛ وليس فيما أورد ما يدل على أنه استعان بأبي علي في قليل ولا كثير ^(٣) .

وبرهن أبو علي على ما ذهب إليه البصريون من أن الواو تضرع بعدها رب لا على أنها بدل من رب ؛ فأورد شواهد ^(٤) غير التي وردت في كتاب الإنصاف ^(٥) .

(ب) وقد يورد أبو البركات كلاماً فخواه ما ذكر أبو علي . فسأله : هل يقع الماضي حالاً ؟ ، تعرض لها أبو علي في الشيرازيات ^(٦) والبغداديات ^(٧) قال في قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم ؛ أن يقاتلوكم » أي قوماً حصرت صدورهم ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وما أورد الانبارى في الوجهين الأول والثاني هو فحوى هذا الكلام ^(٨)

وقد تؤول هذه الآية أيضاً على أن معناها قد حصرت صدورهم فقدرد كما تأولوا قوله وكنتم أمواتاً فأحياكم على تقدير وكنتم أمواتاً .

وذهب محمد بن يزيد في تأويل قوله ؛ أو جاءوكم حصرت صدورهم إلى أنه على

(١) البغداديات لوحة ٤٧

(٢) البصريات لوحة ٨٦، ٨٧

(٣) انظر البصريات لوحة ٨٥

(٤) لوحة ٤٢

(٥) انظر الإنصاف ١٦٢

(٦) انظر الإنصاف المسألة الثانية

(٧) انظر الإنصاف ٢٣١/١

(٨) لوحة ٤٩

الدعاء كقوله : لعنوا ، وقد جاء في التنزيل أسماء على الدعاء كقوله : دقاتلهم الله أنى
يؤفكون ، وقوله . فويل يومئذ للكاذبين^(١)

وقد أورد الانبارى ذلك الكلام فى الوجه الرابع^(٢) .

ومن هذا القبيل ما ذكر أبو على فى الميم من اللهم^(٣) ، وما ذكره أبو البركات
فى الإنصاف^(٤) .

وربما استقى كل من الرجلين تدليله من أصل واحد فجاء الكلام متفقاً
فى نحوه .

(ح) وهذه هى الحال التى تعيننا فى هذا البحث ؛ حيث يسلك الانبارى سبيل
أبى على فيذكر نصوصه عينها ، ويورد شواهد التى أصابها ؛ وإليك مثلاً كاشفة
عن هذه الحال

أورد أبو البركات احتجاج البصريين على أن الاختيار لإعمال الثانى من العاملين
فى التنازع ، واستشهد بالنقل والقياس ، وكان بما استشهد به من النقل قوله تعالى :
« آتونى أفرغ عليه قطراً » ، حيث أعمل الفعل الثانى ، ولو أعمل الفعل الأول لقال :
أفرغه عليه .

وكان بما أورده أيضاً قول الآخر :

قضى كل ذى دين فوقى غريمه وعزة مطول معنى غريمها

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين^(٥)

وأبو البركات فى هذا الكلام يعتمد على أبى على دون سواء ؛ وإن لم يصرح
باسمه ، ذلك لأن أبا على أورد فى البصريات مانصه :

قال أبو على (أيدى الله) :

بما أصبت بما أعمل فيه الثانى قوله ؛ قال آتونى أفرغ عليه قطراً ؛ وقول كثير :

قضى كل ذى دين الخ

(١) الشيرازيات ٤٢

(٢) انظر الشيرازيات ٤٨

(٣) انظر الإنصاف ١٦٢

(٤) الإنصاف ١/٦٣

(٥) انظر الإنصاف ١/٢١١

أعمل الثاني وهو فوقى، ولا يخلو غريمها من أن ترفعه بمطول أو بمعنى، فإن رفعتة بمعنى وقد جرى الأول على غير من هو له لأنه جرى على المؤنث وهو للغريم فينبغي له أن يظهر الضمير الذى هو هو المضمير على شريطة التفسير، فلما لم يظهر علمنا أنه لم يرفع بمعنى لأنه لو رفع الغريم بمعنى لأظهر الضمير فى بمطول إذ جرى على غير من هو له وحذف الفاعل لا يجوز عندنا فإذا كان كذلك رفع الغريم بالمطول دون المعنى فأعمل الأول، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير؛ وعزة بمطول غريمها معنى فلم يحتج إلى الإظهار فى الثانى، لأنه جرى على الغريم، وهو هو فإذا جرى عليه، وكان إياه فى المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهار لجرىه على من هو له.

وقياس قول من لم يظهر الضمير فى اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يجوز رفع غريمها بمعنى ويضمير فى الأول على شريطة التفسير.

وما أورده الانبارى يكاد يكون بلفظه أبى على^(١) وإن اختلفا فى المذهب، أبو على يرى أن غريمها مرفوع بالاول، والانبارى يرى أنه مرفوع بالثانى.

ثم يفهم من قول أبى على «مما أصبت مما أعمل فيه الثانى...» أن هذه الشواهد من مبتكرات أبى على، نقلها أبو البركات وتخذها مما يحتج به البصريون على إعمال الثانى من الفعلين المتنازعين دون أن يسند الشاهد إلى من أصابه.

* * *

وتقرأ فى الإنصاف النص الآتى. نقله أبو البركات للاحتجاج على أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر.

ومنهم — أى ومن البصريين — من تمسك بأن قال. الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل، والثوب، والتراب، والماء، والزيت، وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: «لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل^(١)».

وكلام الانباري يكاد يكون بالفاظ أبي على في التكملة:
قال أبو على:

في باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها، وأسماء الأزمنة والامكنة المأخوذة من ألفاظها.

اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلفت المصادر اختلف سائر أسماء الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها وأنها غير مشتقة من الأفعال

وأيضاً فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به وكذلك سائر المشتقات، فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال^(٢) وقد شرح ذلك في العسكريات^(٣) والبصريات^(٤).

وهكذا نرى أبا البركات ينقل نص أبي على في التكملة، بالفاظه ولا يزيد إلا ما كان من تمثيله لأسماء الأجناس كالرجل والثوب...

ولدى أمثلة كثيرة من هذا الضرب الذي ينقل فيه أبو البركات كلام أبي على نقلاً يكاد يكون بالفاظه، واكتفى — إشاراً للاختصار — أن أشير إلى هذه المسائل ومصادرهما ليرجع إليها من شاء.

(١) الانصاف ١/١٤٦-١٤٧ (٢) التكملة ١٦٢ (٣) انظر لوحة ١٣٢

(٤) انظر لوحة ٨٨

(١) جمع الاسم الذى آخره تاء التأنيث بالواو والنون فى العسكرية^(١) .
ونقل أبو البركات احتجاج أبي على^(٢) .

(ب) عامل النصب فى المستثنى بإلا تحدث عنه أبو على واحتج له فى الحجة^(٣)
وأورد كلامه أبو البركات^(٤) .

(ج) جاء فى التكملة برهان أبي على على أنه لا يجوز أن يتقدم مفعول شئ من
أسماء الأفعال عليها ، لأنها ليست كالأفعال فى الفن ، وتأول قول الله تعالى « كتاب الله
عليكم » واستشهد بقول الشاعر .

ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طلى المحمل^(٥)
فكان كلام أبي البركات قريباً مما قاله أبو على فى التكملة ، حيث أورد الآية
الكريمة ، وبیت الشاعر السابق ، وتأويل أبي على للآية والبيت^(٦) .
كل هذا من غير أن ينسب إلى أبي على ما قال .

* * *

وبعد فيجمل بي أن أخص ما بين الرجلين من تخالف بعد أن بينت مدى تأثر
أبي البركات بأبي على الفارسي — فى الاحتجاج .
فأولاً : يلقاك أبو على فى المسائل التى يوردها محتجاً لها فى صورة صاحب مذهب
يدلل عليه . أما الانبارى فجَماع للآراء المختلفة يدل على ذلك قوله بعد أن ذكر آراء
رجال الكوفيين والبصريين :

فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات ، فلنبداً بذكر الحجج
والاستدلالات^(٧) . ونشأ من ذلك :

ثانياً : أن أبا على واضح الشخصية ، إذ أن ما يقوله إنما هو من مبتكراته
واستنتاجاته ؛ وبقدرة ظهور شخصية أبي على فى مسائل الخلاف والاحتجاج لها اختفت

(١) لوحة ١٣٨ (٢) الإنصاف ٢٦/١-٣١

(٣) الحجة ١٠٤/١-١٠٦ (٤) الإنصاف ١٦٧/١

(٥) التكملة ٥١ والبيت من شواهد الكتاب انظر الكتاب ١٨٦/١

(٦) الإنصاف ١٤٠/١-١٤١ (٧) الإنصاف ١١/١

شخصية الانبارى فيما يعرض من حديث ولا تكاد شخصيته تظهر كأن يفسد رأياً أو يفند استدلالاً^(١)

ثالثاً : أبو على يسند كل قول إلى صاحبه ، وذلك مظهر من مظاهر أمانته العلمية وقد تجاوز الانبارى ذلك كثيراً ، وقد رأينا كيف ينقل نصوص أبي على وشواهدة التي أصاب من غير أن يشير إليه .

رابعاً : يتفق الرجلان في نزعتهما البصرية ، ثم يختلفان في تقدير رجال هذه المدرسة : فالانبارى يذكر آراء المبرد — مثلاً — معترفاً بها ، ولكن أبا على كثيراً ما يتعقبه ويفسد ما يقول .

خامساً : أسلوب أبي على أسلوب فيه الغموض والاستطراد أما أبو البركات فيعرض المسألة في أسلوب على تغشاه غلالة من حسن السبك ، وقوة الأسر .

سادساً : تحس روح الحوار ، وتجاذب الآراء في الإنصاف ، على حين يختفى هذا الروح في احتجاج أبي على لمسائل الخلاف .

سابعاً : يختلف منهج أبي على عن منهج أبي البركات : أبو البركات يسلك الخطوات الآتية :

- (١) يصدر المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالاً .
- (ب) يتبع ذلك مذهب البصريين إجمالاً كذلك ، وقد يفصل الراى بذكر آراء لرجال كل فريق ، وهنا يعين المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .
- (ح) يذكر احتجاج الكوفيين
- (د) يذكر احتجاج البصريين .
- (هـ) يذكر الجواب عن احتجاج الكوفيين مدفوعاً في ذلك بنزعة البصرية ، ومن هنا وافق مذهب البصريين ، ولم أره رجح مذهب الكوفيين إلا في سبع مسائل^(٢) .

أما أبو على فيذكر المسألة ، ويبين رأى من سبقه من الاعلام كالخليل

(١) انظر مثلاً ١٣/١

(٢) مسألة ١٠ و ١٨ و ٢٦ و ٧٠ و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٦

وسيبيويه وغيرهما ثم يحتج وقد يتعرض لآراء الكوفيين بالتفنيد في أثناء الاحتجاج .

ثامناً : تشيع مسائل الخلاف في كتب أبي علي تراها في الحجة ، والشيرازيات ، والحلبيات والإغفال أما أبو البركات فقد جمعها في كتاب الإنصاف .

تاسعاً : أورد أبو علي كثيراً من المسائل غير التي وردت في كتاب الإنصاف ، وذكر آراء غيره من النحاة فيها ، ودلل على ما يراه ، وأكثر ما ترى ذلك في كتاب الإغفال^(١) والحجة

وهكذا نرى امتداد أثر أبي علي وبسطته في النحو وأصوله ، ومسائل الخلاف وفي الفصل التالي سأجلى أثره في الأعراب ومداه .

(١) انظر من ص ٢ ص ٢٣٠ مثلاً فإن كثيراً من المسائل يلقاك .

الفصل الرابع أثر أبي علي في الإعراب

تأثر أبي البقاء العكبري بخاصة في إعراب القرآن — بأبي علي

في الفصول السابقة بينت أثر أبي علي في النحو وأصوله ، وفي الاحتجاج لمسائل الخلاف ، وكيف تأثر به تأثراً واضحاً كل من ابن جني ، وابن الشجري ، وأبي البركات الانباري ، وفي هذا الفصل سأبين مدى تأثر من تناول إعراب القرآن . العكبري بخاصة ، والمفسرين بعامة — بأبي علي ، وبذلك تكتمل حلقات السلسلة التي قصدت توضيحها في هذا البحث .

* * *

والعكبري هو محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، توفي سنة ٦١٦ هـ^(١) أخذ عن السلمي الذي أخذ عن الجواليقي^(٢) ، والجواليقي روى الإيضاح عن التبريزي^(٣) ، كما أشرت إلى ذلك من قبل ، ثم كان للعكبري شرح الإيضاح وتكملته^(٤) وشرح اللع لابن جني^(٥) .

ذلك مبلغ العلم بالنسب العلمي الذي ربط بين العكبري وأبي علي . ولكني إن قابلت بين إعراب أبي علي لبعض آي القرآن ، وإعراب العكبري وجدت أن الصلة قوية بين الرجلين ، وأن أثر أبي علي واضح فيما تناول العكبري معرباً لآي القرآن . وإليك البيان :

أولاً : جاء في البغداديات د من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ما متعلق الجار والمجرور^(٦)

قال أبو علي د في متعلق الجار والمجرور ما نصه . يجوز عندي أن يكون متعلقاً بنصير كأنه . وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا بدلالة قوله تعالى فمن ينصرنا من بأس الله ، .

(١) بغية الوعاة ٢٨١ (٢) بغية الوعاة ٣٤١ (٣) فهرس المخطوطات المصورة ٣٧٩

(٤) مخطوطه رقم ٢٠٧ نحو (فهرست دار الكتب) ١٢٤

(٥) بغية الوعاة ٢٨١ (٦) لوحة ٤٩

ويستنتج من عبارة أبي على بجوز عندى . . . أن هذا الإعراب مسند إليه وهو الذى قال به أولاً . ثم فى ذلك الإعراب استشهد بالقرآن واستعانة به على التوجيه الإعرابى : وتلك سمة من سمات أبي على

فإذا قال العكبرى ؟ أورد أوجهاً ثلاثة لمتعلق الجار والمجرور (١) . وجاء فى الوجه الثانى ما نصه . « أن من الذين متعلق بنصير . فهو فى موضع نصب به كما قال « فمن ينصرنا من بأس الله ، أى يمنعنا (٢) » .

وأرى نقل العكبرى رأى أبي على ظاهراً لا يحتاج إلى بيان ، وإن أردتم الاستيثاق من نسبة هذا الرأى إلى أبي على دون سواه فاقروا ما جاء فى كتابه الحجة . وأما قوله (عز وجل) والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً ، وكفى بالله نصيراً من الذين هادو يحرفون الكلم عن مواضعه « فسألنى أحد شيوخنا عنه وأجبتة بأن التقدير ، وكفى الله نصيراً من الذين هادوا « فقوله من الذين هادوا متعلق بالنصرة كما قال : فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا أى يمنعنا (٣) » . . . ثم أورد توجيهاً آخر . . .

فسؤال أحد الشيوخ أبا على ، وإجابته بما أجاب صريح فى أن هذا التوجيه الإعرابى لأبي على ، فإذا نقله أحد المعربين كان معنى ذلك أن مصدره أبوعلى لا غير . ثم انظر قول أبي على بعد ذلك — وأكثر الناس فيما علمت — يذهبون إلى أن المعنى من الذين يحرفون الكلم فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه كقوله « ومن آياته يريكم البرق ، أى آية يريكم فيها البرق أو يريكموها البرق (٤) » — فهو يدل بما صدر به هذه العبارة على أن الرأى الأول له ، وأن ذلك الرأى الآخر هو ما يذهب إليه غيره من أكثر الناس .

ثانياً . « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك (٥) »

قال أبو على ما نصه : اعلم أن قوله (عز وجل) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك أن لا الأولى نافية لشيء متوهم أو متقدم الذكر من إيمانهم ، فنفى ذلك فقيل فلا ثم قيل : وربك لا يؤمنون . فلا الثانية متعلقة بالقسم متلقية له ، وهى تدل

(١) يلاحظ أن أباعلى أورد أوجهاً أخرى ، ولكنى استشهدت بالوجه الذى يثبت تأثر العكبرى به .

(٢) إعراب القرآن للعكبرى ١/ ١٠٣ (٣) الحجة نسخة مراد ملا ٣٢٦/١

(٤) المصدر السابق (٥) النساء : آية ٦٥

على المحذوف المتقدم الذكر أو المتوهم ، وحسن الحذف لدلالة هذا المذكور المنفى بالقسم عليه ، وإن جعلت تأكيداً لم يمتنع كأنه : « فورك لا يؤمنون ، كقوله : فورك السماء والأرض إنه لحق » (١) .

ويبدو من هذا النص أيضاً ما بدا من سابقه من أن أبا علي يستشهد بالقرآن في التوجيه الإعرابي ذلك قوله : « وإن جعلت تأكيداً لم يمتنع كأنه ... » .

فإذا قال العكبري في إعراب « فلا فورك » ؟

قال فيه وجهان : أحدهما : أن الأولى زائدة ، والتقدير فورك لا يؤمنون

(وهو إيجاز لما قال أبو علي) .

وقيل الثانية زائدة والقسم معترض بين النفي والمنفى .

والوجه الآخر : أن « لا ، نفي لشيء محذوف تقديره فلا يفعلون ثم قال

« فورك لا يؤمنون » (٢) وهاتم أولاء ترون أن العكبري أجمل ، على حين أن أبا علي

فصل ، وفحوى قول العكبري يتفق مع أبي علي مع زيادة أوردها العكبري بأن (لا)

الثانية زائدة .

ثالثاً : العامل في حيث من قوله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » (٣) .

قال أبو علي : فاما قوله : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » فالقول في العامل في حيث

أنه لا يخلو من أن يكون أعلم هذه المذكورة أو غيرها وإن عمل أعلم فيه فلا يخلو

من أن يكون ظرفاً أو غير ظرف : فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم على حسب

ما عمل أحوج في ساعة في قوله :

« فأنا وجدنا العرض أحوج ساعة ... » لأن المعنى يصير أعلم في هذا الموضع

أو هذا الوقت ، ولا يوصف الله (عز وجل) بأنه أعلم في مواضع أو أوقات كما تقول

زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا أو زمان كذا ، فإذا كان كذلك لم يحز

أن يكون العامل أعلم هذه ، فإذا لم يحز أن يكون إياه كان فعلاً يدل عليه أعلم .

وإذا لم يحز أن يكون حيث ظرفاً لما ذكرنا كان اسماً ، وكان انتصاب المفعول به

على الاتساع كما يكون ذلك في كم ونحوها . ويقوى ذلك دخول الجار عليها ،

(١) البغداديات ٤٩

(٢) آية ١٢٤ من سورة الأنعام

(٣) إعراب القرآن ١٠٤/١

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب ^(١)

وقال العكبري : حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير يعلم مواضع رسالاته ، وليس ظرفاً ، لأنه يصير لتقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه . وقد روى بفتح الثاء ، وهو بناء عند الأكثرين ، وقيل « هي فتحة إعراب » ^(٢)

والمقابلة بين هذين النصين تهدي إلى أن العكبري لخص كلام أبي علي تلخيصاً جامعاً غير مخل ، بعد به عن الأسلوب المنطوق الذي يبدو عند أبي علي . وقد جاء في المغني لابن هشام ما يقطع بأن هذا التوجيه الإعرابي إنما هو لأبي علي حسب :

قال ابن هشام : « وقد تقع حيث مفعولاً به وفاقاً للفارسي ، وحمل عليه (والله أعلم حيث يجعل رسالاته ^(٣)) فهذا صريح في نسبة هذا التوجيه إلى أبي علي ، وقد أسند أبو حيان توجيه الفارسي إلى الحوفي ^(٤) وهو خطأ لأن أبا علي أسبق من الحوفي ، إذ توفي الأخير سنة ٤٣٠ هـ ^(٥) .

* * *

وقد تتحكم عقيدة الفارسي — وهو معتزلي — في توجيه الإعرابي ، فيتناقله بعده العربون من ذلك إعرابه قول الله تعالى :

« ورهبانية ابتدعوها ، من قوله : « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها » ^(٦) جعل أبو علي ورهبانية مقتطعة من العطف على ما قبلها من رأفة ورحمة فانتصب عنده ورهبانية على إضمار فعل يفسره ما بعده فهو من باب الاشتغال أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها ^(٧) .

والعكبري في إعراب هذه الآية ينص على أن (رهبانية) منصوب بفعل دل عليه ابتدعوها لا بالعطف على الرحمة ، لأن ما جعل الله تعالى لا يبتدعونه ^(٨)

(١) الحجة نسخة مراد ملا ١٢/١ (٢) إعراب القرآن للعكبري ١٤٦/١

(٣) مغني اللبيب ١١٤/١ (٤) انظر المحيط ٢١٦/٤

(٥) انظر بنية الوعاة ص ٣٢٥ (٦) سورة الحديد آية ٢٧

(٧) البحر المحيط ٢٢٨/٨ والمعتزلة يقولون ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد فالرأفة والرحمة من خلق الله والرهبانية من ابتداع الانسان فهي مخلوقة له .

(٨) إعراب القرآن ١٣٥/٢

ومن هنا تبع الزمخشري — وهو معتزلي — أبا علي في كثير من التوجيه الإعرابي لا سيما المتعلق منه بآراء المعتزلة ^(١) .

وجاء في الحلبيات : ^(٢) سألت (أعزك الله) عن إعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم » ^(٣) ثم تناول العطف في قوله « وأقرضوا » ودلل على أنه يجوز أن يكون قوله « وأقرضوا الله معطوفاً على الفعل المقدر في الموصول الأول على أن يكون التقدير إن الذين صدقوا وأقرضوا الله ^(٤) »

ورأى أبو علي أن يجعل العطف اعتراضاً بين الصلة والمرصول فإن شئت حملته على أن الخبر غير مذكور ، وإن شئت جعلت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الفاعلين ، وجعلت العطف عليهم .

ثم قال : وحمله على الاعتراض أرجح الوجوه ، لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي ، لأن فيه تسديداً وتبييناً فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد ^(٥) .

وقد اختار التقدير الأول الزمخشري ونقله في الكشف ، قال : « فإن قلت : علام عطف قوله (وأقرضوا) قلت على معنى الفعل في المصدقين لأن اللام بمعنى الذين واسم الفاعل بمعنى أصدقوا كأنه قيل إن الذين أصدقوا أقرضوا ^(٦) » .

وقد نص على اتباع الزمخشري لأبي علي — أبو حيان ^(٧) .
وتكفي هذه المقابلات بين النصوص دليلاً على أثر الفارسي في كتب الأعراب ، وأحيل القارئ إلى المقابلات الآتية ، فسيجد فيها آثار أبي علي بينة :

- (أ) « أبي جوده لا البخل . . . » ، إعراب لا في الحجة ^(٨) والمغنى ^(٩) .
(ب) « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » ، القول في أنها الإغفال ^(١٠) والمغنى ^(١١) .

(١) انظر مثلاً تفسير الكشف ٦٧/٤ و٦٩، والبحر المحيط ٢٢٣/٨، ٢٢٨.

(٢) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٢ (٣) سورة الحديد آية ١٨

(٤) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٢

(٥) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٤ (٦) انظر الكشف ٦٧/٤

(٧) انظر البحر المحيط ٢٢٣/٨ (٨) الحجة ١١٤/١ مراد ملا

(٩) المغنى انظر ١٩٦/١ (١٠) ٤١٧ وما بعدها (١١) ١٩٧/١

(ج) إعراب غير في قوله تعالى غير ناظرين إناه في كتابي الحجة (١) وإعراب القرآن للعكبرى (٢) .

(د) « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، انظر كلام أبي على في توجيه العطف في أو يرسل : (٣) وكلام العكبرى في ذلك (٤) .

ولأن أبا على يحتفل في كتاب الحجة بإعراب المشكل من آي كتاب الله ، عد بذلك منبعاً لأولئك الذين ألفوا كتب إعراب القرآن ، ولأولئك المفسرين الذين منحوا فضل اهتمام بإعراب القرآن ، أمثال أبي حيان في كتابه البحر المحيط ، وسأضرب مثلاً لإعراب أبي على لآية من آي القرآن ثم أدلل كيف توزعها المعربون من بعده والمفسرون .

قال أبو على : « وما جاء غير فيه صفة قوله (عز وجل) : لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر . فمن رفع غير كان وصفاً للقاعدين ، والقاعدون غير مقصود قصدهم كما كان قوله (عز وجل) الذين أنعمت عليهم كذلك ، والتقدير لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون .

ومن نصبه كان استثناء من القاعدين ، وإن شئت كان من المؤمنين ، لأن غير واقع بعد الاسمين الموصولين ، ولو وقع متقدماً على المؤمنين لم يكن استثناءؤه إلا من القاعدين ؛ لأن العامل في المستثنى ما في الصلة فلا يجوز أن يتقدم على الموصول .

ومن جر غيراً كان وصفاً للمؤمنين ، والتقدير . لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء (٥)

وقال العكبرى : « غير أولى الضرر ، بالرفع على أنه صفة للقاعدين لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم ، وقيل هو بدل من القاعدين .

(١) ١٠٨/١ مراد ملا
(٢) ١٠١/٢
(٣) الحجة ١٠٧/١
(٤) إعراب القرآن ١١٨/٢
(٥) الحجة ١٠٨/١ نسخة مراد ملا

ويقرأ بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين — أوحالا .

وبالجر على الصفة للمؤمنين^(١)

وقال الزمخشري « غير أولى الضرر ، بالرفع صفة للقاعدون ، والنصب . استثناء

منهم أو حال ، والجر صفة للمؤمنين^(٢)

وقال أبو حيان . فأما قراءة الرفع فوجهها الأكثرون على الصفة ، وهو يقول

سيبويه كذا ذكره أبو علي^(٣)

وانظر تفسير أبي السعود^(٤) .

وقال ابن هشام . وقال تعالى « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى

الضرر ، ووجه قراءة الرفع بأنه صفة للقاعدون ؛ لأنهم جنس^(٥) .

وقد يكون ذلك التوجيه الإعرابي من هؤلاء غير مقطوع بأنهم نظروا فيه إلى

الشيخ أبي علي ، لاحتمال أن يدرك ذلك التوجيه من له صفة بالصناعة النحوية ،

وفقه المعنى الذى يتوقف عليه الإعراب ، ولكن ورود عبارة « لم يقصد به قصد

قوم بأعيانهم » عند العكبرى ، وهى نفسها التى ذكرها أبو علي : « والقاعدون غير

مقصود قصدهم » ، والنص من أبي حيان على أبي علي ، وقول ابن هشام — مفسراً

قول الفارسي والقاعدون غير مقصود قصدهم — « لأنهم جنس ، كل ذلك يرجح

أن يكون ذلك التوجيه معتمداً فيه على أبي علي .

* * *

هذا ولا أريد إدماج شخصية المعربين فى شخصية الفارسي ، فهذا غير مقصود ،

وأنى ذلك مع تشعب الآراء النحوية ، واختلاف مذاهب النحاة — قبل أنى على

وبعده ، ولكنى قدمت الدلائل التى أستند إليها على تأثر المعربين بالشيخ ، وأتبع

هذه الدلائل بما يبين هذا الأثر على وجه التحقيق حيناً ، وعلى وجه الترجيح حيناً

آخر ، والله أعلم .

(١) إعراب القرآن ١/١٠٨ (٢) الكشف ١/٢٩١

(٣) البحر المحيط ٣/٣٣٠ (٤) ١/٥٧٠

(٥) المعنى ١/١٣٤

خاتمة

تلخيص البحث ، والحديد فيه — مقترحات

ولإذ قد انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج ، وارتضاه البحث ،
وحيث أوفيت على الغاية منه ، ورسمت له الصورة التي رجوت — يحمل بي أن ألم
بالمعالم الكبرى للبحث في هذه الخاتمة التي تمنعدها الثمرات ، وتبدي الخطوط
الرئيسية لما بذلت من جهود ، وما حققت من إضافات .

* * *

موضوع البحث : « أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو »^(١) ،
ورجوت فيه أن أرسم صورة واضحة المعالم لأبي علي ، فأجلى شخصيته ، وأتعرّف
مكانه من السابقين ، والعلماء من طبقته المعاصرين ، وأثره عند الخالفين : في القراءات
والنحو جميعاً .

وسلكت في الموضوع منهجاً تاريخياً اقتضى أن يقع البحث في سبعة أبواب
يسبقها تمهيد ، وتتلوها خاتمة . . .

ففي التمهيد تحدثت عن نشأة القراءات وتطورها ، ورسمت صورة مختصرة
للتفاعل بين الفقه وعلم الكلام . وأثر كل في القراءات والنحو .

وكان من نتائج ذلك التمهيد توضيح الجهود التي بذلها المسلمون في الحفاظ على
القرآن الكريم ، وقيام مدرسة النحو بجانب مدرسة القراءات ، واتخاذ النحويين
كتاب سييويه مادة للفتيا في أمور الدين ، وتناول المتكلمين مسائل الفقه بقواعد
النحويين ، ووقوع التقارض بين هؤلاء وهؤلاء في المذاهب ، والاصطلاحات والأصول ،
والفروع ، وأسماء المؤلفات . وبهذا التمهيد تدلقت إلى موضوع البحث . ليكون
التحدث عن أبي علي — وهو النحو المحتج للقراءات موصولاً بما تسلم من جهود .

(١) نص الكلمة التي ألقيت في تلخيص الرسالة أمام الجمهور قبل المناقشة العلنية يوم ٨ من
جمادى الآخرة ١٣٧٦ الموافق ٩ من يناير ١٩٥٧ م .

ففي الباب الأول : تحدث في فصول ثلاثة عن عصر أبي علي ، وعن حياته ؛ ثم أحصيت آثاره . ففي الحديث عن عصره رأيت أبا علي قد عاصر الدولة العباسية وهي تجود بأنفاسها ، وتساقط كسفاً هنا وهناك ، فأرخت للحال السياسية والاجتماعية والعقلية حينذاك ، وجعلت البيئة العامة التي نشأ في ظلها أبو علي ، وما تردد في جوانبها من أصدااء ، وما كان للعلم فيها — بخاصة — من قتاء ونماء .

ثم انتقلت إلى الحديث عن أبي علي في عيشه ونفسه ؛ حديثاً مفصلاً ؛ استفتيت فيه النصوص ، وما توحى به الآثار ومختلف الأخبار ، فحققت نسبه ؛ ورددت ما قاله المرحوم أحمد أمين من أن أم أبي علي فارسية ؛ فهي عربية ربعية من ربعة الفرس ، ثم تحدثت عن كنيته واشتقاقها ؛ ورددت ما قاله الميمن في إشارة التعيين وتابعه البستاني في دائرة المعارف من أن أبا علي نسوي من نسا ؛ وانتهيت إلى أن أبا علي لم يعقب ؛ وتحدثت عن تنقلاته والدوافع المختلفة إليها ، ونشرت ما ألف الزبيدي من تنقلات الفارسي ، ورددت ما رتب ابن الجزري ، واستشهدت بالنصوص على يسر أبي علي ، ونظافته ، وأخلاقه ؛ وناقشت ما رمى به من عدم الوفاء ، وكراهية الحروب ، والمجون .

ثم وقفت عند أمانته العلمية فنحت هذه الصفة فضلاً من البيان ؛ وصنفتها في تخرجه ، وتخرجه ، وتوقفه فيما يرويه ، ونسبته المنقول شواهد وأقوالاً . وتعيينه الكتاب والمكان ؛ وذكره الظن والحسبان ؛ وإلقائه العهدة على من روى . وتحاميه الادعاء في إثبات ما علم ؛ ونفى ما لم يعلم ، استنباته شيوخه سعياً منه إلى الحق . وإعلانه أنه لا يدري . وإشارته إلى الرأي في غير إصرار . وضربت على كل أولئك الأمثال من كتبه المختلفة ؛ وعملت لسلوكه هذه المسلك بما تأسى من أسانذه . وبما كان له من رسوخ في العلم رفعه إلى عرض آرائه بجانب آراء غيره من الأئمة السابقين في اعتزاز ويقين

ثم دلت على اعتزاله ؛ وأثبت تشيعه . وتعرفت على الصفات العقلية لأبي علي من مرثية للشريف الرضي . واعتبرتها بما تشير إليه كتب الرجل من خصائص عقلية وما لذلك من دلالات .

واستخلصت من كتب أبي علي مصادره التي اعتمد عليها . واستنتجت منها سعة اطلاعه ، وحرصه على العلم . ودلت على أنه كان يعرف الفارسية .

وكان لابد أن تعرف على الإمام الذي تأثره أبو علي في قراءته القرآن الكريم ،
والأسباب التي دفعت إلى تأثر ذلك الإمام دون سواه ، فانهت إلى أنه كان يقرأ
بما يقرأ أبو عمرو البصري ، وأوردت دلائل هذا التأثر بما ترك أبو علي من شواهد
ونصوص في كتبه ، وبخاصة كتاباه الحجة والأغفال .

وتناولت مذهب أبي علي الفقهى ، فدلت على أنه كان يتعبد على مذهب أبي حنيفة ،
وخلصت من ذلك إلى الحديث عن مذهبه النحوى ، فأشرت إلى اضطراب المعاصرين
في ذلك ، وحققت مذهب أولا بما تشير إليه النصوص ، وثانياً بما تدل عليه المقابلة
بين السمات العامة للمذهب البصرى والكوفى ، وما ورد في كتب أبي علي وثالثاً
بما انتهت إليه الموازنة بين رأى كل من الفريقين في المسائل النحوية المختلفة ، ورأى
أبي علي في هذه المسائل ، وفصلت كل واحدة من هذه الثلاث تفصيلاً ، وانتهت
إلى أن أبا علي في زمنه كان إماماً ينزع إلى البصرية الأولى في استقلال بآرائه النحوية ،
وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها لها تلاميذ وأنصار .

وبينت أن أبا علي نظر إلى الشعر على أنه مادة للصناعة النحوية ، لا على أنه وسيلة
من وسائل التذوق الأدبى ، وتحدثت عن خصائص نثره ، وكشفت عن غلبة النزعة
المنطقية فيه .

ومضيت بالبحث إلى شيوخ أبي علي فتحدثت عن أولئك الذين أخذ منهم ، وتلقى
عنهم ، وعن أولئك الذين لم يعاصروهم ولكنه نظر إليهم ، واعتمد عليهم .

وعينت ببيان مدى ما تأثر صاحبه بشيوخه المعاصرين شيخاً شيخاً ، فأبرزت
الجوانب التي ظهرت عند أبي علي مقتضياً فيها آثار كل منهم ، وأيدت ذلك بالشواهد
والنصوص ، وهنا أتيت فرصة نهت فيها إلى ما أخطأ العامل في أعيان الشيعة
خاصاً بمن اكتنى بأبي بكر من هؤلاء الشيوخ .

ولحظت أن معظم هؤلاء الشيوخ قد اختارهم الله إلى جواره في الربع الأول
من القرن الرابع ، ورتبت على ذلك أن أبا علي قد خلا له جو الزعامة العلمية نصف
قرن من الزمان ، تصدرفيه للإمامة التي نزع إليها في حياة شيخه أبي بكر بن الحياط ،
وتأكدت له في تعرضه لشيخه : الزجاج ، وابن السراج .

ثم بينت عند الحديث على شيوخه السابقين — كيف ارتفع بأسناده إلى المصادر الأولى : أبي زيد ، وسيبويه ، والأخفش . وعللت اتجاهه إلى كل من هؤلاء الأعلام . ووضحت مظاهر التأثير التي تبنت عند الشيخ بما اقتنى لهم من آثار .

أما تلاميذ أبي علي . فقد تتبعتهم في كتب التراجم . ورتبت الحديث عنهم على حسب وفياتهم ، وبينت أنهم تقسموا علم الشيخ . فكان منهم القاري والمحدث والنحوي . والعروضي واللغوي . ومنهم من استوعب علم الشيخ وتأثره في أطرافه المختلفة كابن جني . وقصدت قصداً إلى تفصيل الحديث عن تلاميذ أبي علي على سبيل التقصى . وأنهم شرقوا وغربوا يذشرون علم شيخهم في العراق والشام وإيران وغازة ومكة . وصقلية . والاندلس . ثم في فارس وأفغانستان وخراسان وأصبهان وجرجان قصدت إلى ذلك كله ابتغاء توضيح آثار أبي علي . وذلك يتصل بموضوع البحث الاتصال الوثيق .

وحققت تاريخ الوفاة . وأنه كما يقول الخطيب البغدادي سنة ٣٧٧ هـ . لا كما يقول ابن النديم قبل سنة ٣٧٠ هـ

وفي الفصل الأخير من الباب الأول : أحصيت آثار أبي علي ، ورتبتها : المشكلة أولاً فالإغفال ، فالبغداديات ، فالعسكريات ، فالبصريات ، فالحلبيات ، فالإيضاح والتكملة ، فالشيرازيات ، ثم الشعر ، وأقسام الإخبار ، فالحجة والمنشورة ونبت إلى أن النحوصفتها الغالبة . وعلقت على ما فهم بعض الباحثين المعاصرين من هذه الآثار . وذكرت وجه الحق فيما فهموه . وبينت الأسس التي أقمت عليها ترتيب ما حفظ الزمن للشيخ من آثار .

ثم كان الباب الثاني : وفيه تحدثت عن الاحتجاج للقراءات وتطوره حتى عصر أبي علي الفارسي . ولخصت المعالم الكبرى لتطور الاحتجاج في خطوات ثلاث : تخريجات فردية أولاً . وجمع للقراءات الصحيحة والشاذة والبحث عن أسنادها ثانياً واختيار ابن مجاهد للقراءات السبع وما دار حول عمله هذا من نشاط في الاحتجاج ثالثاً .

ومنحت فضل بيان منهج سيبويه أمام النحاة في الاحتجاج للقراءات ، ثم منهج الطبري أمام المنسرين ، ثم نزعة ابن مجاهد إمام المقرئين . وبهذا مهدت الطريق لمعالجة الحلقة الكبرى في تاريخ الاحتجاج : كتاب الحجة لآبي علي الأثر الظاهر في الدراسات القرآنية والعربية .

وفي صدر الحديث عن الحجة ذكرت ما رأيت من أسباب دفعت أبا علي إلى الاحتجاج لسبع القراءات : وجعلتها في جمع ابن مجاهد لها أولاً : وفي احتجاج سيبويه لبعض القراءات في الكتاب ثانياً ثم رأيت أن معظم المشتغلين بالاحتجاج بصريون ، وسميهم واحداً واحداً بقدر ما وسعني الجهد ، فهداني ذلك إلى اعتبار البيئة البصرية سبباً دافعاً إلى الاحتجاج بما سرى فيها من شيوع التفلسف والجدال .

وعرفت ميلاد الحجة ، وعرضت لمنهج أبي علي فيه ، وما يتفشاها من الاستطراد ، ثم تناولت بالبيان طريقة أبي علي في شرح غريب القرآن أولاً ، وتفسير النص القرآني ثانياً . مبيناً في العنصر الأول مكانة أبي علي بين من سبقوه : أبي عبيدة ، وابن قتيبة ، وأبي بكر السجستاني ، وقصدت قصداً إلى اختيار هؤلاء ؛ لأنهم يلقون ضوءاً على تطور القاموس القرآني منذ القرن الثاني حتى القرن الرابع ، وذكرت طابع كل ، وأنه يمثل في الغالب الأعم طابع الرواية بما يعتمد على المأثور من الأحاديث والأشعار . ووازته بطابع أبي علي . ورأيت أن الشيخ يمثل في شرحه الغريب ما سميته مدرسة التحليل الدقيق العميق في شمول واستيعاب .

ثم تحدثت عن الطرق المختلفة التي يسلكها أبو علي في تفسير النص القرآني ، وعللت لكل مسلك ، وضربت الأمثال .

ورأيت — وقد شارك أبو علي في التحديث — أن يظهر أثر ذلك في كتابه الحجة ، فوجدت أن أبرز هذه الآثار احتجاجه بالحديث الشريف في اللغة والنحو والصرف ، وهنا ناقشت يوهان فك فيما ذهب إليه في كتابه العربية حيث أسند إلى ابن خروف الأندلسي المتوفى أوائل القرن السابع — أنه أول من اعتمد على الأحاديث محتجاً بها في اللغة ، ورأيت أن ابن خروف قد تأثر فيما رأى بأبي علي ؛ إذ كان نسبه العلي موصولاً بالشيخ عن طريق أستاذه الحذّاب ، وكانت النتيجة التي انتهت إليها أن أبا علي سبق المدرسة الأندلسية في الاحتجاج بالحديث ، والاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف جميعاً .

ثم صنف شواهد الحجة من القرآن الكريم والشعر ، فذكرت أنه يستشهد بهذين محتجاً بهما في القراءات ، والمعنى ، والإعراب ، واللغة ، والتدليل على القضايا المنطقية ، وأن الاستشهاد بالشعر ينفرد بعد ذلك حيث يأتي به أبو علي مناظراً شواهد سيبويه ، أو معزراً لها ، أو مستشهداً على صحة كلام لإمام النحاة في الكتاب .

ورأيت أن أبا علي حريص على توثيق الشواهد العربية بنسبتها إلى الرواة الذين أنشدوها ، وأن أكثر من أنشد لهم رجلاً :

أما أحدهما : فابو زيد . وأما الآخر : فأحمد بن يحيى ، وعللت لهذا الاتجاه . وأشارت إلى ما في الحجة من مسائل بلاغية ، ونهت إلى أثر أبي علي في الدرس البلاغي ، ورأيت أن أبا علي مشهور بين الناس بالقياس ، فرددت هذه الشهرة إلى أسبابها ، وتحدثت عن مظاهرها المختلفة ، في تنويع أبي علي القياس — أولاً ، وتعمقه فيه ثانياً ، وتحكيمة في القراءات واعتبارها بما ورد في اللغة وما سمع منها ثالثاً .

وناقشت المرحوم أحمد أمين في بحث ألقاه على أعضاء المجمع جعل فيه أبا علي من الأحرار المجددين الذين لا يتمسكون بالسمع ، وسقت النصوص الدالة على مخالفتي لما رآه ، وبينت كيف كان أبو علي يحترم السماع ، حتى بلغ من حرصه عليه أن هتف به في مواضع مختلفة من كتبه في الحلبيات ، والبغداديات والحجة والعسكريات ، وأن أبا علي كان أقرب إلى المحافظين منه إلى المجددين . وهنا أتاحت فرصة أشرت فيها إلى ما نجم في أيامنا هذه من الدعوة إلى ترك الإعراب .

وقد اعتمد أصحاب هذه الدعوة على نصوص أبي علي فهموها على غير وجهها ، ورجوت مع هؤلاء ، كما رجوت من قبل مع الأستاذ أحمد أمين — أن يكون صاحبي قد سبق إلى روح التجديد ، وأن يجد المجددون في نصوصه الدليل ، ولكن كلام الرجل لا يعين على ما إليه يذهبون .

وخصصت وأنا أتكلم في القياس — علل أبي علي بفضل من البيان وأن بعضها كان مصطنعاً ، وأوضحت الأسباب التي من أجلها برع في التعليل ،

وأنا الآن لم نعد نرضى عن هذه الفلسفات ، وبينت أن الرجل قد فطن إلى ما يقول المحدثون من علماء اللغات والأصوات في ظاهرة التشاكل ، وتعرض أواخر الكلمات للتغيير .

ثم أشرت إلى مسائل العروض التي تناولها أبو علي في الحجة ، وكيف أنه وضع لبنة في صرح العروض الذي ابتداء الخليل ، وانتهى إلى أبي علي ، وتسله تلاميذه من بعده حتى نقل تعليقه الدهموري . في كتابه الإرشاد .

وقومت موقف أبي علي من القراءات التي تخالف مذهبه النحوي ، ثم بينت أن أبا علي وهو لا يكاد يحتاج برسم المصحف — كان في ذلك مدافعاً عن كتاب الله ، وراداً أكيد المجادلين حيث يورد الحجج التي بها يقتنعون .

وجمعت في نهاية الحديث عن الحجة ما يحتاج به أبو علي ، ورأيت في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربي القديم ، ولهجات العرب المختلفة ، وأنه يعتد بالكثرة ، ويقدم السماع على القياس ، ويحتاج بما ورد في اللغة لما نقل القراء ، كما يحتاج بتعبير سيويه في الكتاب .

ثم أشرت إلى ثناء الناس على الحجة ، وعرفت بنسخها ، وأما كتبها ، وحسن الرأي فيها حتى هذا الزمان .

* * *

ثم خلصت إلى الباب الثالث وفيه عقدت دراسات مقارنة بين أبي علي والمحتجين للقراءات : القراء والزجاج ، وابن السراج وابن خالويه . عرضت في هذه الدراسات كتب هؤلاء الأئمة في معاني القرآن والاحتجاج ، فرأيت أن كتاب المعاني للقراء يكشف عن مذاهب القراء الكوفيين في الاحتجاج ، وأنه يسلك مسلك السلفيين ، ورأيت الزجاج مغرمًا في الاحتجاج بالاشتقاق ، وتفسير اللفظ القرآني بالقرآن ، وأنه يعتد بأقوال اللغويين ، ويسلك كذلك مسلك السلفيين ، ويغلب على أمره مذهب البصريين .

وكان ابن السراج متهدياً بالحس النفسي في الاحتجاج ، ومخالفاً أصول البصريين ،

ورددت ما قال المرحوم أحمد أمين من أن ابن فارس سبق في التحدث عن الاشتقاق الصغير ، وبينت فضل ابن السراج في سبقه بالتحدث عن ذلك الاشتقاق .

* * *

ثم رأيت ابن خالويه تغلب عليه نزعة السلف في الاحتجاج ، وبينت مظاهر ذلك . وبعد أن بينت مكان أبي علي من المحتجين السابقين والمعاصرين على هذا النحو انتقلت إلى الباب الرابع . وفيه تحدثت عن تأثير الخالفين بأبي علي في الاحتجاج للقراءات :

وقصدت عند الحديث في ذلك أن أترجم لأولئك الذين تأثروا بالشيخ ترجمة تكشف عن طرق تأثيرهم به ، والأسباب الخاصة التي دفعتهم إلى الاشتغال بالاحتجاج . والآثر البعيد الذي كان لهم في ميدان الدراسات القرآنية والإقراء . والطرائق التي سلكها كل في احتجاجه . ومدى ارتباطها بما سلك الشيخ . وعرضت الكتب التي اخترتها هؤلاء المتأثرين عرضاً يعرفها ويصل القارئ بها ؛ لأرى من وراء ذلك كله الهدف الأصيل . وهو تصوير الآثر الكبير الذي خلفه أبو علي في الاحتجاج للقراءات . وبينت تأثير الخالفين بأبي علي في الاحتجاج عند ثلاثة :

أولاً — تلميذه ابن جنى في المحتسب وثانياً — مكي بن أبي طالب حموش القيسي القيرواني في الكشف وثالثاً — أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني في كتابه الموضح .

وكان أوضح ما ظهر في المحتسب من آثار أبي علي الإيجابية . استغلال ابن جنى للعروض . واستخدامه المنطق . وإلمامه بمسائل بلاغية . وتقديره سيوييه . وهجومه على المبرد .

أما الآثار السلبية فكانت في تحامي ابن جنى ما وقع فيه الشيخ من الاستطراد والإملال والخوض في الدقيق من المعاني واللغويات .

ورأيت أن الأصول لأبي علي . ولكن ابن جنى يصوغها صوغاً فيه تذوق ووضوح . ورأيت ابن جنى في المحتسب يستفقي النجاة ، ويعتمد على مذاهبهم . وانتهيت إلى أن ابن جنى في هذا الكتاب كان أقرب إلى السلفية حيث التمس التعليل للشواذ ، ثم رأيت يلتقي مع شيخه في الدفاع عن كتاب الله ، وإن اختلفت الوسائل

تحكيماً من أبي على للقياس ، ونزوعاً من ابن جني إليه . تعززه الرواية والإسناد .
وحسن الظن بالقراء .

ثم أوضحت امتداد أثر أبي على إلى المغاربة ، وكيف كان مكي في الكشف متأثراً بأبي على في الجملة ، ثم يعتمد عليه اعتماداً صريحاً تثبته المقابلة بين نصوص الكشف والحجة ، كما يتأثر بالشيخ تأثيراً سلبياً يبدو في اختصار الكشف حتى لا يحدث الملل بقراءته ، وبينت أن مكيّاً على سلفيته واعتداده برسم المصحف كان يحكم القياس في بعض ما قال متأثراً بأبي على .

ووجدت طاهر بن غلبون المصري النحوي أستاذ الداني يكتب حجة أبي على بخطه فحفرني ذلك إلى تقصى كتب الداني لا تعرف على أثر أبي على فيها . فوجدت في كتابه الموضح جديداً يستحق التسجيل .

رأيت الداني — وهو سلفي — يتأثر بأبي على فيسلك مسلكه في التعليل بمسائل المنطق وبحوثه . ويدل على أنه يفهم أسلوب سيويه في الكتاب ويقدره . وينظر إلى أوليات الشيخ نظراً خالصاً في التعليل لإمالة بين اللفظين . والاحتجاج لأبي عمرو ومذهبه في رموس الآي ثم رأيت ينقل نصوص أبي على نقلاً لا تغيير يذكر فيه . ومن غير أن ينسب ما نقل إلى الشيخ ، وقابلت بين هذه النصوص ، وذكرت الأسباب التي من أجلها أغفل الداني ذكر أبي على فيما نقل عنه من آثار .

ثم تتبعته المحتجين للقراءات منذ سيويه في القرن الثاني ، حتى ابن الجزري في القرن التاسع فتبينت طابعين لمدرستين متميزتين : سميت إحداهما مدرسة الأثر ، وسميت الأخرى مدرسة القياس ، وعينت رجال هذه كما عينت رجال تلك ، ورأيت أبا على شامخاً بين السالفين والخالفين حيث يبلغ القمة في تحكيم القياس دفاعاً عن كتاب الله . ويمتد أثره في المحتجين من بعده ، فيحكمون القياس في بعض ما يقولون وإن كانوا سلفيين .

وكان تطوير أبي على للقياس على هذه الصورة — فيما بدالى — أهم ما سجل البحث من جديد .

ثم كان الباب الخامس وفيه تحدثت عن أبي على النحوى ، فألممت إلمامة يقتضيهام المقام بنشأة النحو وتطوره ، وأقمت الدليل على أن أبا الأسود هو الذى وضع النحو ، وقدمت البرهان مفصلاً معتمداً على طبيعة أبي الأسود التى طبع الله عليها ، وجلال مهمته التى ندب إليها .

وناقشت القول بأن أبا الأسود أخذ طريقة علامات نقط المصحف عن السريان ، وانتهيت إلى أن أبا الأسود قام بذلك العمل ابتداء ما لم يقم على غيره الدليل . وأشرت عابراً إلى نشوء المدرستين البصرية والكوفية ، وألممت بالطابع العام لكل منهما ، ورأيت الباحثين يقولون بقيام مدرسة بغدادية ، وما رأيت ذلك ، واستشهدت بكتب الطبقات ، والتراجم ، ونصوص العلماء . ثم ألممت بالنشاط النحوى منذ أبي الأسود حتى أبي على الفارسي ؛ لتلتئم أمامى حلقات البحث مترابطة ، فتحدثت عن جهد النحاة فى التأليف ، والجدل ، والمناظرة ، وحلقات المدرس وتعقبهم الشعراء .

ثم كانت الحلقة الأصلية فى بحث أبي على النحوى ، فنظرت كتبه فى ذلك ، ورتبتها متحدثاً عن ميلادها ، وعرضت الخطوط الرئيسية بها ، وتبينت مدى ظهور شخصية أبي على ونزعة النحوية فيها ، والشيوخ الذين اعتمد عليهم ، وروى عنهم وأنشد لهم ، والأصول التى قررها ، والمصادر التى استقى منها ، ونهجه الذى التزمه فيها ، واعتراضاته التى أوردها ، وأوليائه التى ابتكرها ، والمسائل البلاغية التى تناولها ، ومسائل الخلاف التى احتج لها ، ومادة الاحتجاج التى استند إليها ، ثم مدى استعانة البغدادى فى خزانته بمسائله المختلفة ، وعرفت بأماكنها هنا وهناك .

وانفرد كل كتاب بعد ذلك بخصيصة أو خصائص ، مما يجب أن يشار إليه : ذكرت حقيقة رأى فى المسائل المشككة ، والبغداديات ، ورأيت أن الإغفال مسائل أصلحها أبو على على الزجاج لا على ابن السراج كما قال ياقوت أولاً على الزجاجى كما أورد القفطى ، وقد غلب الطابع النحوى على الإغفال ، ومن هنا كان من حقه أن يكون بدار الكتب فى فهرس النحو لا فهرس التفسير .

ورأيت فى البصريات لكثارت أبي على من اللغويات والشواهد الموثقة ، وتعقبه المبرد ، واعتماده على ثعلب ، ومهاجمته الفراء ، حتى وصف لإنشاده بالخطأ الفاحش ، وقسا حتى ذكر أن ما قال الفراء هذيان ١١

ورأيت الحلبيات تلقى ضوءاً على النشاط العلمى بين سيف الدولة والعلماء

في عصره ، وهو أمر لم يقتبه إليه الباحثون ممن أفردوا سيف الدولة بجهد على خاص ، كما أنها تنفرد بالحديث عن الكلمات الالجمية ، يترجمها أبو علي ، ويزنها ، ويتحدث عن اشتقاقها وتصريفها ، كما أنها تتعرض إلى رسم الحروف ، ورأيت أن الدعوة التي نادى بها الدكتور طه خاصة بالرسم الإملائي ليست جديدة ؛ فهي مستندة في أساسها إلى رأي لأبي علي في الحليات ؛ حيث قال بوجوب كتابة سعي ، ورمي ، ويسعى ، وأشباهاها بالآلاف لا بالياء . وقد أقام الشيخ علي ما يراه البرهان والدليل .

وفي تناولي كتاب الإيضاح ذكرت الرأي في هذه الروايات المتدافعة حول موقف عضد الدولة من ذلك الكتاب ، ورأيت أبا علي يصدر في ترتيب الإيضاح عن فكرة أثر العوامل في أصول الإعراب ، وتخالف في ذلك مع سيمويه الذي صدر في ترتيب الكتاب — كما انتهى إليه أستاذي النجدي — عن العوامل نفسها ، كما تخالف مع المبرد الذي رأته في المقتضب لا يصدر عن فكرة بعينها ، ومع الزجاجي المعاصر الذي اضطر في ترتيبه الجمل . وتبعت كتب الخالفين في النحو ، فتيينت أنهم قفوا أبا علي في الترتيب .

ورأيت أن الإيضاح اسم يدل على مسماه بما التزم فيه أبو علي من جعله في أبواب قصار ، واضحة العبارة ، وتقريبه بالتنظير ، وتحذيره النطق بتعابير ، وإلقائه قواعد جامعة تضم شتات التفصيلات . وعلت لِمَسْحِ المنطق البادي في باب الاستثناء ، وأخريات الإيضاح خاصة ، ثم تحدثت عن شواهد الإيضاح وأمثله ، ورأيت أن أبا علي استشهد ببيت لأبي تمام للتطبيق على قاعدة ، لا لاستنتاج حكم منه ، وأيدت ذلك بنص لعبد القاهر في المقتصد ، ولأبي علي في العسكريات ، ورجوت أن يصلح الناس ما فهموه من استشهاد أبي علي بذلك البيت منذ ابن خلكان حتى الباحثين من علماء هذا الزمان .

ونبهت إلى أن أبا علي كان مجدداً في كتابه الإيضاح ، فاصطنع أمثلة تتصل بالحياة العامة في عصره : دينية ، وسياسية ، واجتماعية ، وطبيعية على النحو الذي يتواصى به المربون في الأيام .

وعنيت ببيان قيمة الإيضاح وأثره ، ووضحت ذبوعه في الاقطار الإسلامية ، ونصت على أولئك الذين اشتركوا في إذاعته من تلاميذ الشيخ ، والشراح الذين

تناولوه بالتفسير من الأنداسيين ، والمغاربة ، والمصريين ، والعراقيين ، وحتى متى ظل الناس يشتغلون به ، وانتهيت إلى أنهم انصرفوا عن دراسة الإيضاح حيث بدأت عنايتهم بكتب ابن مالك ، وقدمت على ذلك الدليل .

« وكان الحديث عن ترتيب الإيضاح ، وتبويبه ، وتأثيره ، واشتغال الناس به — يمثل أثراً بارزاً لأبي على في النشاط النحوي ، كما يمثل إحدى النتائج الكبرى التي انتهى إليها البحث في أثر أبي على النحوي ومداه . »

ثم خلصت من الإيضاح إلى التكملة ، فبينت أنها تنظم الصرف جملة كما ينتظم الإيضاح أبواب النحو جملة كذلك ، ورأيت أن أبا على ألزم الغموض والإبهام في التكملة وعللت لذلك ، وعقدت موازنة بين أبي على في التكملة والزجاج في كتابه سر النحو المشتمل على « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وانتهيت من هذه الموازنة إلى بيان السمات التي تبنت لي من حديث الرجلين في هذا الباب ، وصلة كل منهما بسيبويه في الكتاب .

وفي عرضي للشيرازيات عللت سر التأنق والتقصي فيها ، ومظاهر ذلك من ارتباط التوجيه الإعرابي بالمعنى البلاغي ، والتهدي بالحس النفسي في التعليل . ورأيت كتاب الشعر مرآة لثقافة أبي على النحوية ، ودليلاً على براعته في الحوار والجدل ، وتحقيق المقال .

ووصلت إلى حقائق فيما هو خاص بمسألة الأخبار ، وأقسامها ، وما تبعها من المسائل منسوبة إلى أبي على في فهرس المخطوطات المصورة بالأمانة العامة للجامعة العربية ، فأثبتت دراستي لهذه المسائل أنها لا تشتمل على مسألة الأخبار حسب ؛ بل تشتمل بجانب ذلك على مسائل أخر ختمت بمسألتين : إحداها من إملاء الربيعي ، والأخرى منسوبة إلى ابن جني ، وأن مسألة الأخبار صحيحة النسبة إلى أبي على ، أما بقية المسائل فمجموعة من كلام النحاة ؛ فخصيصة أبي على فيها غير واضحة ، وقد تكون له شركة فيها على نحو يسير .

وفي تناوله للمسائل المنشورة استظهرت أنها جمعت بعد أن لقي الشيخ ربه ، ولحظت أن التماسك يبدو في ترتيب مسائلها ، ورددت شبهة قد تعرض من أن التماسك يتنافى مع تسميتها بالمنشورة ، ووجدت من السماء المميزة لهذه المسائل عنايتها بإعراب آيات القرآن الكريم ، والشواهد الشعرية ، والعبارات المألوفة التي تتصل بموضوع واحد مما يعد بذراً لمغني ابن هشام .

ثم تحدثت عن اشتغال أبي علي بالتصريف ، والموازن التي يضعها لوزن الكلمات ،
وأشرت إلى تأثير ابن جني بأبي علي في سر الصناعة ، ومختصر التصريف

ثم تهيأت بعد هذه الدراسات للتعرف على مكانة أبي علي بين أعلام النحاة
من معاصريه . فعقدت في الباب السادس موازنات بينه وبين النحاة من طبقته :
السيرافي ، والرماني ، والزجاجي .

فأولاً : مع السيرافي بينت أنه مذكور بين العلماء بشرحه الكتاب . ومشاركته
الواسعة في كل فن وفلجه في الخصومة والمناظرة على متى بن يونس . ولكن لأبي علي
فضلاً باقياً بكتابه الحجة . ذي الأثر البعيد في الدراسات العربية والإسلامية جميعاً .
وثانياً : مع الرماني حققت قولة أبي علي الفارسي : « لو كان النحو ما يقوله
الرماني لم يكن معنا منه شيء . ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء » . ونفيت
تفسير هذه القولة بأن الرماني كان يمزج نحوه بالمنطق . وذهبت في فهمها إلى غير
ما ذهب الناس من القدامى والمحدثين . وبينت أن أبا علي بهذه العبارة لا يعترف
بالرماني نحوياً . وأنه يريد أن يقول له مورثياً : « إن نحوه هو النحو » . وليس
عند الرماني منه شيء . واعتبرت هذه العبارة بسنة القرآن الكريم في التعبير .
وعرضت للتدليل على ما ذهبت إليه كتاب الحروف للرماني من مصورات معهد
المخطوطات بالجامعة العربية . ودلت على أنه جانب المنطق في شكله ، وموضوعه :
في ترتيبه وتقسيمه وتعليقه . ووازنت بين الرجلين في حرفين « ما » ، « ولا » ، وأوضحت
منهج كل في الحديث عنهما . تمسكا بالمنطق عند الفارسي . وبعداً عنه عند الرماني .
ورجوت أن يصحح الباحثون النظر إلى هذه العبارة بما يتفق مع الحقيقة والتاريخ .
وثالثاً — مع الزجاجي — رأيت أبا علي يستصغر شأنه حتى قال فيما يرويه
الأنباري أبو البركات : « لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا
أن يتكلم فيه » . ولم أشأ أن أسلم بهذه العبارة حتى أتصل اتصالاً وثيقاً بنحو الزجاجي
فأتبين وجه الصواب :

قرأت كتب الزجاجي : اللامات ، والإيضاح في علل النحو ، والجل ، فرأيت
شخصية الزجاجي في اللامات لا تكاد ، تظهر أو تبين . فلا ترى لها ظلاً أو اجتهاداً
في الرأي والتدليل . ورأيت أن الفارسي لم يرض عن نحو الزجاجي لخلوه من المنطق

في كتابه الجمل . وورود المنطق جنبا إلى جنب في كتابي اللامات والإيضاح على حين أن نحو الفارسي ومنطقه مزيجان لا يكادان ينفصلان .

ثم أنصفت الزجاجي من الفارسي . وعرفت بمكانة الجمل في تاريخ النشاط النحوي . وبينت أن نحو الزجاجي فيه قريب من الاتجاه الحديث في خلوه من المنطق وقضاياه . ومن أجل ذلكم خالفت الفارسي بعد أن تبدل الرأي غير الرأي والميزان

* * *

وبعد أن بينت مكان أبي علي من أعلام النحاة المعاصرين على هذا النحو انتقلت إلى الحديث في الباب السابع عن مدى تأثير الخالفين بنحو أبي علي في الأصول والفروع . ومسائل الخلاف . والإعراب ممثلا على الترتيب بابن جني في خصائصه . وابن الشجري في أماليه ، وابن الأنباري في الإنصاف . وأبي البقاء العكبري في إعراب القرآن .

ففي الخصائص رأيت ابن جني شديد الاعتداد بأبي علي ، يتلقى منه ، ويتبادلان البحث ، ويخوضان معاً فيه ويصطنع أساليب الشيخ في التدليل والبرهان . وينصب مثله في إيراد الشواهد ، ويؤثر الاستطراد . وعرضت أصولاً ذكرها أبو علي في كتبه المختلفة وبينت كيف بنى ابن جني عليها . ورأيت ابن جني يذهب مذهب شيخه في الاحتجاج بالحديث أولاً في المعنى اللغوي . وثانياً في تقرير الأصول وثالثاً في شرح مذاهب العرب في كلامها .

وفي أمالي ابن الشجري بينت مظاهر التأثير بأبي علي في نقوله عنه ، واعتذاره له ، ونقوله بما يراه ، وسلوكه مسلكه في التعليل والتفسير . ورأيت المدى الذي يجرى فيه ابن الشجري مهدياً بالشيخ أحياناً حتى تندمج فيه ذاتيته . ومجانباً له حيناً فتظهر عند ذلك شخصيته .

كما دلتني المقابلات بين نصوص أبي علي ونصوص الإنصاف إلى أن ابن الأنباري يدلل بفحوى كلام الفارسي حيناً ، وأحياناً ينقل نصوصه نقلاً . ويورد شواهده لإيراداً ، وضربت الأمثلة لهذه الاتجاهات .

كذلك كان الشأن في بيان تأثير أبي البقاء العكبري بخاصة والمفسرين بعامة بأبي علي في الإعراب .

وهكذا عرّفت بأبي علي ومكانه من السالفين ، والعلماء من طبقة المعاصرين .
وامتداد أثره في الخالفين في القراءات والنحو جميعاً .

واقترحت أولاً : أن يكفل أحد الدارسين أبا علي لغوياً كما كفلته في هذا البحث
قارئاً نحوياً .

وثانياً : فحص ما سمّيته «نحو القراءات» عند سيديويه ، الفراء ، وابن جني ، والداني
وبذلك نظفر بنحو موثق بالأسانيد الصحيحة . والنقل الضابط . والأداء الدقيق .
وثالثاً : استخلاص كتاب القراءات لابن مجاهد من غضون كتاب الحجة فهو
من تراثنا القديم يعدُّ أمّاً في أصالته وتفردّه . وتوثيقه لقراءات السبعة
من أهل الأمصار .

ورابعاً : إخراج كتاب الحجة بتحقيقه ونشره ؛ فهو معلية يفتح آفاقاً جديدة
في الدراسات العربية والإسلامية . وستجد نصوص أبي علي — عند ذلك — طريقها
إلى كتب الباحثين . يفيدون منها . ويحتجون بها . ويرون فيها الدليل . تماماً على الذي
حققته كتب ابن جني من فوائد بعد أن اتجه إليها الخاصة من علمائنا بالتحقيق
والإخراج^(١) .

وخامساً : إحياء أثر أبي علي بإخراج كتاب المحتسب الذي ينفرد بالاحتجاج
للشواذ . وإخراجها من نطاق القلة والندرة إلى الكثرة والشيوع في الشعر
وفصيح الكلام .

وبعد : فذلكم أبو علي وتلك آثاره البعيدة في الدراسات القرآنية والنحوية .
ولاذكنا الآن في سنة ١٣٧٦ هـ فنحن إذن نحتفل بعيد أبي علي الألفي . فهل أنصفته
الاقدار فجعلته موضوعاً للدراسة العالية . وهياً الله له من يجلي أثره بعد أن مرّ
على وفاته ألف من السنين ؟

ثم هل كرمته الاقدار مرة أخرى فأشركت في توثيق جهدي الذي بذلت —

(١) فطنت إدارة الثقافة إلى ما في هذا الاقتراح من فائدة فأسندت إلى صاحب الرسالة
تحقيق كتاب الحجة بالاشتراك مع الأستاذين الجليلين : الأستاذ علي النجدي ناصف ، والدكتور
عبد الحليم النجار .

أشركت خاصة من علمائنا يمثلون ثقافتنا في جامعات ثلاث : الأزهر ، والقاهرة
والإسكندرية ^(١) .

ما أرى إلا ذاك ؛ كفاء ما نافع الرجل عن كتاب الله ، ولقاء مامت إليه
باحتجاجة لقراءات القرآن الخالد على الزمان .

* * *

ثم أما بعد ! فما أبرأ إليكم من العثرة والزلة . وما أستغنى منكم — إن وقفتم
على شيء عن التوجيه والدلالة . ولا أستنكف من الرجوع إلى الصواب عن الغلط ؛
فإن ابن آدم إلى الضعف والعجز والعجلة ، وفوق كل ذي علم عليم .